انستاس ماري الكرملي

أغلاط اللغويين الأقدمين



أغلاط
اللغويين الأقدمين

* الكتاب: أغلاط اللغويين الاقدمين
* تأليف: أنستاس ماري الكرملي
* الطبعة الاولى لشركة دار الورّاق للنشر المحدودة: 2010
* جميع الحقوق محفوظة لشركة دار الورّاق للنشر المحدودة
* تصميم الغلاف: جبران مصطفى

First edition by Alwarrak Publishing Ltd. 2010
www.alwarrakbooks.com

التوزيع

Alwarrak Publishing Ltd.
26 Eastfields Road
London W3 OAD-UK
Tel: 00442087232775
Fax: 00442087232775
warraklondon@hotmail.com

الفرات للنشر والتوزيع
بيروت ـ الحمرا ـ بناية رسامني ـ طابق سفلي أول
ص.ب 113-6435 بيروت ـ لبنان
هاتف: 00961-1-750054
فاكس: 00961-1-750053
e-mail: info@alfurat.com

العراق ـ بغداد ـ شارع المتنبي
تلفون : 009647702749792
009647801347076

أغلاط
اللغويين الأقدمين

بقلم

آنستاس ماري الكرملي

ERREURS DES LEXICOGRAPHES
ANCIENS ET MODERNES

LE PÈRE ANASTASE - MARIE DE SAINT ELIE

المحتويات

مقدمة 7

أغلاط قدماء اللغويين 9

عود على بدء شنشنة أعرفها من أخزم 14

بين أنستاس الكرملي وأسعد داغر 18

الخرافات والأغلاط الداغرية 50

بيننا وبين داغر 76

أغلاط اللغويين الأقدمين للأب أنستاس الكرملي 80

دفاع ضعيف كثير الادعاء 84

بين داغر والكرملي قواعد اللغة وفقهها 86

مناقشة بين عالمين عربيين 90

عود إلى أغلاط اللغويين الأقدمين 95

أنسطاس أيضاً 172

إلى صادق الكاذب 172

أملية في اللغة 174

بين داغر والكرملي والحكم جواد 176

جواب مصطفى جواد 178

إلى صاحب أملية في اللغة 179

أملية في اللغة رد على الأب أنستاس الكرملي 181

أملية في اللغة 188
أخلاق «لغوي» العربية 189
عود إلى أغلاط اللغويين الأقدمين 197
اللغة وتصحيح مفرداتها 216
«تصحيح عبارة في مقال أمس» 219
نظر في «اللغة وتصحيح مفرداتها» 219
عود إلى أغلاط اللغويين 236
الأنسطاسيات 239
أغلاط اللغويين الأقدمين للأب أنستاس ماري الكرملي بقلم فضيلة
الأستاذ العالم صاحب التوقيع 282
الأب أنستاس والعربية 297
أنسطاسيات 301
أيوبيات 303
سبب نشر أغلاط اللغويين في كتاب 324
الذين تعرضوا لنقدنا 327
الذين دافعوا عنّا 328

مقدمة

كنا أنشأنا مقالات متسلسلة، في سنة 1932 بعنوان «أغلاط اللغويين الأقدمين» فأُدرجت في الأهرام، الجريدة المصرية اليومية الشهيرة، التي تصدر في القاهرة. وكان ظهور المقالة الأولى، في العدد 17389، الصادر في 8 مايو (أيار). وكانت الغاية من هذا النشر، أن يطّلع أصحاب الكفاية على ما نكتب ليدلونا على أوهامنا، وأغلاطنا، لنصلحها ونرجع عنها. وإذا هناك، رجال قاموا ينتقدون أسلوب كتابتنا، ولا يتعرضون أبداً للبحث الذي وقفنا له نفسنا. وأغرب من هذا، زعم بعضهم أنَّ من لا يُحسن الكتابة؛ لا يجدر به أن يتعرَّض لهذا البحث وأمثاله. فهذا وحده كافٍ ليدلّك على ما في بعض تلك النُّفوس، من جهل مبادىء المنطق، وخبث في النفس، ونذالة في العنصر.

والذي نشكر الله عليه، أنَّه لم يقم أحد فتعرَّض للموضوع الذي توخيناه. ولا أبان غلط ما ذهبنا إليه، بل اكتفى بعضهم من غير أهل اللغة والنقد بأن قال أقوالاً تنمّ عن حسده، بل أقوالاً كرَّرها مراراً، دلَّت على أنَّ عقله محصور في دائرة ضيقة لا يمكن أن تتبسط وإن حاول الغير توسيعها، لأنَّ الرجل الذي انتحل لنفسه أسماء عدَّة، يكاد يكون مصاباً بداءٍ في دماغه.

أما حملة الأقلام الحقيقيون الجهابذة من أبناء وادي النيل، وسورية، وفلسطين، والعراق، فقد ألحّوا علينا أن ننشر تلك الآراء في كتاب قائم بنفسه ليتسنى لهم إعادة النظر في ما ذهبنا إليه؛ والاحتفاظ بما وقفنا عليه؛ والعمل بما أنعمنا النظر فيه وحقَّقناه.

إنَّا لا نذكر شيئاً عن إنهاض المستشرقين لهمتنا؛ فإنَّهم كانوا في رعيل المشجعين لنا؛ داعين إيَّانا إلى أن نكثر من هذه الفوائد إصلاحاً لما في اللغة من الأوهام؛ التي جاء بها بعض المتغفلين؛ وإجلاء لما في بعض أقوال اللغويين من المبهمات. فنحن نرفع عبارات الشكر لجميع من دفعنا إلى معالجة هذا الموضوع من اللغة؛ ونغفر لكل من سبَّنا وشتمنا؛ وانتقصنا؛ أو دفعه الحسد إلى القبض على يراعته المرضوضة. إنَّ الله رحيم غفور.

أغلاط قدماء اللغويين (*)

تمهيد:

منذ أن وضع الليث، تلميذ الخليل، أول كتاب في متن اللغة قام اللغويون وسدَّدوا سهام النقد إلى المؤلَّف والمؤلِّف (بكسر اللام المشددة وفتحها) ثم صنف كثيرون أسفاراً أخر في الموضوع نفسه، ونهض أئمة آخرون، ونقدوا تلك المعاجم، وأظهروا ما فيها من الصحيح، والقبيح، إلى عهدنا هذا. والفضل عائد إلى أول أولئك اللغويين، أي إلى الخليل، أو إلى تلميذه الليث، الذي دوَّن ما سمعه من شيخه. وهذا الديوان البديع الذي عرف باسم «كتاب العين في اللغة» أول جميع المصنفات التي جاءت بعده. وقد قال الإمام فخر الدِّين في كتابه (المحصول): «أصل الكتب في اللغة: كتاب العين وأطبق الجمهور على القدح فيه».

ومن جملة التصانيف التي أُنشئت إتماماً للعين، ما جمعه أبو عمر محمد بن عبد الواحد، المعروف بغلام ثعلب، وسمَّاه «فائت العين». وصنَّف محمد بن عبد الله الإسكافي الخطيب، كتاباً في «غلط العين» وفيه شيء كثير من أغلاط الأدباء. وصنّف أبو غالب بن التياني كتاباً متعلقاً به سمَّاه «الموعَب» (بفتح عين موعب) وعدَّد فيه مساوىء ما وقع في ديوان الليث.

وهناك كتب جمة، صنِّفت في تخطئة الصحاح، والمصباح، والقاموس،

(*) نُشرت في الأهرام في 8 مايو/أيار 1923.

إلى غيرها. وكل ذلك لا يقدح في منافع تلك التآليف، لأنَّه قد يفوت الواحد ما لا يفوت الآخر، أو قد يرى هذا ما لا يراه ذاك، فتكثر الآراء، ويحتدم الجدال، والنفار، وفي كل ذلك من الفائدة ما لا يخفى على أحد.

ونحن نشتغل بهذه اللغة الشريفة العدنانية، منذ أكثر من خمسين عاماً، ونرى في معاجمها بعض الشوائب، ونجمعها الواحدة بعد الأُخرى، ولما اجتمع عندنا منها نحو مئتين، وضعناها في كتاب لم يتم، فسرق مع ما سرق من كتبنا. ولما ألقت الحرب أوزارها، عدنا إلى تدوينها، كلَّما مرَّت واحدة منها بخاطرنا. والآن عزمنا على نشرها لغايتين: أولاهما: أن يرشدنا أحد المطالعين إلى ما في هذه الخواطر من الخطأ. ثانيتهما: أن تُحفظ في جريدة تجوب الآفاق العربية، من أقصاها إلى أقصاها، حتى يعمَّ نفعها؛ إن كان بها نفع. ونحن لا ندعي العصمة، إنَّما الكمال لله تعالى وحده.

هذا، وإنَّنا لا نتبع نظاماً سوياً، إنَّما ندوِّن ما يحضرنا، فهي شوارد نقيِّدها بقيود اليراعة لا غير. وأول هذه الشوارد:

التبوذكي:

التَّبُوذكي، وتُضبط بفتح التاء المثناة من فوق، وضم الباء المخففة، وفي رواية: المثقلة أيضاً، يليها واو ساكنة، بعدها ذال معجمة، وقد تهمل في رواية ضعيفة، ثم كاف مكسورة، وفي الآخر ياء مشددة. معناه في الأصل: بائع السماد، (أو السرجين)، ثم انتقل معناه إلى بائع ما في بطون الدجاج، من القلب، والكبد، والقانصة. وقولهم: «الدجاج» من باب التمثيل، فقد يكون بمعنى ما في بطون الضأن، أو نحوها، من الحيوانات التي يحلّ أكلها. والكلمة لازمة في لساننا لأنَّها تقابل الإفرنجية Tripier وقد يُقال في معناها الأسقاطي، وزان الأنصاري، وإن كان معنى هذه الثانية أعمّ من الأولى.

أما أنَّ معناها بياع السماد، وأنَّ هذا هو معناها الأول، فقد ذكره السمعاني صاحب كتاب الأنساب. وذكر لي أيضاً أحد علماء اللغة السندية،

في بمبي سنة 1894 أنَّ السماد باللغة السندية القديمة هو (تبوذك) فيكون التبوذكي بيَّاعه. ولكنِّي، لست على ثقة من كلامه. وعلى كل، فإنَّ معناه الأول، هو كما قلنا. وفي صدر الإسلام، كان في البصرة أُناس كثيرون، لا مهنة لهم، سوى بيع السماد؛ وأغلبهم من الهند والسند، وهذه المهنة معروفة إلى عهدنا هذا، في جميع أنحاء العراق. أما الاسم فغير معروف الآن.

ولما كان الناس يلقون في الشوارع والطرق، ما في بطون الدجاج، كان من الأمر الطبيعي، أن يرى فوق الرماد، أو السماد، تلك الأسقاط، فأخذ باعة السماد، يبيعون أيضاً للفقراء ممَّا يجدونه من أحشاء الدجاج، فصار بياع السماد: بياع أحشاء الدجاج، ونحوها. هذا هو المعنى الأول للفظة وسبب انتقاله إلى سواه.

على أنَّه يجب أن يطالع، أنَّ أحد الحفاظ اشتهر بالتبوذكي. فإلى أي شيء نُسب؟ ـ قلنا: إنَّ صاحب القاموس ذكر: (تبوذك) اسم موضع، ولم يعينه، ولم يذكر عنه في أي بلاد من بلاد الله. والذي عرفناه من أحد علماء إيران، وهو محمد مهدي العلوي، أنَّ تبوذك تخفيف (تبادكان). قال: كثيراً ما تُحذف الألف والنون من أسماء المدن في إيران، فإنَّهم يقولون اليوم: (كرمانشاه) والأصل (كرمانشاهان). فقالوا (تبادك) في (تبادكان)، ولمَّا كانت ألف تبادك تلفظ مفخَّمة، فمنهم من يكتبها (تبوذك)، ومنهم من يكتبها (تبادك)، على حد ما تُكتب صلاة وزكاة، فإنَّ كثيرين يكتبونهما: صلوة وزكوة. وتبوذك، مدينة صغيرة قرب طوس، المعروفة اليوم باسم (مشهد) أو (مشهد رضا). ويؤيد كلام المرحوم صديقنا العلوي، ما جاء في معجم مدن فارس، والديار المجاورة لها، تأليف بربيار دي مينار:

Dictionnaire Géographique, Historique et Littéraire de la perse et des contrées adjacontes par C. Barbier de Meynard.

فقد ذكر هذه المدينة في كتابه فقال: تبادكان: مدينة صغيرة قرب المشهد (أي طوس)[1].

ومن بعد أن ذكر الحبر الفيروزآبادي تبوذك وقال عنها: موضع. زاد ما يأتي: «وأبو سلمة موسى بن إسماعيل المنقري، قيل له التبوذكي، لأنَّ قوماً من أهل تبوذك، نزلوا في داره، أو لأنَّه اشترى داراً بها، أو التبوذكي من يبيع ما في بطون الدجاج من القلب والقانصة» اهـ. قلنا: فيحتمل أحد هذه الوجوه الثلاثة، وليس لنا رأي خاص في هذا الموضوع.

وعلى كلِّ حال، لم يرد قط (التبوذك) بمعنى (التبوذكي)، وأول من هفا هذه الهفوة، فريتغ المستشرق الألماني، إذ ذكر في معجمه العربي اللاتيني (التبوذك) ولم يذكر (التبوذكي) بياء النسبة. ثم جاء بعده صاحب محيط المحيط فقال: «التبودك والتبوذك: الذي يبيع ما في بطون الدجاج، كالقلب والقانصة. فارسي» اهـ. فقوله: فارسي من زياداته. لأنَّ الكلمة لا أثر لها في هذا اللِّسان. ثم جاء الشرتوني ونقل عبارة المعلم فقال في الذيل: «التبوذك: من يبيع ما في بطون الدجاج من القلب والقانصة (دخيل)» اهـ. ثم جاء البستان فنقل كلام أقرب الموارد وختم عبارته بقوله: «معرب» فانظر كيف سرى هذا الغلط إلى المعاجم الثلاثة الأخيرة، وليس في أصحابها من أجال نظره في الأصول الأُمَّهات كالقاموس، والتاج، والسمعاني، والأوقيانوس، ولسان العرب، العربي الفارسي. وغيرها. وقد بيَّنا غير مرة، أنَّ هذه المعجمات الثلاثة منسوجة على منوال واحد، والأغلاط متكررة في جميعها، وربما كانت أغلاط البستان أكثر من أخويه أو والديه: محيط المحيط وأقرب الموارد.

وأغرب ما قرأناه في شرح هذه اللفظة ما جاء في (كتاب الألفاظ الفارسية المعربة) للسيد ادي شير رئيس أساقفة سعرد الكلداني، إذ يقول في

(1) معجم مدن فارس والديار المجاورة لها: ص121.

ص33: «التبودك والتبوذك: الذي يبيع ما في بطون الدجاج كالقلب والقانصة. فارسي (محيط المحيط). ثم قال: «إنِّي لم أر هذه اللفظة في كتب اللغة الفارسية. فما تكون تصحيف اليوناني Ton Sition Dokhaion أي قانصة الطيور، قلنا: فأين هذه الكلمات من تبوذكي؟

عود على بدء
شنشنة أعرفها من أخزم (*)

الأستاذ أسعد خليل داغر

حدث أنَّ حضرة الأب أنستاس ماري الكرملي، لما زار القطر المصري في الصيف الماضي، ألقى خطبة بعنوان «أمانينا» تعرَّض فيها، كسابق عادته، لآل البستاني وآل اليازجي الذين لهم على نشر اللغة العربية فضل يبقى مدى الدهر مذكوراً بلسان الحمد والشكر. ومن فوري تصديت له ونصحته أن يعنى بإصلاح ما يكتبه ولا يتطاول على الذين جلوا في مضمار اليراعة وصاروا أقماراً ساطعة الأنوار في سماء النبوغ والبراعة ولكنَّه عاد الآن بعد تسعة أشهر إلى عادته القديمة. فنشر في أهرام 8 مايو/أيار مقالة بعنوان «أغلاط قدماء اللغويين»، تعرَّض فيها للمرحومين بطرس البستاني صاحب محيط المحيط وعبد الله البستاني صاحب البستان وأشرك معهما في غمزة لهما المرحوم سعيد الشرتوني صاحب أقرب الموارد بما شاء من التهكم والازدراء وأشار إلى كتبهم بقوله: «وقد بيَّنا غير مرة أنَّ هذه المعجمات الثلاثة منسوجة على منوال واحد والأغلاط متكررة في جميعها الخ» ولماذا هذا كله؟ لأنَّهم حسب زعمه أخطؤوا في تعريف الكلمة «تبوذك» ولم يفرقوا بينها وبين تبوذكي!!

(*) بعد أن نُشِر المقال المذكور سابقاً، كتب الأستاذ أسعد خليل داغر هذا المقال في الأهرام 10 مايو/أيار.

في هذه المقالة افتخر بأنَّه قضى أكثر من خمسين سنة يشتغل باللغة العربية، وفي كلمة الشكر التي أذاعها يوم انطلاقه من القاهرة إلى الإسكندرية في أول شهر أغسطس/آب الماضي، جاد على نفسه بلقب «خادم لغة العرب» ولكن خدمته للغة العربية هذه السنين الطويلة لم تقترن بالنجاح الذي يدعيه ويمنّ به على أهلها لأنَّه لا يزال إلى الآن يرتكب كثيراً من الغلطات اللغوية ويأتي بجمل وتراكيب مفرغة في قالب الركاكة ونابية عن منهج الفصاحة والبلاغة. وسأبيِّن ذلك من المقالات والخطب التي نشرتها له الصحف في الصيف الماضي ثم أشير إلى الغلطات التي في مقالته الأخيرة.

فمن ذلك قوله في مقالة الكبريت في شعر ابن الرومي المدرجة في أهرام 6 يوليو/تموز الماضي «في عهد الرومي» والصواب في عهد ابن الرومي. وقوله: «حتى إذا أرادوا نقل النار وحافظوا عليها من الانطفاء» والصواب ووقايتها من الانطفاء. وقوله: «وهو معروف لأعمال مختلفة» والصواب في أعمال مختلفة. وقوله: «وقد تطورت» صوابه نشأت أو تحوَّلت أو ترقت. وقوله: «أول من سبق استعمال» والصواب إلى استعمال.

ومنه قوله في مقالة الازدحام المدرجة في أهرام 8 يوليو/تموز «عُجَّزاً وعجائز» والصواب شيوخاً وعجائز. وقوله: «يأنسون إلى ذلك الوطن» صوابه يأنسون بذلك الوطن أو يصبون إليه. وقوله: «من ألواح الرخام مكتوب عليها» الصواب مكتوباً عليها. وقوله: «تتأكد أنَّ لا فرق» صوابه تؤكد أو تتحقق لأنَّ الفعل تأكد لازم. وقوله: «إنَّ كنيسة سن تريزة هو أحسن موطن» والصواب هي أحسن موطن. وقوله: «يعاونهم في إنشائها» صوابه على إنشائها. وقوله: «لم تنحصر في القاهرة فقط» والصواب في القاهرة، لأنَّ معنى الانحباس أفاده الفعل تنحصر وأغنى عن فقط. وقوله: «أما الآن أخذت أقول» صوابه فأخذت أقول.

ومنه قوله في خطبته يوم الاحتفال بتكريمه في 8 يوليو/تموز «دبت في شرقنا نهضة» والصواب سمقت أو متعت. وقوله: «وهو منعكف في صومعته» صوابه معتكف. وقوله: «تطور اصطلاحاتها» صوابه نشوء اصطلاحاتها.

ومنه قوله في خطبته أمانينا يوم 22 منه «إبدال الحروف العربية من الحروف الرومانية» وصوابه إبدال الحروف الرومانية من الحروف العربية. وقوله: «تتوفر علائم الانقراض» صوابه تتوافر وقوله: «على البلاد العربية أجمع» والصواب جمعاء. وقوله: «تعزى بهذه الخسارة» صوابه عن هذه الخسارة. وقوله: «آله الكريم» والصواب الكرام.

ومنه قوله في مقالة «فهارس لكتاب صبح الأعشى» المنشورة في أهرام 26 منه «ويترك دونها حسناً» والصواب ما دونها حسناً. وقوله: «يقاسي الأهوال» صوابه العناء أو المشقة أو التعب. وقوله: «يكلف بقسط منه وتكلفه بوضع مثل هذه الفهارس» والصواب قسطاً منه ووضع مثل هذه الفهارس.

ومنه قوله في مقالة التطور وصحتها: «لا يمكن لأحد» صوابه لا يمكن أحداً. وقوله: «المرادفات» والصواب المترادفات وقوله: «المؤدى المطلوب» صوابه المعنى المطلوب.

ومنه قوله في مقالة قصص الأطفال المنشورة في مقطم 30 منه «أتاه الله من المزايا ما حقق» والصواب آتاه الله بالمد أو أتاه بما حقَّق.

ومنه قوله في مقالة شكر خادم لغة العرب التي ذاعها في أول شهر أغسطس/آب الماضي «أهدوني مؤلفاتهم» صوابه اهدوا لي أو إليَّ. وقوله: «حين يحاول شكر مصر على الحفاوة» و«فالشكر لكم على رقة شعوركم» صوابه يحاول أن يشكر لمصر الحفاوة وأشكر لكم رقة شعوركم. وقوله: «شواعري وشواعر مليكي الجليل». فشواعر جمع شاعرة مؤنث شاعر. فماذا يريد بها هنا؟ الله أعلم!!

ومن سقطاته في مقالته الأخيرة «أغلاط قدماء اللغويين» قوله: «أكثر من خمسين عاماً» والصواب سنة كما لا يخفى. وقوله: «ثانيهما» صوابه ثانيتهما لأنَّه قد سبقها قوله: أولاهما. وقوله: «لا تتبع نظاماً سوياً» صوابه مخصوصاً أو معيناً لأنَّه إن لم يكن سوياً كان معوجاً. وقوله: «الأسقاطي» والصواب

السقطي كما لا يخفى. وقوله: «بياع السماد» وقد كرَّرها ثلاث مرَّات والصواب بائع.

بقي في خطبه ومقالاته شيء كثير من التعابير المهلهلة والأساليب المستهجنة أضربت عن ذكره لضيق المقام.

أما كلامه، في آخر مقالة «التطور وصحتها» عن المعلمة بكسر الميم كاسم آلة وبفتحها كاسم مكان، فأصغر تلميذ في المدارس يغفله ولا يلتفت إليه لعلمه أنَّه مخالف كل المخالفة لقاعدة بناء هذين الاسمين في كتب الصرف.

اسعد خليل داغر

بين أنستاس الكرملي
وأسعد داغر (*)

الأستاذ مصطفى جواد

شاء صديقي العلامة أنستاس ماري الكرملي أن يجعلني حكماً فيما شجر بينه وبين بعض الأدباء ثقة منه بي وسكوناً إلى صراحتي وإيقاناً بصدقي وأنا - على شكري له هذا الإيمان الذي أنعم به عليَّ - غير أهل لأن أكون حكماً له ولكنَّه عزيزٌ عليَّ أن لا أقول كلمات هي نتيجة نصه[1] إيَّاي عمَّا أخذه عليه الأستاذ أسعد خليل داغر في الأهرام الصادرة في 11 مايو/أيار سنة 1933 وعدّه غلطاً منه. وإذا علمت أنَّ الأستاذ أسعد خليل داغر صاحب تذكرة الكاتب أيقنت بأنَّه يريد أن يتبع الناس ما سنَّه فيها وأن يذكرهم ما أنسوه منها وما أغفلوه واطرحوه لاشتمال الغلط عليه وركون الشطط إليه غير فاطن إلى أنَّ غريزة الحرص وطبيعة الاستبداد وخليقة تنزيه النفس ليست من مزايا المصلحين ولا المستصلحين فلقد تصدّينا لتذكرة الكاتب مراراً فأشرنا إلى ما تضمنته من الغلط وإلى جمودها ورجوعها بالعربية إلى عهد الجاهلية. ولولا استيقاني أنَّ نية صاحبها سليمة وغيرته على العربية صادقة لاتهمته فيما كتب ولعددته من

(*) لما وقفنا على كلام الأستاذ داغر حكَّمنا صديقنا المحقق واللغوي المدقق الأستاذ مصطفى جواد وطلبنا إليه رأيه فنشر هذا المقال في السياسة الصادرة في 11 يوليو/تموز من سنة 1933 وهذا نصّه أعلاه بحروفه.

(1) نص فلان فلاناً: استقصى مسألته حتى علم ما عنده. وهي من الألفاظ الكريمة.

المأجورين على تكريه العربية إلى الناس وتعجيزها بين لغات العالم وكراريس نقضنا لتذكرته عتيدة عندنا نهتبل لها فرصتها ولولا كراهتنا الخروج عن البحث لبسطنا له منها ما لم يخطر له ولا عنَّ لذهنه حتى يوقن أنَّ في نفسه حاجة إلى الاستقصاء ورغبة في البحث واجبة عليه. أما الكلمات التي عدّها غلطاً في كلام العلامة أنستاس فها هي ذي مع رأينا في أقواله:

كان الأب قد قال «حتى إذا أرادوا نقل النار وحافظوا عليها من الانطفاء» فقال هو «والصواب ووقايتها من الانطفاء» فأنا ما أدري أجاد هذا الرجل الفاضل أم مازح في تصحيحه؟ فهل هذا إلّا هزء بالعربية ولعب بها!! وإلا فكيف يسوغ للناقد أن يخصص كلمة بمعنى من المعاني ويوجب على الناس استعمالها؟ مع أنَّ لهم حقاً في استعمال ما قاربها في معناها، فالفعل (حافظ) يستعمل خاصاً وعاماً كثلاثية (حفظ) فإذا قلنا (حافظ عليه) كانت المحافظة عامة وإن قلنا (حافظ عليه من كذا) كانت خاصة، فيُقال (حافظ على ولدك من المرض وسوء الخلق وتعدي الناس عليه وغير ذلك) فالناقد لم يعلم بعد خصوص الأفعال ولا عمومها، وعلمه (علم الساعة) لأنَّه يراجع معجمات العربية فإن لم يجد تعبيراً بنصه حكم بأنَّه غلط، (وعلم الساعة) هذا فتك بالعربية كفتك سمّ الساعة بالأجساد، فعلماء العربية لم يعنوا في معجماتهم اللغوية بالتخصيص والتمييز، ثم إنَّنا وجدنا قولاً في تذكرته[1] هذا نصه (ويجيء ما يكتبونه صافياً على قدر الإمكان من أكدار اللحن ونقياً من شوائب الغلط) فليذكر لنا أي معجم لغوي جاء فيه (صفا من الأكدار ونقي من الشوائب) فإن قال قولاً احتججنا عليه بمثله، فهم قد ذكروا غالب الأفعال على العموم لا على الخصوص والناقد لم يستكمل أدوات النقد فلا عجب من وقوعه في ذلك.

وقال الأب أنستاس «وهو معروف لأعمال مختلفة» وقال الناقد «والصواب في أعمال مختلفة» فمن أنبأه ـ هداه الله ـ أنَّ الأب أراد الظرفية،

(1) تذكرة الكاتب: ص22.

ولو أراد الظرفية لم يجز لأحد منعه، فإنَّ اللام جاءت للظرفية بمعنى «في» مطردة المجيء كما نصَّ عليه العلماء وتعلمه النشء، فاللام التي في كلام الراهب «لام السبب» تقع في جواب «الماذا» فيقول السائل لماذا عرف هذا الشيء؛ فيقال له: عرف لأعمال مختلفة فهو معروف لها أي من أجلها وبسببها. ومنه قول الإمام علي كما في نهج البلاغة «وكلّما عظم قدر الشيء المتنافس فيه عظمت الرزية لفقده»[1] أي بسبب فقده ومن أجله. فذلك الشيء صار معروفاً لتعاود الأعمال إيّاه. فما الحيلة لمن لم يفهم ما يُقال مع وضوحه.

وقال الأب «وقد تطورت» فقال صوابه: نشأت أو تحوَّلت أو ترقت. فما أعلمه بمترادف الكلم!! يُعدّ النشوء والترقي سيين، ثم يعدهما من مرادفات التطور! فالتطور أيُّها الفاضل غير النشوء والنشوء غير الترقي، ولم تصب إلا في «تحوَّلت» وهو مثل «تطورت» في الاشتقاق والتوليد، فالتطور مأخوذ من الطور والتحول مشتق من الحال، ومن هذا القياس المطرد «التلون والتكون والتغير والتقلب» فمن ذا الذي منع اشتقاق «تطور» وهو من ذلك القياس. وأي أعجمي يحق له أن يكبح الغريزة العربية والسليقة العدنانية عن طبيعتهما، قيل إنَّ الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر عاد السيد الحميري وقد ثقل عليه المرض فقال له: (قل الحق يكشف الله ما بك ويرحمك ويدخلك جنَّة أوليائه) فلم ينشب الحميري أن قال (تجعفرت باسم الله والله أكبر) أي صرت جعفري المذهب، فقد اشتق من (جعفر) تجعفرت، فظهر التجعفر ونحو هذا (التزندق والتمجس والتهود والتنصر) فالسليقة العربية جارية أبداً وأنَّ قوماً مرنت لغتهم على اشتقاق الكلمات من أسماء الذوات فقالوا (أسد فلان وتأنث الرجل ودثر الوجه وتحجر الشيء واستأتن الحمار) لأبعد الناس عن الجمود اللغوي، وتعطيل سبل الرقي، ثم إنَّ (التطور) قد اشتق منذ عهد بعيد ماض وجرى على الألسنة ووافق روح العربية. قال الشعراني في طبقاته: (كان الشيخ حسين أبو علي من كمل العارفين وأصحاب الدوائر الكبرى وكان كثير «التطورات». وذكر

---

(1) من المستدرك لغويات مخطوطة.

عن الخضر أنَّه كان قادراً على (تطوير نفسه) فاستعمل التطور والتطوير، وممَّن ذكر التطور ابن خلدون وذلك في مقدمته، وسنة العلماء أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو منه وقاعدتهم قياس المنثور على نثرهم والمنظوم على نظمهم.
ولقد بان لنا أنَّ تغليط الناقد للراهب العلامة تجنٍّ وتحامل منه عليه لأنَّه كان قد قال في تذكرته[1] «وممَّا يجب على الجمع أن يوجه التفاته إليه، هو (كذا بإضماره للاسم قبل ذكره إضماراً ممنوعاً لضعفه) الكلمات الكبيرة المستعملة الآن في غير ما وضعت له، وليس في كتب اللغة ما يجوز استعمالها هذا إلَّا على ضعف وتكلف، ولكنَّها شاعت وذاعت حتى بين بلغاء الكُتَّاب وليس من السهل أن يستبدل بها كلمات أُخرى فمنها هذه الأسماء... والأفعال: «تفرج وتطور واكتشف» أفهكذا عمل العداوة حتى تريك صاحبها في ورطة العبث والتناقض، ثم أليس هو قد قال في التذكرة[2]، وما يجد كل يوم من المكتشفات «والمكتشفات» اسم مفعول من «اكتشف» الذي ذكره مع تطور، فكيف يستجيز لنفسه ما يمنع غيره منه مع ثبوت الشيوع والاشتراك؟ وهل استعمل أحد في عصر ابن خلدون والشعراني «اكتشف» حتى يعادل «تطور»؟ فإن كان قول الراهب ضعيفاً في رأيه فيجب عليه أن يعد قول نفسه أضعف ولا سيَّما أنَّ «اكتشف» قد استعملتها العرب بمعنى «حسر عن رأسه ما عليه من اللباس» كما ورد في الأغاني[3] ومغازي الواقدي على ما نقل ابن أبي الحديد[4].

وقال الأب «أول من سبق استعمال» فقال الناقد «والصواب: إلى استعمال» وكأنَّه لم يدرس «باب الحذف والإيصال المطرد الأسلوب وشرط جوازه أن لا يقع في الكلام التباس، فالفعل سبق متعد بنفسه إلى واحد فلما حذف الراهب «إلى» انتصب المجرور اتساعاً كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو

(1) التذكرة: ص26 ـ 27.
(2) التذكرة: ص23.
(3) الأغاني: ج4: ص188.
(4) شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد؛ ج3، ص332.

﴿وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[1] والمراد (كالوا لهم أو وزنوا لهم) فإذا احتج الناقد بوجود الالتباس في قول الراهب قلنا له: لا يقبل مقتضى الحال أن يكون السباق بين الرجل فاعل (سبق) والاستعمال وهو اسم معنى، ومثل السبق في هذا الأمر (استبق) قال تعالى في التنزيل ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ﴾[2] أراد (إلى الباب) وقال ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟﴾[3] أي استبقوا إلى الخيرات، وقال: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾[4] والمعنى «إلى الصراط» فهذا شاهد النقل بعد دليل العقل، ويجب على الناقد أن يدرس بحث «المجاز» لئلا يتورط بعدها، قال عبد القاهر الجرجاني: وقد يكون المجاز بزيادة كقولهم: بحسبك درهم وكفى بالله، وبنقصان كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[5]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[6] والمعنى: «أهل القرية ومن قومه» وهو مثل «سبق استعمال» فليتأمل كل منصف سعة العربية، يعلم أنَّ المتهاونين بها بغضوها إلى الناس.

وقال الأب: «عجزاً وعجائز» فقال الناقد: «والصواب: شيوخاً وعجائز» وقد ظن أنَّ «عجزاً» جمع عجوز، إذ لم يعرف وجهها، وفي المعجمات اللغوية على أسلوب (علم الساعة) الذي نوَّهنا به فلم يجد فيها أن يُقال رجل عجوز فاعتد قول الراهب خطأً منه، ثم إنَّه لو كان هذا الراهب العلامة قد أراد بالعجز جمع عجوز لاقتضت النباهة من الناقد أن يسأل كيف جمع الراهب بين السبين وترك أحد النوعين؟ وهو نوع الرجال، فالعجز في كلام الراهب جمع «عاجز» كسجد جمع «ساجد» و«ركع» جمع «راكع»، أو هو (عجز) بالتحريك جمع عاجز أيضاً كخدم جمع خادم، فالأول فصيح مقيس. قال ابن عقيل في

(1) سورة المطففين، الآية: 3.
(2) سورة يوسف، الآية: 25.
(3) سورة البقرة، الآية: 148.
(4) سورة يس، الآية: 66.
(5) سورة يوسف، الآية: 82.
(6) سورة الأعراف، الآية: 155.

شرح الألفية (ومن أمثلة جمع الكثرة فعل، وهو مقيس في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو: ضارب وضرب وصائم وصوم وضاربة...) والثاني مقيس أيضاً مع ورود السماع به. قال ابن الأثير في النهاية (وعجزهم جمع عاجز كخادم وخدم) فذكري هذين الوجهين إنَّما هو لإرشاد من يرى العربية بعين الضيق والضآلة ويحسب أنَّ الدراسة القليلة نتيجة مجادلة فلاسفة العربية، وقد قدمنا أنَّ منشأ خطأ الناقد هو إنكاره أن يأتي لفظ (العجوز) للرجل، وكذلك فعل بقولهم (هو رجل كسول) كما أورد في تذكرة الكاتب مع أنَّ من القواعد التي يدرسها الناشىء «قياس فعول بمعنى فاعل مع استواء المذكر والمؤنث فيه». والقواعد تنسخ ما في المعجمات إذا تعارض حكماهما وكنَّا قد قلنا[1] ما نصّه: وجهل أحدهم لهذا القياس حمله على ادعائه أنَّ كسولاً لا يكون إلّا للمؤنث بحجَّة أنَّه لم يجده في صحف اللغة إلا كذلك والقاعدة العامة أنَّ فعولاً.. فضلاً عن ورود النصوح بمعنى النصيح في أغاني الأصبهاني وورود الكسول للمذكر في قول عبيد الراعي:

طال التقلب والزمان ورابه   كسل ويكره أن يكون كسولا

والقصيدة موردة في جمهرة الشعراء لأبي زيد القرشي الذي لم يعرف عصره أحد من المعاصرين غيرنا فقد عاش في القرن الخامس للهجرة لأنَّه ذكر صحاح الجوهري في جمهرته والجوهري توفي سنة 393 ولأنَّ ابن رشيق صاحب العمدة نقل عن جمهرته وهو قد توفي سنة 463.

وقال الأب: «يأنسون إلى ذلك الوطن» فقال الناقد صوابه يأنسون بذلك الوطن أو يصبون إليه أقول: ليس هذا على شيء من الحق لأنَّ قول الراهب العلامة صحيح فصيح، فقد قال الزمخشري في أساس البلاغة: «وأنست به واستأنست به وأنست إليه واستأنست إليه» قال الطرماح:

كل مستأنس إلى الموت قد خا   ض إليه بالسيف كل مخاض

---

(1) مجلة الكلية: ج18 ص344.

وقال آخر:

إذا غاب عنها بعلها لم أكن لها زؤوراً ولم تأنس إلى كلابها

فما كان أغنى الناقد عن هذا الارتباك فلا السليقة العربية اتبع، ولا البحث استوفى، فيا ويلي على لغة العرب!

وقال الأب: «من ألواح الرخام مكتوب عليها» فقال الصواب «مكتوباً عليها» مع بتره كلام الأب فكيف يميّز القراء صحة دعواه والكلام الذي يعرف به الصواب من الخطأ مبتول؟ ونحن لم نعرف أول كلام الراهب حتى يجوز أن يكون حكماً لفضيلته، ولكي يظهر لنا من قوله: «من ألواح الرخام» وقوله: «مكتوب» أنَّ الاسم المتقدم الموصوف بالجار والمجرور «نكرة» فالناقد يريد جعل «مكتوب» حالاً منه، ولا حق له في ذلك. لأنَّ الوجهين في مثل هذا جائزان فصيحان، قال طخيم الأسدي كما ورد في الكامل[1]:

كأن لم يكن يوم بزورة صالح وبالقصر ظل دائم وصديق
ولم أرد البطحاء يمزج ماءها شراب من البروقتين عتيق

فلجواز الوصفية بل لرجحانها عندي قال (عتيق) ويزيد ما قلناه من رجحان الوصفية قول الزمخشري في المفصل: وتنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدمت عليه كقوله (لمية موحشاً طلل) فقول الناقد قبيح عند الزمخشري وصرح ابن عقيل بالجواز في ذكره قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾[2] فقد قال (ولا يصح كون الجملة صفة لقرية... لأنَّ الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضاً وجود (إلا) مانع لها من ذلك). فهو قد ردَّ جواز الوصفية بالواو وبإلَّا وليستا في كلام الراهب «.. من ألواح الرخام مكتوب عليها» ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ﴾ فالمشهور فيه الرفع، قال ابن هشام في شرح شذور الذهب «وقرأ بعض

(1) الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج1: ص31 ـ 32.
(2) سورة الحجر، الآية: 4.

السلف. . . مصدقاً، فجعله الزمخشري حالاً من كتاب لوصفه بالظرف» فالحالية مرجوحة كما قلنا.

وبعد ساعة من كتابنا هذا الذي قرأت زرنا الراهب العلامة فاستعلمناه أصل القول فأرانا أهرام اليوم الثامن من يوليو/تموز ووجدنا فيها قوله على هذه الصورة «هناك قناديل من فضة. وعدد لا يحصى من ألواح الرخام مكتوب عليها». فهو كما ظننا لأنّا موقنون بتبحر الراهب العلامة فلفظ «عدد» نكرة وما بعده صفات له كما يقال «وهناك شيء لم أعرفه جميل منقوش عليه صور» فتعدد صفة النكرة لا يؤثر شيئاً فيما ذكرناه ففي التنزيل ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1] فعسى أن يتعلم الناقد فلا يعود إلى مثلها.

وقال الأب: «تتأكد أنَّ لا فرق» فقال أسعد خليل داغر «صوابه تؤكد أو تتحقق لأنَّ الفعل تأكد لازم» وقد أصاب في هذه التخطئة على كثرة خطئه وكنَّا قد خطَّأنا الأديب جورج مسرة[2] في مجلة الدليل البرازيلية بقوله «كما تأكدنا» معتمدين على النقل. ومن الإنصاف أن تعرض النقل على العقل لأنَّ الجمود والعجز ليسا من صفات اللغات الحيَّة والقياس «يجيز ويتأكد» بجعل التاء للطلب كقولهم «تحققه، وتبينه، وتعجله، وتثبته، وتبصره، وتنوره، وتبحثه، وتيقنه، وتأثره، وتألفه، وتأنفه، وتأثله، وتبدله، وتنظره» فهذا شيء مطرد وليس لي ولا للناقد أن يجبر الناس على إعماء طبيعة اللغة العربية، فأعظم ما يقال هنا «إنَّ الأب ترك السماع وتبع القياس» فإن قبل الأب منَّا هذا القياس ـ وأراه فاعلاً ـ ارتفعت عنه تخطئة الناقد وبقي كلامه فصيحاً وإلا فلسنا من المنكرين للقياس ولا من المقصرين في تحبيب العربية وتطويرها مع العصور.

وقال الأب: (إنَّ كنيسة سن تريزة هو أحسن موطن) فقال الناقد (والصواب: هي أحسن موطن) قلنا: إنَّ ما جاء به الناقد هو المتعارف في

---

(1) سورة التوبة، الآية: 128.

(2) مجلة الدليل البرازيلية، المجلد الخامس، ص197.

التعابير المتعالمة، ولكن من أتموا دراسة العربية أو كادوا، يعلمون أنَّ الضمير المرفوع المنفصل الوارد بعد المسند إليه يجوز اتباعه في التذكير والتأنيث ما قبله وما بعده، قال الطريحي في آخر معجمه المسمى مجمع البحرين: (إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث أحدهما يفسّر الآخر جاز تأنيث الضمير فلو قيل: ما القدر قلنا هي الهندسة وهو الهندسة) قلنا: فإذا قدَّمنا المؤنث جاز العكس فنقول (ما الهندسة) والجواب هي القدر أو هو القدر والعلّة في الأول علّة للثاني ففي الأول تبع الضمير ما بعده في التأنيث وفي الثاني تبع الضمير في التذكير ما بعده وكلا الأمرين من الجوائز لا من الواجب فقول الأب العلّامة (هو أحسن موطن) منظور فيه لأحسن وهو مذكر، فاشكروا الله على توسيع لغتكم هذا التوسيع المسهل لصعابها.

وقال الأب: (يعاونهم في إنشائها) فقال الناقد: (صوابه: على إنشائها) لأنَّه لم ير تعدية (عاون) في المعاجم اللغوية، وهي غير مستوفاة البحث ولا مستقصاة التحري، ألم تر أنَّه قد منع في تذكرته أن يقال: (استقصاه) لأنَّ أصحاب المعاجم لم يعدّوه بنفسه في مادة (ق ص ا) فخطأناه في لغة العرب[1] واستشهدنا قول الإمام علي (لا يستنفذه سائل ولا يستقصيه نائل) وهو من نهج البلاغة ومنه كتاب الأمثال المسمى (المستقصى) للزمخشري ومهما يكن الأمر فإنَّ قول الأب (يعاونهم في إنشائها) لا يقابل (يعاونهم على إنشائها) لأنَّ المعاون عليه في التعبير الأول محذوف وتقديره (يعاونهم في إنشائها على الصعوبات) وهو الأصل في التعابير على ما يستوجبه العقل، فالجار (في) للظرفية لا للتعدية كما وهم فيه الناقد. ومثله (استقصى في الحساب على فلان و«ساعده في الأمر على أعدائه» و«سلطه الله في الحرب عليهم» فأي أعجمي يمنع استعمال «في» لكل كلمة تمكن فيها الظرفية حقيقة أو مجازاً؟ فالأولى مثل «جلس في المكان» والثانية نحو اجتهد في الأمر.

وقال الأب: «لم تنحصر في القاهرة فقط» فقال الناقد والصواب في

(1) لغة العرب: ج9 ص25.

القاهرة، لأنَّ معنى الانحباس أفاده الفعل تنحصر وأغنى عن فقط وهذا القول هو العسلطة التي نعاها على الكتاب[1] فمضمون كلامه وجوب رفع التوكيد من العربية، ويلي على أهلها! ورفعه يستوجب إهمال مادة أكَّد ومرادفاتها، وحذف باب التوكيد من كتب النحو ليقل أجر الطبع والورق، ومع هذه البلية السوداء والداهية الدهياء نسأل الناقد أن يذكر لنا كلاماً فيه فقط لنرى كيف يستعملها هو؟ لأنَّ كلامه يوجب أن تهمل أبداً، مع أنَّها ارتجلت لتوكيد الاكتفاء فكيف لا تُستعمل لما وضعت له؟

ولا سوء في أن نأتي للناقد بمثل أو أكثر استعمل فيه الفصحاء «فقط» لتوكيد الاكتفاء في كلام ظهر معناه أكثر من معنى كلام الراهب ففي مادة ص ح ب من مختار الصحاح «قلت: لم يجمع فاعل على فعالة إلا هذا الحرف فقط» وفي مادة «قط» منه «تقول: رأيته مرة واحدة فقط» وفي مادة ح م م «وعن العامة أنَّها الدواجن فقط» ففي القول الأول استعملت بعد أداة الحصر، وفي الثاني جعلت بعد التوكيد المعنوي بواحدة وفي الثالث بعد التوكيد بأنَّ، فما كان أولى الناقد بترك هذه التكلفات والتمحلات!!

وقال الأب: «أما الآن... أخذت أقول» فقال صوابه «فأخذت أقول» فنقول: هذا صواب على حسب تلفظه، «أما» فقد عدَّها مشددة الميم للشرط والتوكيد. فوجب عنده ربط جوابها بالفاء، والأصل أنَّها مخففة الميم للتحقيق والتنبيه قال الجوهري «أما: مخفف تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول: أما إنَّ زيداً عاقل، تعني أنَّه عاقل على الحقيقة لا على المجاز» فلماذا قرأ الناقد غلطاً فكتب سقطاً؟ لقد كان واجباً عليه أن يتلمس وجه التلفظ قبل أن ينكدر إلى النقد والمؤاخذة، وإحسان الظن قبل إساءته عند الشفقاء على البشرية، ثم إنَّ حذف الفاء من جواب أما (بالتشديد) قد ورد في الشعر، قال الحارث بن خالد المخزومي:

(1) تذكرة الكاتب: ص20.

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المراكب

وقال آخر:

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازاً شديداً ضريرها

ولكن قدمنا أنّ شهادة الشعر للشعر ودلالة النثر للنثر. فذلك الصراط السوي.

وقال الأب: «دبت في شرقنا نهضة» فقال الناقد: «الصواب: سمقت أو متعت» فكأنّه هداه الله للحق يحرم «الاستعارة المجردة» بل يظهر لنا أنّها محرمة عليه. ألم ير إلى قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ﴾[1] فأين الإذاقة من اللباس؟ أو إلى قول زهير «لدى أسد شاكي السلاح مقذف» فليس بواجب ترشيح الاستعارة، ولا حق للناقد في إجبار الأب على ترك (دبت) والاستبدال به، وعنده شاهد من القرآن الكريم.

وقال الأب: (وهو منعكف في صومعته) فقال الناقد (صوابه: معتكف) ولقد كان حرياً أن يذكر علّة التخطئة وسبب التصويب، فهل هما إغفال أصحاب المعاجم اللغوية لـ(انعكف)؟ لئن كانوا قد أهملوا سماعاً لقد تركوا قياساً يجري على رغم الجامدين مع الزمان وتجدّد المرافق والآلات، فانعكف مطاوع (عكفه) يُقال (عكفه فانعكف، وزجره فانزجر، وخدعه فانخدع، وجفله فانجفل، وجدله فانجدل، وقلبه فانقلب، وظلمه فانظلم) وما يصعب استقصاؤه على أنّ شرط القياس قبول أثر الفعل، والانعكاف من هذا الباب ليبحث عن (انجرح) في كتب اللغة، فهل يجده فيها؟ ولكنّه استعمل عند الحاجة، قال الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي «عثرت في منزل سكناي فانجرح أخمصي، فشقّت وليدة في الدار خرقة من خمارها وعصبت رجلي»[2]، فتخريج كلام الأب «عكفه الله أو عقله في صومعته فهو منعكف فيها» كما قيل

---

(1) سورة النحل، الآية: 112.

(2) الوافي بالوفيات، طبعة إيران الصحيفة المصححة، ج1، ص103.

«هو منصب في الكلام ومنبعق فيه» قال في مختار الصحاح «إنَّ الله يكره الانبعاق في الكلام فرحم الله عبداً أوجز فيه، وهو الانصباب فيه بشدة» فكان أولى للناقد ألا يكون منصباً فيما لا فائدة فيه، وقد غلط الشيخ إبراهيم اليازجي بمنع الانصباب في ذكر أولي الألباب.

وقال الأب: «تتوفر علائم الانقراض» قال الناقد «صوابه تتوافر» فلماذا خطأ الأب؟ لأنَّه لم يجد «توفر» في مادتها من القاموس أو من غيره، فكأنَّ الكتب في رأيه قد استوفت الكلم وهذا هو الخطأ الكبير والبلاء المبين للعربية، فالفعل «توفر» مطاوع «وفره» مثل «كسره فتكسر وجمعه فتجمع وعلمه فتعلم وحطمه فتحطم» وقد ذكرنا أمر المطاوعة في الردة السابقة لهذه، ومع فصاحة قياس الأب لـ(توفر) نستحسن ذكره منقولاً عن الأسلاف الفصحاء، قال بشار بن برد (إنَّ عدم المنظر يقوي ذكاء القلب ويقطع عنه الشغل بما ينظر إليه من الأشياء فيتوفر حسه)[1] وقال الشريف المرتضى[2] لتفسير (تقذ الفصيل) ما صورته (تقذ الفصيل برجلها. أي تركله وتدفعه عن الدنو إلى الرضاع ليتوفر اللبن على الحلب). ونقل المسعودي[3] قول ابن حمدون نديم المعتضد بالله العباسي (فتعجبت من ذلك في أول أمره ثم تبينت القصة فإذا أنَّه يتوفر من ذلك في كل شهر مال عظيم). «وقال ابن خلكان في ترجمة أبي حامد محمد بن يونس الشافعي: «وتوفرت حرمته عند القاهر أكثر ممَّا كانت عند أبيه»[4] وقال ابن أبي الحديد: (فليت شعري كم مقدار ما يتوفر على أبي بكر وستة نفر معه... أترى أن يكون المتوفر على أبي بكر وشهوده من التركة عشر عشر درهم؟)[5] ومنه قول زياد ابن أبيه (ما يتوفر علي من تهالك غيرهم على العمارة وأمنهم جوري أضعاف ما وضعت

(1) الأغاني: ج3، ص142.
(2) أمالي المرتضى: ج1، ص56.
(3) مروج الذهب: ج2، ص462.
(4) الوافي بالوفيات: ج2، ص51.
(5) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج4، ص92.

عن هؤلاء الآن)[1]. وقال القفطي ما نصّه: (فلوطرخس كان فيلسوفاً مذكوراً في عصره يعلم جزءاً متوفراً من هذا الشأن)[2]. وقال (وكان لأبي الحسن هذا أدب متوفر وشعر حسن)[3] فيرى الناقد والقراء أنا ذكرنا من الناطقين بـ(توفر) أو (متوفر) زياداً وبشاراً وابن حمدون والأصفهاني والشريف المرتضى وابن أبي الحديد والقفطي وابن خلكان، فأولهم من رجال صدر الإسلام وآخرهم من جيل القرن السابع، ومجموع الصفحات التي طالعناها حتى انتهينا إلى تلك الكلمة «خمسة آلاف صفحة» فأين فتحة واحدة للقاموس من هذا الاستقصاء الدال على الغرام بالعربية والحفاظ عليها وإنقاذها من العابثين بها الجاهلين لأسرارها، وممَّا قدمنا يظهر للمتحري أنَّ «توفر» قد وردت في المعاجم اللغوية، ولكنَّهم لم يفصلوا استعمالها بأنَّها للناس وللمال وبقية الأشياء فظن الناقد أنَّها مقصورة على الناس وأنَّ «توفر المال» تخالف «توفر فلان على العمل» وليست من معناها فقول زياد «يتوفر علي... أضعاف» دليل على ما قلنا، وكذلك قول الشريف «ليتوفر اللبن على الحلب».

وقال الأب: «تعزى بهذه الخسارة» فقال الناقد «صوابه عن هذه الخسارة» ونحن لم يبق لنا صبر على مثل هذا الجمود ولا شوق إلى بسط الكلام، فعلينا أن نقول له قال ابن أبي الحديد ما صورته «دخل كعب البقر الهاشمي على محمد بن عبد الله بن طاهر يعزيه في أخيه»[4] وتعزى مطاوع «عزاه» ووضع الباء مكان (في) مألوف معروف. وقول الناقد منقوض.

وقال الأب: (وآله الكريم) فقال الناقد (والصواب الكرام) قلنا: هذا الرد غلط من وجهين أولهما أنَّ (الآل) اسم جمع فإن استعمل للآدميين جاز

(1) المصدر السابق، ص136.
(2) تاريخ الحكماء: ص170.
(3) المصدر السابق، ص263.
(4) شرح نهج البلاغة: ج4، ص260.

إفراد وصفه على اللفظ وجاز جمع الوصف على المعنى، وهذا شيء يدرسه النشء في المدارس وثانيهما أنَّ (الكريم) يجوز وصف الجمع به واسم الجمع، مع بقائه مفرداً، لأنه فعيل للوصف المجرد من الحدث، فمن ذلك الرقيق قال في المختار (والرقيق المملوك واحد وجمع) وقال (وقد يقال للجمع والمؤنث صديق) وقوم قليلون وقليل قال الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[1] قلت: وقال السموأل:

تعيرنا أنا قليل عديدنا فقلت لها إنَّ الكرام قليل

وفي سورة آل عمران ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[2]. . . فقول الأب العلامة (وآله الكريم) من الكلام الكريم، وقوله تعالى: ﴿رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ يؤيد ما ذكرنا من جواز نعت الجمع بفعيل، وبقية الأمثلة توضح الحجَّة لأنَّ النعت والخبر مشتركان في الجمع والإفراد.

وقال الأب: (ويترك دونها حسناً) قال الناقد (الصواب: ما دونها حسناً) لماذا؟ لأنَّه قضى على العرب ألا يستعملوا (دون) إلا ظرفاً وأن يتركوا (دوناً) بمعنى غير حسن وهين، ولكن الراهب العلامة لم يذعن لقضائه الظالم فاستعمل (الدون) قال الزمخشري في الأساس (وشيء دون هين) وقال ابن أبي الحديد (وقد يكون من هو دون الدون)[3] فاستعمل الظرف مع الوصف ونقل الجوهري قول الشاعر:

إذا ما علا المرء رام العلا ويقنع بالدون من كان دونا

وقال الأب العلامة: (يقاسي الأهوال) فقال الناقد صوابه: العناء أو المشقة أو التعب قلنا: إنَّ العناء قد يسبب الأهوال وإنَّ الأهوال تسبب العناء فاستعمل الأب في كلامه ما آل إليه الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 86.

(2) سورة آل عمران، الآية: 146.

(3) شرح نهج البلاغة: ج4، ص396.

فَتَيَانِ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرًا﴾[1]... وإنَّما هو يعصر عنباً ولكن لما كان العنب يؤول إلى خمر سلط عليه فعله، فللراهب في عبارة القرآن قدوة، قال الفيومي في مادة برى من المصباح المنير وبريت القلم برياً... وهذه العبارة فيها تسامح لأنَّهم قالوا: لا يسمى قلماً إلا بعد البراية وقبلها يسمى قصبة، فكيف يقال للمبري بريته؟ لكنَّه سمي بما يؤول إليه مجازاً مثل عصرت الخمر. ومن الدلائل السماعية على صحة قولنا السابق قول الزمخشري في الأساس: وعقبة هولة صعبة، فقد قابل الصعوبة بالهول، وعلى هذا المجاز الصريح الصحيح قالوا أكل من المأكولات اللذيذة وشرب من المشروبات فهل يفهم الناقد منه أنَّهم أكلوا من الفرث وشربوا من الفظ بعد قلس غيرهم؟

وقال الأب (يكلف بقسط منه)، (ونكلفه بوضع مثل هذه الفهارس) قال الناقد والصواب قسطاً منه ووضع مثل هذه الفهارس وظاهر حجَّته أن كلف ورد في المعاجم اللغوية معدى إلى مفعولين بنفسه وأن تكلف مطاوعه جاء فيها متعدياً بنفسه، ولكن هذه الحجَّة لا توهن كلام الراهب العلامة لأنَّه استعمل الفعل مراعياً أصله فهو مضعف (كلف به من باب طرب) وقياسه (كلفه به فتكلف به) لكن العرب لما كانت تحب الاختصار حذفت الباء وأوصلت الفعل إلى مفعوله الثاني بنفسه، فليس استعمال الأصل ممنوعاً، ومن ذلك قول العلامة ابن أبي الحديد ما صورته (وربما احتجت فيما بعد أن تكلفهم بحادث يحدث عند المساعدة بمال يقسطونه عليهم...)[2]. واستعمل مصدره واسم مفعوله على الأصل أيضاً قال أبو جعفر الاسكافي (متى كان الصبي عاقلاً مميزاً كان مكلفاً بالعقليات وإن كان تكليفه بالشرعيات موقوفاً على حدّ آخر) نقله ابن أبي الحديد[3] والقائل من معاصري الجاحظ الناقضين لبعض كتبه، وقال ابن أبي الحديد[4] كما لا يكون الإنسان مكلفاً في الدُّنيا بما يخلص.

---

(1) سورة يوسف، الآية 36.

(2) شرح نهج البلاغة: ج4، ص136.

(3) المصدر السابق: ج3، ص261.

(4) المصدر السابق: ج1، ص467.

وقد شاع الأصل هذا حتى أنَّ ابن العبري استعمله في مختصر الدول قال (الترخان هو الحر الذي لا يكلف بشيء من الحقوق السلطانية)[1]. وماذا درس الناقد البائس وهو لم يعرف بعد أنَّ (الباء) تدخل زائدة على المفعول أيضاً قال الإمام علي في حديث له (وفيه ثلاث أعين أنبتت بالضغث) قال ابن قتيبة: قوله أنبتت بالضغث أحسبه... والباء زائدة تقديره أنبتت الضغث كقوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾[2] وقال ابن أبي الحديد المذكور (وتقول ملك زيد بفلانة بغير ألف والباء هنا زائدة وإنَّما حكمنا بزيادتها لأنَّ العرب تقول: «ملكت أنا فلانة أي تزوجتها»[3] ومنه «استشفعه واستشفع به ورماه ورمى به وألقاه وألقى به ودفعه ودفع به وقذفه وقذف به وأخذه وأخذ به» فطعن الناقد مردود بهاتين الجنتين: مراعاة الأصل والمجاز، وقد ذكرنا سابقاً قول الجرجاني «ويكون المجاز بزيادة كقولهم بحسبك درهم وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[4]، المعنى: حسبك وكفى الله».

وقال الأب: «لا يمكن لأحد» قال الناقد: صوابه «لا يمكن أحداً» قال هذا وغيره لأنَّه لم يجده في القاموس ولأنَّه كتبه في تذكرة الكاتب فكان على رأيه فريضة على الناس، ولو كان قد عرض ما في التذكرة على أعلم منه لوقاه شر هذا الارتباك ونبهه على ما لم يقف عليه، فأمكن له الشيء غير أمكنه الشيء، ويا عجباً للذي يجهل هذا من العربية وينبري للناس يخطئهم وهو المخطىء ويغفلهم وهو الغافل، فالهمزة في أمكنه «للتعدية» وفي أمكن له «الوجود» ومنه أمكنت الضبة والجرادة: ظهر منها المكن» وأثمرت الشجرة: ظهر فيها الثمر، فأمكن له الشيء: ظهرت له المكنة منه أي التمكن، ومنه تمثل ابن أبي عتيق بقول عمر بن أبي ربيعة: وصورته «أمكنت للشارب الغدر» جمع غدير، أي ظهرت له أمكنتها[5]. كقولهم في الأمثال «أسمحت قرونته

---

(1) مختصر الدول: ص395.

(2) سورة المؤمنون، الآية: 20.

(3) شرح نهج البلاغة: ج4، ص363.

(4) سورة النساء، الآية: 79.

(5) الأغاني: ج1، ص229.

وقرينته» أي انقاد وسمح وقالوا «أصحب فلان: ظهرت منه الصحبة وزال منه الإباء، وهذا شيء نعلمه تلامذتنا، ولرب معترض يقول «أليس للغدران أمكنة ظاهرة حتى تظهر» فنقول له «إنَّ هذا التعبير منظور فيه إلى جزيرة العرب وأمثالها ممَّا يضل فيه الراكب فيشتد به العطش لخفاء أمكنة الغدران عليه، فإذا اهتدى إليها فذلك ظهور منها له بعد خفاء وهذا مستفاد من الأصل أي قول ابن أبي ربيعة:

سلكوا خل الصفاح لهم زجل أحداجهم زمر
قال حاديهم لهم أصلاً أمكنت للشارب السفدر

فكلام الناقد ساقط بدافع العقل والنقل، ولو قال قائل «لا يمكن له كذا» مريداً «لا يمكنه» ما جاز للناقد أن يخطئه ولا حق، لأنَّ اللام هذه للتقوية تدخل على معمول اسم الفاعل والمصدر واسمه وأفعل التفضيل وعلى معمول الفعل المتقدم عليه والمتأخر عنه على لغة، وما هذا سبيله فلا يقال له «غلط وصوابه كذا» فشاهد المعمول المتقدم على فعله من هذا النوع قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1] وشاهد المتأخر قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[2] قال محمد بن يزيد المبرد ما نصَّه «والذي يستعمل في صلة الفعل اللام لأنَّها لام الإضافة» تقول: لزيد ضربت ولعمرو أكرمت والمعنى: عمراً أكرمت... وإن أخَّر المفعول فعربي حسن، والقرآن محيط بكل اللغات الفصيحة قال الله جلَّ وعز: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾[3]. والنحويون يقولون في قوله جلَّ ثناؤه: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾. إنَّما هو ردفكم»[4] فالذي عابه الناقد على الناس في تذكرته عربي حسن.

وقال الأب: (المرادفات) قال الناقد: (والصواب: المترادفات) وأنا

---

(1) سورة يوسف، الآية: 43.
(2) سورة النمل، الآية: 72.
(3) سورة يونس، الآية: 72.
(4) الكامل للمبرد: ج3، ص47.

ما أدري ماذا أراد الراهب بالمرادفات أجمع مرادفة أم جمع مرادف؟ فإن كان الأول مراده فلا محل للاعتراض وإن كان الثاني فنرد قول الناقد بأنَّ (المرادفات) تجوز قراءتها بفتح الدال على اعتبار أنَّ غيرها قد رادفها وبكسر الدال على عدها مرادفة لغيرها، قال الفيومي في مادة كتب من المصباح (وكاتبت العبد مكاتبة وكتابة... فالعبد مكاتب بالفتح اسم مفعول وبالكسر اسم فاعل لأنَّه كاتب سيِّده فالفعل منهما فكل واحد فاعل ومفعول من حيث المعنى). فذكر أحد الفرعين في كلام الراهب مستوجب لتذكر الثاني ومغن عن ذكره، قال ابن فارس (العرب تصف الجميع بصفة الواحد كقوله جلَّ ثناؤه ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾[1] وهم جماعة)[2] وباب نسبة الشيء إلى أحد اثنين وهو لهما معروف متعالم في كتب فقه اللغة، فلا حاجة بنا إلى ذكر البديهيات، وكان الأولى بمن يناقش الناس هذا النقاش أن يحاسب نفسه أكثر فيسألها عن قوله في التذكرة (وهذه كما لا يخفى معربة)[3] أعلى العلماء لا يخفى أم على الجهلاء؟ وعلى العقلاء أم على المجانين، وعن قوله (بل يشاركهم فيها حتى الحوذي) بحذف الفاعل ليشارك مع ذكر المعطوف عليه، ممَّا لا يؤيده سماع ولا يعضده قياس.

وقال الأب: «المؤدى المطلوب» فقال هذا الناقد «صوابه المعنى المطلوب» فما أسرع زلله وما أقل رشده!! من أدراه أنَّ الراهب العلامة أراد اسم المفعول لا المصدر الميمي فيكون كالتأدية؟ بل لو أراد اسم المفعول من قولهم «أدَّى اللفظ المعنى» فالمعنى مؤدى لكان من أفصح كلام العرب. قال الزمخشري في باب الحال[4] ما نصّه: والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه» فاستعمل المؤدى مكان المعنى قبل ثمانمائة سنة بل أكثر منها، ثم

---

(1) سورة المائدة، الآية 6.

(2) الصاحبي: ص181.

(3) انظر تذكرة الكاتب: ص30 الهامش.

(4) المفصل: ص63.

جاء الناقد ليهدم ما قبله الفصحاء وبنوه على الفصاحة لماذا؟ لأنّه نظر في القاموس فلم يجده، فليصن نفسه عن هذه الترهات، وليشفق على العربية أن تتلاعب بها الصروف وتضحك منها هوازي اللغات. ليقل لنا هل خطأه أحد بقوله في التذكرة «يظل دون مدلول الكتابة»[1] وهل قال له من أين لك المدلول؟ فإنَّه من «دلَّ اللفظ على المعنى» فهو مدلول عليه، وحذفت الصلة فقيل مدلول، مع أنَّ «المؤدى» ليس فيه حذف صلة! وهذا الوهم الذي وهمه في المؤدى مثبت في تذكرته وفقنا الله لتطهيرها وإصلاحها. وليت شعري لِمَ لَمْ يصلح الناقد قوله في التذكرة «مع أنَّه لا ينقصها شيء ممَّا في اللغات الأُخرى»[2] فقد استعمل «ينقص» بمعنى «يعوز» وله حاجة ويحتاج إلى، فأخرجه عمَّا وضع له أو استجيز عليه، فهو لا يؤدي المعنى حقيقة ولا مجازاً، لأنَّه يفيد البخس والتقليل، يقال (نقصه جعله ناقصاً ونقصت فلاناً حقه: بخسته إيَّاه) وفي القرآن الكريم ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَآ﴾[3]؟ وفيه ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾[4] و﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ وَلَا تَنقُصُوا ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ﴾[5]. وقال صفوان الأنصاري يذكر واصلاً:

وما نقصته الراء إذ كان قادراً ... على تركها واللفظ مطرد سرد

أي لم تجعله ناقصاً لقدرته على تركها، فصواب عبارة الناقد: ليست بها حاجة إلى شيء ممَّا في اللغات الأُخرى...» و«لا تحتاج إلى...» و«لا يعوزها...» قال الفرزدق:

لئن فركتك علجة آل زيد ... وأعوزك المرقق والصناب

ومن الكلام المنسوب إلى الإمام علي «عليكم بالأدب فإن كنتم ملوكاً

(1) تذكرة الكاتب: ص30.
(2) المصدر السابق: ص24.
(3) سورة الرعد، الآية: 41.
(4) سورة ق، الآية: 4.
(5) سورة هود، الآية: 34.

برزتم وإن كنتم وسطاً فقتم وإن أعوزتكم المعيشة عشتم بأدبكم» وقال القطامي:

وكن إذا أغرن على قبيل فأعوزهن كون حيث كانا

وقال رجل من النمر بن قاسط:

أرى إبلي بجوف الماء حلت وأعوزها به الماء الرواء[1]

وقال قدامة بن نوح «كان بشار يحشو شعره إذا أعوزته القافية والمعنى بالأشياء التي لا حقيقة لها»[2] فإذا احتج بأنَّه استعمل «ينقص» على الأصل، كان كلامه لغواً فما معنى «لا يقللها شيء ممَّا في اللغات الأخرى»؟ وما مقتضى الحال الموجب لهذا المقال؟

وقال الأب: «أتاه الله من المزايا ما حقق» قال الناقد «والصواب: آتاه الله بالمد أو أتاه بما حقق» قلنا: ظاهر «أتاه» في عبارة الأب العلامة أنَّها «آتاه» بمعنى أعطاه فسقطت المدة في الطبع، أما استبداله «المد» بالمزايا. فتحكم وتلعب، لأنَّ المزايا جمع مزية وهي التي ترجح صاحبها على محرومها من أنواع الفضل، قال الشاعر:

وعندي لأصحاب العراب مزية على فارس البرذون أو فارس البغل

فالمزايا أحوال حسنة في المرء تظهر فضله على من ليست فيه، فشتَّان ما هي والمد، ثم إنَّه قال ما نصُّه: ولم يسمع المد بمعنى الإمداد إلا في الشر[3] فكيف جاز له أن يكلف الأب استعماله؟ إنَّ هذا إلا إفساد للعربية وربك لها، فأسفنا عليها عظيم وحزننا عليها طويل وسيكفيها الله العابثين بها.

(1) الأغاني: ج2، ص183.
(2) المصدر السابق: ج3، ص163.
(3) تذكرة الكاتب: ص67.

وقال الأب: «أهدوني مؤلفاتهم» قال الناقد صوابه «أهدوا لي أو إليّ» سعياً في سبيله المعروفة ولتطبيق ما في تذكرته من الفرائض اللغوية، واعتماداً على أنَّه لم يجد أهدى في القاموس معدى بنفسه إلى مفعوليه، وقد قدمنا له قول الجرجاني عن المجاز. . . وبنقصان كقوله تعالى ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1] وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[2] والمعنى من قومه قال المبرد في تخريج قضائي بمعنى قضى علي ما صورته وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ أي من قومه[3] وقال الشاعر (وهو إياس بن عامر أعشى طرود):

أمرتك الخير لكي ما ائتمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

أي أمرتك بالخير، ومن ذا قول الفرزدق:

ومنّا الذي اختير الرجال سماحة وجوداً إذا هب الرياح الزعازع

أي من الرجال فهذا الكلام الفصيح اهـ. وقال الأخفش (لأنَّ قولك اخترت الرجال زيداً، قد علم بذكرك زيداً أنَّ حرف الجر محذوف من الأول). وقال السليك (يصيدك قافلاً والمخ رارا) قال فيه المبرد أيضاً ما أصله (وقوله يصيدك أي يصيد لك، يقال صدتك ظبياً)، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[4]، أي كالوا لهم أو وزنوا لهم، يقال: كلتك ووزنتك لأنَّه قد قال تعالى أولاً ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[5][6]. وذكرنا قبل هذا من باب الحذف والإيصال ما فيه عبرة للغافلين عن سعة العربية المنكرين لمرونتها الساعين على إضعافها وسجنها في ظلمات الجمود ومطامير الوحشية، ثم إنَّ (أهداه الشيء بمعنى أهداه له وإليه) وارد في كلام الفصحاء قال بشار:

---

(1) سورة يوسف، الآية: 82.

(2) سورة الأعراف، الآية: 155.

(3) الكامل للمبرد: ج1، ص26.

(4) سورة المطففين، الآية: 3.

(5) سورة المطففين، الآية: 2.

(6) الكامل للمبرد: ج3، ص29.

لـم تـهـدنـا نـعـلاً ولا خـاتـمـاً   مـن أيـن أقـبـلـت؟ مـن الـحـش؟

ورد هذا البيت في الأغاني[1] وإنما صح استشهادنا إيَّاه لموافقته سنة العربية ونهج الفصحاء كقولهم (هداه الطريق وله وإليه وقصده وله وإليه وحسده على الشيء وحسده إيَّاه وكتم عنه الأمر وكتمه إيَّاه ومنعه منه ومنعه إيَّاه ووقاه منه وإيَّاه وخوفه منه وإيَّاه وحذره منه وإيَّاه وألزمه به وإيَّاه وزوجه بها وإيَّاها).

وقال الأب العلامة: (حين يحاول شكر مصر على الحفاوة، فالشكر لكم على رقة شعوركم» قال الناقد (صوابه يحاول أن يشكر لمصر الحفاوة وأشكر لكم رقة شعوركم) فعاب صحيحاً واستقبح مليحاً. وحسب المنصف في دفاعنا عن قول الراهب الأول: أن نذكر ما قاله الناقد في تذكرته عن شكر[2] قال «وأما تعديته إلى المشكور به بعلى في قولهم. شكرته على فضله فعلى تضمين الفعل شكر معنى الفعل «حمد» وحينئذٍ يمتنع دخول اللام على المشكور له كما ترى «فقد اعترف بصحة ما عابه على الراهب العلامة، فما الذي حمله على تلك الفعلة، وهذه التسامحة منه في شكر ليست من طبعه ولا من بنات ذهنه بل من تخريجات الشيخ إبراهيم اليازجي، فذهن الناقد أضيق من أن يرتاد للعربية هذا المراد، قال إبراهيم اليازجي[3] وأما تعديته إلى المشكور به بعلى فيجوز (كذا) على تضمين الشكر معنى الحمد وحينئذٍ تمتنع اللام فتقول: شكرته على إحسانه كما تقول: (حمدته على إحسانه) فلو كان الناقد من أصحاب هذا الرأي الصالح لبارت سوقه عند من لم يتعلموا إلا فتح المعجمات للتفتيش عن الكلمات. أما قول الراهب الثاني (فالشكر على رقة شعوركم) فمن صريح كلام العرب كقوله تعالى في سورة الفاتحة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ فما حمل الناقد إذن على تغليط قول الراهب إلا جهله لأساليب كلام العرب وإلا فكيف يجوز لمدّع خدمة العربية أن ينكر مثل هذا الكلام؟

(1) الأغاني: ج3، ص215.

(2) تذكرة الكاتب: ص97.

(3) انظر المصدر السابق، ص6، من لغة الجرائد.

وقال الأب: (شواعري وشواعر مليكي الجليل) قال الناقد (فشواعر جمع شاعرة مؤنث شاعر فما يريد بها هنا؟ الله أعلم) قلنا: الشاعرة هي الشعور ويصاغ المصدر على (فاعلة) من الفعل الثلاثي قياساً[1] مثل الآمرة والجازية والعائدة والخاصة والكاذبة والداعية واللائحة والبارقة والناهية والناعية وغيرها كثير، وجمعوا الآمرة على أوامر والناهية على نواهٍ واتخذوا لهما مفردين من الأصل هما (الأمر والنهي). وقال ابن أبي الحديد يفسر النواهي والأوامر (والأوامر جمع آمر، وأنكره قوم وقالوا ههنا جمع آمر كالأحاوص جمع أحوص والأحامر جمع أحمر... والنواهي جمع ناهية كالسواري جمع سارية والغوادي جمع غادية... ويضعف أن يكون الأوامر والنواهي جمع أمر ونهي لأنَّ فعلاً لا يجمع على أفاعل وفواعل وإن قال ذلك بعض الشذاذ من أهل الأدب)[2] والصحيح في الآمرة ما ذكرناه آنفاً فكلام الأب العلامة لم يخرج عن صريح كلام العرب، ومع هذا يجوز له أن يعد الشواعر جمع شاعر لما يشعر به هو كالخواطر جمع خاطر والهواجس جمع هاجس والبواطن جمع باطن، أفيرى الناقد أنَّ لغة العرب محرمة عليهم أم أنَّنا غير محتاجين إلى القياس ولا حق لنا فيه لخروجنا عن صبغة البشرية أم أنَّ العربية وضعت مرة واحدة؟ ليقل لنا أي معجم لغوي ذكر لفظ (المعاجم) في مادة عجم حتى قال هو بما نصَّت عليه معاجم اللغة[3]. أليس قوله على القياس وما قيس على كلام العرب فهو منه كما أسلفنا ذكره؟

وقال الأب: (أكثر من خمسين عاماً) قال الناقد والصواب: (سنة كما لا يخفى). ولعمري لقد خفي فكيف يقول لا يخفى ولولا الخفاء ما جاء بهذا التمحل ولو قال كما لا يخفى على الذين قرؤوا مادة العام في المصباح المنير لصدق فإنَّه ـ هداه الله ـ نقل كلاماً في الفرق بين العام والسنة من المصباح ولم

(1) مجلة المعرفة: ص1468، سنة 1932.

(2) شرح نهج البلاغة: ج2، ص123.

(3) انظر تذكرة الكاتب: ص19.

يذكر أنّه منه[1] وذكر ما رواه صاحب المصباح عن تهذيب الأزهري ولم يقل إنّه من المصباح منقولاً عن تهذيب الأزهري الذي ما زال في عداد المخطوطات، ولماذا لا يطلق العام على السنة لأنَّ صاحب المصباح نقل عن ابن الجواليقي وهذا أخبر عن أحمد بن يحيى أنّه قال السنة من أي يوم عددته إلى مثله والعام لا يكون إلّا شتاءً وصيفاً. وهذا الفرق غير ثابت في كلام العرب ففي القرآن الكريم ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[2] فليس من فرق في الفرقان بين السنة والعام لجمعه بينهما واستثنائه كمية لأحدهما من جملة الآخر فهما مستويان. وفي المختار: العام السنة ثم إنَّ العام إن كان أخص من السنة على ما في المصباح فيجوز إطلاق السنة عليه بحسب التسمية بالجزء مكان الكل. ففي المصباح والعام الحول وفي مادة الحول حال حولاً من باب قال: إذا مضى ومنه قيل للعام حول ولو لم يمض لأنّه سيكون. قلنا: ويقال للسنة إن ثبت الفرق عام ولو لم يمض لأنّه سيكون وكذلك استعمال العام في كلام العرب فإنّه كالسنة، قال الحر بن سهم بن طريف في حرب صفين:

إني لأرجو إن لقينا العاما ... ونابذي من خالف الإماما

أن نقتل العاصي والهماما ... جمع بني أمية الطغاما

أورد هذين البيتين نصر بن مزاحم المنقري[3] وقال النابغة الذبياني:

توهمت آيات لها فعرفتها ... لستة أعوام وذا العام سابع

أفيقدر الناقد أن يثبت أنّه فارقها في أول يوم من الصيف أو أول الشتاء؟ وهل بعد نص القرآن من نص لغوي؟ وإن تعجب فعجب منع الناقد استعمال العام مكان السنة مع أنّه يستعمل «العضو» للإنسان بكماله وهو بعض منه قال

---

(1) راجع المصدر السابق: ص102.

(2) سورة العنكبوت، الآية: 14.

(3) كتاب صفين: ص71، طبعة إيران، وشرح نهج البلاغة: ج1، ص277.

«بحيث يكون كل عضو متضلعاً من معرفة اللغة»[1] أفيحل لنفسه شيئاً أعظم ممَّا يحرمه على الناس؟

وقال الأب «لا نتبع نظاماً سوياً» قال الناقد (صوابه مخصوصاً أو معيناً لأنَّه إن لم يكن سوياً كان معوجاً) قلت: إنَّ استعمال النظام لغير المجسمات من المجاز، ويكون على الحقيقة إمَّا قوياً وإمَّا ضعيفاً فالضعف عيب إذا كان في النظام. وقول الأب (نظاماً سوياً) أراد به (خالياً من العيب كالركة والرقة) من قولهم (ولد سوي أي ليس به داء ولا عيب) ألا ترى أنَّ النظام إن لم يكن سوياً كأن يكون واهياً فإنَّه ينقطع ويتبعثر منظومه، ومثله نظام الأُمور، فقد قالوا: انقطع نظام الأُمور للدلالة على اضطرابها ـ كما ورد في شرح ابن أبي الحديد ـ فاستعمال السوي مع النظام يفيد معنى سوياً وقول الناقد (نظاماً مخصوصاً أو معيناً) دال على ضعف ذوقه اللغوي فإنَّ المخصوص هنا لا بدَّ له من الصلة فيُقال (نظام مخصوص بكذا) وإلا لم يفد المخصوص مدحاً ولا ذمّاً ولا اختص بشيء من الأشياء، أما (المعين) فلا يفيد (السوي) البتة، لأنَّه قد يكون معيناً ولكنَّه ضعيف، ثم إنَّ ذكر الناقد لهذا وأمثاله يخرجه عن حدّ النقد اللغوي إلى ساحة الزجر والفال والتنبؤ والطرق، وإلا فكيف يجوز له أدب النقد اختيار ألفاظ لغيره لا تدلُّ على مراده ولا يود هو أن يستعملها وذلك ممَّا فعله صاحبنا غير مرة ألهمه الله الحق. وإنَّ الذي يكره اجتماع لفظ (السوي) مع النظام كيف لم يستغرب وضعه الصحيحة إلى جانب الجدارة والحقيقية مع الأهلية في قوله (تراعى فيه الجدارة الصحيحة والأهلية الحقيقية)[2] فهل يعرف جدارة وأهلية غير حقيقيتين: وهل يجوز له أن يسميهما جدارة وأهلية، وهل وجد عربياً يقول «تمارض فلان أي مرض مرضاً غير حقيقي» وأمثال هذا؟ اللَّهم هذه محنة فلك منَّا الصبر ولنا منك الأجر!!

وقال الأب العلامة (الأسقاطي) قال الناقد (الصواب السقطي كما لا

---

(1) انظر تذكرة الكاتب: ص25.

(2) تذكرة الكاتب، ص25.

يخفى) فأوجب جائزاً وفرض مرخصاً فيه، فالأسقاطي والسقطي والسقاط كجبار سواء وللناس الخيار، فإن كان يرى (الأسقاطي) غلطاً فقد كان واجباً عليه أن يصحح قوله (قال ابن الجواليقي البغدادي)[1] بابن الجوالقي ويذكر للناس أنَّ هذا العالم الذي نقل قوله في الفرق بين العام والسنة لم يدرس باب النسبة فنسب نفسه خطأ أفمن الحقيقة أنَّ النسبة إلى الجمع المحترف بمسماه مقيسة مطردة، ذكرنا ذلك في مجلة المعرفة[2]. وعددنا من المنسوبين إلى الجمع: الأثوابي والأمشاطي والأنماطي والأصباغي والجلودي والقدوري والجواليقي والكرابيسي والمحاملي والقماطري والخواتيمي والخرائطي والطوابيقي والطرائفي والعمائمي والساعاتي والمغازلي والطنافسي والفوطي والكتبي. فهي حرف رجال مترجمين في التاريخ بهذه النسبة وقضوا حياتهم بها، ومن هذا الباب قولهم (موسى بن عبد الله القراطيسي) وموسى بن الحسن الجلاجلي ومسدد بن يعقوب القلوسي ويعقوب بن إسحاق القلوسي وعلي بن عبد الله البزوري وعلي بن عبد الله الغضائري وعلي بن عمر الخيوطي وعلي بن محمد الحصري والقاسم بن بكر الطيالسي وعمر بن محمد المناخلي وعثمان بن صالح الخلقاني، على أنَّ العلماء أجازوا النسبة إلى الجمع بوجود العلمية كالأنماري والأوزاعي والمعافري والكلابي أو الميل الغالب كالأخباري والشعوبي وبوجود غيرهما، بل أجازوا الشواربي والشاماتي، فاعتراض الناقد غير صحيح، والنسبة قد تغيرت عمَّا كانت عليه بحسب المرافق المدنية فقد قالوا (يحيى الحصكفي) نسبة إلى حصن كيفا و(الكفرطابي والنهر ملكي والنهر خالصي والخبز أرزي نسبة إلى خبز الأرز والماوردي إلى ماء الورد) والحاجة تدعو إلى القياس ومن أنكر القياس لم يلتفت إليه الناس وحطم الزمان إنكاره وأفكاره.

وقال الأب: (بياع السماد) قال الناقد (وقد كررها ثلاث مرات والصواب: بائع) قلنا: إنَّ وجود الرجل خطر على العربية فيما نرى، وغيرته

---

(1) تذكرة الكاتب، ص101، الحاشية.

(2) مجلة المعرفة: ج2، ص174.

عليها مشوبة بظلم وقسوة وجفاء، أيريد أن يفسد على العرب لغتهم؟ ويمنع عليهم الاشتقاق منها والسير في مذاهب أصحابها، لماذا اشتقوا صيغ المبالغة؟ لأنهم احتاجوا إليها فهم محتاجون ونحن في أنفسنا حاجات فأي أعجمي يحرم علينا أن نسلك تلك السبل الواضحة وأن نسير بلغتنا مع الزمان وتجدد الحاجات؟ ومن ذا الذي يحق له أن يمنعنا من صيغ المبالغة لاسم الفاعل؟ كنَّا قد قلنا[1] ما صورته ومن وسائل ترقية العربية: قياس المبالغة من اسم الفاعل، فالمبالغة من أخلاق البشر التي لا محيص عنها، والباعث عليها إما الحب الشديد وإمَّا الكره الأصم ولا تحسب أنَّ لغة من لغات البشر منزَّهة عنها أو مجردة منها، فمن المبالغات التي تعتري المفردات مبالغة اسم الفاعل وهي مقيسة. فقد قال ابن عقيل في باب (إعمال اسم الفاعل) من شرح الألفية ما صورته: يصاغ للكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيل فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل فعلى هذا لا يجوز لنا أن نغلط القائل: رأي رجيح وتلميذ كسول ولا تثبت شبهة أمام القياس... قد جاء في المزهر: إنَّ كل فعيل جائز فيه ثلاث لغات فعيل، وفعال، (كغلام) وفعال (كخفاش) فالطويل إذا زاد طوله قيل طوال فإذا زاد فوق ذلك كان طوالاً، وجواز القياس فيه صريح، وقال الزمخشري في المفصل (قال سيبويه: وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل) أفيرى الناقد أنَّهم قد حق لهم المبالغة في أمورهم وأنَّنا لا يحق لنا؟ فماذا عنى بقوله في التذكرة[2] عن العربية: وحسبها أنَّها ممتازة بالاشتقاق الذي يزيدها حسناً وجمالاً ويسهل على علمائها أن يضعوا ما شاؤوا من الألفاظ للدلالة على مستحدثات العلوم والفنون إذا لم يجدوا لها كلمات موضوعة من قبل!!؟ ونحن مع هذه المقدمة للفظ (البياع) نزيد الناقد اهتداءً بأنَّه قد ورد وسمي به. قال المجد في القاموس (وعلي بن محمد البياع المحدث مشدداً وكذا علي بن الحسين البياعي. فحسب المنصف

(1) مجلة الكلية: ج18، ص344.

(2) التذكرة: ص24.

اشتهاراً من الاسم أنَّه قد لقب به ثم نسب إليه، والظاهر لنا من الناقد أنَّه يكره قياس العربية ـ وإن مدحه ـ لأحد أمرين، إما أنَّه قد حفظ جملة من الألفاظ اعتدها غلطاً من الناس ولكن القياس يبيحها، فإذا أباحها هو ذهب ما عنده وفقد كنزه، وإما أنَّه يجهل القياس وعدو الإنسان ما يجهل، ولقد ثبت لنا أنَّه يجهله مذ ابتدأ تذكرته بغلط وصدرها بسقط، فإنَّه قال: (وقد اصطلح كذا) المضمار منذ أول نشأته على كلمة هاوٍ وجمعها هواة من الفعل هوي يهوى أي أحب واشتهى فهي من كل وجه أصلح للاستخدام بمعنى أماتير فما ضر كتابنا الأدباء لو وافقونا على هاوٍ وهواة؟) فكيف يوافقونه هداه الله ـ وقد خالف السماع وتنكب عن سبيل الاشتقاق؟ أما المسموع فهو الهوي كالعمي والشجي، قال يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي:

أراك إذا لم أهو أمراً هويته   ولست لما أهوى من الأمر بالهوي[1]

وقال الزمخشري في الأساس (هَوِيَه يهواه وهو هوٍ وهي هوية) وأتبع هذا القول البيت الذي ذكرناه غفلاً من اسم صاحبه، وقال المجد في القاموس (وهويه كرضيه هوي فهو هوٍ (أحبه) فهذا السماع الذي جهله الناقد فأصلح الغلط بغيره ومن هذه حاله كيف يتطاول على الكتاب بقوله: (ويقولون أثنى عليه ثناءً عاطراً أي طيب الرائحة والمسموع عن العرب عطر كحسن)[2] فأين كان عن الهوي ولماذا لم يعلم نفسه قبل تعليمه الناس. ثم ألم يعلم أنَّ هوى من باب عطر وهما مشتركان في فعل وصفاً وأنَّ الذي يوجب أن تقول عطر يلزم أن تقول هوٍ؟ وقال في التذكرة (ويقولون عاشق وله. ولم يسمع عن العرب بل نقل عنهم ولهان ووالِه وآله على الإبدال) قلنا، فلم لم يذكر الهوي المسموع عنهم بدلاً من الهاوي أي الساقط والصاعد؟ وأما القياس فيوجب الجمهور أن يكون هوياً ولكن الناقد لم يعرفه ـ كما قدمنا ـ قال المبرد ما نصه (فالهوى من هويت مقصور وتقديره فعل فانقلبت الياء ألفاً فلذلك كان مقصوراً

---

(1) خزانة الأدب: ج2، ص296.

(2) تذكرة الكاتب: ص110.

وإنَّما كان كذلك لأنَّك تقول: هوي يهوى كما تقول فرق يفرق وهو هوٍ كما تقول هو فرق، وكان المصدر على فعلٍ بمنزلة الفرق والحذر والبطر لأنَّ الوزن واحد في الفعل واسم الفاعل)[1] اهـ. وقال ابن عقيل (وفي فعل بكسر العين غير متعد نحو أمن فهو آمن) أراد القليل وبعد هذا قال (بل قياس اسم الفاعل من فعل المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فعل بكسر العين نحو نضر فهو نضر وبطر فهو بطر وأشر فهو أشر) وقال قبل هذا كله (فإن كان الفعل على وزن فعل بكسر العين فإمَّا أن يكون متعدياً أو لازماً فإن كان متعدياً فقياسه أيضاً أن يأتي اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب وعلم فهو عالم...) فظاهر كلام ابن عقيل أنَّ (أمن) لازم ولكن جاء في القرآن الكريم ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[2] وأول الآية ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ فلماذا لم يقولوا في الهوي «هاو» وظاهره التعدي؟ قلنا: إنَّ مثل هذه الأفعال لازمة في الأصل حتماً ولكثرة الاستعمال الموجبة لنزع الخافض تعدت فقد قالوا: (ألم منه وآلمه وأمن منه وآمنه وبطر منه وبطره وخشي منه وخشيه وفرق منه وفرقه وسئم منه وسئمه منه) فهوي من هذا الباب، على أنَّنا لا نمنع أن يقال (هاو) لأحد أمرين: أولهما: نص جماعة من العلماء على اطراد بناء فاعل من كل ثلاثي مجرد كما نقل الفيومي في خاتمة مصباحه عن ابن الحاجب وابن مالك وثانيهما: قول الزمخشري في المفصل (فإن قصدت الحدوث قلت: حاسن الآن أو غداً وكارم وطائل...) ومنه قوله تعالى: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾[3] فإن جاز هذا في (فعل) بضم العين جاز في (فعل) بكسرها، وأجاز ذلك السخاوي وابن عصفور كما في خاتمة المصباح، فاللوم على الناقد الذي غلط الناس في مثل ما غلط هو فيه على رأيه، وهذا يسمى (التفاصح) وقانا الله شره.

---

(1) الكامل للمبرد: ج1، ص234.

(2) سورة آل عمران، الآية: 75.

(3) سورة هود، الآية: 12.

تقدم في قول الناقد (اصطلح المضمار) والاصطلاح مصدر اشتراك ولكن مقتضى الحال يدلُّ على أنَّه أراد بالمضمار نفسه ألا تراه يقول في التذكرة «فأصلحها بإثبات ما أظنه صواباً أو ما أراه وارداً على أصح الوجوه وأرجح الآراء» فاستعماله الاصطلاح في غير موضعه، وأعجب من ذلك قوله[1]: «ولم يرد اصطلح في كتب اللغة إلا بمعنى يناقض اختصم فماذا أراد بقوله اصطلح المضمار» وبقوله[2]: من مصطلحات دواوين الحكومة والثالث من اصطلاحات التجار؟ وقال كتب اللغة ولم يفتشها كلها!! فإنَّه لم يقرأ ما ورد في التاج عمَّا انتقده.

وقال الأب (على البلاد العربية أجمع) قال الناقد (والصواب: جمعاء) وقد زرنا الراهب العلامة ثانية فسألناه عن هذا التعبير فأعلمنا أنَّه قد سقط منه لفظ «كلها» حين الطبع. فأصل عبارته البلاد العربية كلها أجمع فأجمع توكيد لكلها، هكذا قال. قلت: إنَّ في التوكيد غرائب منها قولهم جاؤوا الجماء الغفير وظاهر الجماء التأنيث فاستعمل المذكر. وقال ابن فارس في باب الحمل[3]: هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه لأنَّه محمول على معناه وفي الباب قوله جل وعز: سعيراً، والسعير مذكر ثم قال: إذا رأتهم، فحمله على النار. ولهذا نظائر كثيرة وفي مادة كتب من المصباح: «قال أبو عمرو سمعت أعرابياً يمانياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة» ولولا صدق الراهب في أنَّ «كلها» سقطت لادعى أنَّ الأصل (البلاد العربية جمع) ففي المختار (رأيت النسوة جمع، غير مصروف وهو معرفة بغير الألف واللام وكذا ما يجري مجراه من التواكيد لأنَّه توكيد للمعرفة).

وقال الأب: (في عهد الرومي) فقال الناقد (والصواب في عهد ابن الرومي) قلنا: هل من فرق بين الرومي وابن الرومي؟ وهل يكون ابن الرومي غير رومي؟ إنَّه قد قال: قال الفرزدق في (الحسين بن علي بن أبي

---

(1) تذكرة الكاتب: ص91.
(2) المصدر السابق: ص104.
(3) الصاحبي: ص213.

طالب)[1] فهل قال له أحد: إنَّك قليل العلم بالأنساب والتاريخ حتى المشتهرات منه؟ فإنَّ الممدوح هو زين العابدين المسمى علي بن الحسين بن أبي طالب، فما له ولمثل هذه التصديات الباردة؟! إنَّ هذا الشاعر قد قال:

ذكر الأخفش القديم فقلنا إنَّ للأخفش الحديث لفضلا
وإذا ما حكمت والروم قومي في كلام معرب كان عدلا

فهو رومي بقوله (والروم قومي) وقد يقول قائل إنَّ (الرومي) إذا أطلق على ابن الرومي التبس بغيره من الأسماء لأنَّ الروم كثير، قلنا: إنَّ وجود (ابن) غير مانع للالتباس إذا حصل فقد كان في الناس ابن رومي وأبناء روم غير ابن الرومي الشاعر علي بن العباس ومنهم (عبد الواحد بن عبد الله المعروف بابن الرومي) ذكره الخطيب[2]. ومع هذه الحجج المدحضة لقول الناقد ننقل نص من نعت هذا الشاعر بالرومي قال أبو الفرج الأصبهاني[3] بترجمة أبي الحسين يحيى العلوي الشهيد ورثائه (فمنه قول علي بن العباس الرومي يرثيه) والرومي الكبير هو (جريج) تصغير (جرج) أو (جرجيوس) لا العباس وإن كان كل منهم رومياً، قلنا هذا لئلا يوجب معترض أن يكون (الرومي) ههنا لقباً للعباس بن جريج.

وقال الناقد في الراهب العلامة (لأنَّه لا يزال إلى الآن (كذا) يرتكب كثيراً من الغلطات اللغوية ويأتي بجمل وتراكيب مفرغة في قالب الركاكة ونابية عن منهج الفصاحة والبلاغة...) وقد بينا لأولي الألباب أنَّ القائل ليس ممَّن يحق له هذا القول ولا من المميزين لغلط اللغة ولا من الفصحاء والبلغاء وتذكرة الكاتب مباءة للتعابير الركيكة والنقد الظالم الداحض، فإن كان كما ادعى فليقل لنا أي عربي فصيح قال كقوله في نقد الراهب (لما زار القطر المصري في الصيف الماضي ألقى خطبة) جامعاً بين (لما) الظرفية والظرف

---

(1) تذكرة الكاتب: ص30.
(2) تاريخ بغداد: ص11 ـ 17.
(3) مقاتل الطالبيين: ص220.

(الصيف) فالفصحاء يقولون (لما زار القطر المصري خطب) أو (زار القطر المصري فخطب) وسبب ذلك أنَّ (لما) يجب أن تكون ظرفاً للجواب (ألقى) ويجب أن يكون وقوع ما بعدها في وقت جوابها، فما محل قوله (في الصيف)؟ فهذا ممَّا لا يفهمه محروم السليقة العربية، ومن قال من الفصحاء (ألقى خطبة) ثم ليقل لنا أي فصيح قال كقوله (لأنَّه لا يزال إلى الآن) وهل من عربي يفهم من قوله (لا يزال) أنَّه للماضي حتى يمده إلى الحال؟ فالفصحاء يقولون (ما زال إلى الآن) وإذا أرادوا الاستقبال ممتداً من الحال قالوا لا يزال لأنَّ (لا) النافية للفعل لا تؤثر في زمانه فيقال للماضي (لا صدق ولا صلى) وللحال مع الاستقبال (لا يذهب) قال في المختار (إذا قال: هو يفعل غداً، قلت: لا يفعل غداً) وهذا من البديهيات في التعبير.

وقال الأب (المعلمة بكسر الميم كاسم آلة وبفتحها كاسم مكان) قال الناقد (فأصغر تلميذ في المدارس يغفله ولا يلتفت إليه لعلمه أنَّه مخالف كل المخالفة لقاعدة بناء هذين الاسمين في كتب الصرف) قلنا: قد أطلعنا الناس على قدر علمك بالصرف في اشتقاقك (الهاوي) بمعنى (الهوي) وقد تكلمنا عليه آنفاً، فإن كنت ترى بناء (المعلمة) غلطاً فقد كان واجباً عليك أن تذكر السبب، إنَّ دخول التاء على اسم المكان المبني من الثلاثي قياسي مثل (المباءة والمثابة والمجزرة والمجلة والمحلة والمحالة والمرتبة والمزلة والمزرعة والمزلقة والمشرعة والمشرفة والمزادة والمفازة والمهلكة والمقلتة والمكانة والمنزلة والمعلاة والمعركة والموقعة والمحجة والمجسة)[1]. وقد قلنا سابقاً (من منع القياس لم تلتفت إليه الناس وحطم الزمان أفكاره وإنكاره) فدلائل القياس واضحة وأعلامه شاخصة، فمن يقدر أن يحرم على العرب لغتهم ويسدّ عليهم سبل الاشتقاق التي لا تحيا العربية إلا بالسير فيها؟

بغداد

مصطفى جواد

---

(1) انظر مجلة المعرفة: ج3، ص70.

الخرافات
والأغلاط الداغرية (*)

[تنبيه] إنَّنا نستعمل هنا، وفي غير موضع، كلمة (البلاهة) ومشتقاتها بالمعنى الفصيح الصرف، الذي استعمله البلغاء. قال ابن الأثير في النهاية: «وفيه [أي وفي حديث نعيم الجنة]: أكثر أهل الجنَّة البله هو جمع الأبله وهو الغافل عن الشر، المطبوع على الخير؛ وقيل: هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدور، وحسن الظن بالناس؛ لأنَّهم أغفلوا أمر دنياهم، فجهلوا حذق التصرف فيها، وأقبلوا على آخرتهم، فشغلوا أنفسهم بها، فاستحقوا أن يكونوا أكثر أهل الجنَّة. فأما الأبله، وهو الذي لا عقل له فغير مراد في الحديث» اهـ - قلنا: وهو غير مراد أيضاً في كلامنا هذا وغيره. فليحفظ. وبعد هذا التمهيد الوجيز نقول:

إنَّنا كنَّا كتبنا مقالة في الأهرام الذائعة الصيت - ولا نزال نعالج موضوعها - في أغلاط اللغويين الأقدمين، وبيَّنا بأدلَّة ساطعة، أنَّ بعض اللغويين قد أخطأوا. ولسنا نحن أول الذاهبين إلى هذا الرأي، بل سبقنا إلى هذا الموضوع، عشرات من العلماء، واللغويين، والنحاة، والأدباء، ونحن كلَّما كتبنا مقالة في موضوع لغوي، قام الأستاذ، أسعد خليل داغر حجَّة

(*) كنَّا قد أنشأنا مقالاً ردّاً على الأستاذ داغر قبل أن نستحكم الأستاذ الكبير والمحقق الشهير مصطفى أفندي جواد وبعثنا به إلى الأهرام لتنشره فأبت إدراجه حرصاً على سمعة أسعد أفندي وكذلك رفضته سائر الجرائد المصرية. وأعلاه نصه.

الأولين والآخرين، وجرّد سيفاً، وقطعنا به تقطيعاً، طالباً من وراء ذلك شهرة، أو سمعة طيّبة، أو أمراً لا نعرفه؛ لكنَّنا لم نجبه بكلمة لعلمنا أنَّ الذي يقرأ كتاباته، يعرف ما في مطاويها من الغايات والمقاصد؛ ويعرف أيضاً أمن المنصفين نحن، أم من المرهقين طغياناً. ومن العجب أن نرى الرجل قد بلغت به (البلاهة) هذا المبلغ، ونحن في عصر لا تفيد فيه الجعجعة، ولا اللقلقة، ولا البقبقة، ولا التطبيل بالترهات والخزعبلات؛ ومع ذلك تراه يعود إلى ما نطق به سابقاً، من أقوال التمويه، ظناً منه أنَّه يدفع الناس إلى التشنيع والإزراء بنا، ونحن نتحمل هذا المضض، ولاسيَّما أقواله الخشنة، ناظرين إليه نظرنا إلى كل (أبله)، طبع الله قلبه على السلامة، وحسن النية. ولهذا لا نزنه بسوء البتة، نظراً إلى نقاء سريرته، المتلألئة في كل كلمة من أقواله الدرر، بل الدراريّ.

بيد أنَّ حضرته تعرّض لنا، ولمقالنا المدرج في عدد الأهرام، الصادر في 11 مايو/أيار، من هذه السنة 1933 فقلنا: «وهذه البضاعة من بياعات صاحبنا (الأبله)، حرسه الله وزاده (بلاهة)؛ إلّا أنَّ أصدقاءنا الأعزاء، في مصر، وبغداد، ألحّوا علينا بأن نجيبه؛ فتمنعنا في أول الأمر؛ لكنَّهم ألحوا في طلبهم، فقلنا: يكون جوابنا هذا الأول والآخر، لأنَّنا لم نعوِّد أنفسنا المماحكة ولا الجدال الفارغ، لعلمنا أنَّ ردنا لا يهديه سواء السبيل، ولا يعيده إلى رعواه ولهذا عقدنا النية على إرسال هذا الكلام على ما يحضرنا، غير باغين به إقناعاً للرجل، ولا إصلاحاً لآدابه، التي طبع عليها منذ صغر سنه، فجمد عليها جموداً صلباً، لا مطمع في تليينه.

وأول شيء نأخذه عليه أنَّه يعيش في غير عصرنا هذا، عصر النُّور، بل في عصر أصحاب الكهف، ولعلَّه أحدهم، إذ لا يزال نائماً نوماً ثقيلاً، غاطّاً غطيطاً إلى عهدنا هذا، ولعلَّه المُسمَّى (كشفوطط) فهو أغربهم خلقاً، وأشدهم (بلاهة)، وإنَّك تصدق قولنا هذا من أنَّه عنون ردَّه بقوله: ـ «عود على بدءٍ ـ. شنشنة أعرفها من أخزم» وفي هذا الاستهلال من الضخامة والعظامة، ما يقف

بوجهك مانعاً، يحول دون مطالعة كلامه حؤولاً باتاً. فقوله: «عود على بدء» يذكرك بأنَّه يأخذ بكلام، شرع فيه قبل أسطر أو سطور؛ وإذا قرأت بضع كلمات منه، إذا به يعود بك إلى زمن نوح، بل إلى زمن الفطحل. أفهكذا يستعمل قولهم: «عود على بدء»؟

وممَّا يزعجك ويوهن أعصابك، أنَّك ترى في هذه الكلمات الثلاث غلطاً ينفرك من المضيّ قدماً في المطالعة، وهو قوله: «عود على...» والمشهور: «عود إلى...».

وممَّا يزيد الاضطراب في أعصابك، أنَّك تراه يشفع عنوانه هذا، بعنوان آخر، هو أطول من يوم الصوم، وهو قوله: «شنشنة أعرفها من أخزم»، كأنَّه يجهل أنَّ أهل هذا العصر، يملون هذه العناوين الناهكة، ولا سيَّما تلك التي ترتقي إلى الجاهلية الأولى، لأنَّ هذا المثل ينسب إلى أبي أخزم الطائي، جد أبي حاتم الطائي، أو جد جده، أفلا يدري أنَّ العصريين، ولا سيَّما المصريون من مجيدي كتابنا، يكتفون بكلمةٍ، أو كلمتين، أو في الأكثر، بثلاثٍ، حرصاً على الوقت، وحرصاً على آداب أبناء العصر، الذين يريدون من العناوين ما قلَّ ودل، ألا يرى كيف يفعل كتاب الغرب المبرزون؟ أفيتخذون مثل هذه العبارات الضخمة ولا سيَّما عبارات أهل الجاهلية؟ ألا يدري أنَّ زمن هذه «العنهجيات» قد مضى، مع أصحابه أهل القرون الدابرة الغامضة؟ لكن لله في خلقه شؤون، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون والآن فلننظر إلى ما يقول لا فضّ فوه:

يدعي الرجل أنَّنا ألقينا في الصيف الماضي خطبة بعنوان «أمانينا» قلنا: نعم هذا صحيح، ثم ماذا؟ وأي صلة بين هذه الخطبة وبين مقالنا في «أغلاط اللغويين الأقدمين». ولماذا لم يتعرض لما قلنا قبل ذلك بسنتين وثلاث، وعشر، وعشرين، وثلاثين، وأربعين، وخمسين؟ لأنَّ لكل هذه السنوات رابطاً واحداً، فإذا وجده في كلامنا الذي قبل في الصيف الماضي، فيرى مثله في السنوات التي سبقته، فلماذا خصَّ خطبتنا الواحدة دون الأخر بعنايته هذه التي

نشكره عليها؟ ذلك لأنَّ التاجر إذا أفلس «يفتش في دفاتره العتق» لعلَّه يعثر فيها على طلب فاته، ولم ينتبه له فيما مضى من الزمن.

ثم إنَّك إذا رأيته قادماً لينتقدنا تراه دائماً راكباً مطيته العرجاء يسوقها بعصاه المتفلقة فلقاً، مهوشاً بها تهويشاً قائلاً: «تعرض الأب لآل البستاني وآل اليازجي الذين (كذا بصورة الجمع) لهم على نشر اللغة العربية فضل يبقى مدى الدهر مذكوراً بلسان الحمد والشكر». فيا أستاذي، مهلاً مهلاً إنكَّ قلت هذا الكلام وأمثاله مراراً ولم تذكر ما تنسبه إلينا، ولا كيف تعرضنا لهذين البيتين، بيتي الفضل والأدب والعلم واللغة؟ فالناس قد ملوا رؤية بغلتك هذه العرجاء، وقد سئموا من سماع نغمتك التي تتنغم بها، وأنت راكبها. فلماذا لا تأتينا بأمر جديد وحديث طريف؟ لماذا لا تركب جواداً مطهماً، بل سيارة فخمة، أفتبقى طول عمرك راكباً تلك البغلة الشوهاء، والناس يضحكون من حواليك، وهم في هرج ومرج؟ أفتبقى تردد كلامك ذاك إلى آخر رمق من حياتك؟ فإن كان يعجبك، فالناس قد كرهوه، ومجّوه، لأنَّهم رأوك لا تخرج عن هذا البحث قيد شعرة، كمن أصيب بطرف من الجنة، فإنَّه لا يجول في دماغه إلا فكرة واحدة، ولا يستطيع أن يخرج من مجالها، أو كأنَّك قيدت نفسك بهذا القيد ولا يمكنك أن تخرج منه قيد شعرة. فإلى متى هذه الحالة المضنية الموهنة الفاتكة بك، وبأرواح الخلائق ظلماً وإرهاقاً؟ فإنَّنا نخاف على صحتك، وعلى عقلك، من نتيجتها الوخيمة.

ثم هل أنت أكرمت دار البستاني كما أكرمناه؟ وهل قدرت بيت اليازجي كما قدرناه؟ وهل أجللت الشرتوني كما أجللناه؟ فيا أستاذي الأسعد الخليل الداغر قف في حدك ولا تتجاوزه. فإنَّ القراء قد وقفوا على شعوذاتك، وتهويشاتك، وخزعبلاتك، وقوفاً ما بعده وقوف، ويقاضونك إلى محاكم العدل، والصدق، وعدم المحاباة، وإلغاء قناع المراءاة عن وجهك الوسيم.

إنَّك قلت: «لآل البستاني وآل اليازجي، الذين لهم على نشر اللغة فضل» فهلّا قلت: «اللذين لهما» بالتثنية؟ ألم تقرأ كلام الأمير، في نهج

البلاغة[1] حين يقول: (ولو أنَّ السموات والأرض «كانتا» على عبد رتقاً ثم اتقى الله لجعل الله له «منهما» مخرجاً)؟

ولقد حقرت آل البستاني، واليازجي، كل التحقير حين قلت: «الذين جلوا في مضمار البراعة» إذ أبقيتهم في «المضمار» ولمن تمنَّ عليهم بأن يجروا في «الميدان» أو في «الحلبة» فيا حضرة الأستاذ، إلى متى ذاك الأنف الذي في السَّماء وتلك. . . التي في الماء؟ ألا تعلم أنَّ «المضمار» هو الموضع الذي تضمر فيه الخيل، ومدة تضميرها، وغاية الفرس في السباق؟ أما «الميدان» فهو الفسحة المتسعة، المعدَّة للسباق، و«الحلبة» هي الدفعة من الخيل في الرهان، والخيل تجمع للسباق من كل أوب وصوب، ولا تخرج من مربط واحد، فإنَّا نجعل البستانيين واليازجيين مسابقين غيرهم في «الميدان» أو «الحلبة» أما أنت، فتبخسهم حقهم، وتجعلهم من «المضمرين» وعليه، فإن أردت أن تبقي تينك السلالتين في «المضمار» إلى هذا اليوم، فالأمر أمرك، أما نحن فلا نريد إلا أن تكونا من جياد السباق.

والغريب في كلامك أنَّك من بعد أن جعلتهم (أي اليازجيين والبستانيين) مجلين في «المضمار» (؟) رفعتهم إلى السماء وصيرتهم أقماراً ساطعة فأنا يا أخي، ويا أستاذي، مع كل الوقار الذي أوقرك به، لا أستحسن صدور هذه الإهانة منك ولا أقبل أن تسخر منهم هذه السخرية الفاضحة. فإنَّك لم تكتف بأن أبقيتهم في «المضمار» على هذه الأرض، وإلى هذا العهد، بل تجرأت فذهبت إلى أبعد من ذلك، إذ جعلتهم «أقماراً» ولم تعتبرهم «دراري». أفبعد هذا الشتم، شتم أرهق منه؟ إنَّك تعتبرهم «أقماراً» أي إنَّهم يستمدون نورهم، وضياءهم، من غيرهم، وليس فيهم إلَّا الكمدة والظلام، كما هو أمر السيارات أو الأقمار، وأما نحن فإنَّنا نجلهم، ونعظمهم، ونقدرهم، ونعدهم من «الدراري» فأي منَّا ينتقص حملة العلم، وحضنة اللغة، أأنت أم نحن؟ وآخر

(1) طبع محيي الدِّين الخياط في بيروت، ص267.

كلامك هو هذا الذي قرأناه وسمعه منّا كثيرون، حين تلوناه على أسماعهم. إنَّ بليتك يا سيِّدي الأستاذ، بلية سوداء، لا طمع لنا في إزاحتها عن فكرك.

ثم قلت: «في سماء النبوغ والبراعة» فهلا قلت: البراعة والنبوغ ليتسق كلامك، اتساق كلام المهذبين غير الباقين على (بلاهتهم الفطرية) التي لا يريد أهل هذا العصر، أن تبقى فيها، وأنت أنت ذو اليراعة والبراعة!!!

وقلت إنّي تعرَّضت في مقالي «للمرحومين بطرس البستاني... وعبد الله البستاني... وسعيد الشرتوني...» لكنّي لم آت أمراً فرياً؛ إذ قد سبقتني «إلى هذا الميدان» وإن شئت أنت أن تقول «إلى هذا المضمار» فأنت وشأنك أما نحن، فنجلك، في مصنفك البديع «تذكرة الكاتب» الذي تعرَّضت فيه للأحياء والأموات، ولم تقصر في الحط من قدر حملة الأقلام، كبيرهم وصغيرهم، فلماذا ترى إذن القذى في عيني، ولا ترى المرديّ الذي في عينك، بل في عينيك؟ فيا أيها الطبيب داوِ نفسك، قبل أن تداوي المرضى، لأنَّ من كان دوي، لا يجرؤ على معالجة غيره، ولا سيَّما إذا كان الداء في الآسي المتشدق أكثر ممَّا هو في العليل الذي يذله.

وقلت: «وأشرك معهما في غمزة لهما المرحوم سعيد الشرتوني» ـ والصواب: «في غمزه لهما» كما هو ظاهر، لأنَّنا لو سلَّمنا بكلامه على ما هو، فسد المعنى وأصبحت «الغمزة» للبستانيين لا لنا. وانقلب المعنى رأساً على عقب. ولا جرم أنَّه يعتذر فيقول: «هذا من غلط الطبع»، فإن قال هذا، فيجب عليه أن يسلم أنَّ مثل هذا الزلل قد وقع فيما طبع لنا من الكلام والمقالات في جرائد مصر اليومية. ونحن لا نلومها؛ لأنَّها تخدم القراء بسرعةٍ ما بعدها سرعة؛ ولا بدَّ من وقوع الأوهام فيما تنشره إذ «إنَّ الموصين بنو سهوان».

وقلت: «بما شاء من التهكم والازدراء» وكان يحسن بك؛ أن تذكر تلك العبارات ليطّلع عليها القراء، فيحكموا بيننا وبينك ويفهموا من هذا المغرض؛ ومن هو الجائر في قضائه، ومن هو المفتئت بين الناس ومن منّا هو الظربان؟

نعم إنِّي قلت ولا أزال أقول إلى ساعة موتي: «إنَّ هذه المعجمات الثلاثة (أي محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان) منسوجة على منوال واحدٍ. والأغلاط متكررة في جميعها». أفاستطعت أنت، أفاستطاع غيرك أن يهدم هذه الحقيقة بالأدلة الراهنة؟ ـ أما أنا فقد أثبت كلامي بما بينته فيما نشرته وسوف أواظب على نشره، لإظهار هذه الحقيقة، كلَّما سنح لي الوقت وإن كان ثمَّ من يدفع هذه التهمة عن أصحاب هذه المعجمات الثلاثة، فليتقدم ويردني، ويصحح أغلاطي، وحينئذٍ أستغفر الله والناس، عمَّا جنته يداي وعمَّا كتبته وسأكتبه. أما التدجيل، والتهويش، والتطبيل، والتهديد، والمهاترة، والشتم، ونسبة السبّ إليَّ، فكل ذلك ذهب وقته، لأنَّ الناس، ليست عقولهم في عيونهم، بل في رؤوسهم، لا بل كل عملك ذلك، لا يزيد أقوالي إلا حجَّة وإثباتاً ولا ينزع حرفاً من حقيقتها.

ونصحنا قائلاً: «ومن فوري تصديت له، ونصحته أن يعنى بإصلاح ما يكتبه، ولا يتطاول على الذين جلوا في مضمار البراعة» (كذا) ـ فيا حضرة الأستاذ، لا يحسن بي، أن أعمل بما تنصحني به، لأنِّي لو فعلت أكون ذا أثرة ممقوتة. أما أنِّي إن عنيت بإصلاح المعجمات الثلاثة، فأكون «خادماً للغة العربية» وجميع الناطقين بها، وأكون قاتياً لهم. والسبب أنَّ أُناساً كثيرين يتخذون تلك الأسفار، للبحث، والتنقير، وطلب معاني غرائب المفردات، فإذا أخذوا ما فيها من الأوهام، عثروا بسببها عثرات هائلة، كما عثرت، وتعثر، كلَّما لجأت إليها من غير إصلاحها. ألم تعثر في قولك «بياع» خطأً والصواب بائع؟ ألم تعثر في كتابك (تذكرة الكاتب) عثرات لا إقالة فيها لأنَّك اعتمدت تلك الدواوين واتخذتها أعواناً لك في تحقيقاتك؟ إذن إنَّك تعذرني يا مولاي إن لم آخذ بنصيحتك، بل أوجه كل عنايتي بإصلاحها وبإصلاح سائر المعاجم.

وقولك: «ولكنَّه عاد الآن بعد تسعة أشهر إلى عادته القديمة» فهذا كلام يشعر بأنِّي انقطعت عن مداومة تسقط محيط المحيط وأولاده. والذي أؤكده لك أنِّي لم التفت إلى نصيحتك الجليلة (!) دقيقة واحدة، بل بقيت ماضياً قدماً

في مبرتي من غير أن أتذكر كلمة واحدة من نصيحتك هذه الغالية الثمن (!) لحظة عين. فكيف تريد أن أبقى غير عامل تسعة أشهر؟

إلى هنا ينتهي كلامنا على القطعة الأولى من مقالة الأستاذ أسعد خليل داغر، وقد وقعت في ست عشرة قطعة، فلو أردنا أن نجيب عن جميعها لاضطررنا إلى أن نضعف هذا المقال ثلاث عشرة مرة؛ ولا نعلم أيرضى القراء بثرثرتي أم لا؟ وعلى كلٍّ حال نؤكد لهم أنَّنا نختصر الكلام وأنَّ ما نسبه إلينا حضرة الأستاذ الأسعد من الأغاليط لم يصب في واحدة منها. وكل ما عزاه إلينا من الأوهام ناشىء من سوء فهمه لكلام السلف، أو لقواعد لساننا المبين. وأنا أضرب لك مثلاً تقيس عليه سائر ما أورده من المزالق. قال حرسه الله، وميزه عن سائر خلائق الإنس والجن، ما هذا نصَّه وهو وارد في آخر القطعة الحادية عشرة.

وقوله: «بياع السماد» وقد كررها ثلاث مرات. والصواب «بائع» اهـ. ألاحظت قوله عليَّ: «وقد كررها ثلاث مرات» فكأنَّه يشير إلى أنِّي كفرت ثلاث كفرات: في المرة الأولى ارتجت السماء ومن فيها! وفي المرة الثانية: زلزلت الأرض زلزالها فلفظت من عليها! وفي المرة الثالثة: قذفت الأرضون السفلى كل ما أجنت من الأموات والجماد! فيا حضرة الأستاذ لماذا تستنكر البياع؟ لعلَّك تقول: إنَّها لم ترد في القاموس، ولا سيَّما في محيط المحيط، بل لم تذكر في أقرب الموارد، وبالأخص في البستان، الحاوي أقوال اللغويين وفصل خطابهم. أقول: أتتصور أنَّ هذه المعجمات ذكرت جميع مفردات اللغة، وجميع المقيسات؟ تقول: إن لم تكن كلها فجلها. أقول لك: لو جمع مئة مجلد مثل محيط محيطك، أو أقرب مواردك، أو بستانك، لما وسعت لغتنا. دع عنك لغات القبائل وهي لا تحصى.

ثم ما الذي يمنعنا من النطق (بالبياع) هل القياس أم السماع؟ فإن قلت القياس. قلنا لك إنَّك واهم، لأنَّ القياس يمتنع حينما يقول اللغويون، أو النحاة: «ولا يصاغ من هذا الفعل كذا وكذا» وهم لم يصرحوا بذلك ـ إذن

فالقياس يجيزه كما يجيز «بائع وبيع» (كسيد). أما إذا قلت لا يجيزه السماع قلنا لك: لا تتوهم أبداً أنَّ المعاجم التي بأيدينا حوت جميع مفردات لغة الضاد. فما لا يرى في هذا المعجم يرى في ذاك، وما لم يدون في ذاك تجده في ثالث. وما لا يلفى في بعض أسفار لساننا، قد يرى في مجلدات ومصنفات أخر. فبائع وبيع مثلاً مذكوران في أغلب الدواوين التي ترتادها. وأما «بياع» كجبار التي تنكرها وتكفرني عليها، فواردة في مستدرك التاج في مادة (ب ي ع) وفي مقدمة كتاب الأدب، لجار الله الزمخشري[1] لا بل ورد قبل عصر الزمخشري والزبيدي، إذ جاء في عصر أقدم من عصور غيرهما من واضعي متون اللغة، أي في أوائل المائة الثالثة للهجرة. قال السمعاني «قرأت بخط الإمام أبي بكر الأودني في بخارى: سمعت أبا سليمان حمد بن إبراهيم الخطابي يقول: سمعت ابن راشد يقول: أبو سلمة التبوذكي أي بياع السماد. ويقول البصريون لبياعي السماد «تبوذكيون»[2] أفسمعت يا حضرة الأستاذ الأبله كيف أنَّ (البياع) لا يمنعه القياس ولا يرده السماع. فللَّه درك من محقق! ولله درك من لغوي مدقق! صاحب (تذكرة الكاتب)!

وقال حضرة المنتقد: «تعرَّض فيها [في المقالة التي علمناها بواحد] للمرحومين بطرس البستاني صاحب محيط المحيط وعبد الله البستاني صاحب البستان، وأشرك معهما في غمزة لهما [كذا. لعلَّه يريد في غمزه لهما] المرحوم سعيد الشرتوني صاحب أقرب الموارد بما شاء من التهكم والازدراء وأشار إلى كتبهم بقوله: «وقد بينا غير مرة أنَّ هذه المعجمات الثلاثة منسوجة على منوال واحد والأغلاط متكررة في جميعها الخ» ولماذا هذا كله؟ لأنَّهم حسب زعمه أخطأوا في تعريف الكلمة «تبوذك» ولم يفرقوا بينها وبين تبوذكي!!» اهـ كلامه.

قلنا: ليراجع القارىء ما كتبناه، فليس في كلامنا تحقير لأحد أصحاب

(1) انظر كتاب الأدب: ص59، سطر 5.
(2) الأنساب: ص103.

المعاجم، لا لبطرس، ولا لعبد الله، ولا لسعيد، إنَّما ذكرنا ما فيها من الأوهام وهل قولنا: فلان أخطأ سب وشتم؟ ـ وهل يعد ذلك تهكماً وازدراءً لكوننا قلنا: إنَّ معجماتهم منسوجة على منوال واحد؟ ـ وهل قلنا ذلك القول لمجرد أنَّنا رأينا غلطاً واحداً هو تبوذكي؟ ـ إنَّ الأغلاط لا تعد ولا تخلو صفحة واحدة من هذه الدواوين وأولادها من طائفة من الأوهام. فكيف اجترأ وقال: لأنَّهم حسب زعمه أخطأوا في تعريف الكلمة تبوذك؟ إنَّ الرجل لضرير البصر والبصيرة؛ وهل يُلام على أنَّه لا يرى ما يلمسه جميع الناس؟

وقال: في هذه المقالة افتخر بأنَّه قضى أكثر من خمسين سنة يشتغل باللغة العربية، و. . . جاد على نفسه بلقب خادم لغة العرب، ولكن خدمته للغة العربية هذه السنين الطويلة لم تقترن بالنجاح الذي يدَّعيه».

قلنا: أما أنَّنا قضينا أكثر من خمسين سنة دائبين في اللغة العربية فهذا أمر لا ينكر ولم نفتخر به وأين كلمة الفخر؟ ـ إنَّما ذكرنا حقيقة لا غير. ولو فرضنا أنَّنا افتخرنا بهذا الأمر، أفي هذا الافتخار عار أم شنار؟ إنَّما يُعاب المرء على قبيح يرتكبه، أفي هذا الأمر قبح؟ قاتل الله أصحاب الغايات ما أشد عماهم!

وقوله: «جاد على نفسه بلقب خادم لغة العرب» فهل في هذا اللقب ما يدنس العرض حتى لا أفتخر به؟ ـ وإن خدمت ولم تفض خدمتي إلى النجاح، فهذا لا يعد تحقيراً يا شيخ الداغر، فعلى الإنسان السعي ومن الله التوفيق والنجاح. أتجهل هذا وأنت بهذا العمر؟

وقال: «لأنَّه لا يزال إلى الآن (كذا) يرتكب كثيراً من الغلطات اللغوية ويأتي بجمل وتراكيب مفرغة في قالب الركاكة ونابية عن منهج الفصاحة والبلاغة».

قلنا: إنَّنا لا ندعي العصمة فهي لله وحده، لكن أغلاطنا ـ أياً كانت ـ لا تضارع أغلاطك. فأغلاطك بيِّنة في كتابك الذي تفاخر به دائماً وهي أوهام لو

وضعت تحت الجبال لنسفتها نسفاً، وكفت المهندسين والمخترعين محاولة إيجاد مواد هدامة سواها! لكن جهل أبناء الغرب للغتك الفاسدة يحول دون أمانيهم.

فقد قلت مثلاً في أول صفحة من كتابك[1] تذكرة الكاتب (أي في ص4) «وأخذ هذا الميل يقوى فيَّ على توالي السنين مصحوباً برغبة شديدة» ـ أفلا ترى أنَّ هذا كلام لا يفوه به ناطق بالضاد إلا إذا فسدت غريزته ـ. وصواب العبارة حذف «مصحوباً» لتستقيم.

وقلت في تلك الصفحة[2]: «وظل ذلك دأبي مدة أربعين سنة» وهذا أيضاً «تركيب قبيح مفرغ في قالب الركاكة وناب عن منهج الفصاحة والبلاغة. إذ صوابه: وظل ذلك دأبي أربعين سنة».

واستعملت في كتابك[3] «حكومة السودان» بمعنى «دولة السودان» فهل وجدت هذا الاستعمال في معاجم العرب؟ إنَّما يجوز لنا ذلك لأنَّنا وجدناها مستعملة في تآليف حذَّاق الكتاب لكنَّه لا يجوز لك استعماله لأنَّك لا تريد أن تتخذ من الألفاظ إلا ما جاء منها مدوناً في كتب متون اللغة لا غير.

وقلت في تلك الصفحة[4]: «وهي مكتوبة كلها تقريباً باللغة العربية» ـ فأي كلام هذا ـ يا شيخ الداغر ـ ألا ترى أنَّ العربي الصميم يضحك من هذا التعبير السقيم الذي يحتاج صاحبه إلى استئناف تعلم العربية وأحكامها وضوابطها؟ والذي يقوله الفصيح هو: «وهي تكاد تكون مكتوبة باللغة العربية».

ولكنَّنا لا نريد أن نمعن في تصحيح كتابك هذا، الذي يدلُّ على فساد ذوق، وسوء تسديدك سهمك إلى أرباب اليراع؛ لأنَّ هذا الأمر يحملنا على وضع تأليف يفوق حجمه حجم تذكرتك، التي ليست هي إلا وسيلة لدس

---

(1) (2) تذكرة الكاتب: ص4.

(3) (4) تذكرة الكاتب: ص5.

الأوهام في أصحاب الذوق السليم العربي ومن ثم إفساد غريزتهم التي طبعوا عليها.

إنَّك تنكر علينا قولنا «في عهد الرومي» وهو غلط طبع لو أعاد مصحح مسودات الطبع نظره في الأصل لوجده ابن الرومي ومع ذلك إنَّنا لا نرى غلطاً فيمن يقول: «الرومي» وهو يريد «ابن الرومي لأنَّ الرومي» لا يكون كذلك إلا إذا كان أبوه رومياً؟ أفليس ذلك صحيحاً يابن داغر؟.

ومن تصحيحاته المضحكة إنكاره علينا قولنا: «حتى إذا أرادوا نقل النار وحافظوا عليها من الانطفاء» بقوله: «والصواب وقايتها من الانطفاء» لكن أين الوقاية من المحافظة؟ لله در هذا الرجل إنَّه يجهل العربية ويجهلها إلى هذه الدركة الفاضحة لضعف إدراكه معاني الألفاظ. فالوقاية مصدر وقاه يقيه أي صانه وحفظه. وقوله وقايتها معطوف على النقل. وأنا أريد أن أعطف الكلام على الإرادة: فما الذي يمنعني من القول: وحافظوا عليها ومعنى حافظ على الشيء راقبه ورعاه؟ فنحن نريد مراقبة النار ورعايتها لكي لا تنطفىء وهو يأتي ويقول لنا: والصواب: وقايتها من الانطفاء. فأينا الواهم نحن أم هو الواغل في حمأة الخطأ إلى فرع رأسه؟

ومن مضحكاته الدالة على ضعف بضاعته في العربية تصحيحه لنا: «وهو معروف لأعمال مختلفة» وقد وضعنا اللام للتعليل. لكن لم يفهم سر هذا المعنى الدقيق للام فقال: «والصواب في أعمال مختلفة» فيا أيُّها الناس ما الذي يستأهله من يقيم نفسه طباً وهو يرى العلة صحة والصحة داء؟ فلو كان أحد النطس يعالج الناس مثل هذه المعالجة، أفما يضطر أهل الحكم على وضعه في المستشفى لتعود إليه بصيرته؟

ومن آي مضحكاته ومبكياته معاً تخطئته إيَّانا لاستعمالنا «تطورت» بالمعنى الحديث الشائع بين العلماء واللغويين والكتاب. ووضع في مكانها: «نشأت أو تحوَّلت أو ترقت» ولو فهم هذا الرجل ما يقول لما أتانا بالألفاظ التي لا يفقه معانيها. فمعنى نشأ: حيي وربا وشب. ومعنى تحول: حذق

وأجاد النظر وقدر على التصرف. وتحول عنه: زال إلى غيره وحمل الكارة على ظهره. وفي الأمر احتال. والكساء: جعل فيه شيئاً ثم حمله على ظهره وتحوله بالموعظة: توخى الحال التي ينشط فيها لقبولها. ومعنى ترقى رقي وارتقى أي صعد. وكل هذه التفاسير منقولة عن القاموس. فأين هذا المعترض من عالم اللغة؟ فإذا كان يجهل معاني هذه الألفاظ فكيف يعارضها بالتطور الذي معناه الانتقال من طور إلى طور وبالمعنى الحديث: هو النشوء والارتقاء والتحول معاً لا أحد معاني هذه الألفاظ الثلاثة. فأين يعيش هذا الرجل وما موقعه من محل اللغة الفصحى؟ التطور يابن داغر وردت في تاج العروس في كلامه على الخضر فكيف تعترض على لفظ وضع قبل صاحب التاج نفسه إذ ذكره ابن حجر والقسطلاني وابن عرفة وابن عبد السلام وكلهم من الأقدمين وأنت تستعمل ألفاظاً لم توضع إلا في أخريات هذه السنوات كالجنيه، والمعمل، والمطبعة، والطباعة، والجامعة، والكلية، والصحف، والمقالة، إلى أمثالها، وقد جئت بها وبأمثالها في كتابك تذكرة الكاتب:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إن فعلت عظيم

وقال مستنكراً قولنا: «أوّل من سبق استعماله» وأصلحه بقوله: «إلى استعمال».

والذي كتبناه هو «إلى استعمال» ووقوع غلط الطبع لا ينسب إلينا بل إلى المنضدين. فنحن غير مسؤولين عمّا يقع في الطبع. ثم إنَّ هناك قاعدة مشهورة أنّه تحذف الأداة ويوصل الكلام بمفعوله إن لم يقع اللبس. وليس هنا لبس عند حذف الحرف الجار.

وخطأنا حين قلنا: «عجزاً وعجائز» وقال الصواب: «شيوخاً وعجائز» ولم يقل لنا سبب هذا الوهم ولا علة هذا التصحيح. والرجل يجهل البحث عن الألفاظ في دواوين اللغة. فلو كلف نفسه وفتح القاموس وتاج العروس ومحيط المحيط وأقرب الموارد والبستان ولسان العرب لرأى من معاني العجوز: الشيخ والشيخة، والعجوز يجمع على عجز بضمتين إن كان للذكور

وعلى عجائز إن كان للإناث كما قالوا عرس وعرائس. ويجوز لك أن تقرأ كلامنا «عجزاً» بالتحريك كخدم. فيكون جمع عاجز كخادم. قال ابن الأثير في النهاية: «وفي حديث الجنة: ما لي لا يدخلني إلا سقط الناس وعجزهم (بالتحريك) جمع عاجز كخادم وخدم» اهـ. لكن ابن داغر يجهل كل شيء حتى أوائل الأمور. ولهذا يتحتم علينا الآن أن نعيده إلى الكتاب ليتعلم مبادىء القواعد.

ومن منكراته علينا الدالة على عظم جهله قوله «يأنسون إلى ذلك الوطن» قال: «صوابه: يأنسون بذلك الوطن أو يصبون إليه» كذا. بهذا الخبط الشنيع. ولم يقل ذلك إلا لأنَّه لم يجد في محيط المحيط أنس إليه. ولو قرأ نهج البلاغة لشارحه ابن أبي الحديد لرأى فيه «لا يخفى عمَّن له أدنى أنس بالأدب»(1) لسكت وستر ما تبديه براعته على حد ما يفعل الهر إذا لوث محلاً نظيفاً وقوله: «يصبون إليه» في غير موطنه لأنَّ الصبو غير الأنس، لكن الرجل أعجمي اللِّسان يسمي القردة شاة والشاة قردة. ولهذا أبدل الأنس صبواً.

ومن عجيب افتئاته علينا ما نسبه إلينا وهو قوله: «من ألواح الرخام مكتوب عليها» والذي قلناه ونشرناه(2) هو هذا: «وهناك قناديل لا تحصى من ألواح الرخام مكتوب عليها» فمكتوب هنا راجع إلى «عدد» فإذا كان الرجل لا يعلم إلى هذا اليوم أنَّ «مكتوب» عائد في هذه العبارة إلى «عدد» فما الذي يعرفه؟ ـ وإن كان يعلم ذلك وبتر النص هذا البتر ليري الناس أنَّنا مخطئون، فلقد توخى سوء العمل ودلَّ فعله هذا على غايات في صدره. وصح فيه ما نسبه إلى الغير في تذكرته إذ قال(3): «ورأيت فريقاً منهم [وفي جملتهم أسعد خليل داغر] يركبون أحياناً متن الغلو في التلحين والتغليط. فيجاوزون حدّ التنبيه على الخطأ إلى تخطئة الصحيح وتفنيد الصواب. وبعضهم يتعمدون

(1) شرح نهج البلاغة: ج4، ص574.
(2) جريدة الأهرام: 8 يوليو/تموز، 1932.
(3) تذكرة الكاتب: ص9.

الجري على هذه الخطة في نقد الكتب والمقالات والقصائد فيشوبون جمال التجرد لخدمة اللغة بعيب السعي في قضاء شهوة التشفي ممَّن ينتقدون كلامه» وبعضهم يفتئتون على الكتاب ما لم يقولوه لإسقاطهم من عيون الناس والذين يأتون هذه المساوىء هم أخس الناس وأحطهم في نظر العقلاء.

ومن جملة ما يظهر فيه جهله اللغة تغليطنا في قولنا: «وتتأكد أن لا فرق» قال: «صوابه تؤكد أو تتحقق، لأنَّ الفعل تأكد لازم» وجهل باب التضمين عند العرب فإذا قلت: تأكدت الشيء فهو لتضمنه قولك تحققته وتثبته. قال صاحب الكليات بعد أن شرح التضمين شرحاً مطولاً ما هذا إعادة نصه بحروفه: «... وجاز تضمين اللازم المتعدي، مثل سفه نفسه، فإنَّه متضمن لأهلك وفائدة التضمين هي: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين. فالكلمتان مقصودتان معاً قصداً أو تبعاً. فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾[1] كأنَّه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم. وتارة بالعكس كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾[2] أي يعترفون به مؤمنين. ومن تضمين لفظ معنى لفظ آخر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[3] أي لا تفتهم عيناك مجاوزين إلى غيرهم...» إلى غير هذا فليراجعه من يشاء. لكن صاحبنا داغر يجهل كل ذلك أو يتجاهل وهو أقبح.

وكان قد وقع خطأ طبع في مقالتنا السابقة وهو: «إنَّ كنيسة سنت تريزة هي أحسن موطن» فجاءت في الطبع: سن تريزة هو أحسن موطن» فأخذه الفرح كل مأخذٍ وقال مستبشراً: والصواب «هي أحسن موطن» - قلنا: «ولو فرضنا أنَّنا قلنا: هو أحسن موطن» فليس هناك ما يسمى بالغلط، لأنَّ الضمير هنا ذكر للنظر إلى ما بعده كما قال اللغويون: الراوية هو البعير... ولم يقولوا

(1) سورة البقرة، الآية: 185.
(2) سورة البقرة، الآية: 4.
(3) سورة الكهف، الآية: 28.

هي البعير لأنَّهم نظروا في قولهم هذا إلى المعنى لا إلى اللفظ. والنظر إلى المعنى لا يعتبر خطأ.

ولحننا في قولنا: «يعاونهم في إنشائها» وقال: «الصواب على إنشائها» ولم نر سبب هذا الغلط ولا علة تصحيحه فالمعنى الثاني الذي أراده غير المعنى الأول الذي توخيناه من «في» التي هي للظرفية لا للتعدية على ما توهمه الناقد المخطىء الحفرة. فقولنا: يعاونهم في إنشائها معناه: «يعاونهم في إنشائها على ركوب المصاعب» فكان على الناقد أن ينعم الفكرة في ما تخطه يراعته المكسورة.

وأخذ علينا قولنا: «لم تنحصر في القاهرة فقط» وقال والصواب: «في القاهرة» لأنَّ معنى الانحباس أفاده الفعل تنحصر وأغنى عن فقط. قلنا: ومن أي وقت منع استعمال التوكيد. فقولنا «فقط» توكيد للانحصار. كما قال في مختار الصحاح في مادة (ص ح ب): لم يجمع فاعل على فعالة إلا هذا الحرف «فقط» فقد أكد الحصر بعد ذكر أداته فما قول الأستاذ الداغر؟ ـ قال السيد مرتضى في مستدرك (دبر): وأمس الدابر: الذاهب الماضي لا يرجع أبداً. وقالوا: مضى فلان أمس الدابر وأمس المدبر. وهذا من التطوع المشام للتوكيد، لأنَّ اليوم إذا قيل فيه «أمس» فمعلوم أنَّه دبر لكنَّه «أكده» بقوله: «الدابر». قال الشاعر:

ولقد قتلتكم ثناً وموحداً وتركت مرة مثل أمس المدبر

اهـ كلامه.

وليراجع أيضاً محيط المحيط في الموضوع نفسه. وهل يدعي هذا المتبجح أنَّه أعلم من علماء العربية الأعلام؟

ومن مآخذه علينا أنَّنا قلنا: «إبدال الحروف العربية من الحروف الرومانية» قال: «وصوابه إبدال الحروف الرومانية من الحروف العربية». ـ قلنا: إنَّ هذا المعترض لا يعرف من القواعد العربية إلا ما جاء في مختصرات كتب الصرف

والنحو، ولا يعرف من اللغة إلا ما جاء من المفردات في بعض المعاجم الصغيرة. وما بعد ذلك لا يعرف شيئاً. إذ أظهر هنا أنَّه لا يعرف القلب المعنوي. قال اللغويون: عرضت البعير على الحوض من المقلوب المعنوي ومعناه: عرضت الحوض على البعير. وقالوا: أدخلت القبر الميت وأدخلت القلنسوة رأسي وهو من هذا الباب عينه. وجاء في شعر كعب بن زهير:

كأن أوب ذراعيها وقد عرقت   وقد تلفع بالقور العساقيل

والقور: الربا [جمع ربوة] أي قد تغشاها السراب وغطاها. قال [ابن بري] وهذا المقلوب لأنَّ القور هي التي تلفعت بالعساقيل والعساقيل جمع عسقول قال ابن سيده: أراد وقد تلفعت القور بالعساقيل فقلب (راجع اللّسان في ع س ق ل)، ـ والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى لكن ما العمل ونحن بإزاء رجل يجب علينا أن نعلمه أوائل القواعد واللغة.

ومن مضحكات اعتراضاته الواهية المبنية على سوء قراءته ما كتبناه قوله: وقوله: «أما الآن. . . أخذت أقول» «صوابه: فأخذت أقول». ـ قلنا: والذي كتبناه: «أما» بالتخفيف. فربطه بالفاء غلط صريح. فالمخطىء هو لا نحن. فليقر إذن بسخفه ليهنأ باله.

ومن الأبيات العنكبوتية التي اعتاد نسجها اعتراضه علينا بأنَّنا قلنا: «دبت في شرقنا نهضة» فأصلحها بقوله: «سمقت أو متعت»، فأين كلامه من كلامنا؟ وأين فكره من فكرنا. فبينما نقول: إنَّ فلاناً يذهب إلى لشبونة يقول لنا: كان عليك أن تقول: يذهب إلى نيويورك. لعمري إنَّ هذا الرجل غريب الأطوار فهو مولع بالتخطئة أياً كان كلام القائل. فمن كانت هذه شيمته فالأحسن له أن يدخل إحدى الدور المخصصة بطبقة من الناس يعرفها هو، لأنَّ داءه يرشده إليها. فقولنا: دبت هو من الدبيب. قال ابن سيده[1] إذا بدأ الشراب يأخذ في شاربه فذاك الدبيب لأنَّنا نرى الحضارة العصرية بدأت في

(1) المخصص: ج11، ص99.

الديار الشرقية قبل نحو مائة سنة. فقولنا دبت غير قوله سمقت أو متعت. فأين هذا من ذاك؟ وهل ينحط جهل المرء إلى هذه الدركة؟ ـ اللهم نعم، فيمن تأكل قلبه دودة الحسد والغرض والحقد والضغينة والسخيمة.

ومن مآخذه علينا أنّنا قلنا: «وهو منعكف في صومعته» فقال: «صوابه معتكف». ـ قلنا: والمسكين لا يفهم المعاني، فتلتوي عليه المباني. فانعكف هنا مطاوع عكف. وهو غير اعتكف وشرط المطاوعة قبول أثر الفعل. وهو هنا ظاهر وافر.

وأنكر علينا أيضاً قولنا: «تتوفر علائم الانقراض» قال: «صوابه تتوافر» ولم يقل لنا سبب هذا الإنكار. والذي نراه أنّه لم يجده في كتب اللغة. أما أنّه ورد في كلام الفصحاء فأكثر من أن يحصى. قال ابن جني[1]: «المعرفته [أي لمعرفة الأصمعي] بقلة ابتعاثه في النظر «وتوفره» على ما يروى ويحفظ» اهـ. وأنت تعلم مقام ابن جني من اللغة ومعرفة ضوابط العربية. فأين حضرة الداغر وهو في الثرى من ابن جني الذي هو في الثريا؟

ومن الغريب أنّه لم يأخذ علينا جمعنا للعلامة (كسحابة) على علائم، مع أنّها غير واردة في دواوين اللغة ولا في الأسفار التي في يده. وكان عليه أن يقول: والجمع علام وعلامات. والظاهر أنّها فاتته وهي واردة في كلام أعلام اللغة.

وأخذ علينا ما وقع في الطبع من الغلط وهو قولنا: «على البلاد العربية كلها أجمع» فسقطت «كلها» وبقيت أجمع. فقال: والصواب «جمعاء» قلنا: والصواب ما قلناه قبل سقوط الكلمة «كلها».

ومن غرائب أقواله أخذه علينا قولنا: «تعزي بهذه الخسارة» وإصلاحه بقوله: «عن هذه الخسارة» والذي ذكرناه منقول عن المقري وابن بدرون فقد ذكر ذلك مراراً لا تحصى. راجع الاستشهادات التي ذكرها دوزي. وأورد ثم

---

(1) الخصائص: ج1، ص367، مطبعة الهلال.

شواهد أُخرى. هذا فضلاً عن أنَّ حروف الجر قد تنوب بعضها عن بعض في المواطن التي لا يقع الالتباس. وهنا الالتباس بعيد عن الوقوع. إذن إذا جاء السماع مقترناً بالقياس وقع المعترض في ورطة لا خروج منها.

ومن أدلة جهله الأحكام العربية الموثقة قولنا «آله الكريم». فقال: «والصواب: الكرام». قلنا: وهذا في غاية العجب لأنَّ الآل مفرد في اللفظ، جمع في المعنى. وإذا جاء اللفظ على هذا الوجه جاز لك في فعله ونعته الجمع والإفراد مثل القوم والنفر والرهط. قال ثعلب: إنَّ العرب تقول: يا أيُّها القوم كفوا عنَّا وكف عنَّا على اللفظ وعلى المعنى. وقال مرة: المخاطب واحد والمعنى الجمع» اهـ (عن التاج في مادة قوم) فأين بقي اعتراض الداغر. إنَّه ليعز علينا أن نرى جهل هذا الرجل بهذه الحالة التي يرثى لها.

ومن الأمور الدالة على قصر نظره في اللغة أخذه علينا قولنا: «يترك دونها حسناً» وإصلاحه بقوله: «ما دونها حسناً» لأنَّه يعتبر «دوناً» ظرفاً لا اسماً مع أنَّها جاءت وصفاً كقوله: رجل دون وشيء دون (المصباح) وجاءت اسماً بمعنى الحقير الخسيس كما قال الشاعر:

إذا ما علا المرء رام العلاء ويقنع «بالدون» من كان «دونا»[1]

ومن منكراته علينا أنَّه لا يقال «يقاسي الأهوال» بل يقال: يقاسي العناء أو المشقة أو التعب. ولم يذكر لنا سبب هذا الإنكار لأنَّ الرجل مصاب بداء في الدماغ يدفعه إلى أن يرى الخطأ في كل كلمة ولا يرى الوهم الذي يتجلى للعين في كل عبارة من عباراته المفككة. والذي في كتب اللغة: الهول: المخافة من الأمر لا يدري ما هجم عليه منه كهول الليل وهول البحر والجمع أهوال: يقال: ركب أهوال البحر (منقول عن التاج بنصه) فالذي يضع الفهارس يقاسي من الأهوال ما يقاسي أمثالها في ركوبه البحر. فالعناء والمشقة والتعب لا تعد شيئاً بجانب الأهوال.

---

(1) راجع الصحاح، مادة دون.

ومن متخيلاته أخذه علينا: «يكلف بقسط منه، وتكلفه بوضع مثل هذه الفهارس» قال: والصواب: «قسطاً منه. ووضع مثل هذه الفهارس». أي إنّه ينكر زيادة الباء على المفعول به مع أنّه أورد في كتاب البصائر ما نصه: «العشرون: الباء الزائدة وهي المؤكدة وتزاد في الفاعل: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1]... وتزاد في المفعول نحو ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[2]. ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾[3]. وقول الراجز:

نحن بنو جعدة أصحاب الفلج　　نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

وقول الشاعر؟ سود المحاجر لا يقرأن بالسور... هذا إذا اعتبرنا الباء زائدة، لكن الكتاب المهرة ذكروا الباء في كلف أداة لها، قال ابن أبي الحديد[4] وربما احتجت فيما بعد أن تكلفهم بحادث يحدث عند المساعدة بمال يقسطونه عليهم ـ وقال في الكليات[5]: والتكليف بما يمتنع لذاته كجمع الضدين وقلب الحقائق غير جائز... لكن الذي حمل المنتقد على الإنكار هو أنّه لم يجد هذه الأداة في دواوين اللغة وعنده أنَّ كل ما لم يرد في تلك الأسفار يعد خطأ. فهل بعد هذا الجهل جهل مع أنّه أقر «بكثرة السماعي في اللغة وهذا السماعي الغالب في علمي الصرف والاشتقاق عاثور كبير في طريق الكتاب قل من يأمن منهم السقوط فيه»[6] اهـ. ولهذا تراه يعثر في كل عبارة لأنَّ سماعه محصور في مختصر من مختصرات متون اللغة.

ومن غريب ملفقاته أنّه ادعى بأنّه لا يقال: لا يمكن لأحد بل يقال «لا يمكن أحداً» وقد ذكر ذلك في تذكرته أيضاً[7] وقد نقل جميع نقداته من الشيخ

---

(1) سورة النساء، الآية: 79.
(2) سورة البقرة، الآية: 195.
(3) سورة مريم، الآية: 25.
(4) شرح نهج البلاغة: ج4، ص136.
(5) الكليات: ص219 طبعة الأستانة.
(6) تذكرة الكاتب: ص13.
(7) انظر المصدر السابق: ص66.

إبراهيم اليازجي ولم يصرح بهذا الأخذ والذي ذكرناه هو الجاري على أسلاف الفصحاء فقد جاء في التاج في شرح مقدمة القاموس: «وهذا أمر متعذر لا يمكن لأحد من الآحاد إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام» ولم يقل «لا يمكن أحداً» فإلى متى نقوّم أود هذا المعوج؟ ـ ومن الغريب أنَّ ما ينكره علينا يستعمله هو فقد قال[1] «فيتبرعوا بوقف ما يكفي ريعه للإنفاق على هذا المجمع» وهو يريد «إنفاقاً على هذا المجمع» فكيف يمنع شيئاً على قوم ويجيزه لنفسه في الوقت عينه؟ ـ إنَّ في ذلك من غوامض الحكمة ما لا يدركه أولو الأبصار.

وقال لا يُقال: «المرادفات» بل «المترادفات». وما سبب هذا الإنكار إلا عدم ورود هذه المفردة في دواوين اللغة. مع أنَّك تراها في المزهر إذ يقول: «ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه»[2]. وقال السيد الجرجاني في التعريفات «المرادف ما كان مسماه واحداً وأسماؤه كثيراً وهو خلاف المشترك». فأين بقي اعتراض هذا الجامد؟

ومن هذا القبيل إنكاره علينا «المؤدى» بمعنى «المعنى»، مع أنَّه أشهر من أن يذكر. قال في الكليات: «وفائدة التضمين أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»[3]. وقد ذكرنا الصفحات في شواهدنا حتى يعود إليها للتثبت منها.

وقال: «أتاه الله من المزايا ما حقق» خطأ والصواب آتاه الله بالمد، أو آتاه بما حقق. ولكنَّنا كتبنا «أتاه» بالمد، ولم تطبع كما كتبناها كما لم تطبع كلمته «آتاه» بالمد، فإذن ما معنى هذه المشاغبة والمعاكسة والمشاكسة إلى ما يضاهي هذه الصفات المنحطة؟

وأنكر قولنا: «اهدوني مؤلفاتهم» قال صوابه «أهدوا لي أو أهدوا إليَّ» وهذا كله من معترضاته الواهية التي قذفتها يراعته المرضوضة في تذكرته وجهل

(1) المصدر السابق: ص27.
(2) المزهر: ج1، ص197، طبعة بولاق.
(3) الكليات: ص193.

أنَّنا اتخذنا في جميع ما كتبناه ونكتب كل ما أنكره على الكتاب، استدراجاً له لتخطئتنا ورداً له في كلامنا هداية له إلى الصواب، وإلا فهذا التعبير وهذا الحذف والوصل جار في كلامهم. قال في الأغاني:

لم «تهدنا نعلاً» ولا خاتماً   من أين أقبلت؟ من الحش؟[1]

ومع كل هذا التبجح نراه يكتب: «ومنه قوله في مقالة شكر خادم لغة العرب التي ذاعها في أول شهر أغسطس/آب» ولا ندري كيف أجاز لنفسه أن يقول: «ذاعها» وذاع فعل لازم لا يتصل بمفعوله إلا بحرف جر والصواب أن يقول: «أذاعها» لتصح التعدية.

وأنكر علينا قولنا: «حين يحاول شكر مصر على الحفاوة» قال صوابه: «يحاول أن يشكر لمصر الحفاوة» ونسي ما كتبه في تذكرته إذ قال: «وأما تعديته [تعدية شكر] إلى المشكور به بعلى في قوله «شكرته على فضله» فعلى تضمين الفعل شكر معنى الفعل حمد وحينئذٍ يمتنع دخول اللام على المشكور له كما ترى»[2] ـ فإذا كان الرجل ينسى ما يكتب، أفنحن الملومون أم هو؟ ـ زد على ذلك أنَّ كل ما أنكره على الكتاب يكاد كله يكون منقولاً عن الشيخ الأكبر إبراهيم اليازجي ومع ذلك لا نراه يقر بفضله عليه ولا يعزو ما ينقله إلى ذلك المصلح اللغوي العظيم بل ينسبه إلى نفسه كأنَّه هو صاحب الفتوحات اللغوية. وأنت خبير أنَّ ما ذكره في تذكرته ـ التي كثيراً ما ينساها ـ في هذا الموضوع مستل من الضياء[3].

وكذلك أنكر علينا قولنا: «فالشكر لكم على رقة شعوركم» وهو كما رأيت لا غبار عليه ومن أفصح كلام العرب الخلص ونزيد على ما تقدَّم ما جاء في أساس اللغة للزمخشري: شكرت الله تعالى نعمته (واشكروا لي) وقد يقال شكرت فلاناً، يريدون نعمة فلان. وقد جاء زياد الأعجم بهما في قوله:

---

(1) الأغاني: ج3، ص215.

(2) تذكرة الكاتب: ص97.

(3) الضياء: ج1، ص260.

فهل سمعت يا حضرة الأستاذ، أفتدعي أنت أعلم من الزمخشري؟ أم أنت أبلغ من زياد الأعجم ـ أو لعلّك تفوق الاثنين صحة في المنطق والأداء!

وأنكر علينا قولنا «شواعري وشواعر مليكي الجليل. قال: فشواعر جمع شاعرة مؤنث شاعر. فماذا يريد بها هنا الله أعلم!!» اهـ قلنا: لقد صح هذه المرة علمك للاشتقاق أنَّ شواعر جمع شاعر. والمراد ما يراد بالخاطر والخواطر. والهاجس والهواجس وشاعر اسم فاعل من شعر بالشيء أي أحسسته وعلمته وعرفته (التاج في ح س س) فإذا كان هذا الأستاذ لا يدري مبادىء الاشتقاق والتصريف أفاللائمة علينا؟ ـ اللهم أنر واهد وأصلح.

ومن غريب ما أظهر من جهله المركب قوله: ومن سقطاته في مقالته الأخيرة أغلاط قدماء اللغويين «قوله: أكثر من خمسين عاماً»، والصواب «سنة» كما لا يخفى» اهـ ـ قلت كيف لا يخفى وقد خفي على الجميع. قال الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات: «العام كالسنة، لكن كثيراً ما تستعمل السنة في الحول الذي يكون فيه «الشدة أو الجدب» ولهذا يعبّر عن الجدب بالسنة والعام فيما فيه الرخاء والخصب. قال: ﴿عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾[1] وقوله: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[2] ـ أفسمعت يابن داغر يا من خفي عليه أعظم الأمور، فكيف لا يخفى عليه أدقها؟

ومن كبائر أعماله أنّه لا يفرق بين خطأ الطبع وصحيحه. فلقد قلنا: «ثانيتهما» بعد أن قلنا «أولاهما» فسقطت التاء من ثانيتهما وإذا به ينادي بالويل والثبور وبانفجار حمم الشرور. ولو أنصف أو ولو كان له ذرة فهم لعرف أنَّ المنضد قد يهفو وهذه من جملة هفواته. أفيعقل أنَّ إنساناً يؤنث كلمة ثم يعطف عليها عاطفاً ولا يكون هذا العاطف من الإناث؟ ـ ذلك ما ندعه لحكم أي عاقل كان.

---

(1) سورة يوسف، الآية: 49.

(2) سورة العنكبوت، الآية: 14.

وأنكر علينا قولنا: «لا نتبع نظاماً سوياً» قال: «وصوابه مخصوصاً أو معيناً، لأنَّه إن لم يكن سوياً كان معوجاً» كذا بهذه الكلم وبهذا الاعتراض التافه وبهذا الإصلاح الدال على عدم فهمه للألفاظ العربية ولو كلف نفسه فتح أي معجم كان لعض لسانه ندماً أو لقطع أنامله حسرة وجهالة. قال الأصفهاني في مفرداته المذكورة «والسوي، يقال فيما يصان عن الإفراط والتفريط من حيث القدر والكيفية. قال تعالى: ﴿ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾[1]. وقال تعالى: ﴿مَنْ أَصْحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ﴾[2] اهـ. أفهمت الآن يا حضرة الأستاذ العلامة ما معنى كلامنا «لا نتبع نظاماً سوياً؟».

ومن عداد جهالاته التي لا تحصى، أخذه علينا كلمة الأسقاطي وهذا نص عبارته: «والصواب السقطي كما لا يخفى» قلنا: وقد خفي علينا كما خفي علينا جميع ما أتيت به من الأدلة الناصعة، والبراهين الحاسمة لكل نزاع. واسمح لي يا سيدي أنَّك لم تفهم كلامي، كما لا تفهم كل كلام فصيح لم تألفه أذناك، إذ لم تألفا إلا سقط الكلام ومعيبه، وأما حرّ المنطق فتنبذه لخلل فيهما. فالسقطي الذي نشير إليه غير الأسقاطي الذي تريده. فالأسقاطي على ما جاء في مستدرك تاج العروس لمادة (س ق ط) منسوب إلى جمع سقط. قال: السقط محركة: ما تهوون به من الدابة بعد ذبحها كالقوائم والكرش والكبد وما أشبهها والجمع أسقاط وبائعه أسقاطي كأنصاري وأنماطي. وقد نسب هكذا شيخ مشايخنا العلامة المحدث المقري الشهاب أحمد الأسقاطي الحنفي» اهـ. وقال عن السقطي «في الصحاح: السقط رديء المتاع. وقال ابن سيده: سقط البيت خرثيه لأنَّه ساقط عن رفيع المتاع والجمع أسقاط وهو مجاز. وقال الليث: جمع سقط البيت: أسقاط نحو الإبرة والفأس والقدر ونحوها. وقيل السقط: ما تنوول بيعه من تابل ونحوه. وفي الأساس نحو سكر وزبيب وما أحسن قول الشاعر:

---

(1) سورة مريم، الآية: 10.

(2) سورة طه، الآية: 135.

ومـا لـلـمـرء خـيـر فـي حـيـاة إذا مـا عـد مـن سـقـط الـمـتـاع

وبائعه السقاط ككتان والسقطي محركة...»، أفهمت الآن الفرق بين السقطي والأسقاطي فالأول غير الثاني وبينهما فرق عظيم. فإلى متى نعلمك أوائل الأمور وقد بلغت من السن عتياً؟ ولهذا أنصحك أن تعنى بإصلاح ما تكتبه ولا تتطاول على غيرك، ذلك التطاول الذي أصبح فيك «شنشنة أعرفها من أخزم».

وقال: «بقي في خطبه ومقالاته شيء كثير من التعابير المهلهلة والأساليب المستهجنة أضربت عن ذكره لضيق المقام» ولو ذكرتها لأبنَّا لك ما في سليقتك من فساد العربية وأنَّك لا تتذوق صحيح الكلام ولا مهذبه. فالعتب على فساد الذوق لا علينا.

ومـن يـك ذا فـم مـر مـريـض يـجـد مـراً بـه الـمـاء الـزلالا

ألست أنت القائل في تذكرتك[1]: ومع ندرته (ندرة المعرب) وقلة استعماله» (كذا). بهذا التعبير السقيم. ولو قال: ومع قلة استعماله أو ندرته لأنَّ في الندرة زيادة في قلة الاستعمال لكان أحسن. فكيف أجاز لنفسه أن يعد مبتدئاً باثنين ثم يعود فيقول واحد ثلاثة فتعبيره هذا من هذا القبيل، ترى آثاره ظاهرة كل الظهور في كثير من الكلمات المندمجة في لغتنا معربة من قديم الزمان... فلم نفهم كيف يكون الشيء «نادراً وهو في الوقت نفسه قليل وكثير معاً» كل ذلك من آي البلاغة الخاصة بحضرة الأستاذ دون غيره. ويحق لنا أن نسميها بالفصاحة الداغرية.

وكتابة التذكرة على هذا النمط المفلوج إذ لا تضع إصبعك على كلمة إلا وتشعر بما يجرحها جرحاً أليماً خطراً لأنَّ ألفاظها كالجمر الكاوي لا ترى فيها ما يطمئن إليها بالك.

وختم كلامه بهذه الآية البليغة: أما كلامه، في آخر مقالة «التطور

---

(1) انظر تذكرة الكاتب: ص26، الحاشية.

وصحتها» عن المعلمة بكسر الميم كاسم آلة وبفتحها كاسم مكان، فأصغر تلميذ في المدارس يغفله ولا يلتفت إليه لعلمه أنَّه مخالف كل المخالفة لقاعدة بناء هذين الاسمين في كتب الصرف»، اهـ.

وقد أكتفي بهذا القول المجمل الذي يفيدنا أنَّه لم يقرأ العربية وأُصولها على أُناس متضلعين منها، بل شدا منها شيئاً على بعض مهذبي الأطفال في الكتاتيب. وكفى ذلك إلقامه الحجر. وإلا فليطالع أي كتاب شاء، ليرى أنَّ النصوص تسكته إلى أبد الدهر لو كان يقدر نفسه حق قدرها، بل تلجمه بلجام دونه لجام البغل الحرون وحسب.

وقد ظهر للقارىء أنَّنا وجدنا ستة وستين غلطاً لهذا الأستاذ الكبير وكلها في رده الوجيز فكيف لو قلبنا مؤلفاً من مؤلفاته، ولا سيَّما «تذكرة الكاتب» التي أوضح بعض أوهامها الأستاذ المحقق واللغوي المدقق مصطفى أفندي جواد؟ ـ قلنا: إنَّنا لو فعلنا لأضعنا وقتنا عبثاً؛ لأنَّنا نضطر إلى الرجوع به إلى تعليمه مبادىء القواعد النحوية وأوائل ضوابط اللغة؛ إذ يجهلها كلها ولم يحفظ إلا ذرواً منها. أفهذا علم من يتصدى لتخطئة غيره؟

إنَّنا ما كنَّا نود أن نرد على اعتراضات هذا الأستاذ الجليل، لضعف حججه ووهن أدلته. ولقد أعرضنا عن ذلك كل مرة تهجّم علينا؛ لكن بعض الأصدقاء الخلَّص ألحّوا علينا هذه المرة أي إلحاح حتى ألجأونا إلى ركوب هذا المركب الخشن ففعلنا. فلا حول ولا قوَّة إلا بالله.

بيننا وبين داغر

اطلع الدكتور المفضال، بشر فارس، على ما أدرجناه في الأهرام، وما كتبه الأستاذ أسعد خليل داغر، رداً علينا؛ وذلك قبل أن يقف على ما نمَّقه الأستاذ الجليل، مصطفى أفندي جواد، وقبل أن يدري بما هيأناه من المقال، تزييفاً لمزاعم الأستاذ داغر. فوشى حضرته برداً نشره على عمد «الجهاد»[1] التي تصدر في مصر القاهرة، حاول فيه الكاتب الحكيم والمفكر الجليل أن يصلح بيننا وبين مناوئنا، لكنَّه لم ينجح لأنَّ الأستاذ المنتقد أي أسعد أفندي، يدعي أنَّ له صدر مجلس التخطئة، وأنَّه لا يحق لغيره أن يتولى ذلك المقام، والأب يضحك من هذه الزعامة لأنَّه يقول بأنَّ الأستاذ أسعد لا يصح أن يكون مؤدب أطفال في أصغر الكتاتيب، لجهله أوائل قواعد العربية، وبعده عن النظر في أسرار اللغة، كما اتضحت هذه الحقيقة البينة بذاتها من الخرافات التي أتى بها للناس والأوهام التي خبط في ظلماتها على غير هداية منه، ويا ليت أنَّه خبط فيها خبط عشواء، فإنَّنا لنحسد هذه الناقة على خبطها إذا ما قسناه بالخبط الداغري.

ودونك الآن نص ما نشره الأستاذ الفارس في ميدان الجهاد في العدد الذي أشرنا إليه:

(1) الجهاد: 16 مايو/أيار، 1933.

بين داغر والكرملي
قواعد اللغة وفقهها

كأنّي بالأستاذ (أسعد خليل داغر) ينصب الحرب للأب (أنستاس الكرملي)[1]. والسبب الذي من أجله ينصبها له، أنَّ الأب الكرملي يقع في المعلم بطرس البستاني، صاحب «محيط المحيط» وسعيد الشرتوني، صاحب «أقرب الموارد»، وعبد الله البستاني صاحب «البستان». ثم إنَّ الأستاذ (داغر) يخرج من تلك الحرب، وهو يبشر (الأب الكرملي) بالفشل في خدمته للغة العربية، واعتماده فيما يذهب إليه على الغلطات اللغوية، والتراكيب السقيمة، الواردة في مصنفات الرجل.

على أنَّه ليس لي أن أداخل ذينك العاملين في شؤونهما. إلا أنّني أستأذنهما في أن أبين الوجه الذي يختلفان فيه. وإليك تفصيل ذلك:

إنَّ علم اللغة على صنفين: صنف يتعلق بقواعد اللغة، وآخر بفلسفتها. والصنف الأول يبحث في أبنية الألفاظ، وتراكيبها، وصيغها، ودلالاتها، مفردة أو مسندة بعضها إلى بعض. وأما الصنف الثاني، فيفحص عن أُصول تلك الألفاظ، واشتقاقها، وأساليب تراكيبها وتحول معانيها عن مواضعها، من جراء ما يطرأ عليها بتعاقب الأيام.

فإذا نظرنا إلى اللّسان العربي، معولين على هذا التقسيم، رأينا أنَّ الصنف الأول في ذاك اللّسان، يشمل علوم «الصرف، والنحو، والبيان». وأما الصنف الثاني، فموقوف على ما يسمونه «فقه اللغة». ولقد ميَّزت العرب بين الصنفين، فكان لكل منهما مؤلفون: فسيبويه، ومعاذ الهراء، والكسائي، والفراء، وابن السكيت، وثعلب، والزجاج، وابن خالويه، وابن جني، وغيرهم، صنفوا في الصنف الأول. والذين ألفوا في الصنف الثاني: الخليل، وقطرب، وابن الأعرابي، وأبو حاتم السجستاني، والمفضل الضبي، وابن

---

(1) ارجع إلى «الأهرام» البارزة يوم 11 مايو/أيار.

دريد، والقالي، والعسكري، وابن فارس، والجواليقي، والخفاجي، والسيوطي، فضلاً عن طائفة من أصحاب المعجمات.

وممَّن عالج الصنف الأول في عصرنا هذا: الشيخ ناصيف اليازجي، وأحمد فارس الشدياق، والمعلم بطرس البستاني، والشيخ إبراهيم اليازجي، والشيخ حمزة فتح الله، وسعيد الشرتوني، والمرحوم تيمور باشا. وأما الذين اشتغلوا بالصنف الثاني أيامنا هذه فمعدودون في الشرق: في طليعتهم المرحوم جرجي زيدان، وأحمد زكي باشا، والأب الكرملي. وأما المستشرقون فلهم في هذا الميدان جولاتهم.

بيد أنَّنا، إذا قلنا «فقه اللغة» أردنا فلسفتها. ولا يسبقن إلى ظنك أنَّ كتاب «فقه اللغة» للثعالبي نموذج للعلم الذي نعنيه. فإنَّ ذلك الكتاب لا يكاد مضمونه يجاوب عنوانه: فإن أنت تصفحته وجدت بين دفتيه فصولاً شتى، قد جاء فيها أشياء، وصفات، وأحوال، مرتبة على المعاني، مقسمة، مفصلة عليها. ومثل هذا أقرب إلى متن اللغة منه إلى فلسفتها. ثم إنَّك تجد في ذلك الكتاب أبواباً في النحو والبيان عنوانها جميعاً «سر العربية». وكل هذا يدخل في قواعد اللغة. ثم إنَّك تجد في ذلك الكتاب أبواباً معدودة، تبحث عن الألفاظ الدخيلة، وعن اختلاف المعاني باختلاف أوضاع الألفاظ، وهذا ممَّا يلحق بفقه اللغة. ولعلَّ الصاحبي لابن فارس، والمزهر للسيوطي - إذا وقفنا عند المصنفات الذائعة بين الناس اليوم - من أدل الكتب على فلسفة اللغة.

وإنَّك لترى الآن ما يميز علم فلسفة اللغة من علوم قواعدها، ذلك أنَّ الصنفين مختلفان في الجوهر. إلا أنَّه من الغريب أن يمهر الرجل في أحدهما دون الآخر، ولا سيَّما في الثاني دون الأول لأنَّه من المفروض أن يكون المتفقه في اللغة متقناً لأُصول قواعدها وفروعها. غير أنَّ هذا ليس بالمحتوم عليه. فإنَّ التضلع من قواعد اللغة لا بدَّ منه للأديب سواء عليه أنثر أم نظم. وأما العالم فحسبه أن يعبر عن مقصوده. وليس العالم بفلسفة اللغة إلا واحداً من العلماء؛ والدليل على ذلك أنَّ أول من عني في الشرق بفلسفة اللغة العربية

له سقطات لغوية. ثم إليك المستشرقين فليس فيهم أديب، إلا أنَّهم يحذقون فلسفة لغتنا. بل دونك أدباءنا أنفسهم، وفي مقدمتهم من لهم كلام ركيك سقيم، ولا حاجة بنا إلى ذكر أسمائهم. وهل لواحد من الناس أن يدعي بأنَّ أسلوبه بريء من وصمة الخطأ؟ فانظر إلى علماء اللغة كيف يسقطون في الكلام، وهذا تاريخ أدب العرب يسوق لنا الوجوه التي فيها اعترض المتأخرون من أولئك العلماء على المتقدمين.

ولا يخيل إليك بعد هذا أنَّني لا أبالي بالغلط اللغوي ولا أكترث له، فإنِّي ممَّن يرى أنَّ اللفظ يزين المعنى ويخلع عليه لوناً من الجمال. إلا أنَّني أميز هنا قواعد اللغة من فقهها.

والنتيجة أنَّني أظنك استخلصت أنَّ منزلة الأستاذ (داغر) غير منزلة (الأب الكرملي). فكلا العالمين موقفه من موضوعه يختلف عن موقف صاحبه، ذلك أنَّ (الأب الكرملي) يشتغل بفقه اللغة على حين أنَّ الأستاذ (داغر) يعنى بقواعدها، وأنَّك رأيت أنَّ بين فقه اللغة وقواعدها ما بين فلسفة التاريخ وسياقة الأخبار بل ما بين العقليات والنقليات.

بشر فارس

دكتور في الآداب من السوربون

أغلاط اللغويين الأقدمين (*)
للأب أنستاس الكرملي

تتوا القليسية أو القلنسية:

جاء في لسان العرب في مادة (ت ت و): تتوا الفسيلة: ذؤابتاها. ومنه قول الغلام الناشد للعنز: وكأن زنمتها تتوا فسيلة. والله أعلم. الظاهر من هذا الكلام أنَّ ابن مكرم لم يفهم ما كتب. فقد علق طابع اللّسان في الحاشية ما يأتي: «قوله: تتوا الغسيلة (كذا) [ولعلّه يريد تتوا الفسيلة ليوافق النص المطبوع]، هو هكذا في الأصل بصيغة التصغير. والذي في القاموس: تتوا القلنسوة. وصوب شارحه ما في اللّسان فانظر وحرر. اهـ مصححه». قلنا: الشارح هو صاحب تاج العروس وهذا نص عبارته: «تتوا القلنسوة هكذا في النسخ وقد أهمله الجوهري. والصواب: تتوا الفسيلة: ذؤابتاها ومنه قول الغلام...».

قلنا والصواب: تتوا القلنسية أو القلنسوة أو تتوا القلينسة أو القليسية وهاتان تصغيرا القلنسوة. أما سبب هذا التصويب فهو أنَّ ليس تتوان للفسيلة وهي - إن صحت الرواية - تصغير ترخيم للفسيلة وهي النخلة الصغيرة تقلع من الأرض أو تقطع من الأم فتغرس - إنَّما التتوان تثنية تتو، والتتو ذؤابة القلنسوة أي عذبتها وهي ما انحدر منها سائلاً على الكتفين أو على الظهر، فهم

(*) وهذه القطعة أدرجت في الأهرام 15 مايو/أيار.

يجعلون ذؤابتين للعمامة أو للقلنسوة في أغلب الأحيان. وإذا فعل ذلك المعتمر قيل قد اعتذق واعتذب. قال ابن الأعرابي: اعتذق الرجل واعتذب: إذا أسبل لعمامته عذبتين من خلف.

وكأن صاحب محيط المحيط قد نشر في كتابه ما وجده في نص الفيروزآبادي إلا أنَّ الشرتوني اتبع رأي صاحب لسان العرب، فقال في الذيل: «التتو، بالفتح: الذؤابة (القاموس) تتوا الفسيلة بالتصغير: ذؤابتاها ومنه قول الغلام. . . (التاج) وفي القاموس: تتوا القلنسوة ولم يصوبه الشارح، بل صوب رواية اللِّسان» اهـ.

ولو زاد على هذه الرواية: والمصيب هو صاحب القاموس، لكان أصاب كبد الحقيقة.

أما الشيخ عبد الله البستاني، فقد ذكر في ديوانه ما هذا نصه: «تتوا الفسيلة: ذؤابتاها. قال الغلام. . .» اهـ ولم يعرف التتو بمعنى الذؤابة لغير الفسيلة فقد أسقطها بالمرة من معجمه، في حين أنَّها الرواية الصحيحة وما ذكره غلط صراح. ونحن في حاجة إلى هذه الكلمة لأنَّ لها مقابلاً في الفرنسية هو: Fanon d'une mitre, d'un turban, ou d'une bannière.

ولم يذكرها أحد من أصحاب المعاجم الإفرنجية العربية. فنجاري بك قال: أهداب التاج. والأب بلو اليسوعي قال بإزاء Fanon d'une bannière منسدل، أو مسترسل الراية، أو العلم. والصواب تتو الراية، أو عذبات الراية ولا يقال غير ذلك. اللهم إلا أن يزاد عليها ذوائبها أو سموطها جمع سمط بكسر الأول.

والتتو لا تجمع، فهي من الألفاظ التي مفردها وجمعها واحد.

وقد ذكرنا فعلين لمن يسبل لعمامته عذبتين هما: اعتذق واعتذب. فاعتذب ظاهر الاشتقاق من العذبة. لكن اعتذق من أين جاءتنا؟ ـ فليس في لغتنا العذقة بمعنى العذبة، حتى يقال اعتذق. والذي عندنا أن اعتذق لغة في

اعتذب أي لغة من يعتقب في كلامه القاف والباء. وهي لغة كانت معروفة عند بعضهم. فقد قالوا القشار والبشار، وهم سقاط الناس، واستغرق في الضحك كاستغراب فيه، والأوقاش كالأوباش، وهذا طين لازق ولازب، وانزرق في بيته كانزرب فيه. والأمثال كثيرة.

الطزر:

في محيط المحيط: الطزر (بالتحريك): النبت الصيفي. معرب تزر بالفارسية. اهـ. ونقل هذا الكلام صاحب أقرب الموارد، فقال: الطرز، محركة: النبت الصيفي. دخيل. ـ وقال في البستان: الطزر محركة: النبت الصيفي. معرب تزر بالفارسية. اهـ. وكل هذا غلط. والصواب: البيت الصيفي بتقديم الباء الموحدة التحتية على الياء المثناة التحتية. ويقابله عند الإفرنج قولهم: Maison d'éstivage, de campagne villa d'etè.

الخرص:

في تاج العروس: «الخرص... الدب. هكذا في سائر النسخ بالباء الموحدة والذي في اللّسان وغيره: الدن، بالنون وهو الصواب. ولعلَّه معرب خرس، بالسين المهملة بالفارسية. وقد تقدم بالسين ذلك. ولكن الدب أيضاً يسمى خرس. فتأمل» اهـ. ـ قلنا: والصواب أنَّ الخرص هو الدب للحيوان المشهور، لا الدن الذي هو الحب (الزير) الكبير. والخرص تنظر إلى اللاتينية Ursus وهو الدب، وإلى الفارسية خرس، بكسر الخاء وفي الآخر سين، وكذلك في اللغة الهندية القديمة (أي السنسكريتية). ولم ترد الخرس أو الخرص بالفارسية بمعنى الدن، إنَّما الخرس بالسين في الآخر عربية بمعنى الدن، وهي بفتح الخاء وكسره. ومنا أخذ الإفرنسيون كلمتهم (كروش) Cruche فقد حار علماؤهم في تأصيل كلمتهم هذه. وهذا العلامة لتره Littré اللغوي الشهير يقول إنَّ Cruche من اللغة الكمرية ونسي أنَّ سلفه لم يتصلوا اتصالاً قريباً بالكمريين. وكلمتهم (كروش) لم تر في كلامهم إلا بعد اتصالهم

بالعرب أي في القرن الخامس عشر للميلاد. فظاهر من هذا أنَّ لفظتهم مأخوذة من الناطقين بالضاد لا من غيرهم. وظهر من هذا أيضاً أنَّ صاحب التاج، وهم في قوله إنَّ الخرس بمعنى الدن فارسية، فليست في كلامهم، وكذلك أخطأ صاحب اللّسان بقوله إنَّ الخرص هو الدن. والصواب هو الدب، الحيوان المشهور، كما رأيت؟

دفاع ضعيف كثير الادعاء

وبعد أن نشر الدكتور «الفارس» مقالته التي توخى فيها الصلح بيننا وبين الأستاذ داغر، قام واحد لا يقوى على القيام على رجليه، محاولاً الدفاع عن صاحبه «داغر» ونعته بالعلامة (كذا. وهو كذلك في نظره لأنَّ المدافع من صغار متعلمي العربية) ونشر[1] مقالة تدلُّ على ضعف عقل صاحبها، وركَّة عبارتها، وسقم أدلتها، وبدء صاحبها بالكتابة، إذ تراه يقدم رجلاً ويؤخر أُخرى وهو لا يزال في موقفه، بينما أنّه يتوهم أنّه سائر سير الأبطال، وخاطٍ خطى الجبابرة. ودونك هذا النص بعلّاته وسقطاته.

بين داغر والكرملي

أتى في «الجهاد» مقال بذلك العنوان لأديب يتلخص بأنّه محاولة دفاع عن الأب أنستاس الكرملي عقب ما قد أذاع العلامة اللغوي الأستاذ أسعد خليل داغر في «الأهرام» من أدلة بينة على أغلاط الأب أنستاس اللغوية وركاكة أسلوبه وسقم تراكيبه واختلاط العبارات المختلفة فيما يكتب، وضعف معرفته لقواعد لغة العرب، وكل ما بنى عليه الكاتب دفاعه بل محاولة دفاعه هو أنَّ العلامة أسعد خليل داغر، محيط بمفردات اللغة وأُصولها وملم بقواعدها وأنَّ الأب أنستاس مقصورة معرفته على فقه اللغة وفلسفتها!!

عجيب هذا الكلام وألف مرة عجيب!! فكيف يفقه اللغة ويعلم بفلسفتها

---

(1) الجهاد: 18 مايو/أيار.

من ظهر عجزه عن علم المتن ومعاني الألفاظ حقيقة ومجازاً واستعارة وصواب استعمالها؟! إنَّ أساس فقه اللغة العلم باللغة فكيف يكون هذا الفقه بغير أساسه؟! كيف تكون الفقاهة وكيف تكون فقاهة الفلسفة في أي أمر بغير أساس؟!

إنِّي أسأل من يحاول الدفاع عن الأب أنستاس ما هو فقهه وما هي فلسفته؟ إنَّما رأى القراء في صفوف كلامه في «الأهرام» هو أنَّ ما في بطن الدجاجة من كبد وقانصة وقلب غير ما جاء في أمهات اللغة العربية - لأنَّه هو أي الأب قال هذا وحكم بهذا حكمه القائم على مجرد حكمه هو - وإنَّ في أحد كتب اللغة لفظاً محرفاً وقعت فيه فاء بمكان غين فهل هذا فقهه وهل هذه فلسفته؟! [بخصوص تتوا القلنسية] (فيا له من سخافة!).

الحقيقة يا سيدي المدافع عن الأب، هي أنَّ الأستاذ أسعد خليل داغر من أعلام اللغة الأثبات ومن ذوي الغيرة على لغة ذات مجد واتد [كذا] وإنَّ «الأب» يحاول جعل لغة العرب الأمجاد أثلاثاً: الثلث الأول من اليونانية والثلث الثاني من اللاتينية والثلث الثالث من السريانية، ولكل امرىء ما يضمر، وضمير «الأب» غير خاف على الفاطنين.

الحقيقة يا سيدي أنَّ «الأب» خادم اليونانية، واللاتينية، والسريانية، يحاول بما يرسل إلى «الأهرام» من أغلاطه وتخاليطه، التمهيد لنفسه، في سبيل المجمع اللغوي، المزمع إنشاؤه في مصر، التي بلغ فيها طمع الطامعين؛ وتدخل المتدخلين المبالغ والتي طالما كان فيها ما كان على رغم من الأمَّة صاحبة مصر.

وذلك هو الجواب عمَّا تحاول يا سيدي الفاضل.

«عربي»

بين داغر والكرملي (*)
قواعد اللغة وفقهها

كتبت لأسبوع مضى مقالاً في هذا المكان بسطت فيه ما يميز قواعد اللغة من فقهها أعني فلسفتها. ثم استخلصت من ذلك المقال أنَّ الأستاذ (أسعد خليل داغر) و(الأب الكرملي) لا تتساير مباحثهما. فإن تخاصما فموقف كل منهما مغاير لموقف صاحبه.

ولقد رد عليَّ أديب في «الجهاد» يناظرني، مستعيراً لنفسه اسم «عربي». فتدبرت كلامه عسى أن انقاد له. وإذا الجانب الأول من رده فيه محل للنظر على حين أنَّ الجانب الثاني لا شأن له بالموضوع الذي عالجته.

أما الجانب الأول فيشمل ثلاثة اعتراضات:

أولاً: يتهمني مناظري «العربي» بأنِّي أدافع عن (الأب الكرملي). وفي ذاك من الغرابة ما فيه. ذلك أنِّي صرحت في مستهل مقالي الماضي بأنَّني لا أريد أن أداخل الأستاذ (داغر) ولا (الأب الكرملي) في شؤونهما. فجعلت همي كله تعيين الوجه الذي يختلفان فيه. فانتهيت إلى أنَّ الأستاذ (داغر) يعنى بقواعد اللغة، حالة أنَّ (الأب الكرملي) يشتغل بفقهها. ثم إنِّي اعتمدت على ذلك لأجادل الأستاذ (داغر) في قوله: إنَّ (الأب الكرملي) غير حقيق بأن

(*) رد الأستاذ «فارس الميدان» على علي أديب «عربي».

يكون عالماً بل غير خليق بأن يكون واحداً ممَّن يخدمون اللغة العربية لسقطات له في قواعد اللغة.

ثانياً: يقول مناظري الكريم إنَّه عجيب وألف مرة عجيب (؟ كذا) أن يفقه اللغة ويعلم بفلسفتها من ظهر عجزه عن علم المتن ومعاني الألفاظ حقيقة ومجازاً واستعارة وصواب استعمالها. فليعلم مناظري أنَّني إذا سلمت بأنَّ (الأب الكرملي) يغلط في النحو والصرف ويخطىء في استعمال المفردات فإنِّي لا أسلم بأنَّه يجهل معاني الألفاظ حقيقة ومجازاً واستعارة. وأما أن يعجب مناظري الكريم من رجل فقيه في اللغة غير عالم بقواعدها ولا بمتنها ففي مقالي الماضي ما يزيل عجبه. وقد خرجت من ذلك المقال بنتيجة مجملها أنَّ المتضلع من فقه اللغة واحد من العلماء، إنَّما همه التعبير عن مقصوده. فإن عبر عنه بأسلوب بليغ كان أديباً وعالماً في آن، وإن عبر عنه بأسلوب غير بليغ بل غير فصيح كان عالماً غير أديب. وقلة بضاعته الأدبية لا تضير بتبحره في فلسفة اللغة. وقد استدللت على ذلك بأول من عني في الشرق أيامنا هذه بفلسفة اللغة العربية، فلقد كان ـ رحمه الله ـ ماهراً في صناعته مع سقطات له في الكلام ثم استدللت بالمستشرقين، واليوم أذكر أسماء المحدثين منهم فإليك الأستاذ (ورل) (بضم الواو وكسر الراء) صاحب كتاب «الفرق بين هل والهمزة» والعلامة (روزيكا) صاحب مقال ـ منشور في العدد الأخير من أعداد المجلة الآسيوية ـ عنوانه «تناوب العين والغين في اللغة العربية» والأستاذين (كولان) و(بروفنسال) اللذين اشتركا في الفحص عن أسلوب كتاب أبو عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي المالقي في آداب الحسبة. ومن قرأ تصانيف القوم أثبت أنَّهم يحذقون فقه لغتنا على أنَّهم ليس فيهم أديب، بل أسلوبهم ـ إذا كتبوا بالعربية ـ قلق التراكيب حائد عن جادة البلاغة، وإنِّي لا أكاد أستثني منهم إلا أفراداً.

فالاشتغال بفلسفة اللغة لا يوجب التضلع من القواعد ولا التبحر في المتن، ولا سيَّما اليوم إذ نحن في عهد «التخصص» كما يقولون.

وإنّي لأذهب إلى أبعد من ذلك. فانظر بربك إلى علماء اللغة أنفسهم، فإنَّهم يسقطون في صناعتهم وتاريخ أدب العرب يسوق لنا الوجوه التي فيها اعترض المتأخرون من أولئك العلماء على المتقدمين: فهذا صاحب «الصحاح» وهذا صاحب «القاموس» يخطئهما طائفة من الأئمة. والنتيجة أنَّه إذا سقط العالم في الفن الذي يعالجه فليس من العجيب أن يسقط في فن يختلف ـ في الجوهر ـ عن فنه.

ثالثاً: أما أن ينكر مناظري الكريم إلمام (الأب الكرملي) بفقه اللغة فما قوله في مباحث الرجل المدرجة في مجلة «لغة العرب».

ـ تلك اعتراضات الجانب الأول من رد مناظري الكريم. وأما الجانب الثاني فجامع لاعتراضين لا يثبتان على النظر:

أولاً: يقول مناظري إنَّ (الأب الكرملي) يحاول أن يرد لغة العرب إلى السريانية واللاتينية والإغريقية. فإجابتي أنَّ ذلك الكلام لا صلة له بالموضوع الذي عالجته في مقالي الماضي. ومهما يكن من شيء فإنّي أظن مناظري يركب الشطط فيما يقول، والدليل على ذلك أنَّ (الأب الكرملي) يرد إلى العربية بعض الألفاظ الأعجمية كمثل: «Canis» (أي الكلب) و«Panis» (أي الخبز). فإنَّه يرجع اللفظ الأول إلى «قنص» والثاني إلى «فام».

ثانياً: يقول مناظري الكريم إنَّ (الأب الكرملي) يحاول بما ينشره في «الأهرام» أن يمهد لنفسه السبيل إلى المجمع العلمي. فما أدري ما شأن ذلك القول بحظ (الأب الكرملي) من علم فلسفة اللغة.

ـ وختاماً دعني يا مناظري الكريم أن أدلك على وجه لا غبار عليه تعترض فيه على (الأب الكرملي) ما دمت ترغب في تنقصه. فاعلم أنَّ للأب سقطات في فقه اللغة، فاسأل عنها العلامة أحمد زكي باشا يقفك عليها. ومن تلك السقطات قول (الأب) بأنَّ لفظي «قريش» و«خليفة» يرجعان إلى

الإغريقية، وقوله بأنَّ كلا لفظي «قنص» و«فام» أصل للفظ إغريقي على ما مر بك. تلك سقطات للأب الكرملي، وإليها أرشدك، فادأب دأبك في ذلك النحو من النقد ترني أنقاد لك.

بشر فارس

دكتور في الآداب من السوربون

مناقشة بين عالمين عربيين

ثم نشر الدكتور الفارس في الصحيفة «لاليبرته» la Liberté الفرنسية التي تصدر في القاهرة مقالة بالعنوان الذي ذكرناه فويق هذا. وذلك بتاريخ 2 يونيو/حزيران وهذا نقلها:

Querelle
entre érudits arabes

Le Père Anastase, Carme, est une autorité en matière de philologie arabe. Rédacteur en chef de la revue «Loghat al Arab» (La Langue des Arabes), il a écrit, durant quelques neuf ans, de belles pages sur l'origine de plusieurs mots arabes. Le Père Anastase est fort apprécié dans les milieux orientalistes. Dans l'Orient arabe, ses recherches sont très goûtées. Son dernier voyage en Egypte a encore grandi sa renommée.

Voilà bientôt un mois, le Père Anastase a publié dans «L'Ahram» les premières pages d'un travail inédit, composé naguère par lui, sur les erreurs des anciens philologues arabes(1). Dans ces pages, le grand érudit s'est attaché à l'etude d'un terme plutôt barbre; il en a indiqué l'origine, dernière; il a signalé en dernier lieu, les erreurs commises par les lexicographes arabes en ce qui concerne la définition de ce terme.

Le Père Anastase, avec un souci total de la vérité, a lancé la

(1) Il en poursuit aujourd'hui la publication.

pierre, dans cet article à 3 lexicographes contemporains, tous trois morts. Ce sont Boutros El Boustany, Said El Chartouny et Abdallah El Boustany.

Ce geste déplut à un autre érudit arabe, Mr. Ass'ad Khalil Dagher. Ce dernier, puriste et rigoriste à la manière de M.abel Hermant professe an culte à la mémoire des trois lexicographes daubés. Il prit à tăche de signaler les fautes de langue et de grammaire commises par le Père Anastase. Il remonta à des anciennes œuvres, à des discours prononcés par le Père, l'année dernière en Egypte. Il en prit prétexte, en outre, pour déclarer que le Père Anastase est loin d'être un érudit; car, prétendit-il, on ne peut s'occuper de philologie, si l'on commet des fautes de grammaire, ou de langue.

Mr. Ass'ad Khalil Dagher aurait mieux fait de ne point aboutir à cette conclusion. En effet, un philologue n'est point un écrivain: Sa langue doit être de bonné qualité sans doute, mais il n'est point tenu d'être styliste. Quelques tâches, insignifiantes dans la fond, ne peuvent nuire à son bagage scientifique.

Au surplus, ne voit-on pas de grands écrivains écrire tant bien que mal et remporter, quend même, les suffrages du public, grâce à leur imagination, à leur sensibilité ou à la profondeur de leur pensée. Que dire donc des érudits dont les œuvres pèchent par le style!

L'erreur de M. Ass'ad Khalil Dagher provient de ce qu'il n'a point distingué le grammairien d'avec le philologue. Un savant qui s'occupe de grammaire et de lexicographie est démonétisé s'il commet des fautes de grammaire ou de langue; cependant qu'un philologne est dénigré quand il se fourvoic dans les recherches qu'il entreprend sur la morphologie des mots, leur origine et l'évolution de leur acception. Les deux domaines sont foncièrement hétérogènes.

* * *

Nous croyons savoir que la querelle n'en restera pas là. Nous avons déjà écrit nous-même un article en arabe, afin de distinguer la grammaire et la lexicographie de la science philologique. Nous nous sommes prononcé ainsi pour le Père Carme.

Quant au Père lui-même, il vient de nous écrire qu'il répondra à Mr Ass'ad Khalil Dagher. Sa réponse ne portera point sur la distinction que nous avons établie, mais plutôt sur la discussion des fautes de langue et de grammaire que Mr. Dagher lui impute.

Bichr Fares
Docteur Dés lettres
de l'Université de Paris.

ودونك تعريبها :

مناقشة بين عالمين في العربية

الأب أنستاس ماري الكرملي ثقة في اللغة العربية، وهو المنشىء الأكبر لمجلة لغة العرب. وقد حبر فيها صفحات بديعة تسع سنوات بحث فيها عن أصل عدة ألفاظ مضرية. وأندية المستشرقين تقدر الأب أنستاس كل التقدير. وفي الشرق العربي يتذوق الناس مباحثه أحسن التذوق، ورحلته الأخيرة إلى ديار النيل عظمت سمعته.

والأب أنستاس ينشر في الأهرام منذ نحو شهر الصفحات الأولى من كتاب له، لم يكن يصدره إلى الآن، وكان موضوعه أوهام اللغويين الأقدمين[1]. وفي مقالته الأولى عني العلامة الأكبر بتحقيق كلمة هي أعجمية. فذكر أصلها، وتتبع تطورها، وذكر ما صارت إليه في الآخر، ثم وجه الأنظار

(1) وهو اليوم يتابع نشره في الأهرام نفسها (لصاحب المقال).

إلى الأوهام التي يركب متنها بعض لغويي العرب، فيما يتعلق بتعريف هذه المفردة.

والأب أنستاس رشق بالحجر بهذه المقالة ثلاثة من اللغويين المتأخرين، غيرة منه على هذا اللِّسان المبين. وهؤلاء المؤلفون هم اليوم من عداد الموتى، أي بطرس البستاني، وسعيد الشرتوني، وعبد الله البستاني.

فلم يرق هذا العمل عالماً عربياً آخر هو السيد أسعد خليل داغر، وهو من الممحصين للغة المتشددين فيها على نهج المسيو هابيل هرمنت، ويجل ذكر اللغويين الثلاثة المغموزة قنواتهم، إجلالاً يقرب من العبادة. فتعرض للأب، وذكر غلطاته اللِّسانية والنحوية، التي ارتكبها[1] وقد صعد بها إلى مقالات سابقة، وإلى خطب ألقاها الأب في ديار مصر، في السنة الماضية. فاحتج بهذه العلل ليوضح أنَّ الأب أنستاس بعيد عن أن يكون محققاً، لأنَّه ـ على رأيه ـ لا يستطيع امرؤ أن يشتغل بفقه اللغة ما لم يخلص كتاباته من غلط قواعد اللغة، واللِّسان.

وكان يحسن بالسيد أسعد خليل داغر، أن لا يفضي إلى هذه النتيجة لأنَّ اللغوي شيء، والكاتب شيء آخر. نعم يجب أن يكون لسانه حسن الديباجة، لكن لا يحتم عليه أن يكون الإنشاء موشى. فإذا كان في الجوهر نكات، فذلك لا يضر بضاعته العلمية.

أولم تر كتبة عظاماً، هم وسط في الإنشاء، ومع ذلك ترى الناس يعظمونهم، ويجلونهم، لما في يراعتهم من الخيال، ودقة الشعور، أو لما فيها من الإمعان في الفكر. إذن ماذا يقال على العلماء الذين يخطئون في سبك عبارتهم؟

إنّ وهم السيد أسعد خليل داغر ناجم من أنَّه لم يميز أبداً بين الناحي

---

(1) قال الكاتب هذا القول متابعة لخليل أسعد داغر. أما الصحيح فإنَّ داغراً هو العاثر تلك العثرات الهائلة التي حطت به إلى مهاوي الجهل. (الأب أنستاس ماري الكرملي).

والفقيه في اللغة. فالعالم الذي همه النحو ومتن اللغة، يفقد من اعتباره إن هو أخطأ خطأ مخالفاً لقواعد اللغة أو ضوابط اللّسان، أما إذا حاد الفقيه في اللغة عن الطريق اللاحب، لكونه لا يتفرغ إلا لاشتقاق الكلم وأصلها، وتطوراتها فالأمر غير ذاك.

ونظن أنَّ المناقشة لا تنحصر في تلك الدائرة. وقد كتبنا نحن مقالة عربية النص، أوضحنا فيها الفرق بين قواعد اللّسان، وبين الفقه اللغوي. وملنا إلى جانب الأب أنستاس الكرملي.

أما الأب نفسه فقد كتب إلينا يقول: إنَّه يرد على السيد أسعد خليل داغر. ورده لا يكون بخصوص التفريق بين الأمرين، بل على الأغلاط التي توهمها داغر أفندي أنَّها وقعت في مقال الأب.

بشر فارس

دكتور في الآداب من جامعة باريس

(قلنا) إنَّنا أرسلنا بردنا هذا إلى القاهرة على ما أشرنا إليه سابقاً فأبت ثلاث جرائد من صحفها أن تنشره، فطلبنا أن يعاد إلينا، فأعيد، فاجتزأنا بطبعه هنا، كما رأيت. ويظهر من كلامنا وردنا وتحقيقنا أنَّ الأستاذ أسعد داغر ليس بذلك الرجل الذي يعتمد على كلامه، ولا هو ممَّن يتحرى أساليب العرب الفصحى، فإنشاؤه من قبيل إنشاء أصحاب الدواوين بفرق زهيد، أما إذا أراد أن يخطىء الغير ليظهر نفسه بمظهر البليغ فحينئذٍ تراه يخط ويخبط، وينسى نفسه فيأتي بما يصم العربية وصمة العار والشنار؟ وهذه حالة كل رجل يؤجر على كتابته لأنَّ أقصى أمانيه أن يتسلم حلوانه، فإذا قبضه لا يهمه بعد ذلك أأجاد في كتابته أم أساء؟

عود إلى أغلاط اللغويين الأقدمين

دباب وزباب:

جاء في التاج: «دباب كقطام: دعاء للضبع. يقال له دباب. ويريدون دبي، كما يقال نزال وحذار» وهكذا ورد أيضاً في سائر المعاجم أو ما يقارب هذه العبارة ومعناها.

فقوله: يقال «له» غريب. ولعلَّها من غلط الطبع والأصل يقال «لها» لأنَّ الضمير يعود إلى الضبع والضبع أنثى بدليل أنَّه فسر الفعل بمؤنث إذ قال: «دبي» ولم يقل دب. على أنَّ الضبع قد جاء للمذكر والمؤنث على السواء في لغة بعضهم، فجاء التذكير تارة وطوراً التأنيث إشارة إلى هذين الوجهين.

فإن ذكرت قدرت «الحيوان» وإن أنثت قدرت «اللفظة نفسها». وقوله دباب كنزال أمر من دب معروف عندهم ويكاد بعضهم يقيسه من كل فعل. على أنَّ الذي نقل عنهم في الكلام على الضبع هو قولهم: زباب بزاي في الأول. فيحتمل أمران: إما أن يكون دباب مقيساً ومشتقاً من دب. وإما أن يكون بالزاي لغة فيه أو أن يكون زباب هو الأصل ودباب هو الفرع على لغة من لغاتهم، فقد قالوا زم الحر ودم أي اشتد. وحزقوا به كحدقوا به أي أحاطوا به. وبعير أزب وأدب، إلى غيرها.

أما أنَّ زباب بالزاي هي الأصل، فإنَّها هي الواردة في الحديث دون دباب. ففي نهاية ابن الأثير ما هذه روايته بحروفها «وفي حديث علي رضي الله

عنه: أنا إذاً والله مثل التي أحيط بها؛ فقيل زباب زباب حتى دخلت جحرها ثم احتفر عنها فاجتر برجلها فذبحت. أراد الضبع إذا أرادوا صيدها أحاطوا بها ثم قالوا لها زباب زباب، كأنَّهم يأنسونها بذلك» اهـ.

فهذا نص صريح بأنَّ زباب معروفة منذ صدر الإسلام دون دباب. وهذا لا يثبت أنَّ الأولى هي الثانية أو بالعكس فكل من اللفظين يجري في واد من المعنى، وإن كانت رواية زباب هي الفضلى.

ثم قال ابن الأثير: «والزباب جنس من الفأر لا يسمع لعلَّها (أي لعلَّ الضبع) تأكله كما تأكل الجراد» اهـ. وهكذا نقل هذه العبارة أصحاب المعاجم كالتاج واللِّسان وكل من أخذ عنهما فقد ذكر جميعهم الجراد وزن سحاب والمشهور أنَّ الضبع لا تأكل «الجراد» إنَّما تأكل (الجرذ)، وهو الحيوان الذي يشبه الفأر في خلقه إلا أنَّه أعظم منه. إذن قولهم (جراد) هو في غير موطنه.

الخنوة:

وقال السيد مرتضى في مادة (خ ن و) «الخنوة، أهمله الجوهري. وفي المحكم العذرة. هكذا في النسخ والصواب الغدرة... وخنا في منطقه يخنو خنواً وخنا: أفحش» اهـ. وقال ابن مكرم في لسانه: والخنوة: الغدرة. ـ قلنا: والصواب ما في القاموس فقد قال: «الخنوة: العذرة» أي بالعين المهملة يليها ذال معجمة، ليتسق مع قوله: خنا في منطقه أفحش، ولينظر إلى الرومية (أي اللاتينية) Coenus التي هي جمع Coenum ومعناها العذرة لا الغدرة.

الخبء والخبأة:

في القاموس وغيره من كتب اللغة: «الخبء من الأرض: النبات ومن السماء: المطر» قلنا: يحتمل أنَّ الخبء بمعنى النبات سمي بالمصدر، كما قالوا نبات ونبت وهما مصدرا نبت. ويحتمل أن يكون الخبء اسم جنس فيكون واحده بالهاء، أي خبأة كما قالوا في واحد النبت: نبتة. على أنَّ

كثيرين من اللغويين قالوا: الخبأة: البنت. بتقديم الباء على النون. فيكون ذلك من قبيل ما سموه بتصحيف «الاختباء» ويقع في التنقيط أي أن تنقل نقطة الحرف الواحد إلى الحرف الآخر فكأن نقطة نون النبت نقلت إلى ما بعدها ونقطة ما بعدها نقلت إلى ما قبلها فصار النبت بنتاً. ومثل هذا التصحيف قد وقع في كثير من الكلم العربية بسبب التنقيط.

على أنَّ للقول إنَّ الخبأة هي البنت أيضاً مجالاً واسعاً في لغتنا وذلك أنَّ البنت تلازم بيتها فتكون مخبوءة فيه فسميت باسم النبت من باب المجاز، إذ قد وقع الخبء، على غير النبت وغير البنت فقد قيل للمطر أيضاً لاختبائه في السحاب، بل أطلق الخبء على كل ما غاب عن العيون (راجع نهاية ابن الأثير في مادة خ ب أ) ومن هذه المادة: الخباء وهو البيت من صوف أو وبر وقد يكون من شعر. فاجتمع في مادة (خ ب أ): النبت والبنت والبيت وهو في منتهى الغرابة.

خبأة خير من يفعة سوء:

قال الزبيدي في مادة (خ ب أ): «وفي المثل: خبأة خير من يفعة سوء» والمعنى غير واضح لنقص في التعبير وهو منقول بحرفه عن معجم ابن منظور، لكن هذا فسره دون ذاك. إذ قال في تفسيره له: «أي بنت تلزم البيت تخبىء نفسها فيه، خير من غلام سوء لا خير فيه» اهـ. وهكذا نقله أيضاً في البستان. والمثل الشائع هو هذا: خبأة صدق خير من يفعة سوء. هكذا أورده الميداني في مجمع أمثاله وهكذا نقله أيضاً في فرائد اللآلىء. ويجب أن يروى المثل بهذه الصورة لكي يتم المعنى وإلا فإنَّ فيه بعض الخلل كما لا يخفى على من يتأمله.

بوح بمعنى الشمس ويوح وبراح:

في لسان العرب: «بوح: الشمس، معرفة مؤنث. سميت بذلك لظهورها. وقيل: يوح بياء بنقطتين» اهـ في مادة (ب و ح). وقال في مادة

(ي و ح): ابن سيده: يوح: الشمس. عن كراع لا يدخله الصرف ولا الألف واللام. والذي حكاه يعقوب: بوح بالباء الموحدة من تحت. قال ابن بري: لم يذكر الجوهري في فصل الياء شيئاً وقد جاء منه قولهم يوح اسم للشمس. قال: وكان ابن الأنباري يقول هو: بوح بالباء (الموحدة التحتية) وهو تصحيف. وذكره أبو علي الفارسي في الحلبيات عن المبرد بالياء المعجمة باثنتين. وكذلك ذكره أبو العلاء بن سليمان في شعره. فقال:

وأنت متى سفرت رددت يوحا

قال ولما دخل بغداد اعترض عليه في هذا البيت، فقيل له: صحفته، وإنَّما هو بوح، بالباء. واحتجوا عليه بما ذكره ابن السكيت في ألفاظه. فقال لهم: هذه النسخ التي بأيديكم غيرها شيوخكم ولكن أخرجوا النسخ العتيقة، فأخرجوا النسخ العتيقة فوجدوها كما ذكره أبو العلاء. وقال ابن خالويه: هو يوح بالياء المعجمة باثنتين وصحفه ابن الأنباري فقال: بوح بالباء المعجمة بواحدة. وجرى بين ابن الأنباري وبين أبي عمر الزاهد كل شيء حتى قالت الشعراء فيهما. ثم أخرجنا كتاب الشمس والقمر لأبي حاتم السجستاني فإذا هو يوح[1] بالياء المعجمة باثنتين. وأما البوح بالباء هو النفس لا غير. وفي حديث الحسن بن علي عليهما السلام: هل طلعت يوح يعني الشمس وهو من أسمائها كبراح[2] وهما مبنيان على الكسر. قال ابن الأثير: وقد يقال فيه يوحى على مثال فعلى، وقد يقال بالباء الموحدة لظهورها من قولهم باح بالأمر يبوح» اهـ.

وقد نقل هذا الكلام كله صاحب تاج العروس ولم يشر إلى مأخذه.

(1) هكذا ورد هذا الاسم بباء موحدة في الأول. والذي عندنا أنَّ صوابه بالياء المثناة التحتية والراء أي «يرح» وزان سبب الذي هو الاسم القديم للشمس عند أهل تدمر واتصال التدمريين بالعرب أشهر من أن يذكر فضلاً عن أنَّ أصلهم عربي لا نكير فيه.

(2) كذا ورد ونقل عنهم. والذي علمنا صوابه، براح كسحاب وبباء في الأول وهو لغة في برح من باب مد فتح الراء.

وفي الآخر زاد شيئاً من أساس البلاغة فاكتفينا بالتنويه به. وفي نقل كلام الأئمة وما وقع من الجدل في بوح ويوح فوائد جمة يستفيد منها العلماء العصريون فوائد طيبة لا تنكر. وأول كل شيء نلاحظه أنَّ ورود يوح بمثناتين أقدم من ورود بوح بموحدة ومنه الحديث الذي نقلناه.

ثانياً: أنَّ الناس كثيراً ما تأنس بالألفاظ المألوفة ـ وإن كانت خطأ ـ وتهجر الألفاظ الصحيحة لغرابتها. فمادة (بوح) آنس للناس من مادة (يوح) المهجورة أو الغريبة عن الأسماع. فإنَّك تسمع العامة تقول (اللكاف) مع أنَّ الصحيح هو (الإكاف) وتسمع كثيرين يقولون (اللاقطة) لهنة دون القبة ممَّا يلي الكرش مع أنَّها (الأقطة) كحذرة ولو وقفت على كتاب مفردات ابن البيطار المطبوع في مصر لتعجبت من مسخ أسماء الأنبتة العلمية الأعجمية وتقريبها من ألفاظ عربية المادة. وجميع الكتب التاريخية التي ذكرت أعياد النصارى أشارت إلى (الباغوت) أو (الباغوث) بالغين المعجمة ولم تعرف (الباعوث) بالعين المهملة. وكذلك ذكروا (الذبح) بذال معجمة فباء موحدة تحتية وفي الآخر حاء مهملة ولم يعرفوا (الدنح) بدال مهملة ونون في الأول. ولو أردنا الاستفاضة في هذا الموضوع فلا يعوزنا إلا الزمان للمضي فيه والإمعان في دقائقه.

ثالثاً: أنَّ الأقدمين من السلف لم يعرفوا (يرح) أو (يراح) بمثناة في الأول وإن وردتا صحفتا منذ القدم بصورة (برح) و(براح) أي بالباء فيهما. وقد قال ابن مكرم[1] عند ذكره أسامي الشمس: «برح وبراح كقطام وحذام». ولا جرم أنَّ الأصل يرح ويراح وهما من أسماء الشمس عند التدمريين كما قلنا في الحاشية.

رابعاً: أنَّ الأقدمين من العرب عرفوا (يرح) لكنَّهم لم يدوِّنوها في كتبهم أو جاءتنا معربة بصورة (يرخ) أي بياء مثناة في الأول فراء فخاء معجمة في

(1) نثار الأزهار في الليل والنهار، ص 102، القسطنطينية، مطبعة الجوائب.

الآخر ومعناها في الآرمية والعبرية القمر والشهر ومنه اشتقوا الفعل (أرخ تأريخاً) أي دون الحادثة باليوم الذي وقعت فيه من الشهر. فالتاريخ ذكر الوقائع على ترتيب جريانها في الأيام فهو يقابل الفرنسية Annaless أما ما يسميه الإفرنج Histoire فهو الأخبار جمع خبر. هكذا عنى بها حذاق الأدباء والعلماء. قال في التاج: «وقيل إنَّ التاريخ الذي يؤرخه الناس ليس بعربي محض، وإنَّ المسلمين أخذوه من أهل الكتاب... والخلاف في كونه عربياً أو ليس بعربي، مشهور. وقيل هو مقلوب من التأخير» اهـ. وجاء في الحاشية: «قوله: «مقلوب من التأخير». أقول: إنَّ التاريخ لو قيل هو معرب تاريك... لكان أقرب للقبول حيث إنَّ معنى تاريك الذي قيل التاريخ معرب منه يساعد ما قلناه... وقد تعجب الشهاب في شفاء الغليل من قول من قال هو معرب «ماه روز» وليس الشهاب منفرداً بذلك التعجب» اهـ.

قلنا: أما أنَّ التاريخ معرب فممَّا لا شك فيه، وأما أنَّه مقلوب (التأخير) فمن تخيلات بعضهم. وأما أنَّها معرب (التاريك) فليس بصحيح أبداً. فالتاريك بالفارسية المظلم والقاتم والداجي. وإذا ورد في كلام بعضهم بمعنى التاريخ العربية فهو من لغتنا لا غير. وأما أنَّها من «ماه روز» فهذا من قبيل الخرافات البعيدة التصور.

خامساً: أنَّ إبدال الباء من الياء في يوح وبوح ناشيء من أنَّ الكلم العربية المبتدئة بالياء المثناة قليلة ويوح لا تدلُّ على معنى مألوف عند الناطقين بالضاد بخلاف لو قيل: بوح.

سادساً: تفضيل رواية برح (بالباء الموحدة والراء) على يرح (بالياء المثناة والراء) تابع لهذا المبدأ أيضاً أي إنَّ لمادة (برح) العربية معاني معروفة ومألوفة، بخلاف مادة (يرح) فليس لها وجود ولهذا قالوا (برح) و(براح) وتركوا (يرح) و(يراح).

سابعاً: أنَّ نسخ الكتب العتيقة المقروءة على أصحابها أو على الشيوخ

الأئمة أوثق من نسخ الكتب الحديثة، ولا سيَّما غير المقروءة على شيوخ العلم وأئمته.

ثامناً: أنَّ قراءة الباء الموحدة ياء معجمة باثنتين من تحت أو بالعكس شيء مشهور منذ القدم في اللغة العربية فقد قالوا مثلاً: يصص الجرو في بصص، وطحرية في طحربة، واليعور في البعور، والهيشات في الهبشات إلى غيرها.

تاسعاً: جعل الراء باء مثل قولهم في الروح: البوح بمعنى النفس هي لغة قديمة أيضاً. فقد قالوا مثلاً قعب في كلامه وهم يريدون قعر فيه. ومنه المقعب أي المقعر وهو المتشدق والذي يتكلم بأقصى حلقه. ويقال: حمار أصحب أي أصحر بمعنى أنَّ لونه يضرب إلى الحمرة. وقالوا القطر والقطب، والشركة والشبكة، والرزمة والبزمة إلى غيرها فالبوح بمعنى الروح من هذا القبيل.

عاشراً: أنَّ قول بعضهم أن يوحى بالقصر وردت بمعنى يوح بلا ياء في الآخر مبني على ورودها في بيت شعر لا غير.

حادي عشر: أنَّ بعض أئمة اللغة أجازوا لأنفسهم التصرف في الألفاظ من غير إسنادها ولا عزوها إلى شيوخهم فقد رأيت ابن السكيت يورد (يوح) بصورة (بوح) في ألفاظه. وقد ابتعدت هذه الأخيرة عن أصلها (برح) بحرفين الباء والواو. أما (يوح) فقد ابتعدت عن الأصل بالواو فقط بدل الراء. وكذا وهم ابن الأنباري.

ثاني عشر: إليك ما جاء في كتاب الألفاظ ليعقوب: ويقال (للشمس يوح. ويقال: قد طلعت يوح (بالياء غير مصروف. فالصواب على ما ذكر. وفي النسخ: بوح بالباء كما ذكره ابن الأنباري ونبت عليه. وفي كتاب المعبدي والصيدلاني: بوح بالباء بنقطة واحدة) ويقال لها براح (بكسر الحاء) وبراح (بضم الحاء).

قال ناشر الكتاب: «أما أصل اليوح فلم نهتد إليه. و(براح) مثل قطام. و(براح بضم الحاء من غرائب أسماء الشمس التي لم يذكر أصلها ولعلَّها من

السريانية (برح) أنار». اهـ فقوله (اليوح) خطأ والصواب (يوح بلا أداة التعريف وقوله من (برح) السريانية خطأ آخر والصواب ما ذكرناه لك أي إنّها تصحيف (براح) بمعنى الشمس عند التدمريين.

جمع فتاة فتوات؟

ذكر فريتغ في ديوانه فتاة وقال تجمع على فتيات وفتوات. قال: وفتوات ذكرها الدميري في كتابه عجائب المخلوقات. فبحثنا في هذا السفر كله فلم نجد المؤلف ركب هذه البغلة العرجاء. والذي ألفيناه هو أنّه ذكر جمع الفناة (بفاء ونون) وهي البقرة على فنوات وهو صحيح لا غبار عليه، لكن كيف قلب فريتغ الفتاة فناة والصبية بقرة ذلك ما لم نهتد إليه. اللهم إلا أن يقال إنّه زاد نقطة على نون فناة، وإذا بالبقرة انتصبت بإرادة الله: فتاة أُملوداً. على أنَّ الرجل يعذر لأنّه أعجمي لكن ماذا تقول عن صاحب محيط المحيط إذ يقول هو أيضاً في مادة (ف ت ي): «الفتاة، مؤنث الفتى، وربما استعيرت للأمة. مثناها فتاتان جمع فتيات وفتوات (؟)».

وهذا النص بعينه وحرفه ورد في أقرب الموارد ولم يبدل منه حرف وكذلك في البستان للإمام اللغوي الشيخ عبد الله البستاني. إنَّ هذه الطلاسم لا تحل إلا بنفثة من النفاثات في العقد. وهذا الجمع ورد أيضاً في المنجد بالوجهين المذكورين فليصحح؟

أتجمع مسناة على مسنوات[1]؟

معجم فريتغ سبب بلايا عدة للغة العربية وقرائها وأدبائها وعلمائها، فهو سفينة نوح لأنواع الأغلاط زوجين زوجين. فقد ذكر في مادة (س ن و) المسناة وقال جمعها المسنوات نقلاً عن القاموس والصحاح فنظرنا في هذين الكتابين الجليلين عن هذا الجمع فلم نجده في المطبوعات منهما ولا في

(1) الأهرام: 26 مايو/أيار 1933.

المخطوطات. وعندنا نحو عشر نسخ مطبوعة من القاموس منها في الهند ومنها في مصر ومنها في إيران ومنها في الآستانة، فلم نجد هذا الجمع فيها. وعندنا خمس نسخ من القاموس وكلها بخط اليد فلم نعثر عليها أيضاً. وعندنا الصحاح للجوهري المطبوع في مصر وعندنا منه ثماني نسخ خطية قديمة، فلم نجد في واحدة منها ذكر المسنوات. ولسان العرب وتاج العروس ومد القاموس والبابوس، والقادوس، والأوقيانوس لم تذكر هذا الجمع ولا أي جمع كان. أما أساس البلاغة ومقدمة كتاب الأدب وكلاهما لجار الله الزمخشري، فقد ذكرا مسنيات جمعاً لمسناة. أما سبب إهمال هذا الجمع في دواوين اللغة المشهورة فقياسيته المذكورة في كتب القواعد هي: إنَّ كل اسم رباعي وما فوقه إذا كان آخره ناقصاً فيجمع بالياء والألف والتاء إذا جمع جمعاً سالماً. ولو كان ذلك الناقص من أصل واوي.

إذن تجمع مسناة على مسنيات بحكم القاعدة، لكن محيط المحيط وقطر المحيط وأقرب الموارد والبستان والمنجد وجميع ما نقل عن فريتغ قالت: «مسناة، ج: مسنوات وهو شاذ ومسنيات». اهـ وأهل بغداد ـ فصحاؤهم وعوامهم ـ يعرفون المسناة ويجمعونها على مسنيات ولم يسمعوا في حياتهم ولم يقرأوا في سفر من الأسفار (مسنوات) بالواو.

ومن الغريب أنَّ دوزي صاحب الملحق بالمعاجم العربية قال في مادة (س ن و) «مسناة جمعها فريتغ على مسنوات وهو خطأ. (ومنه انتقل إلى محيط المحيط) ويجب أن تصلح بمسنيات كما في (لين) ومعجم البلاذري» انتهى. فهذا أعجمي انتبه للغلط وأما لغويونا أصحاب المعاجم الضخمة فأقروا الغلط واعتبروه شاذاً من الشواذ ولم ينصوا على من نطق به.

الفتة والفتين:

في معجم فريتغ في مادة (ف ت و) الفتة وجمعها الفتون: الجرة Hydria (عن القاموس) اهـ. وفي محيط المحيط الفتة كعدة: الجرة. أبدلت لامها تاء ج فتون. اهـ. ونقل الشرتوني هذه العبارة بعينها ولم يصرح بنقله هذا

وجاراه في هذا العمل الأستاذ الشيخ عبد الله في معجمه البستان. أما القاموس للفيروزآبادي فقال: الفتة كعدة: الجرة ج فتون.اهـ. وفي طبعات القاموس المضبوطة بالشكل الكامل، ضبطت الحرة بالحاء المهملة المفتوحة والراء المشددة وفي الآخر هاء. ومعناها: الأرض السوداء وكأنَّها محرقة. على أنَّنا وجدنا في بعض نسخ القاموس المطبوعة والخطية: الجرة بجيم في الأول، إلا أنَّ صاحب التاج قال: الحرة (بحاء مهملة) لكن صاحب الأوقيانوس خالفه، وقال: هي الجرة بالجيم «وهي التي تتخذ لحفظ الماء» فهذا نص صريح بأنَّها الجرة لا الحرة. والذين لم يتعرضوا لذكر الفتة لأي معنى كان هم أصحاب لسان العرب، والصحاح، والمصباح، ومد القاموس، وأساس البلاغة، ومعيار اللغة، وكتاب العين، والبابوس، والمقاييس.

فأين الحق؟ ومن المصيب؟ ولماذا لم يذكر الفتة أصحاب المعاجم التي سردنا أسماءها؟

قلنا: كل من قال الفتة هي الجرة بالجيم أو هي الحرة بالحاء فقد أخطأ، لأنَّ هذه الكلمة لا حظ لها من الوجود بأي معنى من المعاني فهي مبنية على وهم ولهذا لم يذكرها اللغويون المحققون. أما هذا الوهم فهو أنَّ بعضهم رأى في الكتب كلمة (الفتين) بمعنى الحرة، فظنها جمعاً مثل مئين وفئين وثبين وتوهم أنَّ واحدها فتة مثل مئة وفئة وثبة. أما الصحيح فهو أنَّ (الفتين) مفرد وزان كبير وهو من مادة (ف ت ن) ومعناها الحرة أي الأرض السوداء وكأنَّ حجارتها محرقة وجمعها فتن بضمتين. والكلمة مشتقة من الفتن وهو الإحراق فيثبت لها المعنى وأما في (ف ت و) أو (ف ت ي) فليس ما يثبت معنى الإحراق أو معنى حفظ الماء أو مجرد الحفظ. ولهذا ظهر فساد هذا القول المبني على وهم لا غير. قال في القاموس: الفتين كأمير: الحرة السوداء وفي التاج: الفتين، كأمير، من الأرض: الحرة السوداء كأنَّها محرقة والجمع فتن ككتب. وقد ذكر الفتين بهذا المعنى جميع أصحاب المعاجم كبيرها وصغيرها، فهذا هو الحق الصراح فليرجع إليه ولتمح الفتة من دواوين

اللغة ومعاجمها، ولا سيَّما لأنَّها لم ترد في كلام جاهلي، ولا على لسان مخضرم أو على لسان رجل من صدر الإسلام. فالكلمة من وضع الفيروزآبادي الموهوم فيه، فنقله عنه كل من جاء بعده من أبناء العرب وأبناء الغرب.

أما إذا كان أحد القراء يورد لنا نصاً صريحاً بالفتة وأنَّه الحرة أو الجرة يسبق عهد الفيروزآبادي بمائة سنة أو أكثر، فإنَّنا نكون له من الشاكرين المقرين بعظيم فضله. وحكاية اختلاق هذه اللفظة وشرحها تشبه الحكاية الآتية:

الفاثور:

في «البستان» في مادة (ف ث ر) «الفاثور: الجماعة في التغريد» ولم يزد على هذا القدر، ولم نفهم ما يريد بمثل هذه الجماعة. فاستشرنا أقرب الموارد فإذا هو يقول: «الجماعة في التغريد يذهبون خلف العدو في الطلب» فزاد استغرابنا لهذا اللفظ وهذا المعنى. ورجعنا إلى تصحيح ما وقع فيه من الغلط فلم نجد له تصويباً. قلنا في نفسنا لنرجع إلى المورد الذي استقى منه الشرتوني والبستاني أي محيط المحيط فرأيناه يقول ما نقله الشرتوني ولم ينبه على أصله. وقطع العبارة الشيخ عبد الله ذلك القطع الغريب ولم يبق في نفسنا أمل لإصلاح العبارة وتفهم معنى الكلمة الحقيقي. وفي الآخر فتحنا القاموس فرأيناه يقول: «الفاثور... الجماعة في الثغر يذهبون خلف العدو في الطلب» فاتضح الأمر وانجلى. وظهر أنَّ صاحب محيط المحيط صحف كلمة «الثغر» بالمثناة الفوقية، وأضاف إليها «يد» من «يذهبون» بعد أن أهمل دالها، فجاءت تلك العبارة بذيالك المسخ الشنيع ثم قطعها البستان ذلك التقطيع فصارت إلى ما رأيت.

الترق:

قال ابن مكرم في مادة (ت ر ق) الترق: شبيه بالدرج (وضبط الكلمة بالشكل الكامل كقفل) قال الأعشى:

ومارد من غواة الجن يحرسها ذو نيقة مستعد دونها ترقا

دونها، أي دون «الدرة» فقوله الترق: شبيه بالدرج، أي شيء يكون؟ ـ وما المراد بالدرج هنا وهو غير الدرج المعروف عند العوام؟ ـ فلننظر في التاج فلعلَّه يجلي المبهم. وإذا به ينقل في مستدرك مادة (ت ر ق) كل ما جاء في اللِّسان حرفاً بحرف ولا يزيد عليه حرفاً واحداً ولا يسنده إليه كما هو مألوف عادته. ـ ومحيط المحيط لم يتعرض لها، لكن الشرتوني ذكرها في الذيل ونقل معها عبارة تفسيرها ونسبها إليه. وفعل مثل ذلك صاحب البستان ولم يعزها إلى قائل، ولم يحل أحد هذا الشيء الموصوف هذا الوصف المجمل المبهم. أفعلمت ما هو الترق؟ إنَّنا لو لم نسمعها في سنة 1894 في أنحاء البحرين لما أمكننا أن نعرف المراد بقوله: الترق، شبيه بالدرج، فالترق هو الذي يسميه آخرون: التراق كسحاب وهو ضرب من المحار فيه الدر وقد لا يكون فيه در. فقوله: الترق: شبيه بالدرج، أصل وضعه هكذا: الترق: شبيه بالدر. ومعناه أنَّ الترق هو شيء شبيه بالدر. والكلمة جمع. أي إنَّ الكلمة جمع جنس فيكون مفردها ترقة، كدرق ودرقة، فليس الترق إلا المسمى تراق في كلام بعض العوام، فالكلمة إذاً في أقصى الخطورة في لساننا.

الديسق والفابور (؟):

زارني أحد الأصدقاء في سنة 1903 وقال لي: أعلمت أنَّ العرب عرفوا البواخر قبل الإفرنج؟ ـ قلت له: لا ـ قال: وهذا غريب منك قلت: ومتى عرفوها وما اسم الواحدة منها عندهم؟ قال: لا جرم أنَّهم عرفوها قبل المائة السابعة للهجرة بدليل أنَّ ابن مكرم ذكرها في كتابه وهو من أبناء المائة السابعة. وقد وضع لها السلف اسمين الواحد الديسق والآخر الفابور: قلت: يا سيد إنَّ الفابور اسم حديث وضعه الإفرنج مشتقين إيَّاها من فابور اللاتينية ومعناها البخار فيكون معناها سفينة البخار أو باخرة، فكيف عرف ابن مكرم هذا اللفظ وقد وضع قبل نحو قرن ونصف قرن في أعظم تقدير ـ قال: وهذا فضل العرب على أبناء الغرب أنَّهم عرفوا اتخاذ البخار للسفن وأطلقوا عليه اسم الفابور قبل أن يعرفه سواهم ـ. ـ قلت: وأين ذكر ابن مكرم هذا الاسم

وفي أي كتاب من كتبه وله عدة مصنفات؟ ـ قال: ذكره في مادة (د س ق) من معجمه النفيس (لسان العرب). قلت: حبذا لو أطلعتني على ذلك، فأنادي بهذا الفضل على رؤوس الملأ الأعلى والأسفل. وكان بين أيدينا هذا الديوان، ففتحته، وإذا به يقول ما هذا بعضه: «والديسق: الخوان. وقيل هو من الفضة خاصة. قال أبو عبيد: الديسق معرب وهو بالفارسية: طشتخوان قال أبو الهيثم: الديسق: الطشتخوان هو الفابور» اهـ. أفرأيت كيف أنَّ السفينة بلا بخار تسمى الديسق وبالبخار تسمى الفابور. على ما يقول الإفرنج Vaisseau هو الديسق والفابور هو Vapeur. والديسق في أصل وضعه وعاء من أوعيتهم. والفسو Vaisseau عند الإفرنج هو في الأصل وعاء من أوعيتهم. ثم خصوا الفابور بما يتحرك بالبخار. فانظر كيف أنَّ العرب سبقت جميع أُمم الغرب في الاختراع، واتخاذ البخار ووضع الألفاظ في مواضعها، حتى أنَّ الأجانب اضطروا إلى إدخال اصطلاح الناطقين بالضاد في لغاتهم.

قلت: إنِّي لا أصدق أنَّ رواية الفابور صحيحة ولا جرم أنَّها مصحفة. ولعلَّ صاحب التاج ذكرها بروايتها الصحيحة. فطلبنا الكلمة في مظنتها فإذا به يقول: «والديسق كصيقل: خوان من فضة. قاله الليث وهو الفابور أو هو فارسي معرب طشتخوان. نقله الجوهري عن أبي عبيد وهو قول أبي الهيثم أيضاً» اهـ. قلت له: لا شك أنَّ الديسق ليس بسفينة ولو كان كذلك لقال سفينة. ثم إنَّ الفابور مصحفة عن كلمة أُخرى. فلنبحث معاً عن هذه اللفظة في لسان العرب والتاج والصحاح والأساس فبحثنا عنها نعماً فلم نجد لها أثراً. قلت له: لو كانت عربية لوجدناها. ثم أعملت الفكرة فيما عسى أن تكون الفابور فاتضح لي أنَّها تصحيف الفاثور بثاء مثلثة بعد الألف. وكل من التاج واللِّسان يقول الفاثور عند العامة الطست أو الخوان يتخذ من رخام أو فضة أو ذهب. وهكذا زال هذا الاختراع بلمح البصر وأصلحنا ما في اللِّسان والتاج ومن نقل عنهما.

وقد علمت بعد ذلك أنَّ الرجل لم يجيء من نفسه، بل دفعه إلى الأمر أحد الأدباء الذي ظن أنَّه وقع على أعظم اختراع خبأه العصر له ليدل الناس

عليه. فلما وصل إليه الخبر كاد يموت كمداً وحزناً لأنَّ ما ظنه كشفاً كشفه هو بنفسه اضمحل اضمحلالاً.

ثم عاد بعد أيام وقال لي: من أين جاءتنا الديسق والفاثور. فقلت له: أما الديسق فمن اليونانية Diskos بمعانيها المختلفة حقيقة ومجازاً، وليس من الفارسية كما قال بعضهم. والفاثور بمعنى الطست أو الخوان من الآرمية (فاثورا) مبنى ومعنى، فشكر ومضى.

ولم نجد في محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان ذكراً للفاثور ولا للفابور، إلا أنَّنا وجدنا في محيط المحيط من معاني الديسق: الثور (أو الصواب: والنور بالنون). أما صاحب أقرب الموارد فقال: الثور. لكنَّه أصلحه في الآخر وقال النور بالنون عن اللِّسان وتاج العروس. وصاحب البستان قال: الثور ولم يصلح النص في الأول ولا في الآخر. فليحفظ ذلك لأنَّ الحقيقة هي أنَّ الديسق ورد بمعنى النور (بالنون) في أحد معانيه ولم يجيء قط بمعنى الثور للذكر الفحل من البقر في أي معنى من معانيه فليحفظ وليصحح ما في البستان.

هزليات «عربي»

أثرت مقالاتنا التي نشرت في الأهرام تأثيراً حميداً في المنتسبين إلى العلم الصحيح وتأثيراً سيئاً في الحساد وضعفاء العقول. ومن جملة من ضاق صدره وساء خلقه رجل انتحل لنفسه اسم (عربي) ولا نظن أنَّه يمت إلى الناطقين بالضاد بنسب. والسبب أنَّ أبناء يعرب أبطال شجعان لا يختفون وراء الربى، بل يحاربون العدى وجهاً لوجه. وهذا لا نراه فيمن ادعى أنَّه (عربي) وربما اتخذ لنفسه عدة أسماء على ما يفعله كل جبان رعديد، مماثلاً بذلك الحرباء التي تتلون ألواناً والغول التي تتغول أشكالاً. زد على ذلك خؤوره فإنَّه يتبجح بالأدب والعلم ومعرفة اللاتينية وهو بعيد عن ذلك كله كل البعد. أما وقوفه على اللاتينية فمما يضحك الثكلى بل تتبرأ منه تلك اللغة تبرؤ الذئب من

دم ابن يعقوب. وحسبك أن تعلم أنَّه استعمل كلمة Vetulus وتشدق بها أي تشدق حتى لكدنا نموت شفقة به. فقد قال: «الفيتولوس لفظ لاتيني معناه الشيخ» قلنا: وفي هذه العبارة الصغيرة غلطان: غلط في الكتابة وغلط في المعنى. فأما غلط الكتابة فلأنَّ الكلمة إذا كتبت بحرف عربي تكتب فيتلس. والسبب ـ وهو ما يجهله كل الجهل ـ أنَّ في اللغة اللاتينية ـ كما في لغتنا ـ المد والقصر في الحروف المعتلة، فما كان ممدوداً يصور عندنا بالحرف العليل الممدود. وما كان مقصوراً يكتب عندنا بحركة لا غير. ولهذا قال الأقدمون منّا: بلّان ودمستق وقيصر وقيطس وقنصل، ولم يقولوا: بالان ودوموسنوق وقايصار وقيطوس وقونصول فالأصل Balneum وDomestieus وCaesar وCetus وConsul. والغلط الثاني: ليس معنى الفيتلس الشيخ بالمعنى العام بل الشيخ تصغير شيخ أي Vetus.

وزد على ذلك أنَّ الرجل مصاب بما يسميه الأطباء والعلماء «بجمود الفكر» وهو علة تتمكن من الإنسان أي تمكن حتى أنَّه لتتغلب فيه فكرة واحدة لا يمكنه الخروج منها ولا التوسع فيها. فهو جامد عليها البتة وهذا ما يسميه الفرنسيون Idée fixe وتعرف ذلك من النتف التي أتى بها وأثبتها في «الجهاد» أو غيرها من الصحف فهو لا يصدر عن هذه الفكرة: «الأب... يخدم اللاتينية واليونانية (ويسميها غلطاً الرومية، لأنَّ الرومية لغة أهل رومة أو الرومان وهي اللاتينية) والسريانية ـ والأهرام تداعب قراءها ـ والانسطاسيات (كذا بهذا التخريف في اللفظ) ـ وإنَّ علماء اللغة العربية فضحوا أغلاطه وأظهروا عجزه في متن هذه اللغة ـ وإنَّه صاحب التخاليط والأغاليط» ـ إلى أشباه هذه التعابير التي تدلُّ على فراغ فؤاده من كل علم إذ كلها خالية من الأدلة وكلها أقاويل شتم على حدّ ما يفعل «أبناء الطرق» الذين يكثرون السب والهذر من غير أن يكلفوا أنفسهم إتيان برهان واحد منطقي يدلُّ على صحة مدعاهم. ولنذكر الآن بعض ما جاء في (الجهاد) من كلام هذا المتشدق المتمطق[1]:

---

(1) الجهاد: 31 مايو/أيار.

الديسق والفيتولوس أنستاس

الفيتولوس Vetulus لفظ لاتيني معناه الشيخ فالفيتولوس أنستاس أو الأب أنستاس ماري الكرملي المجتهد المتقاطر عرقه في خدمة الرومية واليونانية والسريانية يقول في التحفة الأخيرة التي أرسلها إلى الأهرام الغراء وداعبت بها الأهرام القراء: الديسق من اليونانية. يقول هذا بعنوان لتحفته النفيسة التي أخرجها من بحر علمه الزاخر ها هو ذا: «أغلاط اللغويين الأقدمين» وهنا أقول قال رؤبة:

وإن علوا من خرق فيف فيهقا   ألقى به الآل غديراً ديسقا

ثم اكتفى بقول «الصحاح» للجوهري و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي و«الأساس» للزمخشري إنَّ الديسق معرب أي إنَّه ليس عربي الأصل.

ذلك ما قاله أئمة اللغة الذين يلوي الفيتولوس شدقه حولهم في سبيل اللاتينية والرومية والسريانية وقول إنَّه فارسي أو رومي ـ كما حكم به أنستاس بمجرد حكمه هو ـ أو لاتيني أو سرياني لا يحرم هذا الفيتولوس ما يبغي وهو أنَّه غير عربي أصلاً ولكنَّه فيتولوس قديم الضروس [اهـ هذا التخريف يحرفه]. (عربي).

الأهرام تداعب القراء(*)

قد بيَّن العلماء الراسخون في علم اللغة، بمقالات توالت (؟) في «الأهرام» و«الجهاد» (؟) أغلاط الأب أنستاس ماري الكرملي اللغوية، وعجزه عن الصواب في استعمال الألفاظ وقلة عرفانه للمتن، وزله عن القواعد، وما في مزاعمه من اختلاط الحابل بالنابل، وركة أسلوبه، واعتلال تراكيبه حتى الأديب النابغة الدكتور بشر فارس الذي أراد بقلمه البريء ما أراد ثم اعترف

(*) الجهاد: 1 يونيو/حزيران 1933.

بما لذلك الأب من خطأ ولغو ولغط ولكن الأهرام ما زالت تنشر لأنستاسها عالم الأغاليط والتخاليط، تحفة تتلو تحفة من بحره الزاخر، وإليك ما أنقله بحروفه من التحفة الأخيرة النفيسة:

قال أنستاس:

«وعندنا الصحاح للجوهري الخ» فلم نجد في واحدة منها ذكرت المسنوات ولسان العرب وتاج العروس ومد القاموس الخ. لم تذكر هذا الجمع ولا أي جمع كان. أما أساس البلاغة ومقدمة كتاب الأدب فقد ذكرا مسنيات جمعاً لمسناة.

ثم قال العلم الشاهق أنستاس، أعلم الناس:

«إذن تجمع مسناة على مسنيات بحكم القاعدة».

ذلك ما يقول الأب ماري العالم النحرير بهذا العنوان: «أغلاط اللغويين الأقدمين» أي العنوان الذي لا نرى فيما نقلت ممَّا قيل بعده ما يدلُّ على غلط اللغويين الأقدمين الذين يضمر لهم ماري خادم اللاتينية والرومية والسريانية وللغتهم ما يفطن له الفاطنون.

أما ما يضمر أنستاس ماري للغة العرب فإليك قوله في سبيله:

«أما الديسق فمن اليونانية».

وهذا ممَّا يحاول به خدمة اللاتينية واليونانية والسريانية في لغوه ولفظه حول لغتنا مع أنَّه جاء في كتب اللغة العربية عند ذكر الديسق: **وقيل معرب.**

أرأيت علم أنستاس وفقاهة أنستاس الذي يتهيأ **للمجمع اللغوي** «المصري» مع الذين يهيئهم المهيئون من الغرب والشرق **لهذا المجمع من** محيطين بالمسنيات والديسق وقانصة الدجاجة علماً ومخلصين **للغتنا أوفياء.** ألم تر أنَّ «الأهرام» الغراء تداعب القراء؟

(عربي)

فردّه الدكتور بشر فارس بما هذا نصه(*):

تحقيق بين داغر والكرملي

إنَّ «العربي» الفاضل الذي ناظرني في مسألة (داغر والكرملي) أسند إليَّ ما لم أقل. فلقد أذاع لأربع خلون أنّني «اعترفت» - في مقالة لي ماضية - «بما للأب من خطأ ولغو ولغط». والحقيقة أنّني استخلصت من مبحثين لي - ميزت فيهما «قواعد اللغة» من «فقهها» ونشرتهما في «الجهاد» - أنَّ الاشتغال بفلسفة اللغة لا يوجب التضلع من القواعد، ولا التبحر في المتن. ثم إنّي استندت إلى تلك الخلاصة كي أثبت أنَّ (الأب الكرملي) حقيق بأن ينزله الناس منزلة العالم لتبسطه في فقه اللغة مع سقطات له لا يعتد بها.

وهنا أمسك قلمي، ذلك القلم الذي وصفه «العربي» الفاضل بالبراعة.

بشر فارس

دكتور في الآداب من السوربون

جواب(**)

اعترف النابغة الفاضل الدكتور بشر فارس مرة أُخرى بعجز الفيتولوس أنستاس ماري الكرملي عن قواعد اللغة ومتن اللغة فأيد مرة أُخرى قولي إنَّ ما يلوي به الفيتولوس شدقه حول لغة العرب الأمجاد في سبيل لاتينية ورومية وسريانية خطأ ولغو ولغط.

(عربي)

قلنا: فهل من قحة أعظم من هذه القحة؟ وهل من عمى أشد من هذا العمى؟

(*) الجهاد: 4 يونيو/حزيران 1933.

(**) الجهاد: 16 يونيو/حزيران 1933.

تنبيه لغوي(*)

نشر في «الأهرام» الغراء لصاحب هذا الإمضاء «الأب أنستاس ماري الكرملي» ما جاء فيه جمع معجم على معاجم واستعمال «عديدة» بمعنى كثيرة بقوله «كتب عديدة» وقد أخطأ الأب ماري في ذلك لأنَّ المعجم اسم مفعول ومصدر ميمي ومنه حروف المعجم أي التي من شأنها أن تعجم - بفتح الجيم - والمعنى أنَّ الحروف هي المعجمة فهو من باب إضافة المفعول إلى المصدر كقولهم هذا سهم نضال أي من شأنه أن يناضل به - بفتح الضاد - وكذلك حروف المعجم أي من شأنها أن تعجم (التاج) وعلى هذا يكون جمع معجم معجمات لا معاجم وأما قوله «عديدة» بمعنى كثيرة فليس من كلام العرب المثبت في الكتب المعتمدة.

(عربي)

تنبيه على تنبيه لغوي(**)

إنّي في بغداد ويصعب عليَّ الوقوف على ما يكتبه الأدباء بخصوص ما استهدف له من الاعتراضات، إلا أنَّ أحد الأصدقاء الخلص بعث إليَّ بقصاصة من «الجهاد» الصادر في 23 يونيو/حزيران وفيه نبذة عنوانها: «تنبيه لغوي»، ينكر فيه عليَّ كاتب سمى نفسه «عربي»، جمعي للمعجم على معاجم واستعمالي «العديدة» بمعنى الكثيرة فأشكر للأديب عنايته بما أكتب، واطلاعه على ما أسطر، فأقول:

أما «معجم» فهو وزان مصحف ومخدع. وما كان على هذا الميزان يكسر على مفاعل. فيقال: معاجم كما يقال مصاحف ومخادع. هذا من جهة القياس واللغويون لا يدوّنون في «معاجمهم» المقيسات.

(*) الجهاد: 23 يونيو/حزيران 1933.

(**) الجهاد: 8 يوليو/ تموز 1933.

وأما من جهة السماع، فإنَّ «المعاجم» لم تكن معروفة في الجاهلية حتى نسمع من أبنائها هذه الكلمة إنَّما «المعاجم» وضعها المولدون ونطقوا بها مكسرة على هذا الوجه، إذا أرادوا الكثرة. أما إذا أرادوا القلة فإنَّهم يقولون «المعجمات» وقد يقال في هذا الجمع «معاجيم» أيضاً من باب القياس. قال السيد مرتضى في مادة(س ن د): «حديث مسند وأحاديث مساند ومسانيد بزيادة التحتية إشباعاً. وقد قيل إنَّه لغة. وحكى بعضهم في مثله القياس أيضاً. كذا ما قاله شيخنا» اهـ بحروفه.

أما أنَّه ورد «معاجم» فهو ممَّا لا يختلف فيه اثنان. قال السيد الزبيدي في كلامه على (أثال)، «هو ثمامة بن أثال بن النعمان» من بني حنيفة، كما هو في «المعاجم» وكذلك ورد «المعاجيم» فقد قال المذكور في زريز (كزبير): «ولعلَّه في معجم آخر من معاجيمه».

وأما إنكاره للعديد بمعنى الكثير فممَّا لا محل له. والدليل على ذلك أنَّ العديد هو المعدود ولا يعد أحياناً إلا الكثير. نعم، قد يعد القليل أيضاً، إلا أنَّ سياق العبارة يظهر المعنى اللازم. ولهذا فهم السيد (عربي) ما أردته. وقد قال الزجاج: «كل عدد قل أو كثر فهو معدود» ولكن اللبيب من الإشارة يفهم وهل من لبيب يضاهي «عربي»؟

والآن نعترض على حضرة (عربي) بما يأتي: «في أي معجم رأيت (نشر) بمعنى أذاع على الناس كلاماً وعمَّمه بالطبع، والعرب ما كانت تعرف النشر ولا الطبع فكيف ساغ له أن يقول: «نشر في الأهرام» ـ ثم هل وجد في دواوين اللغة كلمة «الأهرام» اسماً لصحيفة تطبع في مصر وكيف أجاز لنفسه ذلك؟ وأين وجد كلمة الإمضاء في المعنى الذي استعمله إذ قال: (لصاحب هذا الإمضاء) ولو أردنا أن نماشيه في اعتراضاته لأنَّه لم يجد بعضاً من كلماتنا مدوَّنة في مظانها في دواوين اللغة لسددنا عليه الطرق في وجهه في كل ما نطق به. لكنَّه اضطر إلى مجاراتنا والنطق بلغة أهل العصر وحسناً فعل كما فعلنا

حسناً، إذ من لا ينطق بلغة قومه فليذهب إلى حيث ذهب أصحاب تلك اللغة أو تلك اللغات. وبهذا القدر كفاية.

بغداد

الاب انستاس ماري الكرملي

رد أعاجيب(*)

ما الأب أنستاس ماري الكرملي إلا عجبة من العجب [كذا] في هذا الزمان وأنّه لخليق بأن يقال له التعجابة [كذا] ـ بكسر التاء كتلعابة ـ أي الكثير الأعاجيب قلت له لا يجمع معجم على معاجم نبهته على هذا الخطأ اللغوي ونبهته أيضاً على غلطه في قول «عديدة» بمعنى «كثيرة» وبينت له وجه الصواب في كلا الأمرين وكان ذلك بعد المقال الذي نبهه به العلامة اللغوي الكبير الأستاذ الجليل أسعد خليل داغر على أغلاطه اللغوية الكثيرة في «الأهرام» ولكن الأب التعجابة الذي يرمي الكلام على عواهنه [كذا بهذه السخافة] ولم يبال أصاب أم أخطأ كما رأى القراء المحققون مراراً فيما يكتب عاد فقال:

معجم وزان مصحف ومخدع ـ العديد المعدود ـ في أي معجم جاء «نشر» بمعنى أذاع ـ هل وجد في دواوين اللغة كلمة الأهرام اسماً لصحيفة ـ أين وجد كلمة «الإمضاء» بالمعنى الذي أريد بقول «صاحب الإمضاء».

يا أبا الآباء ويا أخا العلماء:

المعجم اسم مفعول ومصدر ميمي ومنه حروف المعجم أي التي من شأنها أن تعجم والمعنى أنَّ الحروف هي المعجمة فهو من باب إضافة المفعول إلى المصدر (التاج) ولم يسمع له جمع على غير قياس وما لم يسمع له جمع على غير قياس يجب جمعه على القياس فجمعه معجمات لا معاجم

(*) الجهاد: 9 يوليو/تموز 1933.

والمصحف ما جمعت فيه الصحف (الصحاح). والمخدع مثال المصحف الخزانة (الصحاح) أي اسم مكان.

أما العديد فهو اسم من العد عددت الشيء عداً أحصيته والاسم العدد والعديد يقال هم عديد الحصى والثرى (الصحاح). وما كان تخطيئي للأب خاصاً بالعديد فقد خطأته في قول «كتب عديدة» بمعنى كثيرة لأنَّ قوله هذا ليس في كلام العرب.

وفي كتب اللغة الخبر أذاعه، والهرمان بناءان بمصر (الصحاح) مثنى وفي المحيط للفيروزآبادي قوله: وهنالك أهرام، وقد جعلها صاحب الصحيفة المعروفة اسماً لصحيفته، وأمضى الأمر إمضاء أنفذه وأمضى الحاكم حكمه وأمضى البيع أجازه كل ذلك في كتب اللغة ومنه إمضاء الصكوك والرسائل ولا مشاحة في هذا الاصطلاح.

فليقلع الأب أنستاس عن طريقته التي عرفها الناس وعرفوا سرها وليرح قراء «الأهرام» وغيرها الذين ملوا من لاتينياته ورومياته وليعلم أنَّ للغة العربية المجيدة أهلاً يغارون عليها ويدفعون عنها اللغو واللغط والخلط؟ بدوي عود إلى أغلاط اللغويين.

الدوسق:

في البستان في مادة (د س ق): الدوسق كجوهر: الأخوة. وفي ذيل أقرب الموارد: الدوسق: الأخوة (التاج). وبالحقيقة وجدنا هذا المعجم يقول ذلك من غير أن يضبط الأخوة، أهي كأبوة أي بضم الأول فالثاني وتشديد الواو المفتوحة، وفي الآخر هاء، أم هي الأخوة جمع الأخ. وكل ذلك ممكن، لكن لا صلة بين أحرف الكلمة نفسها وبين المعنى المذكور على أي ضبط تضبط الكلمة. فلا جرم أنَّ السيد مرتضى غالط لا محالة، ولا سيّما لأنَّ لسان العرب لم يذكر الدوسق بهذا المعنى. فما عسى أن يكون معناها؟

الذي عندنا أنَّ الدوسق لغة في الديسق. ومعاقبة الواو والياء أمر غير

مجهول عند من يعالج أسرار اللغة، فقد قال الأقدمون: الخوص والخيص، والخوزلي والخيزلي، والخوزري والخيزري، والهوش كالهيش، بمعنى الإفساد والوازع كاليازع إلى ما لا يحصى. والظاهر أنَّ ذلك من لغة هذيل على ما قاله صاحب التاج نفسه، لكن ما المراد بالأخوة؟ ـ الذي عندنا أنَّ صحيح الرواية: الأخونة جمع خوان كالأروقة جمع رواق بالكسر. أسقط بعض النساخ النون من الكلمة، فلم يهتد إلى معناها ـ. ولعلَّك تقول الدوسق مفرد، والأخونة جمع، فلم لم يقل الخوان وقال الأخونة؟ قلنا: الديسق كالدوسق، اسم جنس شامل لكل خوان، إن من فضة، وإن من رخام. وإن من زجاج. فإن كان كذلك جاز أن يخبر عن اسم الجنس بالمفرد وبالجمع، أو أن يفسر بالمفرد أو بالجمع. وقد جرى على هذا الوجه أكابر اللغويين وحذاق النحويين. وكفانا شاهد واحد لإثبات هذه الحقيقة. قال ابن سيده شرحاً للفاثور، وتابعه غيره بما هذا صورته، «الفاثور»: الجفنة عند ربيعة [وهنا أفرد، ثم قال:] وهم على فاثور واحد أي بسط واحدة ومائدة واحدة ومنزلة واحدة اهـ فانظر بعد هذا كيف جمع في الشرح، ثم أفرد، والمشروح مفرد، لكنَّه يدلُّ على جنس. إذن الديسق الأخونة جمع خوان كأروقة جمع رواق، ولا يقال «الأخوة» بأي معنى كانت. وإن كان لغيرنا رأي آخر، فليمنَّ به علينا. وإلا فليصلح ما في التاج وأقرب الموارد والبستان وكل كتاب نقل عن أحد هذه المعجمات الثلاثة.

هل الزرنبوك نبات؟

في محيط المحيط: «الزرنبوك: نبات فارسية» اهـ. وضبطها بفتحتين فسكون فضم الباء. وقال في أقرب الموارد مثل هذا القول، إلا أنَّه ضبط الباء بالفتح، أما صاحب البستان فأراد أن يخالف الاثنين لكي لا يقال إنَّه روى ما رآه في أحد الكتابين المذكورين فقال: «الزرنبوك نبات فارسي» اهـ. ولم يضبط حركة الباء. وقوله: نبات فارسي، يشعر أنَّ هذا النبات ينبت في فارس، أو أنَّ اللفظ فارسي. فوقع القارىء في محنة إذ لا يعرف كيف يذهب في حقيقة هذا النبات أهو فارسي اللفظ والنبت في فارس، أم أنَّ اللفظ عربي

ومدلوله يجيء في فارس؟ فكل ذلك من المحتملات لأنَّ العبارة مبهمة وكان عليه أن يجعلها صريحة. وهو مع ذلك مخطىء في كلا الأمرين كما سيتبين لك بعيد هذا.

فأردنا أن نحقق أمر هذا النبات فطالعنا لذلك مفردات ابن البيطار جميعها من أعجمية وعربية فلم نجد له أثراً. ثم طالعنا معجم محمد شرف بك من أوله إلى آخره على ضخامته فخاب مسعانا. وفي الآخر، طالعنا معجم النبات لأحمد عيسى بك فلم نزدد علماً، وعدنا بما عاد به حنين. فلما رأينا أنَّنا أضعنا الوقت سدى، قلنا: لا بدَّ من المضي في البحث والتحقيق إلى أن نفوز بالمطلوب. فطالعنا منهاج الدكان وكتاب شوينفرث وكتاب سينا للأب أوباك البندكتي P. B. Ubach- el- Sinai وسائر دواوين النباتيين كفورسكال وبواسيه وغب وابن العوام ومير وغيرهم إلى دواوين أخر من نباتية وعلمية ولغوية، فلم نجد أثراً لتلك اللفظة التي سلبت منَّا وقتاً كثيراً. وفي الآخر قلنا: إذا كان تاج العروس لم يذكرها ولا لسان العرب ولا الأساس ولا أي معجم صنفه عربي ولا دوزي نفسه جامع أغرب المفردات وأبعدها عجمة، فلعلَّ فريتغ يهدينا إلى سواء السبيل. فنقرنا عنها في كتابه، وإذا به يقول: «زرنبوك (ولم يضبطها بحركة من الحركات Gravioris teli species[1] ومعناه: ضرب من السهم الثقيل أي المشقص[2].

فتنفسنا الصعداء وقلنا: لو علمنا لاستعنا بفريتغ من أول البحث. وعلى كلِّ حال اهتدينا إلى ضالتنا، والحمد لله! فاستنتجنا من هذا الفتح المبارك:

1 ـ أنَّ الزرنبوك لم يأت أبداً بمعنى أي نبت كان.

2 ـ أنَّ صاحب محيط المحيط ما كان يفهم كلمة من اللاتينية.

(1) Vita Salad P.189.

(2) راجع ترجمة صلاح الدين: ص189 من طبعة شلتنس في ليدن سنة 1782.

3 ـ أنَّ أقرب الموارد نسخة ثانية من محيط المحيط وأنَّ البستان نسخة ثالثة منه، لكنَّها نسخة مشوهة.

4 ـ أنَّ الذين ذكروا الزرنبوك ضبطوها من عندهم ولم يعتمدوا تأليفاً أو مؤلفاً فحملوها على وزن سقنقور. وقد أظهر فريتغ حكمة بالغة حيثما لم يضبطها بأي شكل كان.

بقي علينا أن نعرف في أي لغة وضعت هذه الكلمة، وكيف وصل إليها مؤرخو العرب ونباتيوهم. فأدّى بنا البحث إلى أنَّ الزرنبوك من غلط الطبع للزنبورك وذلك يتضح من أنَّه ضرب من السهام الثقال وأنَّ من هذا الضرب ما يسمى الزنبورك، فبنى فريتغ وهو أول من أدخلها في معجم لغوي ـ تلك البناية الضخمة الشاهقة، وما هي إلا بناية خيالية. والصواب أنَّها الزنبورك ـ وتضبط بضم الزاي وإسكان النون وضم الباء المعجمة بواحدة من تحت وفتح الراء وفي الآخر كاف. إلا أنَّ العوام والفرس الذين أدخلوا هذه الكلمة في لغتهم يضبطونها بفتح الزاي، وما بقي من حروفها يلفظونه كما ينطق به الفصحاء. والكلمة عربية محضة هي الزنبور ومختومة بكاف التصغير الفارسية وتكون للتكبير أيضاً. فيكون معناها: الزنبور الكبير. وما الزنبرك عند السوريين والزنبلك كما يقول أهل العراق في عهدنا هذا إلا الزنبورك المذكورة. وإليك تفصيل اتخاذه:

استعمل في القرون الوسطى ضرباً من المدفع يحشى من الوراء بهيئة زنبور (أو دبور كما يقول الشاميون وغيرهم) فهو شبيه بهذه الدويبة لكونه على صورته ولأنَّ أذيته تأتي من خلفه، إذ يحشى من الوراء كما قلنا. وكان لهذا المدفع (على الاصطلاح الحديث) مجراة (أي ليّ بلغة المصريين الحاليين) يحشى بها بطن المدفع وتطلق قذيفته بواسطتها، فاتخذوه في حربهم. وصلاح الدين كان مغرماً باتخاذه وبه حارب في جميع البلاد التي افتتحها وكانت أشكاله مختلفة وكذلك أثقال قذائفه وهو الذي سماه الإفرنج

وكنّا عثرنا في مخطوط كان عندنا وسرق بسقوط بغداد على Couleuvrine وصف الزنبورك على الصورة الآتية:

«باب الرمي بقوس الحسبان والزنبورك وهو المجراة للعجم وقد اخترعوه لما تقاتلوا مع التتر: وكانوا كلّما رمت عليهم العجم سهماً ردوه عليهم، فآذوهم بسلاحهم نفسه، فصنف للعجم أحد العرب «المجراة» حتى إذا أطلقوا عليهم السهام قذفوها بهم بسرعة وقوّة من غير أن يتعرض العدو لردها عليهم، لنكايتها بهم وفعلها فيهم، فعمدوا إلى قبضة من حديد أو من خشب بعد أن جعلوها مجوفة مشقوقة في الوسط ووضعوا فيها مدفعاً من حديد وعملوا في وسطها شقاً يعبر فيه السهم ويكون السهم طول شبر أو أقصر فيجذب ويرمي، فإنَّ المدفع يسوق السهم فيخرج بسرعة ويسبق السهم العربي إذ يمثله طريق آخر. وإذا أطلق على الغريم لم يره إلا من بعد أن يغرز في لحمه، ولا سيما إذا كانت القوس قوية صادرة من كتف قوية. فهذا السهم هو الزنبورك» اهـ.

قلنا: والمراد بالمجراة ما سماه بعضهم بالزنبرك والبعض الآخر باللّيّ والنابض وسمي هنا أيضاً بالمدفع وبالفرنسية Canon à Roseort راجع معجم دوزي في آخر مادة (ج ر ي)، ثم أطلق الزنبورك على المجراة أو المدفع أي الحديدة التي إذا لويت على نفسها مراراً عادت إلى الانبساط حالما يبطل الضغط عليها ثم أطلقت على أنواع من آلات الحرب، ذكرت في الكتب الخاصة بآلات الحرب. ومن العجيب أنّي لم أرها في مؤلفات العصريين الذين تكلموا على أعتدة الحرب عند العرب في القرون الوسطى، بل فاتت جرجي زيدان نفسه في كتابيه (تاريخ الآداب العربية) و(التمدن الإسلامي). وهكذا فاتت جميع المعاصرين الذين ألفوا حديثاً دواوين وأسفاراً في حروب العرب وهم في الحقيقة عالة على جرجي زيدان، لأنَّهم ائتموه في وضع مصنفاتهم ثم زادوا عليه ما وجدوه في كتب أخر.

وبعد هذا الشرح المجمل لم نفهم سبب قول صاحب محيط المحيط وولديه أقرب الموارد والبستان أنَّ الكلمة فارسية. فإنَّ فريتغ الذي نقلت عنه

الكلمة لم يبت بأمر أصلها شيئاً. إذن ما الذي ساقه إلى هذا القول؟ ـ نظن إنَّ سبب ذلك أنَّ الكلمة مختومة بكاف وهي زرنبوك (على الرواية المنقولة والمخطوء فيها) الحرف السادس. وهو إذا لاحظ ذلك قال بفارسية اللفظ كما ادعى أنَّ (تبوذك) فارسية، وهي ليست من هذه اللغة في شيء وليس لها أثر فيها. وأما ذهابه إلى أنَّ الزرنبوك نبات، فلسببين: الأول أنَّه ما كان يفهم لغة الرومان (اللاتينية)، أو أنَّ فهمه إيَّاها محصور في كلم محدودة ـ. والثاني أنَّه رأى أنَّ الكلمة تبتدىء بأربعة أحرف وهي موجودة في اسم نبات فارسي المحتد وهو زرنباد، فرأى في هذه المشابهة اللفظية مشابهة جنسية. والله أعلم.

ومن أغرب الغرائب أنَّ محيط المحيط (ولا أتكلم على ولديه إذ الولد ينشأ على آسال أبيه) ذكر الزرنبوك المصحفة تصحيفاً مشوهاً والزنبرك التي هي من وضع العوام، ولم يذكر «الزنبورك» الصحيحة الوضع، مع أنَّ الزنبرك حديثة العهد، إذ هي في زمن إلياس بقطر وهي قصر الزنبورك التي هي أقدم من ذلك بستمائة سنة، وكان العوام يقولون قبل ذلك (أي قبل بقطر) «زنبراق». ولا سيَّما المغاربة من أهالي شمالي إفريقية. زد على ذلك أنَّ فريتغ ودوزي ذكرا الزنبورك والزنبرك فكيف فات الزنبورك المعلم بطرس البستاني؟ ـ أما أنَّه ذكر الزنبرك فظاهر من قوله: «الزنبرك (وضبطها بضم الزاي والباء والراء) آلة في الساعة (كذا) تحرك دواليبها (فارسية) ومنه يقال: فلان زنبرك القوم أي هو يوجه أفكارهم حسب مراده» اهـ.

فنلاحظ في هذا التعريف خمسة أُمور:

1 ـ أنَّه ضبطها بضم الراء وليس لهذا الوزن أثر في العربية البتة.

2 ـ أنَّ اللفظة عربية محضة ومختومة بكاف التصغير أو التكبير عند الفرس. وإذا ختمت الكلمة بهذه الكاسعة يفتح ما قبلها فتحاً مطرداً، بل يفتح ولو لم تكن تلك الكاف للتصغير مثل: بلسك وجهارك وخارك وروذك وروذكة إلى أشباهها.

3 ـ أنَّه ذهب إلى أنَّها فارسية الأصل والصحيح أنَّها عربية مختومة بأداة فارسية. كما أوضحناه.

4 ـ أنَّه خصّ الزنبرك بالساعة وهو غير خاص بها، بل عام في كل آلة بها هذه المجراة أو هذا الدافع.

5 ـ أنَّه لم ينبه على أنَّ «الزنبرك» وقولهم فلان زنبرك القوم من لغة العوام وهو أمر مهم في اللغة لأنَّ العامي من اللفظ لا يجاري الفصيح بأي وجه كان كما أنَّ البعر لا يساوي الدر عند أي قوم كانوا.

ولما كان أقرب الموارد قد أخذ على نفسه أن لا يدوّن في معجمه كلام العامة وألفاظهم لم يقيد الزنبرك. ولما كان هذا المعجم هو النسخة الثانية لمحيط المحيط، وهذا لم يدوّن الزنبورك امتنع هو أيضاً من تسجيلها في سفره، مع أنَّه لو درى أنَّ (الزرنبوك) من مصحف الزنبورك لمحا تلك من ديوانه وأثبت هذه الثانية فيه، لورودها في أسفار المؤرخين العرب من العصور الوسطى.

وصاحب البستان جرى في أثر الشرتوني لأنَّه هو أيضاً قيد نفسه بعدم تدوين العامي من الكلام والاجتزاء بالفصيح، ولكنَّه لو أنعم النظر في ما كتب لرأى في ديوانه مئاتٍ من العاميات وسقط المتاع ورذالة القماش، إذ تأثر محيط المحيط وأقرب الموارد في أغلب منقولاتهما، مع أنَّ بعضها مبني على سوء قراءة فئة من المستشرقين للغريب من كلام العرب.

ولاحظنا أيضاً أنَّ فريتغ الذي دوّن في معجمه (الزرنبوك والزنبورك والزنبرك) لم يضبطها، لأنَّه وجدها في المصنفات العربية غير مضبوطة بالشكل الكامل، فكان الرجل آمن رواية من الذين وضعوا تلك الضوابط من أنفسهم، فأخطأوا الحفرة وجروا إلى هوة الوهم كل من أخذ عنهم، مثل جرجس همام صاحب معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية ـ والأب لويس معلوف اليسوعي صاحب المنجد، والأب بلو اليسوعي صاحب كتاب الفرائد الدرية في اللغتين العربية والفرنسية، وصاحب

المعجم الفرنسي العربي، والأب حواء اليسوعي صاحب كتاب الفرائد الدرية في اللغتين العربية والإنكليزية، وجرجي شاهين عطية صاحب المعتمد، وما طبع في بيروت من المعاجم الإنكليزية العربية والعربية الإنكليزية في المطبعة الأميركانية (كذا) كتأليف يوحنا أبكاريوس ومن جاء بعده.

الخلاصة أنَّ الزرنبوك لا وجود لها في العربية والمعروف الزنبورك وهي آلة حربية قديمة لا نبات والكلمة عربية لا فارسية.

الدسفان لا الدسقان:

قال ابن منظور في لسانه: «الدسقان: الرسول. حكاه الفارسي» (في د س ق) ونقل هذه العبارة صاحب التاج ولم يسند روايته إلى ابن منظور كمألوف عادته. وليس في مادة (د س ق) ما يثبت هذا المعنى ولا ما يؤيده. والذي عندنا أنَّ الفارسي قرأ الفاء قافاً وأصلها الدسفان وليس معناه الرسول بوجه عام بل رسول السوء بين الرجل والمرأة. قال الزبيدي في ديوانه في مادة (د س ف) «الدسفان، كعثمان، أهمله الجوهري. وقال الليث، هو شبه الرسول كأنَّه يطلب الشيء ويبغيه أو رسول سوء بين الرجل والمرأة ج دسافى كسكارى. وقيل: هو الإسفان، يكسر. وحينئذٍ ج دسافين كدهقان ودهاقين. . . وقال ابن الأعرابي: . . . وادسف الرجل: صار معاشه من الدسفة وهي القيادة» اهـ.

فالدسفان واضحة الاشتقاق من الإدساف، والإدساف مأخوذة من الإسفاف والإسفاف طلب الأمور الدنيئة. وقد توجت الكلمة بالدال. أما الدسقان فلا وجه له من الاشتقاق وليس في اللغة أدسق ولا في ادسق معنى يدلُّ على ما يدلُّ عليه الإدساف والإسفاف. ولذا نعتبر الدسقان من مصحف الكلام في نظرنا، ولعلّنا مخطئون.

أما أنَّ الدال قد تزاد على أوائل بعض الكلم وصدورها فممَّا لا ريب فيه لأسباب:

ـ الأول: أنّها قد تبدل من التاء لأنّها من مخرج يقارب مخرجها فتكون من أشباه أحرف الزيادة التي يجمعها قولك (سألتمونيها).

ـ الثاني: أنّه اتضح لنا أنّ حروف الهجاء جميعها قد تزاد في أوائل الكلم وأوساطها وأواخرها لتزيدها معنى أو لتحدث لها معاني جديدة.

ـ الثالث: أنّ استقراء الشواهد يثبت هذه الحقيقة لتنزع كل شك من الصدور. ونحن نسرد لك بعض الأمثلة إثباتاً لذلك يقال: ألّ الرجل: أسرع. وإذا زدت على أوله دالاً قلت: دال. تقول: دال الرجل: عدا عدواً متقارباً ـ والبر: الأرض. والدبر: قطعة أرض تخرج في البحر فتكون كالجزيرة يعلوها الماء مرة ومرة ينضب عنها ـ وجنه الليل: ستره وأظلم عليه، وجن الليل أظلم أو اختلطت ظلمته. ودجن اليوم: كان فيه دجن وهو إلباس الغيم الأرض. والدجنة: الظلمة. والدجن كعنق: الظلمة والغيم المطبق الريان المظلم لا مطر فيه. إلى آخر ما هناك من المثل التي لا تحصى لكثرتها.

أما مجيء الفاء بدلاً من القاف وبالعكس فكذلك كثير الشواهد: قال ابن السكيت الزحاليف والزحاليق: آثار تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل. وأهل العالية يقولون: زحلوفة وزحاليف. وبنو تميم ومن يليهم من هوازن يقولون زحلوقة وزحاليق. وقال ابن دريد في جمهرته: زحلوقة بالقاف لغة أهل الحجاز وزحلوفة بالفاء لغة أهل نجد. وفي ديوان الأدب للفارابي، القش: حمل الينبوت وهو شجر الخشخاش ويقال بالفاء أيضاً. وقال اللغويون: المفرشة والمقرشة بالفاء والقاف: الشجة التي تصدع العظم ولا تهشم. وقال الجوهري في صحاحه: نفز الظبي ينفز نفزاناً بالفاء: وثب ونقز الظبي في عدوه ينقز نقزاً ونقزاناً بالقاف أي وثب. وهناك شواهد لا تحصى.

فقول الفارسي الدسقان الرسول هو بمعنى الدسفان وهو من هذا القبيل، إلا أنّ الرواية التي أجمع عليها اللغويون هي بالفاء.

التفة كالقارة لا كالفارة:

قال في اللّسان: «التفة (كقبة): دويبة تشبه الفار. وقال الأصمعي: هذا غلط إنّما هي دويبة على شكل جرو الكلب. يقال لها: عناق الأرض. قال: وقد رأيته». انتهى ـ وقال في تاج العروس: قال الأصمعي: التفة دويبة كجرو الكلب. قال: وقد رأيتها أو كالفارة. وهذا نقله ابن دريد وقد أنكره الأصمعي. وقال الصاغاني: هذه الدابة من الجوارح الصائدة وكانت عندي منها عدة دواب، وهي تكبر حتى تكون بقدر الخروف حسنة الصورة ويقال لها الغنجل وعناق الأرض وفارسيته: سياه كوش، وبالتركية قرا قلاغ (أي قرة قولاق) وبالبربرية بنه كدود ومعنى الكل ذو الآذان السود (كذا. لعلّه يريد: ذو الأذنين السوداوين) وأكثر ما تجلب من البرابرة وهي أحسنها وأحرصها على الصيد. قال: وأول ما رأيت هذه الدابة في مقدشوه» اهـ. ـ وفي المخصص «عناق الأرض: دويبة أصغر من الفهد طويلة الظهر تصيد كل شيء حتى الطير»[1] انتهى.

قلنا: والذي نراه أنَّ الفارة أو الفار هنا يجب أن تقرأ بالقاف أي القار، أو القارة. والقارة: الدبة: والذي يرى هذا الحيوان يظنه دبة صغيرة. فابن دريد صادق في كلامه، فالتفة كالقارة. والظاهر أنَّ هذا التصحيف قديم حتى أنكر هذا المعنى الأصمعي. وإلا فالتفة أقرب إلى القارة (أي الدبة) منها إلى جرو الكلب[2]. فالملوم هنا ابن دريد لأنّه اتخذ تشبيهاً للتفة القارة وهو اسم غير مألوف على الأسماع ولا يفهمه كل أديب. ولو قال كالدبة لما صحف من أبعد الأزمان في القدم ولما قام عليه الأصمعي، ولهذا يجب على اللغويين أن يتشبهوا بأبناء الغرب في تعريف ما يريدون تعريفه أي أن يتخذوا لكلامهم أجلى الكلمات، وأفصح العبارات ليفهمها كل من يطالع أقوالهم ولا يحاولوا

---

(1) المخصص: ج8، ص75.

(2) ومنه اسمه بلسان العلم: meles taxus أو ursus meles عند الأقدمين وfelis caracal أو Caracal caracal عند المحدثين وهذا هو الصحيح المعتمد عليه اليوم.

الإغراق في الإعجام فلا يفهمهم إلا جماعة معدودة من الناس. ومن الغريب أنَّ ناشري اللِّسان والتاج لم يذكروا كلمة في هذا الموضوع ولم يصححوا ما في الروايتين من غلط النقل أو التصحيف أو ما تشاء أن تسميه.

أحيوان هو يهرف؟

قال الزبيدي في مستدرك مادة (هـ ر ف) من ديوانه: «يهرف كيضرب اسم سبع سمي به لكثرة صوته» اهـ. ولم يذكر هذا الحيوان صاحب اللِّسان ولا صاحب عجائب المخلوقات ولا دوزي نفسه، الذي صحف بعض الألفاظ فظنها أسماء حيوانات، فذكرها بين تلك المخلوقات، لكنَّنا قرأنا لابن سيده يقال لبعض السباع: «هو يهرف بصوته أي يتزيد فيه»[1] فظن الزبيدي أنَّه سبع. فتأمل.

لكن سرعان ما وجد الشرتوني هذه اللفظة في التاج المذكور، فذكرها في ذيل ديوانه على حدّ ما وجدها بلا زيادة ولا نقصان وأسندها إلى التاج. وإذا هفا الشرتوني فلا بدَّ أن يهفو الشيخ عبد الله رحمه الله وجعل الجنة مثواه ولذا تراه يقول ما قال من غير أن يسند الرواية إلى أحد، كأنَّ هذه الكلمة واردة في جميع أسفار اللغة وباتفاق جميع علماء اللِّسان، وقد رأيت فسادها وأصله فما عليك إلا أن تمحوها من الكتب، إذ كيف نصف حيوان لم يلد ولم يولد ولن يولد.

النبر:

ورد في المخصص لابن سيده «صاحب العين: النبر (بالكسر) ضرب من السباع ليس بذئب ولا دب»[2] اهـ قلنا: وعندنا نسخة خطية من كتاب العين لليث، أو كما يقول بعضهم خطأ للخليل، فلم نجد فيها هذا النص. والذي

(1) المخصص: ج8، ص75.
(2) المصدر السابق.

وقعنا عليه هو هذا: «الببر (بالفتح) ضرب من السباع ليس بذئب ولا دب» اهـ. أما النبر بالكسر فقد ذكره اللغويون بمعنى آخر. قال ابن منظور: «النبر القراد. وقيل: النبر بالكسر: دويبة شبيهة بالقراد إذا دبت على البعير تورم مدبها. وقيل النبر، دويبة أصغر من القراد تلسع فينتبر موضع لسعتها ويرم. وقيل: هو الحرقوص والجمع نبار وأنبار» اهـ. فهذا هو النبر وليس ما جاء في المخصص اللهم إلا أن يكون هناك خطأ في الطبع.

والنبر فصيلة من الحشرات اسمها في الفرنسية Géocores أو Géocorises وهو يشمل هوام مختلفة كالحرقوص والضمج الذي يقال له الكتان (كرمان) والفسافس إلى غيرهما ممَّا لا محل لذكره هنا.

الترتور ولغاته:

الترتور بالضم: الجلواز، وطائر، والأترور بالضم: الشرطي نفسه. قاله الليث... (التاج) ولم يحل أحد هذا الطائر، والذي نراه أنَّ الكلمة معرب turtur اللاتينية وهو ضرب من الفاختة، وإذا عرف أصله هان علينا بعد ذلك تحليته ووصفه. هذا إذا كان بمعنى طائر. أما الترتور بمعنى الجلواز أو الشرطي فهو أيضاً من اللاتينية لكن من كلمة أُخرى ولعلَّ هذا القول يزعج كثيرين لأنَّنا نقول بأصلها الأعجمي وهي عندنا من Tortor ومعناها الجلواز والشرطي والمعذب (بصيغة الفاعل) ولا أصل في لغتنا يحرر هذا المعنى. والدليل الآخر على أنَّها معربة ما صار إليه هذا اللفظ من اختلاف الصور، فقيل الترتور، والأترور، والثؤرور. والسؤرور، واليؤرور، والتؤثور، فأما الترتور والأترور فقد ذكرنا سندهما وأما الثؤرور بالمثلثة في الأول فقد ذكرها السيد مرتضى (ث ا ر) قال: هو الجلواز. والتؤرور بالمثناة الفوقية عن الفارسي. والتؤرور بالمثناة التحتية في الأول وهمز الواو عن الزبيدي في مستدرك (ارر) قال: اليؤرور: الجلواز. والثؤثور بمثلثتين تفصل بينهما واو مهموزة ذكرها أيضاً الشارح في (ث ا ر). قلنا: والأصل في كل ذلك الترتور وما جاء بمعناه هو من تصحيفات النساخ. ولعلَّ هناك غير هذه اللغات ونحن

نجهلها. والوقوف على الأصل يفيد المحقق في معرفة المعنى الأصلي وتفرع سائر المعاني منه. ويفيد أيضاً اللغوي الصحيح ولا يلتفت إلى ما أفسده النساخ وأدخلوه في اللغة. فما عدا الترتور بمثناتين من فوق فجميع تلك الكلمات هي من الأوهام الداخلة في ساحة اللغة دخول غريب فيها. فليؤخذ بالأصل فهو المعتمد والأفصح في نظرنا. ولعلَّ الغير ينظرون غير هذا النظر فكل امرىء وشأنه.

القرقوس:

قال ابن مكرم في ديوانه: «ابن شميل: القرقوس (كقربوس أي بتحريك الأول والثاني): القاع الأملس الغليظ الأجرد الذي ليس عليه شيء وربما نبع فيها (كذا بالمؤنث بعد أن قال القاع الأملس. والقاع مذكر ومؤنث ولهذا جاز لك أن تؤنثه مرة وتذكره مرة أُخرى) ماء ولكنَّه محترق خبيث، إنَّما هو مثل قطعة من النار، ويكون مرتفعاً ومطمئناً وهي أرض مسجورة خبيثة ومن سحرها (وقد ضبطت الكلمة بكسر السين المهملة يليها حاء مهملة) أيبس الله نبتها ومنعه» اهـ. كلامه وقد نقله صاحب التاج في شرحه القاموس ولم ينبه على مأخذه كما هو مألوف عادته.

والذي عندنا أنَّ صحيح الرواية: «أرض مسجورة (بالجيم) خبيثة ومن سجرها (بالسين المفتوحة لا المكسورة بعدها جيم لا حاء) أي أرض متقدة ومن اتقادها أيبس الله أو الطبيعة نبتها. إذ لا نبات في أي أرض حارة محترقة. وهكذا ورد هذا التصحيف حتى أنَّ اللغويين لم ينتبهوا إليه واعتبروا أنَّ عدم نبتها حاصل من سحر الشياطين والأبالسة ولهذا غضب الله عليها فأيبسها. وفي كل ذلك من الأوهام الخيالية. ما لا نحتاج إليه إذا نظرنا إلى اللفظة بمعناها اللغوي أي إنَّها بالجيم لا بالحاء. ـ ولكن الحمد لله أنَّ محيط المحيط لم ينقل هذا التعريف أو هذه التحلية، وبالطبع لم تأت أيضاً في أقرب الموارد وبحجَّة أقوى لم يذكرها بهذا الوصف صاحب البستان.

ونحن في حاجة عظيمة إلى هذه الكلمة لأنَّه يقابلها عند الإفرنج من فرنسيين وإنكليز Geyser وإذا طلبت لهذه الكلمة الغربية مقابلاً لها في المعاجم الإفرنجية العربية لا تجد من يذكرها لك، فلنحتفظ إذن بها.

الغلطلاق:

قال صاحب محيط المحيط في مادة (غ ل ط ل ق): «الغلطلاق ثوب يلبس فوق الثياب بلا كمين» وقال صاحب البستان ما قال الأول بزيادة في آخر العبارة «دخيل». والذي نعلمه علماً يقيناً أنَّ صاحب محيط المحيط نقل الكلمة عن فريتغ وهذا لم يضبط الكلمة في معجمه وكان الرجل حاطب ليل. فجاء صاحب محيط المحيط وضبطها من عنده. وقد ذكر فريتغ مآخذ الكلمة وأنَّه من نسخة ألف ليلة وليلة طبع (هابخت) وهابخت هذا لم يذكر «غلطلاق» بل «غلطاق» فقرأها فريتغ مصحفاً إيَّاها بالصورة التي ذكرناها لك. وغلطاق نفسها ليست صحيحة، بل صوابها «بغلطاق» أي بباء موحدة تحتية في الأول، يليها غين معجمة فلام فطاء فألف فقاف، لكن هابخت ظن أنَّ الباء هي حرف جر فنزعها من الكلمة منعاً لمشابهتها للبغل الحيوان المشهور فصارت غلطاق. أما بغلطاق فقد نبه على صحتها أو تصحيحها المستشرق فليشر قائلاً إنَّها وردت بالباء في الأول في جميع نسخ ألف ليلة وليلة الخطية. إلا أنَّ الأستاذ الأول لم ير هذا الكتاب، فنقل عن فريتغ غلطه الذي هو تصحيف التصحيف فصح قولهم: أعمى يقود أعمى وكلاهما وقع في الحفرة، أو كما يقول آخرون: قرارة تسفهت قراراً. وزاد البستاني الأول في طينه بلة أنَّه ضبط اللفظ بضم الغين والطاء وليس لذلك كله صحة. وصواب ضبط الكلمة «بغلطاق» أي بفتح الباء والغين وإسكان اللام يليها طاء فألف فقاف ويقال فيها بغلتاق بتاء في موضع الطاء، وتخففان بحذف اللام. فيقال: بغطاق وبغتاق وزان سلمان. والكلمة فارسية منحوتة من «بغل» أي إبط وطاق أي قباء (قنباز) ومعنى الكل قباء الإبط أو الثوب الذي يستر به الذراعان أو الساعدان وقد سماه بعضهم «الفرجية» وهي ثوب بلا ردنين، أو بردنين لكنَّهما قصيران. وكان يسمى أيضاً «قباءً سلارياً» وسمي كذلك لأنَّه شاع

في عهد الملك الناصر على يد الأمير سلار (راجع في هذا الموضوع كتاب الثياب لدوزي .Dozi-Dict détaillé des noms des vètements وملحقه بالمعاجم العربية. ومعجم فارس الفارسي اللاتيني Ioannis Augusti Vullers - Lexicon Persico Latinum etymologieum. An 1855 - Jean Jacques Desmaisons - Dict, Persan - français. والمعجم الفارسي الفرنسي لجان جاك دميزون وبرهان قاطع الفارسي وبرهان قاطع الفارسي التركي، والأوقيانوس لعاصم أفندي ومقدمة كتاب الأدب للزمخشري.

هذا رأي المستشرقين في أصل كلمة بغلطاق. والذي عندي أنَّ الكلمة تركية مغولية لأنَّ الذين اتخذوا هذا الثوب هم قوم من الترك والمغول والتتر المتتركين والكلمة بالتركية «باغلداق» ومعناها القماط أو الثوب أو الرداء المتخذ بهيئة قماط أي بلا ردنين.

وعلى كل فالكلمة على ما رواها محيط المحيط والبستان غير معروفة في لغة من لغات العالم. وضبطها بضم الأولين زادها غرابة على غرابة على أعجميتها وبعدت كل البعد عن الحقيقة، فأصبحت لا تنالها أفكار المحققين إلا بشق الأنفس وبعد أن تبلغ مناط العيون. زد على ذلك أنَّ الكلمة وردت في ألف ليلة وليلة ومن أخذ على نفسه أن لا يدوّن في ديوانه إلا الفصيح من الألفاظ ويتقزز أشد التقزز من كلام العوام كان في مندوحة عن تقييدها في معجمه.

الفناة:

ومن أدلة نقل البستان لما ورد في محيط المحيط (الفناة) المذكورة في مادة (ف ن و). فقد قال البستاني الأول في تفسيرها: «الفناة: البعرة» وليس في كتاب من أسفار اللغة جميعها صغيرها وكبيرها من مصنفات الأقدمين هذا اللفظ بهذا المعنى. والذي ذكروه «البقرة» بقاف بين الباء والراء فجاء البستاني الثاني ونقل الكلمة على علاتها ولم يغير من عبارة نسيبه حرفاً واحداً وبقيت البقرة بعرة في بستانه فهل أنا مخطىء أم مصيب؟ فإن كنت مخطئاً فصححوا

غلطي وإلا فما معنى هذا اللغط وذاك النقد الفاسد الذي لا صلة له بما أنا في صدده؟

الرشن:

وهل تريد دليلاً آخر على ذاك النقل راجع ما كتبه البستاني الصغير في بستانه في مادة (ر ش ن) تره يقول: «والرشن والرشن، بالفتح وبالتحريك: الفرضة من الماء» كذا بالضاد. وهو كلام البستاني الكبير في محيط محيطه والصواب الفرصة من الماء أي بصاد مهملة وهي النوبة من أخذك الماء.

الرصع:

ولعلّك تتهمني بالتحامل على البستانيين قلت: إنَّك تتكلم بما يمليه عليك هواك وإلا فالأدلة أكثر من أن تحصى. افتح ديوانه في مادة (ر ص ع) ماذا ترى؟ - تقرأ ما هذا نصه: «الرصع محركة فراخ النخل» وهي عبارة نسيبه الكبير والصواب «فراخ النحل» بحاء مهملة بعد النون. وكرر هذا الغلط وبقي بين جذوع النخل حين قال: «المرصع. النخل له رصع». وهذا الوهم عينه ورد مكرراً في محيط المحيط. وأعاد هذا الغلط نفسه في مادة (ر ض ع) إذ قال: «والرضع، صغار النخل. الواحدة (رضعة). وهذا نفسه تراه أيضاً في محيط المحيط.

الحك:

أوتريد دليلاً آخر على نقله ما في محيط المحيط، اطلب مادة (ح ك ك) تره يقول: «الحك بالضم: إبرة المغناطيس تتجه دائماً إلى الجهة الشمالية وهي تهدي ذوي الملاحة (كذا) إلى معرفة الجهات (مولدة)» اهـ. والكلمة منقولة عن محيط المحيط. وهي كلمة لم يعرفها أحد من المولدين ولا من الخلاسيين؟ إنَّما هي (الحق) أي حق المغناطيس فوقعت في فم أعجمي لا يحسن النطق بالقاف، فلفظها كافاً، فنقلها البستاني الأول، ثم الكتب الناقلة عنه بالصورة التي ذكرناها وهو غلط مبني على غلط، ومركب على غلط ظاهر.

التشيدق (؟):

في لسان العرب في مادة (ح ن ج ر) «والمحنجر (بصيغة الفاعل): داء يصيب في البطن. وقيل المحنجر (وضبطت أيضاً بصيغة الفاعل): داء التشيدق (وضبطت وزان التدحرج) يقال حنجر الرجل (وضبطت حنجر بصيغة المعلوم) فهو محنجر (بصيغة المعلوم). ويقال للتحيدق العلوص والمحنجر» اهـ. وعلق على ذلك ناشر اللّسان فقال: «قوله التشيدق وقوله التحيدق. كذا بالأصل وحررهما» اهـ.

فحاولنا أن نحرر اللفظ والمعنى فلم نجد في محيط المحيط شيئاً يذكر سوى القول: «داء في البطن» فاكتفى الكل بهذا الوشل ولم يبعدوا في التحقيق فطلبنا مزيد التدقيق في تاج العروس فرأيناه يقول قول صاحب اللّسان بغلطه وسقطه من غير أن ينسبه إليه. فكيف العمل؟ - إنّنا بحثنا عن هذا الحرف في جميع ما عندنا من الكتب اللغوية من عصرية وقديمة فلم نجد من أوضح هذا الكلام وهو كله غموض وإبهام ومصطلح غريب لا نعرف أهو عربي محض، أم أعجمي صرف، أم دخيل ممسوخ. فلما أمعنا في البحث وجدنا صاحب المخصص يقول: «المحنجر: زعم قوم من أهل اللغة أنّه الوجع الذي يصيب البطن المسمى الفشيذق (وضبطها بكسر الفاء وبالشين المعجمة المشددة المكسورة يليها ياء ساكنة فدال معجمة مفتوحة وفي الآخر قاف) بالفارسية وهو شبيه بالهيضة»[1] اهـ. فقوله: «بالفارسية» أوضح لنا أنَّ «الفشيذق» هي بهذه اللغة.

فصار عندنا التشيدق والتحيدق والفشيذق من الفارسية وعربيتها المحنجر فأي من هذه الألفاظ الثلاثة هو الفارسي الحقيقي؟ - فتشنا عن اللفظ الأصلي في جميع أمهات المعاجم الفارسية فلم نجد لها أثراً فيها. ثم تصورنا أقرب لفظ إلى هذه الكتابة فرأينا أنها (بيجيده) وتلفظ Pitchidah وإذا الذي تصورناه كان عين الحق. وذلك أنّنا نعلم أنَّ للمحنجر أو لما يقارب هذا الداء اسم هو الجساد كغراب. وبالفارسية (بيجيده) أيضاً. قال في اللّسان: «الجساد: وجع يأخذ بالبطن يسمى بيجيدق» اهـ. وفي التاج «الجساد كغراب: وجع يأخذ في

(1) المخصص: ج5، ص77.

البطن يسمى بيجيدق. معرب بيجيده» اهـ فانحلت العقدة وزال الإبهام، وتضبط بيجيده، بكسر الباء المثلثة المعجمة من تحت وتسمى الباء الفارسية يليها ياء مثناة تحتية ساكنة فجيم مثلثة فارسية مكسورة فياء ساكنة مثناة تحتية فدال مهملة مفتوحة فهاء ساكنة أي تلفظ Pitchidah بأحرف إفرنجية وهي اسم مفعول من فعل بيجيدن ومعناه اللّيّ والالتواء. فيكون معناه اللوى بالتحريك وهو مرض معروف يشبه العلوص وبالإفرنجية Ileus.

وهنا يجب علينا أن نصلح تصحيفاً آخر لهذه اللفظة وهي الكلمة التي وردت في بحر الجواهر وهو معجم طبي لمحمد بن يوسف الهروي، وقد طبع مراراً في الهند وفارس، والنسخة التي بأيدينا هي التي طبعت في طهران في سنة 1288 للهجرة، وقد تدفقت فيها أغلاط الطبع. فقد قال: «بيحدق (كذا) بباء موحدة تحتية، فياء مثناة تحتية، فحاء مهملة، فدال فقاف هو اللوى وسيجيء»[1] اهـ. ثم قال في هذه المادة الأخيرة: «لوى بفتحتين. قال العلامة أعلم أنَّ كثيراً ما يزيد الإنسان أياماً في الطعام والشراب (كذا. ولعلَّ الصواب إمعاناً في الطعام والشراب) ويقلل الرياضة، فيمتلىء لذلك بدنه ويجتمع في عروقه، وعضله رياح وبخارات، ويحس نفسه (كذا. ولعلّها: ويحس في نفسه) بإعياء، بسبب كثرة الرياح، والبخار، فيتمدد العضل والعروق، وتتلوى نفسه (كذا ولعلّها فيتلوى في نفسه) ويتمطى ويتثاءب ويحمر الوجه والعين، ويسمى هذا الحال اللوى» اهـ.

وقد نشرنا في المجلة الطبية المصرية[2] مقالة بيَّنا فيها أنَّ اللوى أو العلوص، والعلوز وهو أيضاً ايلاوس وايلاوش[3] والجساد هو التهاب الأمعاء أي entérite والبيجيدق أو الفشيذق والمحنجر هو كلمة appendicite أي

(1) بحر الجواهر: ص79.

(2) المجلة الطبية المصرية: العدد 16، ص174 ـ 179.

(3) في معجم محمد شرف بك في مادة Ileac passion القولنج المسمى ايلاوش (وتفسيره رب سلم). قلنا: ايلاوس كلمة يونانية الأصل معناها «اللفائفي». والذي يعني «يا رب سلم أو يا رب ارحم هو Miserere وهو أحد أسماء هذا المرض والمقدر Mei Deus وكلها باللغة اللاتينية. وما العلوص المعربة إلا تفخيم ايلاوس أو الاوس.

التهاب الزائدة الدودية. ولما كانت هذه الأمراض في داخل البطن يعبَّر عنها بالقولنج. قال في كتاب الحكماء لابن القفطي «يسمي الأطباء قولنجاً ما يقع من الأدواء في جميع المعاء، وإن لم يكن في القولون» اهـ.

بقي علينا الآن أن نعرف كيف صارت «بيجيده»: بيجيدقا، وتشيدقا، وتحيدقا، وفشيذقا، وبيحيدقا. فنقول: إنَّ أقرب لفظة معربة إلى الفارسية هي البيحيدق جعلوا الباء الفارسية المثلثة باء عربية موحدة تحتية، كما قالوا في أسبهان: أصبهان. وجعلوا الجيم الفارسية المثلثة جيماً عربية كما قالوا جوالق وأصلها جوال. ووضعوا القاف في مكان الهاء وهو كثير الأمثلة كما قالوا: باذق وبيذق وبورق وأصلها: باده وبياده وبوره. ـ وفشيذق صارت بهذه الصورة بقلب الباء المثلثة الفارسية فاء كما في أسبهان فقالوا أيضاً أصفهان. وقلبوا الجيم الفارسية المثلثة شيناً كما قالوا شاكري وأصلها جاكر بالجيم المثلثة. والدال المهملة جعلوها ذالاً معجمة متبعين في ذلك قاعدة عامة وهي: إنَّهم يعجمون كل دال فارسية مهملة إذا سبقها حرف عليل ساكن وأما تحيدق فهو قراءة مخطوء فيها لبجيدق إن أهمل تنقيطها ـ. وتشيدق قراءة مصحفة لبشيدق إن أهمل إعجامها أيضاً. على أنَّ هاتين القراءتين قائمتان على أنَّ العربي الذي يجهل الفارسية يقرأ الكلم الدخيلة بصورة يدنيها من الصيغ العربية فلم يبق عندنا إلا بيحذق، وقبح التصحيف ظاهر فيها أيضاً. ثم إنَّ صاحب اللِّسان ذكر حنجر بصيغة المعلوم، إذ قال: «حنجر الرجل فهو محنجر» وضبط كلاً من حنجر ومحنجر بصيغة المعلوم. والذي عندنا أنَّ صواب هذا القول هو: حنجر بصيغة المجهول فهو محنجر بضم الميم وفتح الجيم، لأسباب منها:

الأول: أنَّ العرب تنسب الأمراض إلى الله، وإن فعلت ذكرت الفعل بصيغة المعلوم، وإن لم تنسبها إلى الله أفرغت الفعل بصيغة المجهول ويجيء المريض بصيغة المفعول. فقد قالوا مثلاً: جن الرجل، بالمجهول، فهو مجنون، وأجنه الله بالمعلوم فهو مجنون. وزكمه الله (بالمعلوم) فهو مزكوم،

وزكم (بالمجهول) فهو مزكوم ـ فإن لم يذكر بصيغة المجهول، أو إن لم ينسب المرض إلى الله صاغوا الفعل صيغة فعل لازم، وأكثر ما يكون ذلك وزن فعل المكسور العين. فيقال: نزل (كعلم) الرجل ينزل نزلة: زكم.

والسبب الثاني: أن فنعل أو فعلل الرباعي لا يأتي لازماً إلا في الندرة وأكثر وروده للتعدي. فإذا دلَّ معناه على مرض صيغ فعله صيغة مجهول أو وزن وزن تفعلل أو تفنعل وزناً لازماً. فقد قالوا: المتبغثر (بكسر ما قبل الآخر) وهو الذي يسوء لونه وتخبث نفسه أول ما يشتكي، وتبغثرت نفسه: غثت. وقالوا: ترعدد بمعنى أرعد المجهول. وتكظكظ، إذا امتلأ بطنه حتى لا يطيق النفس ـ وقالوا: طنثر الرجل: إذا أكل الدسم حتى تثقل جسمه، وتطنثر، إذا تثقل جسمه من هذا الأكل. وثعثع الرجل: قلس فسمع صوت قلسه وتثعثع بقيئه إذا تابعه.

وخلاصة هذا القول أنَّ قد وقع في اللِّسان غلطان: غلط في إيراد حنجر بصيغة اللازم والصواب بصيغة المجهول فيكون المحنجر بفتح الجيم هو المصاب بالمحنجر وهذا بكسر الجيم. والغلط الثاني أن لا وجود للتحيدق ولا للتشيدق والصواب البيجيذق أو البيشيذق ومن له أدلة غير أدلتِنا أو تخالف أدلتنا فليبدها لنا لننظر فيها.

الأبش والآبش والأحبش والأوشن والأوبش:

في البستان: الأوشن: «الطفيلي الذي يجلس إلى مائدة لم يدع إليها (في مادة و ش ن). ما قرأنا هذه العبارة إلا وقلنا في نفسنا: لا يمكن أن يكون هذا الكلام لأحد من اللغويين الأثبات لأنَّ الطفيلي هو الذي يجلس إلى مائدة لم يدع إليها. فما معنى هذا التفسير الذي لا محل له من الإعراب. أفلو قال الطفيلي وسكت، أما كفى؟ ـ أو لو قال. الأوشن الذي يجلس إلى مائدة لم يدع إليها، أما كان أحسن، ووفر لنفسه ولنا هذه اللاغية وهي الطفيلي. ولهذا حالما وقع بصرنا على الكلمة وشرحها قلنا: إنَّ في تفسيرها سوء نقل لا شبهة

فيه. ولما كنَّا نعلم أنَّ الرجل ـ عند تأليف كتابه ـ لم يستند إلى لسان العرب ولا إلى تاج العروس لعدم تنسيق المشتقات فيهما تنسيقاً منظماً، بل استند إلى محيط المحيط وأقرب الموارد، ينظر إلى هذا مرة، ومرة إلى ذاك، نابذاً الألفاظ البذيئة والعامية والمولدة والتي يقال عنها إنَّها منقولة عن فريتغ ويجمع بين المعجمين، قلنا: لننظر ماذا يقول الشرتوني فإذا هو يقول: «الأوشن: الذي يأتي الرجل ويقعد معه على مائدته ويأكل طعامه. وفي اللِّسان: الذي يزين الرجل الخ» ـ وفي محيط المحيط: «الذي يأتي (وفي اللِّسان: يزين) الرجل ويقعد معه ويأكل طعامه» اهـ.

فأراد المرحوم الشيخ عبد الله البستاني أن يظهر للناس أنَّه يفهم اللغة غير فهم معلميه ويؤدي المعاني بوجه غير الوجه الذي ذهبا إليه، فصاغ من ذلك الشرح تلك العبارة، فإذا نحن بصاحبها لا من الهالكين ولا من الناجين، ولا من فاهمي معناها فهماً كسائر اللغويين، ولا من الذين لم يفهموا منها شيئاً، والذي في القاموس: «الذي يأتي الرجل ويقعد معه ويأكل طعامه» اهـ. وفي التاج: «الذي يأتي الرجل. كذا في النسخ. وفي اللِّسان: يزين الرجل ويقعد معه على مائدته ويأكل معه طعامه» اهـ. وقال فريتغ: «من يأتي الرجل ويجالسه ويؤاكله». وفي الأوقيانوس لعاصم أفندي: «الأوشن: وزان أحمر: الرجل الذي يتردد إلى بيت الرجل الآخر ويلازمه ملازمة دائمة، ويأكل معه كلَّما اختلف إليه يقال: هو أوشن لفلان أي يأتيه ويقعد معه ويأكل طعامه» اهـ. وفي معجم قزميرسيكي «الذي يختلف إلى الرجل ويؤاكله».

وهذه الكلمة لم يذكرها الليث في (العين) في نقله ما سمعه من الخليل من صحيح الكلام، ولا تصدى لها أحد من العلماء منذ صدر الإسلام إلى أوائل المائة الرابعة للهجرة. وأول من ذكرها ابن عباد ثم ابن القطاع (المولود في سنة 433 والمتوفى سنة 515 للهجرة) ونقلها ابن المكرم (المولود في سنة 630 والمتوفى في سنة 711 للهجرة) وحسناً فعل أولئك البصراء الذين لم يذكروها لأنَّه لا وجود لها في لسان الضاد، إنَّما هي قراءة

مغلوط فيها «اللأوبش» (وزان أوحد) فلما أهمل تنقطيها (أي كتبت بهذه الصورة أوس) قرئت «أوشن». لكن أوبش على ما في التاج جاءت فعلاً. ذلك في مستدرك (و ب ش): «وأوبش الرجل: زين فناء لطعامه وشرابه. نقله ابن القطاع» اهـ.

قلنا: ونحن نظن أنَّ في هذا النقل بعض السهو، والصواب: الأوبش: الرجل الذي يزين فناء لطعامه وشرابه. ولم يذكرها صاحب اللِّسان ولا غيره من أصحاب المعاجم كالأوقيانوس والقادوس والبابوس ومد القاموس والمقاييس ومعيار اللغة وديوان الأدب ومقدمة كتاب الأدب بل فريتغ نفسه حاطب الليل لم يوردها في معجمه سفينة نوح. والذي عندنا أنَّها نفس كلمة (أوشن) وهي لفظة واردة على أفعل وهي اسم كأحمد وليس بفعل ولا بصفة. وهذا الاسم مبني على سوء قراءة، كما سيتضح لك ذلك بعيد هذا.

والذي انجلى لنا في تتبعاتنا أنَّ الكلمة الأصلية هي من اليونانية Abax، فكان أول نقلها إلى لغتنا بصورة «آبش» بنقل الأحرف الإغريقية إلى أحرف عربية لا غير. والحرف x قد ينقل إلى ش وبالعكس. كما قالوا في طباشير tabaxir وقالوا طرشقون وهم يريدون taraxacon ومعنى الآبش باليونانية «ما يزين به فناء الرجل وباب داره وهو زليج أو صفيحة من زجاج أو رخام ملون أم غير ملون، ويغشى به صدر الدار أو جبهتها وفناء تلك الدار.

والآبش أيضاً ما يضع فيه الرجل أدوات طعامه وشرابه. وهو باللاتينية abacus وحق هذه اللفظة أن تضبط بفتح ما قبل الآخر كقالب وخاتم، لكن السلف عربوها بكسره، فلما جاء على فاعل، وهذا أكثر ما يجيء للعاقل، تصور من جاء بعد الأولين الذين أدخلوها في حظيرة اللغة أنَّ الكلمة تدلُّ على ذي عقل. فبدلاً من أن يقولوا: «ما يزين به الرجل فناء داره» قالوا: «من يزين» إلى آخره. على أنَّ شرحهم لهذا الحرف المختلف اللغات لا يبين لنا حقيقة المراد به ولا يصوره لنا تصويراً يمثله لنا تمثيلاً نستطيع أن نعرف به الرجل على حقيقته ولهذا اختلف فيه اللغويون.

والآن نسرد لك روايات الكلمة المتباينة الصور مع شروحها على ما في التاج، مكتفين به دون غيره حباً للاختصار.

1 ـ الآبش (وزان فاعل): «الذي يزين فناء الرجل وباب داره بطعامه وشرابه. نقله الصاغاني. قلت: (أي السيد مرتضى): وهو الأحبش كما سيأتي اهـ (في مادة ا ب ش).

2 ـ الأبشّ (وزن أفعل): «الآبش كلاهما عن ابن عباد: وهو الذي يزين فناء الرجل وباب داره بطعامه وشرابه. نقله الصاغاني. وقد تقدم» اهـ. (في مادة ب ش ش).

3 ـ الأحبش (كأحمد): «الذي يأكل طعام الرجل ويجلس على مائدته ويزينه» اهـ (كذا بأحرفه في مادة ح ب ش. وقوله «يزينه» يعود الضمير إلى الرجل. فتأمل).

4 ـ أوبش الرجل: زين فناء لطعامه وشرابه. نقله ابن القطاع اهـ. (في مادة و ب ش).

5 ـ الأوشن (وزان أحمد): «الذي يأتي الرجل. كذا في النسخ وفي اللّسان يزين الرجل ويقعد معه على مائدته ويأكل طعامه» اهـ (في و ش ن).

أما الآبش والأبشّ فصريحتان في أنَّهما منقولتان من abax. وأما الأحبش فناشىء من أنَّهم فخموا الهمزة الثانية (وليست المدة إلا عبارة عن همزتين متحركة فساكنة) وقلبوها حاء كما قالوا في أنَّ: حن واطر الوتر وحطرها والأدل والحدل ونحن لا نشك في أنَّ الأصل اسم لا فعل فصارت الآبش: الأحبش. ـ وأما أوبش فنحن لا نشك في أنَّ الأصل اسم لا فعل. وأما الأوشن فناشىء من أنَّ الباء اليونانية يلفظها بعضهم واواً أو فاء أي إنَّها تلفظ مثل V الفرنسية. فكتبوها (أوش) في بادىء الأمر ثم لما أهملت الشين ظن القارىء أنَّها شين ونون. ونشوء حرفين من صورة حرف واحد معروف في لغتنا فقولهم: مضى جوشن من الليل، أصله جوش أي قطعة منه ـ وقولهم

الغسن (وزان الغصن) بمعنى الضعيف أصله الغس بغين مضمومة وشين مشددة إلى غيرهما والأمثال أكثر من أن تحصى.

وللآبش اسم آخر من غير المادة المذكورة هو: «اللاحط. قال في التاج: الذي يزين باب داره وينظفه. عن ابن الأعرابي» اهـ ولم يذكر أصل الكلمة ولنا كلام يطول في هذا الموضوع لا محل لإيراده هنا.

وحاجتنا إلى تعريب كلمة abax وبالفرنسية abaque وبالإنكليزية abacus كما في اللاتينية، عظيمة جداً، لأنَّها تدلُّ على عدة أشياء لم تكن معروفة عند السلف، ولذا لم يضعوا لها ما يقابلها. فالآبش إذن وردت بعدة معان منها:

1 ـ بلاطة صغيرة ملونة أم غير ملونة، من زجاج أم من رخام، تزين بها صدور البيوت وأفنيتها ومحلات الطعام والشراب:

Table de marbre ou de verre coloré qu'on appliquait sur les murs comme ornement.

2 ـ قطعة من خشب مربعة أو مستطيلة تتخذ لأمور شتى ويسميها العراقيون: «تختة» Planche carrée ou oblongue, tablette.

3 ـ لوح أو جدول لتبيين بعض الحقائق الحسابية ولوح كرات للعد:

Tableau pour les démonstrations mathématiques, table de calcul. boulier.

4 ـ رقعة الشطرنج أو الدمة أو أي رقعة للعب Damier, table à jouer.

5 ـ محل التزيين واللبس Dressoir.

6 ـ صندوق أو خزانة لحفظ أدوات الطعام والشراب: Bahut; Buffet. Crédence

7 ـ عصابة تاج العمود Tailloir, partie supérieure du chapiteau d'une colonne.

فليس لنا لكل هذه المعاني لفظة واحدة تفي بالمطلوب. فالأبش أو الأبش أو الأحبش تقوم أحسن قيام لما نحن في صدده. والكلمة الفرنسية تأتي اليوم بالمعنى الثالث وما بعده. وقد بحثت عن مقابل لها في معاجم اللغة الفرنسية العربية وكذلك في الإنكليزية العربية، فلم أجد من ذكر لها لفظة واحدة تؤدي إلى معناها. دع عنك أنَّ أغلب هذه الدواوين لم تذكر abaque الفرنسية ولا abacus الإنكليزية لجهل أصحابها ما يقابلها في لغتنا.

إذن يجب علينا الاحتفاظ بهذه الكلمة المعربة لقدمها ونقل ما فيها من المعاني الحديثة إلى لغتنا. وإلا فالمعنى الذي ورد في كتب متون اللغة الضادية لا وجود له على الحقيقة. فمن هو «الذي يأتي الرجل ويقعد معه ويأكل طعامه؟ - أليس الطفيلي؟ لكنَّهم لم يريدوه، ولو أرادوه لقالوه. ولكنَّهم ذكروا أنَّه الذي يزين فناء الرجل وباب داره بطعامه وشرابه. فإن كان عمله هذا مهنة له فإنَّه يعمل بالأجرة لا بملء بطنه، وإن كان لا يعمل عمله هذا إلَّا الفينة بعد الفينة، فليس من الذين يحسنون التزيين، بل من الذين يمرون بالعمل مروراً، فيستغني ذلك الرجل عن أن يطعم ويسقى، ولا ينتظر أن يؤجر مثل هذه الأجرة التافهة الوقتية، بل يجود بها كرماً وإباء، ولو فرضنا أنَّ لمثل هذا الرجل أشباهاً ونظراء فإنَّهم لا يكونون كثاراً ولا يحق أن ترصد لهم كلمة خاصة بهم، إذ لا توضع الكلم إلا لما يتكرر اسمه، أو يكثر نفعه، أو تظهر أذيته، ليشار إلى تعدد ذكره أو خيره أو ضيره، وإلا فلا.

بقي علينا أن نعلم من أين جاءت اليونانيين الكلمة abax التي تصير في الإضافة abakos؟ - قلنا: قبل أن نذكر رأينا علينا أن نعلم أنَّ فقهاء اللغة قالوا: إنَّ أصل هذه الكلمة اليونانية وضع لخشبة أو لوح صغيرة للرسم والتصوير تغشى غباراً ليسهل الخط عليها للحساب ولغيره. ثم توسعوا فيها حتى صارت إلى المعاني التي ذكرناها. فالمعنى الأصلي إذن للغبار (راجع معجم بوازاق. - أُصول اللغة اليونانية Emile Boisacq- Dictionnaire Etymologique de la langue grecque. 2me éditior. Paris. page.2.

ونحن لا نشك في أنَّ ما قاله هذا اللغوي ونقله عن غيره هو هذا دون غيره، ولكنَّهم لم يجدوا اللفظ الحقيقي الدال على الغبار والذي عندنا هو (الخباط) كسحاب. فالخاء عندهم قد تسقط في أوائل الكلم وأواسطها وأواخرها، إذ ليس في لغتهم هذا الحرف الفخم فيخفف ويقلب همزة. وقد فعل السلف أنفسهم في لغتهم فكيف الأجانب بلغة غيرهم لا سيَّما أولئك الأجناب (جمع جنب بضمتين وهو الأجنبي) الذين ليس لهم هذا الحرف الجليل. فقد قالوا في (الخصار) وهو ما يشد على الخصر: (الإزار). وقالوا في تنخ: تنأ أي أقام بالمكان إلى غيرهما. فصارت (خباط) (أباط) ثم قلبت الطاء كافاً وهذا القلب أشهر من أن يذكر. أفلم يقولوا: في الطاس: الكاس. وفي طرده: كرده. وفي طشأ: كشأ. وفي الطلسة الكلسة إلى نظائرها؟ إذن صارت (الخباط (أباك) أي abakos فيونانيتهم إذن عربية النجار، ولكنَّنا عدنا فاستعرناها منهم بصورة: آبش وأبش وأحبش وأوبش وأوشن فسبحان من يغير ولا يتغير!

حوتك وحوتكي لا (صومكه) كذا:

في لسان العرب في مادة (و ت ش): الأزهري: قرأت في نوادر الأعراب: يقال للحارض من القوم الضعيف: وتشة (وضبطها بالقلم كقصبة) وأتيشة (كجهينة)، وهنمة (كهلعة) صوكه وصوكه» اهـ. وفي الحاشية للناشر، «قوله: صوك وصوكه. هكذا في الأصل بدون نقط مضبوطاً بهذا الضبط (أي على الواو في الكلمة الأولى سكون، وبتشديد الواو في الثانية) وحرر. اهـ مصححه. ـ ونقل هذا الكلام صاحب تاج العروس فزاده تصحيفاً فقد قال في المادة المذكورة: «الوتشة: محركة: الحارض من القوم الضعيف كأيتشه (كذا بتقديم الياء المثناة التحتية على التاء المثناة الفوقية. وفي الآخر هاء غير منقوطة) وهنمه (كذا بالهاء المحضة) وصولكه (كذا بلام بعد الواو وهاء محضة في الآخر) كما نقله الأزهري عن نوادر الأعراب» اهـ كلامه. ولم يعلق عليه الناشر شيئاً. فانظر كيف أنَّ «قرارة تسفهت قراراً». . .

والصواب ما جاء في اللِّسان وبإصلاح صوبك وصوبك بقولك: حوتك وحوتكي.

الجست:

قال في محيط المحيط: «الجست (كقفل): اسم حجر هندي» اهـ. والكلمة غير واردة في دواوين اللغة الأمهات ولم يذكر مأخذها. وفي ذيل أقرب الموارد الجست، بالضم: اسم حجر هندي (نقله فريتغ فحرره) اهـ ولم ينقله صاحب البستان.

والجست لا وجود له في العربية، إنَّما الموجود هو الجمست، سقطت الميم من الكتاب الخطي الذي نقل عنه فريتغ كما سقطت من كتابنا الخطي مفردات ابن البيطار، فقرأها فريتغ تلك القراءة الغريبة والجمست بالسين لغة ضعيفة في الجمشت بالشين المعجمة، وكلا اللفظين فارسي إلا أنَّ العرب تمسكت بالجمشت دون الجمست والجمشت حجر كريم يؤتى به في أغلب الأحيان من ديار الهند، ولا سيَّما من جزيرة سيلان المعروفة عند الأقدمين بجزيرة سرنديب. وقد يكون أيضاً في بلاد العرب. قال ابن البيطار: جمشت. الكندي في كتابه الأحجار: هو حجر بنفسجي صبغه مركب من حمرة وردية وسماوية. وهو حجر كانت العرب تستحسنه وتزين به آلاتها. ومعدنه من قرية تسمى الصفراء على مسيرة ثلاثة أيام من مدينة النبي عليه السلام. أعظم ما يخرج منه عظم الرطل، أو ما قرب من ذلك فيما يخبر به من يعالجه. فأما نحن فلم نر منه شيئاً عظيماً. وعلاجه في قطعه كعلاج الزمرد. غيره: من شرب في إناء منه لم يسكر بعد أن يكون الإناء عظيماً. ولابسه يأمن النقرس. ومن وضعه تحت وسادته أمن من أحلام السوء. انتهى كلامه. فابن البيطار ذكره بالشين عن الكندي وذكره كذلك بالشين المعجمة التيفاشي وداود البصير في تذكرته. ولم نجد من سماه جستاً أو جمستاً بالسين في كليهما. وإن كان هذا الأخير موجوداً بالفارسية.

ومن الغريب أنَّ السلف لم يضعوا لفظة عربية محضة لهذا الحجر. على

أنَّ صاحب (برهان قاطع) قال إنَّه يسمى (المعشوق) بلغة الضاد. لكنَّنا لم نجدها في كتاب من كتب العلم والأدب فضلاً عن دواوين اللغة من كبيرة أو صغيرة التي أنشأها الأقدمون. على أنَّنا وجدنا الهمداني صاحب صفة جزيرة العرب يذكر (الجمش) بالتحريك وبلا تاء في الآخر. فقد قال في تأليفه: «والجمش من شرف همدان»[1] (أي يؤتى به من شرف همدان) وفي فهرس تصحيحات هذا الكتاب أثبت الناشر صحة هذه الرواية نقلاً عن سائر النسخ. فلم يبق شك في أنَّ الأقدمين عربوا الجمشت بحذف تائها الأخيرة حملاً لها على وزن سبب.

والبستان ذكر الجمست والجمشت نقلاً عن أقرب الموارد وهذا عن محيط المحيط وهذا عن فريتغ، ولم يذكر أحد من الذي أورد هذا الاسم بالسين من فصحاء العرب.

ولتسمية الجمشت بالمعشوق مشابهة عظيمة لاسمه بالإيطالية فهو Amatista الذي يقرب كثيراً من قولهم Amata وهي المعشوقة. والإيطاليون يقولون إنَّ أصل كلمتهم هو من اليونانية لكن في نقلهم إيَّاها إلى لغتهم أدنوها من قولهم معشوق أو معشوقة في لسانهم.

لنلتفت الآن إلى المعاجم الفرنسية العربية ثم إلى المعاجم الإنكليزية العربية. قال إلياس بقطر في معجمه الفرنسي العربي Améthyste: «جمست، كركهن، كركهان» قلنا: جمست حقه أن يكون بالشين المعجمة. وكركهن أو كركهان هو كركند. وقد ذكره ابن البيطار في مفرداته وليس له صلة بالجمشت ولو كان له شيء يتصل به لذكره.

وقال غسلين M. Ed. Gasselin: بنفش. جمشت. كركهن- حجر الكركهن. قلنا: بنفش وضبطها كسبب والصواب بالتحريك والسكون حجر آخر هو Zircon عند الإفرنج. وذهب آخرون إلى أنَّه Hyacinthe لكنَّه ليـ

(1) صفة جزيرة العرب، الهمداني: ص202، السطر 21.

بالجمشت أبداً. والكركهن أو حجر الكركهن. قد مر ذكره أنَّه ليس بالجمشت فلم يصب غسلين إلا في قوله جمشت.

وأما نجاري بك فذكر للكلمة الفرنسية المنوه بها آنفاً: «جشمت (كذا) جسمت (كذا) «كلمة فارسية» بنفش. كركهان. ثعبان» اهـ قلنا؛ صحف المؤلف جمشت وجمست بصورتين. كما رأيتهما ووهم في بنفش كما وهم بقطر وغسلين فهما عائلان عليه. وظهر فساد كركهن. وأما ثعبان فلا أصل لها في أي لغة كانت بمعنى الجمشت. فأنت ترى أنَّ بقطر فعل في المعاجم الفرنسية العربية ما فعل فريتغ في من نقل عنه في العربية.

وأما بادجر في معجمه الإنكليزي العربي فقد ذكر للجمشت هذه الأسماء: «جمسة (وضبطها بالضم) كركهان. مرطيس» قلنا: فأما جمسة فتصحيف مرغوب عنه لجمست والصحيح الجمشت. والكركهان حجر آخر لا صلة له بالجمشت كما مر بك. وأما مرطيس فحجر ثالث. قال عنه ابن البيطار «كتاب الأحجار: هذا حجر له خشونة الصخور ولونه لون اللازورد وليس به. يوجد بمصر ونواحي بلاد المغرب. إذا سحق خرج منه شيء شبيه برائحة الخمر وإن شرب منه وزن ثلاث شعيرات بماء بارد نفع من وجع الفؤاد» فواضح من هذا أنه ليس بالجمشت بل Smaltine.

وذكر محمد شرف بك للجمشت هذه الألفاظ: «جمست. جمسة (بالضم) كركهان. مرطيس. مرو أزرق بنفسجي». فقوله جمسة وكركهان ومرطيس هي من أغلاط بادجر. وأما مرو أزرق بنفسجي فلم نجدها بهذا المعنى إنَّما المرو ـ على ما نقاه دوزي ـ هو الجذان وهو من كلام المولدين. وصاحب (برهان قاطع) يقول هو حجر النار، أي بيريت Pyrite وهذه عبارته: «سنك آتش زبه» وعلى كلِّ حال ليس بالجمشت.

فبعد هذا البسط نرى أنَّ معاجمنا اللغوية العربية يعوزها تدوين الألفاظ العلمية والاصطلاحية، إذ كيف نجد الجمشت في مؤلفات الكندي والتيفاشي والهمداني وابن البيطار وداود الأنطاكي ولا نجد له أثراً في أضخم دواويننا

اللغوية؟ وكيف نسمي هذا الحجر في كتبنا العلمية إن لم نجدها في أمهات معاجمنا؟ ـ أما كتب متون اللغة الفرنسية العربية والإنكليزية العربية أو نحوها فهي أيضاً تحتاج إلى تهذيب وتدقيق في تصحيح الألفاظ إذ إنَّ الواحد ينقل عمَّن تقدمه بدون أدنى نقد لما ينقله. وما أخذناه عن أشهر المعاجم التي ذكرنا أساميها هو أحسن دليل على ما نقول وقلناه وسنقوله.

المشمعة:

في البستان في مادة (ش م ع) ما هذا صورته: «المشمعة (وضبطها كمدرسة) مصدر، والمكان يكثر فيه الشمع». وهي عبارة محيط المحيط. ولم يقل أحد من فصحاء العرب هذا القول أي إنَّ المشمعة المكان الذي يكثر فيه الشمع وكيف يقولونه والشمع لا يكثر إلا في الخلايا، وكفى بهذه الكلمة لتقوم مقام تلك اللفظة التي لا وجه لها عند الفصحاء إلا بتكلف. أما المعنى الذي وردت فيه هذه المفردة هو مصدر شمع أي الطرب والمزاح واللعب والضحك إلى مثل هذا التعبير. أما بمعنى المكان الذي يكثر فيه الشمع فلم يعرفه العرب الخلص.

الشمعدان:

وقال في تلك المادة: «الشمعدان: المنارة يركز عليها الشمع. مركبة من شمع ودان بالفارسية ج شماعد وشمعدانات» ـ وقول صاحب محيط المحيط شمعدانات وشماعدين، غلط فظيع إذ هذا مخالف للأصول العربية ـ قلنا: الشمعدان من كلام العوام نقلاً عن الأعاجم. أما العرب فسموه: «المشمعة» بكسر الأول وزان أسماء الآلات. وقد ذكرها الزمخشري في ديوانه البديع: «مقدمة كتاب الأدب».

العنزة:

وذكر العنزة بمعنى العنز للواحد من المعزى. وهذا الخطأ بعينه ورد في محيط المحيط. وشهرة هذا الغلط تغنينا عن التصريح به، إذ العنزة من كلام العوام لا غير.

العنقريظ:

ومن الأوهام الشائعة قول البستان: «العنقريظ: ضرب من السمك» ففي هذا التفسير غلطان: إيراد الكلمة بالظاء المشالة المعجمة والتي ذكرها فورسكال، وهو أول من نقل هذه الكلمة عن العوام في مصطلحات علم المواليد ـ بالطاء المشالة غير المنقوطة، فنقطت في الطبع خطأ، فأخذها عنه فريتغ بهذا الوهم، فنقلها عنه محيط المحيط، فتلقاها عن هذا كل من استمد من ديوانه ـ والغلط الثاني أنَّ العنقريظ ليس سمكاً بل ضرباً من الهلاميات. هكذا أوردها فورسكال إذ ذكرها بلسان العلماء فقال هي: Argonauta argo ولم يعرفها عرب ديار البحر الرومي والتي ذكروها هي العنقريس كما صرح بها الإدريسي في كتابه «نُزهة المشتاق في اختراق الآفاق». ولعلَّ هناك غلطاً ثالثاً هو أنَّه لم يقل أعجمية وهي تعريب Argonaute.

العنقب والعنقوب والعنقد:

وممَّا أخذه البستان عن محيط المحيط ولا أثر له في معاجم الفصحاء قوله: «العنقب» نبات ـ العنقوب: نبات ـ العنقد: ضرب من السمك». فكلها مقتبسة من مقتبسات فريتغ وهذا أخذها من فورسكال الذي دوَّن كلام العوام مصحفاً إيَّاه في بعض الأحيان. والفصحاء لم يعرفوا العنقد بل العنكد، لكن أبناء الغرب لا يستطيعون تمييز الحرف الحلقي من غير الحلقي.

فقد كان جاء إلى بغداد قبل نحو خمس وعشرين سنة أحد الفرنسيين الواقفين على أسرار العربية وقواعدها وقوفاً عجيباً وله تآليف عديدة مترجمة من العربية إلى الفرنسية ومن الفرنسية إلى العربية اسمه Goguyer وكان أقام في مسقط من ديار عمان سنين عديدة واشترى فيها كتباً خطية أهداها في الآخر إلى خزانة الآباء اليسوعيين في بيروت قبل وفاته. فهذا الرجل ما كان يستطيع أن يميز بين العقل والأكل. والحميم والهميم. والخصيص والكسيس والقسيس وحاولت أن أعلمه الفرق بين هذه الأحرف وأشباهها فلم أفلح. فإذا قلت له

قل: طب نفساً قال: تب نفساً. وحب ولدك هب ولدك. وكن معلمي: كن مؤلمي. واختف: اكتف. وقف في مكانك: كف في مكانك، إلى غيرها. وكان إذا أراد أن يعرف الكلمة الحقيقية عند انغلاق المعنى عليه يطلب إليَّ أن أكتبها على ورقة ليتمكن من معرفتها. فهذه حالة أعلم علماء الإفرنج للغة العربية. فما القول في من يخالط الناطقين بالضاد ولم يتقن التلفظ بكلامهم.

فالعنقريط والعنقريس ليستا من نجار عربي إذ ثقلهما ووزنهما وعجمتهما تشهد على أنَّها حديثة الوضع بل معربة وأصلها Argonauta أي عرقنوط فصارت بالقلب والنقل عنقريط. فتأمل.

الرباح والسيابجة وزابج وجاوة:

«الرباح بالفتح كسحاب اسم ما يربح و- دويبة كالسنور، وهي قطعة الزباد لأنَّه يحتلب منها. و- بلد يجلب منه الكافور. والرباحي صنف من الكافور منسوب إلى رباح وهو البلد الذي يجلب منه الكافور» (منقول بنصه الحرفي من البستان في مادة (ر ب ح).

فلننعم النظر في هذا الكلام. وأول كل شي نأخذه على المؤلف أنَّه قال: «الرباح بالفتح كسحاب. فهذا من باب تحصيل الحاصل فقوله «بالفتح» زائد لا حاجة له إلى التنويه به بعد إيراد وزنه فقوله «كسحاب» كاف.

ثانياً قوله: «دويبة كالسنور» في غير محله، إذ الدويبة المذكورة لا تسمى رباحاً بل زباداً أو زبادة على رأي آخرين فصحفه بعضهم وجرى وراءهم على هذا التصحيف من يسير بعقل غيره. وكان الأليق به أن يقول: إنَّ الرباح تصحيف مخطوء فيه لكلمة زباد إن لم يقل تصحيف زباج وهذه تصحيف زابج التي صحفت بصور عديدة سنذكرها بعد ذلك. وممَّن قال إنَّ أصل الرباح زباد الزبيدي. قال في تاجه: «الرباحي: جنس من الكافور، منسوب إلى بلد، كما قاله الجوهري وصوبه بعضهم، أو إلى ملك اسمه رباح اعتنى بذلك النوع من الكافور وأظهره. وقول الجوهري: الرباح دويبة كالسنور يجلب، هكذا بالجيم

في سائر النسخ الموجودة بأيدينا، وبخط أبي زكرياء وأبي سهل، بالحاء المهملة، منها، وفي نسخ الصحاح، منه، فهو تحريف من المصنف أو غيره. قال ابن بري في الحواشي: قال الجوهري: الرباح أيضاً دويبة كالسنور يجلب منه الكافور وقال: هكذا وقع في أصلي. قال: وكذا هو في أصل الجوهري بخطه وهو خلف بفتح فسكون أي فاسد غلط. وأصلح في بعض النسخ وكتب «بلد» بدل «دويبة». قال ابن بري: وهذا من زيادة ابن القطاع وإصلاحه وخط الجوهري بخلافه. قلت (أي صاحب التاج): ونص الزيادة: والرباح أيضاً: اسم بلد. والذي بخط الجوهري والرباح أيضاً دابة كالسنور يجلب منه الكافور. فقول شيخنا إنّه مبني على الحدس والتخمين وعدم الاستقراء غير ظاهر. وكلاهما غلط. ولقائل أن يقول أي غلط فيما إذا نسب إلى البلد، لأنَّ الأشياء كلها لا بدَّ أن تجلب من البلاد إلى غيرها من صموغ وثمار وأزهار لاختصاص بعض البلدان بعض الأشياء ممّا لا توجد في غيرها. وكذا إذا كان يحلب بالحاء المهملة، على ما في النسخ الصحيحة من الصحاح بخط أبي زكريا وأبي سهل، أمكن حمله على الصحة بوجه من التأويل. والذي في هامش نسخة الصحاح ما نصه: وقع في أكثر النسخ كما وجد بخط أبي زكريا. وإذا كان كذلك فهو تصحيف قبيح لأنَّ الكافور لا يجلب من دابة، وإنّما هو صمغ شجر بالهند. ورباح موضع هناك ينسب إليه الكافور، يكون داخل الخشب ويتخشخش فيه إذا حرك، فينشر ذلك الخشب ويستخرج منه ذلك. وأما الدويبة التي ذكر أنّها تحلب الكافور فاسمها الزبادة. قال ابن دريد والزبادة التي يحلب منها الطيب، أحسبها عربية» اهـ كلام التاج من غير حذف كلمة واحدة من النص.

وقد ذكرنا النص بحذافيره لكي يرى المعاندون أنَّ أئمة اللغة قد يخطئون، أو قد يصيب الواحد دون الآخر، فادعاء بعض الكتبة أنَّ أصحاب محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان في غير محله ولا يمكن أن يقوم على قدم ثابتة.

لنعد الآن إلى نقد نص البستان ونتم ما شرعنا فيه. فقد قال: «وهي

قطعة» ولعلَّ ذلك من غلط الطبع، إذ لا معنى للقطعة هنا، والذي نظنه الصواب هو «قطة الزباد» ليتسق الكلام بعضه مع بعض. ولأنَّ العبارة المذكورة هي عبارة محيط المحيط، إلا أنَّ صاحب البستان قدم كلمات على كلمات وأخر بعضها عن بعض، لكن الخطأ يظهر في قوله: «قطة الزباد» والسلف لم يقل أبداً «قطة الزباد» بل «سنور الزباد» (راجع حياة الحيوان للدميري) ولم ينطقوا في هذا المقام بالقط والقطة أبداً، لأنَّ قولهم «القط» خاص بالحيوان الأليف الأهلي، أما «السنور» فقد يقع على الوحشي أيضاً، كما يؤخذ من نصوص الأئمة. وأنت تعلم أنَّ الزباد أكثر ما يكون وحشياً وقليلاً ما يكون أهلياً. وهناك سبب آخر وهو أنَّ اللفظة القليلة الأحرف تدلُّ في أغلب الأحيان على معنى يقع على مدلول صغير، بخلاف اللفظة الكثيرة الأحرف فإنَّها تدلُّ في أغلب الأحيان على معنى أو على مدلول أكبر، إذا كان للحيوان عدة مرادفات[1] أو مترادفات. فقد قال في الكليات[2]: «وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرة الألفاظ». قلنا: ولما كان الزباد أكبر بقليل من القط دعوه سنور الزباد لا قط الزباد.

أما معنى الرباح أو الرباحي على الحقيقة فهو ضرب من الكافور فاخر. ولا جرم أنَّ الكلمة مصحفة، لأنَّنا لا نجد اليوم في كتب البلدان ومعاجمها بلداً معروفاً بهذا الاسم. ولهذا نظن أنَّه مصحف تصحيفاً قديماً وهو زباج (بزاي وباء موحدة معجمة من تحت فألف فجيم) والكلمة وزان سحاب، وهي

---

(1) ادعى البعض أنَّ «المرادف» لم يرد في اللغة وأنَّ صوابه «المترادف». وما ذلك إلا لجموده ولعدم وقوعه على هذا الحرف في المعجم الذي بيده، كأنَّ الكتاب الواحد قد وسع اللغة العربية كلها. وجهل أنَّ بعض المعاجم تحوي الشيء النزر من كلام العرب لا كله. قال السيد الجرجاني في التعريفات: «المرادف ما كان مسماه واحداً وأسماؤه كثيرة وهو خلاف المشترك» اهـ. وذكر السيوطي في المزهر (1: 196 من طبعة بولاق): «ولا يتأتى ذلك باستعمال مرادفه». وهناك غير هذه الشهادات، فليرد هذا الصلف على مقال هؤلاء لا على مثلنا ونحن نغترف من علم السلف.

(2) الكليات: ص331.

لغة في زابج ويمال الألف فيها فيقال زيبج Zébedj أو سيبج Sébedj وينسب إليهما فيقال: زيبجي وسيبجي وجمعوا هذه فقالوا السيابجة (أي بسين وياء مثناة بنقطتين من تحت فألف فباء بواحدة تحتية وجيم وهاء) فغلط بعضهم فقالوا السبابجة (أي بباءين الواحدة بعد السين والآخرة قبل الجيم) والبعض الآخر السبائجة بهمزة قبل الجيم. وكل ذلك من الخلف الظاهر لجهلهم أصل الكلمة، على أنَّ البستان زاد التصحيف تصحيفاً ثالثاً فقال «السابجة» (أي بسين فألف فباء موحدة تحتية فجيم فهاء). فإلى أين نصير، إذا جاء كل كاتب ومسخ الحرف مسخاً جديداً؟ إنَّ هذا لبلاء مبرم على الناطقين بالضاد!

وقد أولع أصحاب المعجمات الحديثة بتصحيف الكلم العربية بنوع غريب. فكأنَّ تصحيف «زباج أو زابج» لا يكفي فجاء صاحب دائرة المعارف ومسخها مسخاً ثالثاً فقال: «رابخ» (أي براء فألف فباء معجمة بواحدة من تحت وخاء معجمة) وقد أخذها عن تحفة العجائب وطرفة الغرائب لابن الأثير الجزري الذي سمى ملكها الهيراج والصواب المهراج. والظاهر أنَّ «رابخ» ليست من المؤلف نفسه بل من غلط الطبع. لأنَّ النسخة القديمة التي في خزانتنا تذكر (زابج) (أي بالزاي والألف والباء والجيم) فكان على المؤلف أن يتثبت في صحة الحرف قبل البحث في مدلوله.

أما ما هي (زابج) وزان قالب، فالذي حققه علماء العصر من مستشرقين وغيرهم أنَّها جزيرة (جاوة) الحالية. وكانت تطلق أيضاً على ما جاورها أي على ما نسميه اليوم (سومطرة). وقد جاءت زابج وزباج وسابج وسباج ورابخ (وهذه أقبحهن) ورباح إلى غيرها بصور كثيرة مصحفة لا تحصى. وكلها في المخطوطات والمطبوعات. وقد أفسدتها أيدي النساخ المساخ وعبث بها الناشرون الناسرون. وما ذلك إلا لغرابة اللفظة وخروجها عن مألوف التراكيب العربية.

وثم سبب آخر لهذا التصحيف أو لتلك الروايات المختلفة أو لذلك التعريب الغريب، تعريب الأعلام الأعجمية، بل مسخ الكلم الضادية نفسها ما قاله السيوطي إنَّ اختلاف اللفظ يكون من واضعين يضع أحدهما اسماً والآخر

اسماً آخر للمسمى الواحد من غير أن يشعر أحدهما بالآخر. ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان أو يلتبس وضع أحدهما موضع الآخر(1). وهكذا تشيع الألفاظ المختلفة من صحيحة وقبيحة.

وعلى ذلك كان يجب على صاحب البستان أو من نحا نحوه سواءً ممَّن تقدمه أو ممَّن نقل عنه أن يقول مثل هذا الحديث أو ما يقاربه «الرباح كسحاب. . . تصحيف قبيح مرغوب عنه للزبادة وهو دويبة كالسنور ويسمى أيضاً سنور الزباد. و ـ بلد يجلب منه الكافور وهو تصحيف زباج الذي هو لغة في زابج وهي جزيرة تعرف اليوم بجاوة. وربما جاءت بمعنى ما يسمَّى اليوم أيضاً سومطرة. وسمي الكافور رباحياً أيضاً نسبة إلى رباح، كما يقال فيه (رباح لأنَّه تحذف ياء النسبة كما قالوا في جهرمي: جهرم)» اهـ.

وقد خفي على كثيرين أنَّ رباح وزابج وجاوة (وسائر مصحفاتهن) هي أسماء لمسمي واحد. فليحتفظ بذلك.

تعنكش:

من مستمدات البستان، نقله عبارة محيط المحيط نقلاً حرفياً قوله في مادة (ع ن ك ش): «تعنكش الشعر؟. . .» والذي في كتب اللغة: تعنكش الشيء تعنكشاً أي تجمع وتقبض فقرئت «الشيء» «الشعر» لبعض المجانسة في الرسم فبقيت تلك القراءة السيئة على حالها، وانتقلت بالعدوى إلى كل من أخذ عن محيط المحيط آخذاً بلا فكرة ولا روية ليستدل بهذا العمل على السرقة التي يتعاطاها بعضهم بلا وخز في السريرة. فسبحان كشاف المساوىء والخفايا.

الفلاتج:

يظن بعضهم أنَّنا نتهم صاحب البستان بالنقل عن محيط المحيط من غير

(1) راجع المزهر: ج1، ص196، طبع بولاق.

دليل ولا حجَّة مع أنَّنا بيّنا صدق كلامنا بعدة نقول أتينا بها ولا يمكن أن يتطرق الشك إلى واحد منها. وقد جاء في ديوانه في مادة (ف ل ت ج): «الفلاتج (ولم تضبط وهو عيب ـ لو علمت ـ عظيم، ولا حاجة لنا إلى معجم لا يضبط لنا كلاماً) كعك يعمل بلبن المعزى والجوز وغير ذلك (فارسي)» اهـ.

وليس لهذه الكلمة وجود في كتب متون اللغة في مظنتها، إنَّما مذكورة في معجم البستاني الأول بهذه العبارة: «الفلاتج (وضبطها بالفتحات): كعك يعمل من حليب المعزى والجوز وغير ذلك. أصله فلاته بالفارسية» وهذه العبارة أعظم فائدة من عبارة البستاني الثاني لأنَّ الأول يطلعنا على اللفظة الفارسية على ما هي وأما الثاني فيحملنا على الظن أنَّ الفلاتج بالجيم هي بالفارسية أيضاً. وهذا غلط صارخ بنفسه إلى عنان السماء أنَّه غير صحيح. ومع هذا فعبارة المرحوم بطرس البستاني مقتبسة من فريتغ ودونك تعريبها من اللاتينية: «ضرب من الحلوى يتخذ من الدبس والإجاص اليابس ولب الجوز واللوز ويسوى بشكل أقراص أو خلع (أو كما يقول عوام الحضر مقانق)» اهـ قلنا: فأين هذا من قوله كعك. وكيف يكون الفلاتج كعكاً وهذا بعيد عن ذاك بُعد الثريا عن الثرى؟ لكن المرحوم البستاني ما كان يفهم اللاتينية أو يفهم منها بعض الشيء، فإذا رأى كلمة في تلك اللغة تعني «الخبز» نقلها إلى لغتنا «باللحم» لأنَّ الاثنين يؤكلان. وما كان يهمه أنَّ الواحد غير الآخر إذ الجامع بينهما هو الطعام وكفى بذلك ترجمة ونقلاً وتفسيراً.

ومن الغريب أنَّ البستانيين ـ رحمهما الله ـ ذكرا الفلاتج ولم يذكرا لفظها العربي وهو «الملبن» وزان محمد. وأغرب من هذا أنَّ أصحاب القاموس والأوقيانوس ولسان العرب وتاج العروس لم يذكروا الملبن في موطن مادته. والذي تفرد بذكره صاحب الصحاح إذ قال في مادة (ل ب ن): «والملبن، بالتشديد: الفلاتج وأظنه مولداً» اهـ بحرفه. فكيف لم يذكره غيره وقد طالع الصحاح كل من كتب في اللغة؟

واسم الملبن اليوم عندنا نحن العراقيين «جلد الفرس» وهذه التسمية

قديمة بهذا المعنى ولم يضعها سلفنا في هذه الأيام المتأخرة، لأنَّ ابن بطوطة عرف الملبن بهذا الاسم حين وصف بعلبك. قال: «وبها يصنع الدبس المنسوب إليها وهو نوع من الرب يصنعونه من العنب ولهم تربة يضعونها فيه فيجمد وتكسر القلة التي يكون فيها فيبقى قطعة واحدة وتصنع منه الحلواء ويجعل فيها الفستق واللوز ويسمون حلواءه بالملبن ويسمونها أيضاً بجلد الفرس[1]» اهـ.

وقال ياقوت الحموي في مادة الفرزل: «ويعمل بها الملبن المسمى بجلد الفرس وهو من خصائصها» اهـ.

إذن ذكر الفلاتج بلا ضبط وبوصف لا يحليه التحلية اللازمة وإهمال الملبن وجلد الفرس في مظنتهما كل ذلك من التقصير البين في هذه الكتب الحديثة، بينما نرى الإفرنج قد سبقونا بمراحل في أوضاع لغتنا نفسها.

الكشكول والكشكولة:

ورد في البستان في مادة (ك ش ك ل): الكشكول (وضبطها بفتح الأول) «قدح المكدي يجمع فيه رزقه» اهـ. والمنقول عن اللغويين أنَّ موازين فعلول تكون بضم الأول ما خلا بعض الألفاظ. وكذا قال النحاة. وفي السفر المذكور بعد الكلمة المذكورة حرف آخر هو «الكشكولة (وضبطها أيضاً بفتح الأول): الكشكول كلاهما فارسي» اهـ. وهذا الضبط غير صحيح أيضاً وهو ضبط محيط المحيط نفسه ومن أخذ أخذه. والكلمة الأولى فارسية لا شك

(1) تضبط جلد الفرس، بكسر الجيم وإسكان اللام وهو مسك كل حيوان أي هذا الغشاء الذي يغشى جسم الإنسان وكثير من الحيوانات. وذلك لأنَّ هذه الحلواء تشبه في ثخنها ولونها جلد الفرس حتى أنَّ من يراها لأول مرة يظنها جلده حقيقة، لكن ناقلي ابن بطوطة إلى اللغة الفرنسية ظنا أنَّ المراد بجلد الفرس هنا ـ وضبطا الجلد بفتح الأول ـ عضوه أي آلته، لأنَّهما ذهبا إلى أنَّ هذه التسمية ناشئة من باب المشابهة فأخطآ، أي خطأ. ليراجع كتاب رحلة ابن بطوطة 1: 186 من طبعة باريس التي نشرها دفريمري وسنغينتي.

G. Defrémery et le Dr. B. R. Sanguinetti- Voyages d'Ibn Batoutah. Paris 1893. -T. Ier P.186.

فيها. وأما الثانية فلا وجود لها في لسان بني إيران، كما لا وجود لها في لغتنا العدنانية. وما الكشكول إلا قدح المكدي ومنه اسم كتاب بهاء الدين العاملي وقد طبع مراراً عديدة ولم يخطر في بال أحد أن يسميه «كشكولة» بهاء في الآخر. نعم إنَّ بعض العوام ينطق بهذه الصيغة لكن ذلك محصور فيهم ولا يتجاوزهم، ولا سيَّما لأنَّ الشيخ عبد الله آلى على نفسه أن لا يسجل في معجمه كلمة عامية من أي بلد كان، وإن كان قد خالف قصده مئات ومئات من غير علم منه إذ كان ناسخاً لما في محيط المحيط. وفي هذا البحر المحيط جيد السمك ورديئه، كبيره وصغيره بل فيه غير السمك كما هو محتوى البحر المحيط. فاعلم ذلك ولا تنسه لأنَّ ذلك يطلعك على أسرار (البستان) العديدة.

العرقون:

من منقولات البستان ما دونه فيه في مادة (ع ر ق ن) قال «العرقون: نبات» اهـ ولم يزد على هذا القدر.

ومثل هذا القول متعب لأصحاب النظر. وأول كل شيء أنَّ هذا الاسم لم يرد في الدواوين اللغوية التي بأيدينا، اللهم إلا في معجم فريتغ، إلَّا أنَّ فريتغ فسر هذا النبات بقوله: «اسم نبات ورقه شبيه بورق شقائق النعمان»[1] اهـ.

فهذا كلام يدلنا على وصفه ومأخذه. وقد طلبنا إلى صديقنا الدكتور داود بك الجلبي أن يحقق لنا صحة هذه الكلمة في قانون ابن سينا المطبوع في مصر، فكتب إلينا ما هذا نصه بحروفه: «زعم ديسقوريدس أنَّ عرقون (كذا، كأنَّه ممنوع من الصرف بعلمية الجنس والعجمة): نبت له ورق شبيه بورق شقائق النعمان، مشقق طويل وله أصل مستدير حماس (كذا). أما نحن فنقول: لعلَّها جلس بجيم مفتوحة أي غليظ حلو) يؤكل، وإذا شرب منه وزن درخمي بشراب حلل الرياح. وقد ذكر أنَّه يكون منه صنف آخر، وله أغصان دقاق رئي

(1) راجع 234 من قانون ابن سينا (المطبوع في روما).

عليها ورق شبيه بورق الملوخية، وفي أطراف الأغصان شيء ناتىء شبيه برأس الكركي ومنقاره وليس له مندوحة (كذا). قلنا: ولعلَّها منفعة. وفي هذا الكتاب كما في سائر مطبوعات مصر الصادرة سابقاً من المطابع التي هي لغير الحكومة المصرية أوهام طبع تشوه التآليف على أنواع مواضيعها) في صناعة الطب بل في صناعة أُخرى لا يليق بنا أن نذكر ذلك في هذا المقام»[1].

هذا هو العرقون على ما جاء في القانون ولكن ما عسى أن يكون ذيالك النبات ومن أي لغة جاءنا اسمه؟

بقينا نبحث عن الكلمة في أسفار اللغة والنبات والمصطلحات الطبية فلم نوفق للعثور عليها. ولا سيَّما أنَّ فريتغ كان يستطيع أن يعرف ما يقابلها لوجودها في الترجمة اللاتينية، لكنَّه لم يسعده الحظ لمعرفتها على ما بدا لنا من استقرائنا لما دونه في معجمه، ولكن ذلك لم يثبطنا عن متابعة البحث، ولما أنعمنا النظر في النص المذكور بدا لنا أنَّ الكلمة منقولة عن الكركي أو منقاره في لغة اليونان أي Geranion وبالفرنسية Géranium ويجب أن تضبط الكلمة بالتحريك كزرجون أي أن يقال عرقون بفتح الراء لا عرقون وزان عصفور كما فعل صاحب محيط المحيط. ومن الغريب أنَّ البستان تبع محيط المحيط في ضبط الكلمة. ومصنف هذا السفر تلقاها عن فريتغ وهو لم يضبطها بأي حركة كانت، لأنَّه وجدها في كتاب القانون لابن سينا المطبوع في روما، وهذه النسخة لم تعرب بالحركات فلم يجرؤ فريتغ أن يضعها من نفسه، ولذا امتنع من عمله، أما البستاني الأول فأقدم على تشكيلها من عند نفسه، لكنَّه لم ينجح في سعيه المحمود، فتابعه في هذا الغلط أستاذنا المرحوم الشيخ عبد الله. هذا هو السبب لضبطها بالتحريك على ما ذكرنا.

أما السبب الثاني لهذا الضبط فهو أنَّها محركة كذلك في اليونانية وأنَّ ابن البيطار جرى عليها فأشبع كل فتحة حرف مد فصارت غرنيون أو غرنون لا عرقون

(1) قانون ابن سينا: ج1، ص403، طبع مصر.

(بالعين المهملة والقاف) غارانيون (كذا جاءت الكلمة في نسخة باريس التي هي أضبط رواية ممّا ورد في نسخة مصر العديدة الأوهام). أما نسخة ديار النيل فقد ذكرتها بصورة غارايتون (أي بغين معجمة فألف فراء فألف فياء مثناة تحتيّة فتاء مثناة فوقية فواو فنون) ـ إذن الرواية الفصيحة لهذه الكلمة غرنيون أو غرنون أو غارانيون أو غرانيون لكن لا عرقون التي هي من الغلط الواضح الفاضح ويجب أن يقتل قتلاً لا رحمة فيه ولا شفقة وينبه إليه أنّه من مسخ الناسخين.

أما أنَّ العرقون هو الغارانيون نفسه فظاهر من وصف ابن البيطار له، إذ هو واحد باختلاف طفيف بين رواية ابن سينا ورواية ابن البيطار. قال هذا في مفرداته ما هذا بعضه: غارايتون (كذا) ديسقوريدس في الخامسة معناه عندهم: الغرنوقي والنوع الأول منه يعرف بثغر الإسكندرية باليمان وباليمين أيضاً بالتصغير وسمعته من عرب برقة. وهو بظاهر الإسكندرية من غربيها بالحمامات وغيرها. ديسقوريدس في الثالثة: له ورق شبيه بورق شقائق النعمان مشرف إلا أنَّه أطول وله أصل مستدير حلو يؤكل. وإذا شرب منه وزن درخمي بشراب حلل الرياح النافخة العارضة في الرحم. وقد يسمي بعض الناس جنساً آخر من هذا النبات بهذا الاسم وهو نبات له أغصان رقاق (كذا والصواب دقاق بالدال لا بالراء)، عليها شيء شبيه بالغبار طوله نحو من شبرين. وله ورق شبيه بورق الملوخية. وفي أطراف الأغصان شيء ناتىء مائل شبيه برأس الغرنوق مع منقاره، أو بأسنان الكلاب. وليس يستعمل في الطب أصلاً» اهـ المراد من الاستشهاد به لإظهار أنَّ الغارانيون هو ما سماه فريتغ ومن أخذ عنه «العرقون».

وقد صرفنا ثلاثة أسابيع في التثبت في هذا الحرف إلى أن توصلنا إلى معرفته فهذا ما يفعله سوء النقل ويحول دون البلوغ إلى الحقيقة المنشودة سد دونه سد يأجوج ومأجوج.

المخيم:

وممّا وهل فيه الشيخ صاحب البستان وشايع فيه صاحب محيط المحيط قوله في مادة (خ ي م): «المخيم (وضبطها كمنبر) ما يجمع من جرز

الحصيد» اهـ. وهو غلط فريتغ بعينه. فانظر كيف أنَّ البستاني الأكبر يستمد من نور الأجانب ولا يقتبس ضياءه من أبناء يعرب مع أنَّك تراه يقول في مادة لعلم: «تلعلم في فريتاك تصحيف تلعسم» ويقول في مادة لعمط: «اللعمط: المرأة البذيئة. وقد صحفها فريتاك إلى (كذا) اللعقط» اهـ. وقال في مادة (و ع ي): «وواعي اليتيم: واليه وحافظه. ووهم فريتاك بقوله واعى اليتيم واليه مواعاة. وأغلاطه من هذا القبيل أكثر من أن تعد ويعذر بكونه (كذا) غريب اللغة» اهـ ـ قلنا: فإذا كان يعرفه غريب اللغة وكثير الأغلاط فكيف اعتمده في كتابه كله؟

أما صحيح رواية المخيم فهو المخيم كمقيل ولا يجوز الخلاف على ما ورد في كتب الأئمة.

دار شيشفان ودار ششفار والقندول:

ذكر الشيخ عبد الله في مادة (دار) ما يأتي بلا شكل: «دار شيشفان أو دار ششفار شجرة شائكة فارسية معروفة عند فريق من العامة بالقندول (وضبط الدال هنا بالفتح. كذا)» اهـ. وعبارة صاحب الغرس الأول: «دار شيشفان أو دار شيشفار (ولم تضبط أيضاً) شجرة عظيمة شائكة وتعرف بالقندول فارسية» اهـ. فهناك أراد الشيخ أن يغير العبارة التي نقلها من النسخة الأم فلم ينجح، لأنَّه قال شجرة شائكة فارسية. وهذا يوهم أنَّ الشجرة فارسية، كما يوهم أنَّ الكلمة فارسية، وهذا ممَّا يجب تحاشيه في دواوين اللغة التي يجب أن تكون عباراتها في منتهى الجلاء وغاية الوضوح. وما هذا الإبهام والإيهام في كلامه إلا لأنَّه لم يفصل الكلمة الواحدة عن الأخرى عند اقتضاء الحاجة إلى نقطة أو فاصلة أو مميزة تميزها عن أختها. ودار شيشفان أو دار شيشفار أو دار ششفار كما كتبها صاحب البستان، لا وجود لها في الكتب العربية ولا في الهندية ولا في الصينية ولا في اليابانية ولا في أي لغة، والتي ذكرها فريتغ هي دار شيشغان بالغين قبل الألف. ثم قال: وفي بعض النسخ كتبت: «دار شيشغار، وفي نسخة دار شتشغار وهي شجرة عظيمة شائكة (ذكرها القزويني) وهي بلسان

العلم Spartium Spinosum[1] اهـ كلام فريتغ. ولم يقل إنَّ الكلمة فارسية بل استنتج ذلك البستاني الأول لأنَّه رأى الكلمة المركبة المصدرة بدار. وما كان كذلك يكون في غالب الأحيان فارسي الأصل، إلا أنَّ هذه المفردة مخالفة لأخواتها لأنَّ صدرها فارسي وعجزها عربي، فهي مركبة من (دار) الفارسية أي شجرة أو عود أو خشبة ومن (شيعان) وزان شعبان أي بشين معجمة مفتوحة فياء مثناة تحتية ساكنة فعين مهملة فألف ونون، وهي من شوع راسه (ككرم) أي انتشر شعر رأسه وتفرق وصلب. وقد ذكره بعضهم بصورة شيشعان، كما فعل صاحب التاج في مادة قندول، كأنَّه منحوت من شيعان المكررة، فاكتفوا بتكرار الشين من الكلمة الثانية عن تكرار الكلمة نفسها لأنَّ هذه الشين هي الحرف الظاهر المتفشي الصوت في اللفظة. وقد جاء (دار شيشعان) مصحفاً تصحيفاً قبيحاً في كثير من كتب النبات واللغة والطب.

أما القندول فهي بضم الأول والثالث، وصاحب البستان ضبطها في (دار شيشفان) بفتح الدال وهو غلط كما تقدم القول عليه. وضبطها في مظنتها بضم الأول والثالث وهو الصحيح. أما قول الشيخ «إنَّها معروفة عند فريق من العامة بالقندول» فليس القندول من كلام العامة، بل من كلام الفصحاء على ما يبدو من كلام أرباب متون اللغة.

دأدر:

ومن قبيل توارد الخواطر ما جاء في البستان: «دأدر الغلام دأدرة: لها ولعب» ولا أثر لهذا الفعل في معجم من المعاجم، بل لا في فريتغ، سفينة نوح، ولا في دوزي حاطب الليل. وقد تفرد بهذه الرواية صاحب محيط المحيط. فجاء صاحب البستان فوقع في الخطأ نفسه. وما نقوله عن البستان نقوله عن أقرب الموارد. والصواب دأدد بثلاث دالات وبهمزة بعد الأولى.

(1) راجع ابن سينا وكتاب سبرانغل تاريخ النبات في المجلدة الأولى ص266.

وزف زيداً:

قال شيخنا عبد الله في بستانه: «وزف زيداً، استعجله. لازم متعد» اهـ وهو منقول بحروفه عن محيط المحيط وكذا كان قد نقله صاحب أقرب الموارد، لكنَّه أصلح العبارة في الآخر وقال إنَّها يمانية بهذا المعنى. ولم ينبه عليها هذا التنبيه صاحب البستان.

البرنجاشف:

ذكر البستاني الكبير البرنجاسف (بالسين المهملة) فقال البستاني الصغير: برنجاشف (بالشين المعجمة) وبفتح الأول والثاني. وما ذلك إلا لأنَّها وردت في تاج العروس بالشين المعجمة حقيقة. لكنَّها وردت ثم من باب الخطأ في الطبع. والدليل أنَّ صاحب التاج يقول بعد مادة (ب ر ن ف): «برنجاسف بالكسر ويقال باللام بدل الراء: ضرب من القيصوم. وقد ذكره المصنف في ح ب ق» اهـ. وفي هذه المادة يقول: حبق الراعي البرنجاسف. وضبطها بالقلم بفتح الأول والثاني وإسكان الثالث وكسر السين المهملة. وكذا وردت في جميع النسخ المخطوطة والمطبوعة من القاموس. ولذا تراه غلط ثلاث غلطات في كلمة واحدة، الأولى: إيراد الكلمة بالشين المعجمة وهي بالسين المهملة. الثانية ذكرها بفتح الأول والصواب بكسره. الثالثة ضبطه السين بالفتح والصواب بكسرها. نعم إنَّ بعض نسخ القاموس ذكرت البرنجاسف بفتح الأول لكن نص صاحب التاج يفسد تلك الرواية لأنَّه ضبطها بالكلام لا بالقلم. وضبط الكلام أوثق بكثير من ضبط القلم.

الرحوم:

وكنت أتوقع أن لا أرى (الرحوم) في البستان ولا في محيط المحيط (لأنَّ أحد الجامدين) أنكرها إذ قال: «ويقولون «إنَّه غفور رحوم» والوصف من الفعل رحم هو راحم ورحيم ورحمن. والأخير من الأسماء الحسنى فلا يجوز أن يسمى

به غيره تعالى وهو يستعمل صفة له نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو موصوفاً نحو الرحمن على العرش استوى. أما رحوم فلم يسمع من هذا الفعل».

قلنا: لو قال المعترض: «أما رحوم فلم أسمعه من هذا الفعل» لكان مصيباً في كلامه. أما أنَّه سمعه غيره فهو أشهر من أن يذكر. قال في التاج: «رجل رحوم وامرأة رحوم أي رحيم» اهـ. وفي الكشاف: «لم يكن الرحمن مستعملاً في كلامهم كما استعمل الرحيم والرحوم[1] والراحم»[2] اهـ وفي اللِّسان وفي مادة (ق ل ب): رحيم ورحوم وذكرها اللِّسان أيضاً في رحم وشنأ. وكذا في تاج العروس. وقد ذكرها أيضاً صاحب البستان ومحيط المحيط وأقرب الموارد في مظنتها.

الكلل:

لم أقع على الكلل في البستان لأنّه لم يرد في محيط المحيط، ولا في أقرب الموارد. وقد كتب داغر ما هذا صورته: «ويقولون: «وهو لا يزال يسعى بهمة لا تعرف الكلل» ولم يسمع الكلل مصدر كل بمعنى تعب وأعيا. وله عدة مصادر أشهرها: كلال وكلول وكلالة» اهـ ولكن الغير سمعوها وذكروها في منظومهم ومنثورهم. ولو لم يسمعوها خلفاً عن سلف لما تعرضوا لذكرها. وقد وردت في ديوان أبي الوليد مسلم بن الوليد الأنصاري المشهور بصريع الغواني من أبناء المائة الثانية وبدء الثالثة. وراجع معجم ديوانه المطبوع في آخره الذي نشره دي خويه في ليدن سنة 1875 وقد سرق الديوان من خزانتنا وليس الآن نسخة بيدنا فنذكر البيت الذي نستشهد به، إلا أنّنا قيدنا في معجمنا أنَّ «الكلل» مذكورة في هذا الديوان. وراجع أيضاً معجم دوزي، ففيه الكفاية.

وكان قد ذكر لي شيخي وأستاذي المرحوم محمود شكري الألوسي أنَّ الكلل وردت في شعر مهيار، قال:

---

(1) كلام الزمخشري يشعر بأنَّ عرب الجاهلية كانوا يستعملون الرحوم والرحيم والراحم دون الرحمٰن.

(2) الكشاف: ج2، ص114.

تكثر مع حسنها الوصال فما أخشى عليها إلا من الكلل

قال: وهو من باب قصر الممدود. فتأمل وأنصف. وقوله قصر الممدود هو غير قصر الألف الممدود في الآخر بل قصر حرف المد، ألفاً كان أم واواً أم ياءً.

العبهل والعيهل والعاهل:

في بستان البستاني: «العبهل كجعفر واحد العباهلة. والتاء لتأكيد الجمع ـ العباهلة: الأقيال المقرون على ملكهم فلم يزالوا (كذا) عنه» اهـ وعرف العيهل بالياء المثناة التحتية بقوله: «الناقة السريعة والرجل لا يستقر نزقاً والمرأة الطويلة والريح الشديدة». وفسر لنا العاهل بقوله: «الملك الأعظم كالخليفة جمع عهال وعهل (كسكر) والمرأة لا زوج لها. ج. عواهل» اهـ.

وأول غلط ارتكبه البستان قوله في العباهلة: «فلم يزالوا عنه» والصواب كما في أمهات اللغات «هم الذين أقروا على ملكهم لا يزالون عنه» ـ ولم يذكر للعيهل (بالياء المثناة) معنى الذكر من الإبل وقد ذكره القاموس والتاج. والعيب الثالث أنَّه ذكر للعاهل جمعين: عهال (كرمان) وعهل (كسكر). وهذان الجمعان لم يذكرهما أحد من اللغويين ولا أحد من الصرفيين أو النحاة أو أي كاتب أديب كان، لكنَّه قاسه على كاتب وكتاب وراكع وركع. والمقرر عند الحذاق من عارفي العربية: «ليس تكسير الأسماء التي تدلُّ على الجموع بمطرد ألا ترى أنَّهم لم يقولوا أبرار في جمع بر (المفتوح الأول)» هذا ما قاله ابن سيده ونقله صاحب التاج عن المخصص في مادة (ت م ر). ـ وقال الحريري على ما في شرح اللمحة: «على أنَّ الجموع كلها مرجعها السماع ولا تؤخذ بقياس بل يرجع إلى معرفتها في كتب اللغة التي تذكر فيها المفردات ومعانيها وتنبه عقب كل مفرد على جمعه» (هذا الكلام منقول عن شيخي وأستاذي محمود شكري الألوسي[1].

والعاهل لم يذكر لها جمع في معاجم لسان الضاد لا كبيرها ولا

---

(1) من رسالة الألوسي للحريري في 18 نيسان/أبريل 1921.

صغيرها[1]، ما خلا البستان ونحن لا نثق به ولا بروايته ولا بعلمه، بعد أن وجدنا فيه من السقط والخلف والفساد والإفساد ما لا يحصيه عد ولا حساب. أما الأقدمون فكانوا إذا أرادوا جمع العاهل قالوا العباهلة، بعين في الأول، فباء موحدة ذكرناها معجمة من تحت فألف فهاء فلام فهاء. وفي ذلك سر هو هذا: إنَّ العاهل كانت تلفظ بالإمالة أي العيهل ومعنى العيهل لم تدوّن في كتب متون اللغة إلا بالمعاني التي أوردناها وأقربها إلى معنى الملك تفسيرهم لها بالذكر من الإبل. والجامع بين المعنيين التفوق كما أنَّهم سموه الصيدن والصيدناني والصيدلاني من باب التوسع لإحكام أمره (التاج) اشتقاقاً له من الصيدن والصيدناني وهي دويبة تعمل لنفسها بيتاً في الأرض وتحكم بناءه وتعميه: فالجامع بين المعنيين إحكام الأمر لا غير. على أنَّه قد يمكن أن يكون العيهل كصيقل لغة في العاهل كما أنَّ الصيقل كالصاقل.

فإذا وردت العيهل كصيقل في أحد الكتب بمعنى العاهل فهي محولة عن العبهل بعين وباء مفردة تحتية وهي الأصل في أول وضعها، فما هو هذا الأصل ومن أين أتانا؟ ـ ذلك ما نريد أن نبحث عنه لنتوصل إلى معرفته معرفة حقيقية صادقة فنقول:

ليس لهذه الكلمة وجود في الآرمية، ولا في اليونانية ولا في الرومانية (اللاتينية) ولا في أي لغة كانت من لغات العالم التي نعرفها اليوم وكان أصحابها يتصلون بالعرب. فلم يبق لنا إلا القول بأنَّها منحوتة. والسبب هو هذا: إنَّ كل كلمة رباعية الأحرف، أو فوق الرباعية، تكون إما عربية ثلاثية الأصل، زيد في بنائها حرف أو أكثر، وإما منحوتة من كلمتين، أو دخيلة في لساننا وقد رأينا أنَّها ليست من لغة أعجمية، وبنيتها الثلاثية لا تمت إلى المضرية بشيء ما فلم يبق لنا إلا القول بأنَّ اللفظة منحوتة من «عبء» أي ضوء، و«هل» قصر «هالة» وهي الدائرة حول القمر أو القمر نفسه أو على

(1) قد تستغني اللغة العربية عن جمع يجمع فقد قالوا المناجذ لجمع الخلد وهو الخلد والخلقة لجمع المخاض (راجع الجلد في التاج).

الأصح «الشمس» لأنَّ الهالة تنظر إلى اليونانية هاليوس Elios التي معناها الشمس فيكون معنى العبهل «ضياء الشمس» وهو لقب من الألقاب التي كان يخلعها الأقدمون في الشرق على ملوكهم العتاة الجبابرة خوفاً منهم وإعظاماً لقدرهم. فقد سموا مثلاً (ماء السماء) وهو ماء السماء بن حارثة، وكان اسمه الحقيقي الغطريف بن ثعلبة بن امرىء القيس بن مازن بن الأزد ـ وهناك (ماء السماء) وهي مارية ابنة عوف بن جشم أم المنذر بن امرىء القيس ـ وماء السماء أم المنذر بن النعمان ـ ومن الأسماء المعروفة عند المتأخرين: بهاء الله، وضياء الله، ونور الله، والصبح الأزل، ونور الدِّين، وشمس الدِّين، وبدر الدِّين، وسيف الله، وصمصام الدِّين، وحسام الدِّين، إلى غيرها من الأسماء والألقاب الضخمة التي لا يرى أمثالها في ديار الغرب، إلا عند اليونانيين الأقدمين الذين احتكوا بالمشارقة، فهم يسمون الشعراء: أبناء أفلون، والأغنياء: أبناء فلوطس والمحاربين أبناء المريخ، واللصوص والتجار أبناء عطارد، إلى غير هذه الكنى والألقاب.

وكان الصينيون إلى عهد غير بعيد يسمون ملوكهم: أبناء السماء والواحد منهم ابن السماء. فهذا أعظم من قولنا «ضوء الشمس» أو «نور الشمس» وابن السماء في الصينية «تيان تسو» وكان العرب سلفنا يسمونه البغبور أو الفغفور. والكلمة تصحيف «بغابترا» بباء مثلثة من تحت في بترا أي «ابن الله». واليابانيون يسمون ملكهم «تنشى» أي ابن السماء و«تنو» أي الملك السماوي. و«شوجو» أي الرب والسيد والمولى المطلق، ويسميه شعراؤهم «ميكادو» أي الباب العالي. إلى غير هذه الألقاب والأجلية (جمع جلاء بالكسر وهو الاسم أو اللقب الحسن الذي يلقب به الرجل ويعظم به حين المخاطبة).

وكان ملوك الفرس الأقدمون يسمون أنفسهم «شاهنشاهان» أي ملك الملوك وكان هذا اللقب عينه وفي الوقت نفسه لقب رب الأرباب أو إله الآلهة. فالشرق من أدناه إلى أقصاه كان مغرماً بمثل هذه الأجلية والألقاب والكنى التي ذكرناها إلى غيرها كبراً وعجباً، فلا بدع بعد هذا إذا كان كل قيل من أقيال

اليمن يلقب نفسه بالعبهل أي بضوء الشمس أو نورها. فالعبهل يقابل اليوم ما يسميه الإفرنج بالأنبرادور أو الأنبراطور «بنونين» في كليهما، أو كما يكتبه بعضهم خطأ الأمبراطور، بميم قبل الباء الموحدة، والعرب لم تفعل ذلك، بل تجعل دائماً النون قبل الباء كما في عنبر وقنبر وصنبور وطنبور إلى غيرها.

فهذا محصل معنى «العبهل» أي إنَّه يدل على جبروت وطغيان وغرور في صاحبه مثل «قيصر» الذي تحوّل معناه قبيل الحرب إلى معنى الطاغية أي César أو Kaiser أو Tsar أو Tzar أو إلى معنى المتحكم. (أي الدكتاتور) ولهذا المعنى لم يستعمل مؤرخو الإسلام وكتبتهم الكلمة «عاهل» للخليفة ولا عبهل ولا عيهل ولا عيهلة وقد ذكرها البلاذري في فتوح البلدان اسماً للأسود العنسي وكذا الطبري، وابن دريد. ولذا تحاشاها أيضاً الأدباء والفضلاء إجلالاً لمقام الخليفة.

فهذا هو معنى العبهل بالباء الموحدة في الأصل وهو أقدم صورة للفظة ثم نقلت إلى عيهل بالياء المثناة ومنها إلى عاهل بالإمالة.

النتش والحقاف:

جاء في المخصص: «أبو عبيدة: النتش والنمش (وضبطهما بالتحريك والحقاف (ولم يضبطها) والهلال: البياض الذي يظهر في أصل الظفر وهو بياض يظهر ويعود»[1] اهـ. ولم نجد النتش في المعاجم بالمعنى المذكور. والذي وجدناه البرش والربش والرمش، وكلها بالتحريك. فلعلَّ النتش مصحفة إحداهن. ولم ترد هذه الثلاثة في المخصص. فلعلَّه نسيها. وكذلك لم نجد «الحقاف» بقاف بعد الحاء وهي الكلمة التي لم يضبطها. والذي عثرنا عليه الحفاف بفاءين بينهما ألف وفي الأول حاء مكسورة. ونظن أنَّ الحقاف تصحيفها لا غير أو غلط طبع لها: إلا أنَّه لم ينبه عليها في آخر الكتاب، أو لعلَّ الحقاف تصحيف الحقاب بالكسر في الأول وبالباء في الآخر وقد وردت في

(1) المخصص: ج2، ص10.

كلامهم. اللّهم إلا أن يقال: إنَّ الحقاف لغة في الحقاب، إذ كثيراً ما تتعاقب الفاء والباء ولا سيَّما في الآخر فقد جاء في كلامهم: الحضف والحضب، واليشف واليشب، واليصف واليصب، وضف الناقة وضبها بمعنى حلبها بكفه كلها. وزحف إليه وزحب. وقد أهمل الجوهري زحب فلم يذكرها في مصنفه لأنَّه اعتبرها لغة لبعضهم، ولم تشع شيوعاً بين كثير من القبائل. قال ابن دريد: زحب إليه أي دنا. يقال: زحبت إلى فلان وزحب إليَّ: إذا تدانيا. قال الأزهري: زحب بمعنى زحف. قال: ولعلَّها لغة. قال: ولا أحفظها لغيره (عن التاج بتصرف زهيد). ولم تكن هذه اللغة، إبدال الفاء باء، شائعة في آخر اللفظ فقط، بل كانت تقع في أوله أو صدره وفي وسطه أو قلبه أيضاً. فمن الإبدال في الأول: فنش في الأمر وبنش فيه: إذا استرخى فيه. ومن الإبدال في الوسط: السيفنة والسيبنة، والمغافصة والمغابصة، والضنفس والضنبس إلى غيرها.

الصيطار:

قال ابن سيده: «صاحب العين: الضيطار كالصيطار»[1] اهـ ولم نجد هذا التصريح في كتاب العين وهو الآن بأيدينا. والذي وجدناه فيه: «الضيطار كالضوطر» وكلاهما بالضاد المعجمة والأولى كبيطار والثاني وزان شوبك. هذا إذا اعتمدنا على رواية كتاب العين الذي هو لليث تلميذ الخليل. أما ورود الصيطار بالصاد المهملة كالضيطار، فلم نجده في ما بأيدينا من دواوين اللغة. اللهم إلا أن يقال إنَّ الصيطار لغة في الضيطار المعجمة، فهذا غير بعيد. وقد جاءت أمثال هذه المعاورة كثاراً في كلامهم لكنَّنا لم نجد من صرح بهذه اللغة في هذه اللفظة. فلعلَّ أحد القراء يهدينا إلى ورودها في أحد تصانيف الأقدمين وإلى التصريح الجلي بأنَّ الصيطار بالصاد المهملة وردت بمعنى الضيطار بالضاد المعجمة.

الترقال:

في لسان العرب في مادة (ط م ر): «المطمار: الخيط الذي يقدر به

(1) المخصص: ج2، ص77.

البنَّاء البناء يقال له الترقال بالفارسية» اهـ. قلت: وضبطت الترقال ضبط قلم بفتح التاء المثناة وإسكان الراء ـ وفي تاج العروس في المادة المذكورة: «المطمار بالكسر الزيج وهو خيط للبناء يقدر به البناء كالمطمر كمنبر يقال له بالفارسية الترقال. والمطمار: الرجل اللابس للأطمار» اهـ. وقد بحثنا في أمهات اللغة الفارسية عن الترقال فلم نجدها في أي معنى من المعاني، فاستنتجنا أنَّ في العبارة خطأ طبع. ويكون صواب عبارة التاج على ما يبدو لنا هكذا: «المطمار... كالمطمر كمنبر. يقال له بالفارسية «التر» قال: والمطمار: الرجل...» وأما في اللّسان فيكون تصحيح التعبير هكذا: المطمار... يقال له «التر» قال: وهذا (أي والتر) بالفارسية».

قلنا والتر بضم التاء وتشديد الراء ليست فارسية الأصل، بل عربيته ولكن الفرس يستعملونها في كتاباتهم. والفرق بين أن تكون الكلمة فارسية وبين استعمال الفرس لها، عظيم ظاهر لكل ذي عينين.

ومن أسماء التر ما عدا ما ذكره ابن المكرم والسيد مرتضى: الإمام والمدماك والمقران[1].

قزح:

قال في لسان العرب في مادة (ق ز ح) «قزح الحديث (من باب التفعيل) زينه وتممه من غير أن يكذب فيه» اهـ وكذا ورد في تاج العروس ومثله في كثير من المعاجم الحديثة كأقرب الموارد والبستان والمنجد. ونحن لا نرى «تممه» في محله هنا، لأنَّ المجد الفيروزآبادي لم يذكر إلا زينه ويجب أن يكون الفعل الذي يليه مترادفاً له وهو عندنا «نمقه تنميقاً أو نمنمه نمنمة» فصحفهما أو صحف أحدهما النساخ المساخ فأفسد المعنى.

وقال ابن مكرم في تلك المادة بعد ثلاثة أسطر ما هذه صورته: «وقزح

(1) راجع الإكليل للهمداني 8: 6 في المتن وفي الحاشية، ولا تنس مقدمة كتاب الأدب لجار الله الزمخشري ص52 س5.

أصل الشجرة (من باب التفعيل أيضاً) بوّله ولم يفسره بغير وجه. وفي مادة (ب و ل) لم يذكر لبول تبويلاً معنى يتفق وقوله أصل الشجرة. على أنَّه قال في الصفحة التالية: «وفي حديث ابن عباس نهى عن الصلاة خلف الشجرة المقزحة» فشرحها بقوله: «هي التي تشعبت شعباً كثيرة. وقد تقزح الشجر والنبات. وقيل هي شجرة على صورة التين لها أغصان قصار في رؤوسها مثل برثن الكلب. وقيل: أراد بها كل شجرة قزحت الكلاب والسباع بأبوالها عليها. يقال قزح الكلب ببوله، إذا رفع رجله وبال. قال ابن الأعرابي: من غريب شجر البر المقزح، وهو شجر على صورة التين له غصنة قصار في رؤوسها مثل برثن الكلب. ومنه خبر الشعبي: كره أن يصلي الرجل في الشجرة المقزحة وإلى الشجرة المقزحة» اهـ. ويرى مثل هذا الكلام في التاج. على أنَّ معنى قزح أصل الشجرة بمعنى بوله بقي غير واضح وغير جلي.

فبحثنا عن هذا الفعل في محيط المحيط، فإذا به يقول: «وقزح أصل الشجرة: صب عليه بولاً ليكثر نموها» كذا بحروفه. وورد في أقرب الموارد: «وقزح أصل الشجرة: بوله أي صب عليه بولاً ليكثر نموها» وهي عبارة محيط المحيط عينها بزيادة «بوله» على صدرها. فشرح بذلك معنى الفعل المذكور فتبين معناه. وقد أعاد هذا الكلام صاحب البستان بلا زيادة ولا نقصان، ولكن من أين أتى محيط المحيط بتفسير «بوله» ونحن لم نجدها في معجم من معجمات اللغة الأمهات؟ ـ ذلك ما أردنا أن نعرفه لنتثبت فيه فنقرنا عن الفعل في جميع ما بيدنا من أسفار اللغة من مطبوعة ومخطوطة فلم نظفر بذلك المعنى. وفي الآخر نقرنا عنه في مد القاموس فإذا به يقول: «قزح أصل الشجرة: بول على جذرها أو جذعها، كما في القاموس وتاج العروس، أو وضع بولاً على أصلها ليكثر ثمرها، على ما أثبته صاحب الأوقيانوس لعاصم أفندي» اهـ. فرجعنا إلى هذا الديوان فرأينا فيه ما هذه صورته «يقال: قزح أصل الشجرة، إذا بوله يعني جعل فيه بولاً ليكثر ثمرها». فانجلى معنى «قزح أصل الشجرة» كل الانجلاء، لأنَّ معنى البول هنا السماد السائل لا غير، وقزحه تقزيحاً وبوله تبويلاً: سمده بهذا السماد. قلنا: والسماد المستعمل في

العراق على ثلاثة أنواع: سماد يتساوى فيه البول والبعر، أو السائل والرجيع، فيسمى «الدمنة» وسماد يزيد فيه البعر أو الروث أو الرجيع على السائل فيسمى «السرجين أو السرقين» وسماد يزيد فيه السائل على الرجيع فيسمى «البول».

إذن فمعنى «بول الشجرة أو أصل الشجرة» سمدها بهذا السماد السائل، وإلا «فصب البول» وحده على أصل الشجرة مهلكة لها، ولذا فما جاء في محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان، غير صحيح، لما في البول من الأملاح ذوات قواعد الكلس والنشادر والحوامض البولية والفسفورية. أما إذا كان مع البول خليط الرجيع، فهذا السماد يكون أحسن ما يتمناه الزراع، واسم هذا السماد السائل بالفرنسية Eaux Vannes وقد ذكر الجاحظ لصوصاً في البصرة كانوا يسرقون ليلاً ما في الكنف والمراحيض ليسمدوا به أراضيهم. قلنا: وبقي هذا الأمر إلى قبيل الحرب العامة أو العظمى.

وقد ذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان في مادة البصرة رأي أحد فتيان المدينة الذي نزل البصرة مدة ثم انصرف عنها فقال فيها ما سبقه إليه غير واحد ممَّا يؤيد رأي الجاحظ ويثبت صحة القول بأنَّ هذا السماد السائل المسمى «بالبول» هو أحسن أنواع الأسمدة المعروفة لما فيه من المادة المزدوجة الذاهبة إلى أقصى فروع أصل الشجرة الواحدة.

وفي عبارة «محيط المحيط» والمعاجم التي جاءت بعده، غلط آخر هو قولهم «ليكثر نموها» في مكان «ليكثر ثمرها» فمعنى الواحد غير معنى الآخر فقد يكثر نمو الشجرة الواحدة ولا يكثر ثمرها. فالنمو قد يكون في الأوراق والأغصان من غير أن يكون في الأثمار، فالنمو غير الثمر كما لا يخفى على أحد. ولعلَّ أصل الكلمة «يكثر ثمرها» فصحفت في أثناء الطبع. والتبويل التسميد بالمادة السائلة مجلبة للنمو وللثمر.

بقي علينا أن نقول ما هي «الشجرة المقزحة» التي نهي المرء عن الصلاة خلفها فنقول: هي تلك الشجرة التي ذكرها بعض المفسرين بحسب تأويلهم، وتحتمل أيضاً تأويلاً آخر هو الذي يؤخذ ممَّا ذكرناه قبيل هذا، أي إنَّ الشجرة المقزحة هي المسمدة

بالسماد السائل الذي ينبعث منه روائح لا يطاق شمها، فتزعج المصلي كل الإزعاج. فهذا المعنى يزاد على التآويل السابقة التي نقلها صاحب لسان العرب وتاج العروس عن نهاية ابن الأثير وإن لم تثلم شيئاً ممَّا أتى به المحدثون.

الأنبسة والأنيسة:

في مستدرك مادة (ن ب س) من التاج ما هذا نقله بحروفه: «والأنبسة (ولم تضبط بوزن ولا بشكل) طائر حاد البصر، حسن الصوت، يتولد من الشقراق والغراب، يشبه صوته صوت الحمل (كذا بالحاء المهملة) وقرقرته «كالقمري» اهـ ولم يذكر أحد من اللغويين هذا الطائر بهذا الاسم. ولم نجده في حياة الحيوان الكبرى للدميري، ولا في عجائب المخلوقات للقزويني ولا في كتاب الحيوان للجاحظ ولا في المخصص في كتاب الحيوان ولا في كتاب الطير، ولا في الملحق بالمعاجم العربية لدوزي، إلا أنَّنا وجدناه في ذيل أقرب الموارد في باب النون، إذ أورد نص التاج ونسبه إليه فأنصف، لكنَّه ضبطه ضبط قلم بفتح الهمزة وإسكان النون وكسر الباء المعجمة بواحدة من تحت، وفتح السين المهملة وفي الآخر هاء. فهذا الضبط غير مذكور في التاج ولم يصرح به أحد. ولعلَّه ضبطه بتلك الصورة لأنَّه رأى فيه جماعاً من الطير هو الشقراق والغراب والحمل والقمري، فجمعها على أفعلة كأغلمة[1].

على أنَّ هذا الضبط لا صحة له البتة، لأنَّ الكلمة لا وجود لها في لغتنا، إذ هي مبنية على سوء قراءة السيد مرتضى للأنيسة واحدة الأنيس، أي بهمزة مفتوحة يليها نون معجمة بواحدة من فوق مكسورة، يليها ياء مثناة منقطة باثنتين من تحت، بعدها سين مهملة، وإذا أردت الواحدة منها زدت الهاء في الآخر على حد ما تقول أوز وأوزة، وبط وبطة، وقنبر وقنبرة، ـ ومن العجيب أنَّ هذه الكلمة على ما فيها من الصحة لم يذكرها صاحب التاج. فلا جرم أنَّه وهم في قراءتها بالباء الموحدة فذكرها في (ن ب س).

(1) أقرب الموارد: ص393.

وممَّن ذكرها القلقشندي[1] نقلاً عن حياة الحيوان فقال: «العاشر (من الطير الجليل) الأنيسة. قال في حياة الحيوان: بذلك تسميه الرماة، وإنَّما اسمه الأنيس، قال:وهو طائر حاد البصر، يشبه صوته صوت الجمل (كذا بالجيم بمعنى البعير)، ومأواه قرب الأنهار والأماكن الكثيرة المياه، الملتفة الأشجار، وله لون حسن وتدبير في معاشه. قال أرسطو: إنَّه يتولد من الشقراق والغراب، وذلك بيِّن في لونه ويقال إنَّه يحب الإنس، ويقبل الأدب والتربية، وفي صفيره وقرقرته أعاجيب، حتى أنَّه ربما أفصح بالأصوات كالقمري. وغذاؤه الفاكهة واللحم وغير ذلك ومن شأنه ألفة الغياض. وحكمه الحل لأنَّه طيب غير مستخبث. فإن صح تولده من الشقراق والغراب فينبغي تحريمه» والأنيسة ذات ألوان مختلفة، بدنها يميل إلى الغبرة، وعنقها يشتمل على خضرة وزرقة. ويقال: إنَّها أشرف طيور الواجب وأعزها وجوداً» اهـ. نقله بحروفه. ونص الدميري هنا يختلف عن النص المطبوع في مصر اختلافاً طفيفاً فليراجع.

وقد سبق شهاب الدِّين العمري كلاً من الدميري والقلقشندي في مصنفه[2] يصفها وصفاً شعرياً مسجعاً. «ومن أنيسة قد لبست من كل الألوان، قل وجودها في كل أوان، لا توجد مثلها آنسة، ولا يلفى شبهها ظبية كانسة، قد أصبحت لا تحدث إلا أخبارها، ولا تخير رام بينها وبين جليل الطير إلا يترك الكل ليختارها، فرماها ببندقة ألقتها لديه، وأصابتها في المقتل مع عزتها عليه. . .» وذكر الأنيس والأنيسة فريتغ، ولم يذكرها محيط المحيط، ولا أقرب الموارد ولا البستان.

واسم الأنيس والأنيسة في الآرمية كما في العربية (أنيسا) بألف في الآخر جرياً على لغة أولئك القوم. وكلا اللفظين (المضري والنبطي) تصحيف اليونانية أنثس Anthus على ما حققه الدكتور أمين باشا المعلوف. وهو تحقيق بديع وجده بنفسه ويشكر له عليه كل الشكر ما دامت اللغة الضادية حية. ـ وفي سنة

(1) صبح الأعشى: ج2، ص66.

(2) التعريف بالمصطلح الشريف: ص338.

1927 أدرجنا في مجلة (المباحث) للأستاذ العلامة جرجي يني في طرابلس مقالة طويلة وقعت في تسع صفحات[1]، وبيَّنا فيها أسماء هذا الطائر، وحققنا ما فيها من الصحيح والغلط وذكرنا منها: الزرياب الذي صحفه بعضهم بصورة زرباب (بباءين موحدتين معجمتين من تحت) مع التنويه بالأسفار والمؤلفين الذين ذكروه بهذا الوهم. ومنهم من قرأها (الدرياب) بالدال في الأول وبالياء المثناة من تحت قبل الألف. ومن مترادفاته أبو زريق والزريق (وكلاهما كزبير) والقيق، والدراز (وزان رمان) وبعضهم يقول الدراس بسين في الآخر في موضع الزاي. والجيفيغ. وقد ذكر الدكتور الباشا العلامة كل ما سبقناه إليه من الأسماء وفاتته الثلاثة الأخيرة. ولا شك في أنَّه لم يطالع مقالنا المذكور، ولو وقف عليه لزاد على ما عدده ما أوردناه هناك من المفردات المترادفات.

وقد ذكر الدكتور محمد بك شرف في معجمه الجليل بين أسماء الزرياب «الشمسية» وضبطها باللغة المشهورة في التآليف والسنة العوام. وقال إنَّ هذا اللفظ شامي ويقابله في لغة العلم Garrulus atricapillus لكننا لم نجد الحرف في ديوان من دواوين اللغة العربية ولا الإفرنجية، ولعلَّ فيه خطأ في الرسم، إذ كثيراً ما أهمل تصحيح الألفاظ الأعجمية والمضرية. فقد كتبت مثلاً الكلمة العلمية التي رسمناها لك فويق هذا بهذه الحروف Garrulus Atricopillus أي بحرف O الإفرنجي والصواب بحرف A على حد ما نقلناه لك. وقد سألنا جماعة غير قليلة من اللبنانيين والشاميين عن (الشمسية) فذكروا لنا أنَّ معناها تلك الأداة التي تشبه الخيمة الصغيرة يمسكها الإنسان بيده ليدفع عنه حرارة الشمس وغائلتها، وهي التي سماها بعضهم (مظلة) وآخرون (عالة). أما (الشمسية) بمعنى الزرياب أو الزرياب المقلنس، أو بمعنى أي طائر كان: فلم يعرفها أحد، ولهذا نظن أنَّ اللفظة تصحيف كلمة نجهلها. ولعلَّ المؤلف يهدينا إلى صحّتها.

---

(1) مجلة المباحث: 19: ص274 ـ 282.

أنسطاس أيضاً (*)

«ما زالت الأهرام تحشو ما بين أعمدتها بما يرسل إليها أنسطاس الكرملي وما هو ظاهر فيه ما يحاول به الغمز واللمز للغتنا المجيدة لغرض في نفسه لا يخفى على ذوي الفطنة ولا ندري ما تقصد الأهرام من نشر تلك التخاليط والأغاليط لرجل قد عرف بأنّ كل مقصده صوغ المطاعن في أولي الفضل من مؤلفي كتب العربية الخالدي الذكر في سبيل خدمته للاتينية والرومية. ألا تقف الأهرام عند حدّ في نشر هذا الاعتداء الذي طال زمنه وتفاقم أمره وعمّ استياء أهل العربية من جرّائه في كل مكان؟!».

صادق

إلى «صادق» الكاذب

قرأنا هذه السطيرات ونظنها لأحد صغار طلبة الكتاتيب (المدارس الأولية) وهو الذي يوقع أمثالها بأسماء مختلفة كعربي وبدوي وصحفي إلى غيرها. والدليل على ذلك ضيق فكره لصغر رأسه ومخه وتكرير ألفاظ تعلمها كالببغاء وهو يعيدها كلّما حاول التعرض لنا أو التحرش بنا. وهناك دليل ثالث هو أنّه لا يحسن وضع كلمة إلى كلمة أخرى إلا تشعر بطفولة هذا المسكين. فإنّك تراه يقول: «تحشو ما بين أعمدتها بما يرسل إليها أنسطاس الكرملي». والصواب «تحشو ما بين أعمدتها بما يرسل «به» إليها «أنستاس الكرملي». - ويقول: «وما هو ظاهر فيه ما يحاول به الغمز واللمز للغتنا المجيدة لغرض في نفسه لا يخفى على ذوي الفطنة» - وتراه يكرر هذه الفكرة بلا أدنى تروّ.

(*) الجهاد 23 يوليو/تموز.

فلو كان ما يدعيه ظاهراً لأشار إليه ولم يحل ذوي الفطنة على إبهام ذلك الغرض. ـ وكذلك لم يذكر ذلك الغمز ولا ذيالك اللمز. فهذه كلمات عامة مجملة المعنى لا تفيد المفكر شيئاً. فكان عليه أن يبين ويفصل ما يدعيه علينا. وأما ما تقصده الأهرام بنشرها مقالاتنا فهو أنَّها تثير في نفوس الكتبة ما عسى أن ينقض أقوالنا. والحال أنَّ الذين كتبوا كليمات أو سطيرات لم يشيروا إلى الآن إلى البحث الذي تفرغنا له، بل تعرضوا لبعض الأمور التافهة الخارجة عن الموضوع وتدلُّ كل الدلالة على قلة عقلهم ونزر بضاعتهم في سوق العلم والعرفان والأدب.

وأما أنَّ لنا «تخاليط وأغاليط» فلم يبينه أحد إلى الآن. فما هذه الكلمات المكررة، كلمات الببغاء التي لا تفيد ولا تفند شيئاً من أقوالنا؟

وأما أنَّنا قد عرفنا بأنَّ كل مقصدنا «صوغ المطاعن في أولي الفضل من مؤلفي كتب العربية الخالدي الذكر» فهو بهتان من قائله لأنَّنا لم نطعن بأحدهم بل أشرنا إلى أغلاطهم كما فعل قبلنا عشرات وعشرات من العلماء، فلماذا لم يشر إليهم وخصنا بهذه المزية؟ أفليس له عينان ليرى بهما ما كدسه الحذاق من الكتب التي صنفت في هذا البحث وهي مئات إلَّم تكن ألوفاً. فما هذا العمى والعماية معاً في وقت واحد؟

وقال: «في سبيل خدمته للاتينية والرومية». ـ قلنا: وهذا أيضاً من الأدلة التي تشير إلى أنَّ الكاتب صبي يتردد إلى الكتاب، أو رجل بحلم صبي إذ الصبيان والرجال هم بعقولهم لا بأجسامهم، وصاحب هذه السطيرات إن كان رجلاً بقامته فهو صبي في فكره ولا تزد على هذا القدر.

وإذا كنَّا نخدم اللاتينية واليونانية (لا الرومية كما يقول لأنَّ الرومية هي لغة أهل رومة وأبناء هذه المدينة يتكلمون باللاتينية) فقد سبقنا إلى مثل هذه الخدمة ـ إن كان هناك حقيقة خدمة للأجانب ـ السيوطي والظاهر أنَّ هذا الشادي في الأدب يجهل أنَّ أحد السلف من أبناء النيل وهو السيوطي المذكور ألف كتاباً في سنة 911 للهجرة سماه: «المتوكلي في ما ورد في القرآن باللغة

الحبشية والفارسية والهندية والتركية والزنجية والنبطية والقبطية والسريانية والعبرانية والرومية والبربرية» وهذا التصنيف نشره القدسي والبدير وطبعاه في مطبقة الترقي بدمشق في عام 1348. ـ فإذا كان المتحرش يجهل ذلك فالبلاء عظيم وإن كان لا يجهله فالبلاء أعظم. إذن ما معنى كليماته تلك الباردة الدالة على جهالة وبلاهة؟

ثم قال: «ألا تقف الأهرام عند حدّ في نشر هذا الاعتداء الذي طال زمنه وتفاقم أمره وعم استياء أهل العربية من جرائه في كل مكان؟! (صادق)» ـ قلنا: لا تقف الأهرام ولا تتوقف في نشر ما يثبت الحق وينفي الباطل ولو كان في هذا النشر بعض اعتداء لذكره «العقلاء» من القراء. أما أنَّ الجهلاء يستاؤون منه، فلا عجب لأنَّ الجهلاء أعداء أنفسهم وأعداء العلم لكن ألا تقف «الجهاد» عند حدّ للنشر، لا سيما نشر مثل هذه الاعتراضات السخيفة والتحرشات الخالية من كل دليل أو برهان أو فكر يعقل؟ فيا أيُّها «الصادق» ما أعظم كذبك وما أشد كبرك وما أضعف عقلك! نم مطمئناً إنَّ رسائل عديدة جاءتنا من كبار كتبة المصريين يثبتون لنا ارتياحهم لهذه المباحث ونحن عند الحاجة إليها نطبعها مصورة على ما هي في الأصل. ولعلَّ الله يهدىء غضب أعداء العلم والتحقيق، ويلهم الصبر أهل البحث والتحقيق، إذ لا بدَّ من أعداء لكل دراية وعرفان!

أملية في اللغة (*)

جاء في الأهرام الصادرة في 27 يوليو (تموز) من سنة 1933 مقالة فالعنوان المذكور لا ندرج منه إلا ما يتعلق بنا وهو هذا بنصه:

(الكرملي وداغر وجواد والدكتور طه حسين والكاتب حسن).

أنا ممَّن يعتقد أنَّ الاشتغال بالألفاظ إلا إلى حدّ محدود مضيعة للوقت

(*) الأهرام 27 يوليو/تموز 1933.

وهي مقالة طويلة بالعنوان المذكور ولكننا أدرجنا منها فقط ما يتعلّق بنا ونصّه أعلاه.

وسبب إلى الانحطاط كما قال السر فلندوس بتري العالم الأثري الشهير وهو يعلل انحطاط يونان القديمة.

ولكن إلى حدّ محدود كما قلت، إذ لا بدَّ لنا إذا شئنا أن تكون لنا لغة محترمة - من أن تكون لغتنا ذات قواعد وضوابط من قياس وسماع مشهور.

فإن كنت الآن أفتح باب الألفاظ على كاتب من أعلامنا فأرجو أن لا يكون ذلك مدعاة إلى قطع خيط معانيه في مقالاته التي يتحف بها قراءه بل لا أخشى ذلك لأنَّ معانيه وأفكاره متصلة بمثل زنجير المرساة فلا يخشى عليها من الانقطاع؟

يكثر الدكتور طه حسين من استعمال «لعلَّ» على طريقة تلفت الأنظار بل إنَّه لا يستعملها إلا على هذه الطريقة وهي مخالفة للمشهور عنها فمن أقواله في مقالة «ومن يدري لعلَّ الذوق أن يكون زار جريدة إلى آخره». ولعلَّ حزب... أن يكون عالماً الخ.

ولكن مظان الكلام على لعلَّ من كتب اللغة يقول إنَّ الغالب في استعمال «لعلَّ» عدم إدخال «أنَّ» على خبرها إذا كان فعلاً مضارعاً نحو ﴿...لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1] (الآية) ونحو ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾[2] (الآية).

ونقول أيضاً: إنَّ خبرها يقترن بأنْ كثيراً حملاً لها على عسى نحو «العلَّك يوماً أن تلم ملمة» في الاستقبال لأنَّ لعلَّ للترجي أو الإشفاق وهما لا يكونان إلا في المستقبل فقول الدكتور «لعلَّ الذوق أن يكون زار» تعبير غريب.

وقال النحاة في كتبهم واعتبر في عسى شبهها بلعلَّ فحذفت أنْ من خبرها نحو:

عسى اللّه يغني عن بلاد ابن عامر بمنهمر جون الرباب سكوب

---

(1) سورة غافر، الآية: 37.

(2) سورة الطلاق، الآية: 15.

أي إنَّ أن لا تدخل على خبر لعلَّ إذا كان فعلاً مضارعاً وأنَّها تدخل على خبر عسى ولكن قد تحذف من خبر عسى إذا أشبهت لعلَّ في معنى الترجي.

وقال في مقالة أُخرى «لعلَّ الوقت لم يؤن» فاستعمل لعلَّ استعمالاً صحيحاً لأول مرة ولكنَّه أخطأ في «لم يؤن» وصحّتها لم يئن إذا أراد آن يئين أو لم يأن إذا أراد آن يأني.

فإذا عرف الدكتور أنَّه قدوة يقتدى بها ومثال يحتذى في اللغة فلا نخاله إلا مجيباً رجاءنا وهو مراعاة التدقيق وعدم مخالفة المشهور الذي عليه الجمهور.

بين داغر والكرملي
والحكم جواد

شرع الأب أنستاس الكرملي منذ أشهر ينشر مقالات في الأهرام ينتقد فيها بعض المتقدمين ويبين لهم هفوات في اشتقاق اللغة، ويخص بالذكر المرحومين المعلمين بطرس البستاني وعبد الله البستاني. فساء في هذا التشهير بالموتى بعض المعجبين بآثار أقلامهم وعارفي فضلهم ومنهم الأستاذ أسعد داغر الكبير، فانتقد لغة الأب أنستاس الكرملي وأبان أوهامه في كتابته فاستاء الأب وسلَّط عليه رجلاً في بغداد اسمه مصطفى أفندي جواد.

والأب ليس كاتباً بل نسابة للألفاظ يساعده على ذلك علمه ببعض اللغات الشرقية والغربية القديمة. وقولنا عنه إنَّه ليس كاتباً ليس فيه حط من قدره، فقد كان الكسائي إمام الكوفيين لا يحسن نظم الشعر ولا نقده. وكان المرحوم الأب شيخو اليسوعي نسابة ولم يكن كاتباً مدققاً، فكان المرحوم الشيخ إبراهيم اليازجي يجد له هفوة في كل سطر.

لكن الحكم الذي اختاره الأب ليس «بالحكم الترضي حكومته» لأنَّه إباحي يجيز كل شيء فذكرنا قول شاعر ظريف «كل شيء جائز في العربي». فإذا كتبت كان زيد راكب، استشهد بمن قال «إذا مت كان الناس صنفان».

وإذا كتبت أنَّ زيداً عالماً، استشهد على صحة ذلك بقول من قال «إنَّ حراسنا أسداً» من هذا البيت:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا

وإذا قلت: إنَّ شرط الحال أن تكون صفة متنقلة جاءك بقول القائل «فجاءت به سبط العظام كانماً». وإذا قلت إنَّ الصفة لا تكون مبتدأ ومرفوعها ساداً مسد الخبر إلا إذا تقدمها نفي أو استفهام، جاء بقول المتنبي «فمفترق جاران دارهما العمر». وإذا جئت بكلمة ليست من اللغة لم يمنع الاشتقاق ولا الاستشهاد بغير الثقات وأهل اللغة يمنعونهما. حتى حرنا ولم ندر أجاد الرجل أم هازل فإن كان الأول فتلك مصيبة لأنَّه إذا تعدد أمثاله أصبح كل حاطب كاتباً (أو نقول كاتب على مذهبه؟) وإذا كان الثاني فالمصيبة أعظم لأنَّه في معرض الهزل هذا تحامل على رجل له أثر في كل واد من أودية اللغة والشعر والنثر.

استعمل الأب «تطور» فأنكرها داغر، فقال جواد: فمن ذا الذي منع اشتقاق تطور. واستشهد على صحة بعض الكلمات بابن خلدون وابن خلدون كاتب في فلسفة التاريخ وليس لغوياً ولا حجَّة في اللغة.

وقال الكرملي «وهناك عدد لا يحصى من ألواح الرخام مكتوب عليها» فقال داغر صحته مكتوباً. وقال جواد إنَّ «مكتوب» نعت عدد، ولكن لفظة «عليها» تكذب قوله.

واستعمل الأب «تأكد» فعلل جواد استعمالها تعليلاً مضحكاً (أم نقول مضحك إذ ورد في الشعر «ويأوي إليَّ نسوة عطل وشعثاً» الخ).

وقال الأب «أما الآن أخذت». وآله الكريم. وكلف به. ولا يمكن لأحد. والمرادفات. وشواعري ولا تتبع نظاماً سوياً»، فاسترطها جواد مريئاً حتى حسدناه على معدته «الجبارة».

للغة قواعد مشهورة وفيها لغات ضعيفة وشذوذ كثير. والكاتب هو الذي يتبع المشهور ويتنكب عن الممات المهجور. والكتابة فن كالنجارة والحدادة له

أُصول، فمن أتقنها فهو كاتب. كما أنَّ النجار صناع اليد يصنع لنا قطع الأثاث والرياش الفاخر.

بقيت كلمة ندامة لأنّي نصرت جواداً في حكاية «إنَّ الثورة مهما تكن لا تخيفني». وقلت: إنَّ جواداً أصاب حيث قال إنَّ صحتها «إنَّ الثورة مهما تكن لا تخفني» ويزيد هذه الندامة استهدافي لرجل خطأ الصحيح، فقال نقلاً عن أرجوزة الشيخ اليازجي «إنَّه يعتاض عن الجواب الذي شرطه فعل ماض بما يتقدم الشرط من جملة يكتفي بها في الدلالة عليه». والشرط في عبارتنا ليس فعلاً ماضياً!! وشرط الفعل الماضي لازم في هذا الاعتياض وإلا فلا سبيل إليه كما نصوا عليه. ولكن يخفف ندامتي أنّي نصرت الحق، والسلام.

(الغوي)

جواب مصطفى جواد

قال مصطفى جواد: ليس ما ذكره هذا المدعي رداً على ما كتبنا في فلسفة اللغة العربية لأنَّه مبتدىء في دراسة العربية متناقض الآراء، يتصور غلطات فيكشف عن غلطها ليظهر للقراء أنَّه عارف بشواذ اللغة، وإلا فما هذا الهذيان وذاك القلس بما ليس من موضوع الجدال؟ ولا متصلاً به بسبب؟ وقد قيل في المثل «أول العي الاختلاط» فلو كان هذا لغوياً كما ادعى ظلماً وعدواناً وجهلاً وبهتاناً لنفسه، لقابل كل حجَّة من حججنا بحجَّة منه، فلم يركن إلى الشبه والتخاليط، ولا إلى المراوغة والمخادعة، وحسبك من معرفته العربية أنَّه لم يعرف مفرد «الأمالي» فظنه «أملية» وعنون به مقالته، فهو أولى بأن نعلمه أنَّ مفرد الأمالي «إملاء» من مناظرته وجعله من العلماء، فالجاهل يستحق التعليم والتأديب، ولو كان لجرائم التخليط في العربية والمراوغة والمخادعة والكذب حاكم لحرم عليه إمساك القلم طول عمره، ومنعه من مخاطبة الكتَّاب ومجالستهم لئلا يعديهم بهذه الأمراض النفسية، القاتلة للحق الساحقة للصدق المشرسة

للنفس المشوهة للبشرية، ولعاقب أهله على هذه التربية التي أظهرت منه امرءاً يضر ولا ينفع ويماري ولا يدفع، فجرائم النفسيات لا تقل ضرراً عن جرائم الجسميات. يستعمل في هذيانه «الزنجير» وليس بعربي، ويمنع «التطور» العربي، ويقول «لغة محترمة» ومحترمة لم تذكر في ما ألف العرب من معجمات اللغة، ويحرم استعمال «التطور» لأنَّها لم ترد في تلك المعجمات، فلقد أعمى الله بصيرته ومن يضلل الله فلا هادي له، يرى للناس شيئاً فيعيبه عليهم وهو فيه، وهذا من نتائج تلك التربية التي ذكرناها، فأحسن ما يرد به هذا المدعي قراءة مقالتنا ثانية، ليرى ما هذه الذبابة التي تحاول أن تحجب نور الشمس بجناحيها.

مصطفى جواد

إلى صاحب أملية في اللغة (*)

سيدي اللغوي الكبير:

وقفت على مقالتك التي زيَّنت بها نحر الأهرام الصادرة في 27 ـ 7 ـ 1933 فإذا هي درة من الدرر التي لا يعرف لها ثمن، ولما كنت «نسابة» ولا أعرف معاني كثير من الألفاظ جئتك مستفهماً عن كلم وردت في «أمليتك» الشهيرة:

وأول كل شيء لم أفهم معنى «الأملية» لأنَّها لم ترد في كتاب أدب ولا في معجم لغة ولا في أي سفر كان من أسفار الكتبة اللهم إلا في محيط المحيط وفروعه كأقرب الموارد والبستان وغيرهما. قال في محيط في مادة (م ل ى): «الإملاء: مصدر أملى ج أمال. والأمالي: الأقوال والملخصات وما يلي، وكأنَّه جمع أملية كالأحجية والأحاجي» اهـ فأنت ترى أنَّ الإملاء تجمع على أمالٍ. وليس في العربية (أملية) لأنه قال (كأنَّه جمع أملية) ولم يقر

(*) الأهرام الصادرة في 12 أغسطس/آب.

بوجودها. فمن أين أتيت لنا بهذه الكلمة وعنونت بها مقالتك الطنانة التي استفاد منها الكبير والصغير، العالم والجاهل؟ - فإذا ذكرت لنا وجودها في كلام الناطقين بالضاد، أو جئت لنا «بشاهد واحد» استعملها كاتب في كلامه زدتنا شكراً على شكر.

وأوردت لنا ذكر «لغة محترمة» ولم نفهم معنى «محترمة» هنا. فمن أين جئت لنا بها؟ - ونحن لم نجد «احترم» في معاجم اللغة حتى تملها علينا. نعم إنَّ صاحب محيط المحيط قال في مادة (ح ر م): «احترمه: رعى حرمته وهابه واحترم الشيء: حرم منه (كذا) وعليهما قولهم: لا تحترم فتحترم أي لا تهب فيفوتك الخير» لكنَّنا لا نرى هذه المعاني إلا في هذا المعجم المذكور وما تفرع منه من الدواوين الحديثة. أما الأقدمون فلم ينوهوا بها في دواوينهم. فهل لك أن تذكر لنا حجَّة ثبتاً يعتمد عليه حتى نأخذ بأقوالك ونصائحك؟

وقلت: (ونحن لا نزال نتدبر صدر مقالك): «لأنَّ معانيه وأفكاره متصلة بمثل «زنجير» المرساة». فما الذي أردت من كلمتك «الزنجير» وأنت تكتب بالعربية، «وأنت اللغوي الحجَّة»، وأنت مصلح الأولين والآخرين والمعاصرين؟ إنَّ الذي وجدناه في دواوين اللغة العربية: الزنجير والزنجيرة، بكسرهما: البياض الذي على أظفار الأحداث. (القاموس) فهل هذا أردت، وأي صلة بين هذا المعنى ومعنى المرساة؟ - نعم إنَّ العوام أدخلوا في كلامهم «الزنجير» الفارسية التي تفيد السلسلة، لكنَّك - «اللغوي» العربي الجليل - لا تستعمل في كلامك العامي المبتذل، ولا الفارسي الذي يجهله العرب الفصحاء والذي لا يتخذه إلا طغام العوام، إذن ما معنى «الزنجير» الذي اعتمدت في نقله إلينا على محيط المحيط وأولاده وشركائهم؟

هذه ثلاثة أسئلة نزعناها من مقالك الفذ، فإن أنت أجبتنا عنها، جئناك بغيرها، استفادة من علمك الجم وأدبك العالي. وفي الختام نسألك عن ضبط

كلمة «الغوي» التي وقعت بها «أمليتك» فهل هي بضم ففتح؟ ـ لكنَّنا لا نظن ذلك، إذ نجلك عن التباهي بعلمك ومدح نفسك بنفسك ـ وإذا كان بفتح وإسكان فإنَّنا نرى فيك التواضع البالغ أقصاه. ويؤيده مقالك من أول كلمة افتتحته بها إلى آخر حرف وقعته بها، ونحن نقدرك حق قدرك. وكافاك الله عنَّا وعن جميع الناطقين باللِّسان المبين.

أملية في اللغة (*)
رد على الأب أنستاس الكرملي

رد علينا النسابة الأب أنستاس ماري الكرملي في الأهرام بأنَّ لفظة أملية التي وردت في عنوان مقال لي نشر في تلك الجريدة، لا يفهم لها معنى لأنَّها لم ترد في كتاب أدب ولا في معجم لغة إلا محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان. وقد سمى هذين الأخيرين فرعي محيط المحيط لسبب نجهله وقد يعلمه ولا نريد أن نسأله عنه «احتراماً» لعلمه وما يتردى من ثوب الوقار الديني.

ولكنَّني قبل أن أدله على مواطن «أملية» أطلب إليه أن ينقب في كتب الأدب وهو ليس من أهله فلعلَّه واجدها بإذن الله.

ومن مضحك حجته في انتقاد لفظه أملية قوله:

قال في محيط المحيط «الإملاء مصدر أملى ج أمال. والأمالي الأقوال والملخصات وما يملى وكأنَّه جمع أملية كالأحجية والأحاجي». وعلق على ذلك بقوله: فأنت ترى أنَّ الإملاء تجمع على أمال وليس في العربية أملية لأنَّه قال (أي محيط المحيط) كأنَّه جمع أملية ولم يقر بوجودها.

ولكن ما قول الأب دام فضله في كلام المعجمات (لا المعاجم كما يقول) عن حوائج جمع حاجة فقد جاء فيها حوائج جمع حاجة على غير قياس كأنَّهم جمعوا حائجة فهل ينكر فضيلته هذا الجمع. وهو لا يعلم

(*) المقطم: 14 أغسطس/آب. 1933 ردّ من قِبَل من سمّى نفسه ظلماً (لغوياً).

طبعاً أنَّ «كأن» هي هنا للتحقيق فليطلب ذلك في مظانه أو فليسأل الراسخين في العلم.

ويقول عن «احترم» إنَّه لم يجدها في «معاجم» (كذا) اللغة حتى «تملها» (كذا) علينا. ونحن نقول له «اطلبوا تجدوا» فإذا عرف أين يطلبها وجدها. ثم يا سيدي الأب افرض أنَّها ليست من كلام القوم فإنا فيها على مذهب الأستاذ جواد المدافع عنكم من حيث الشق والاشتقاق كما تعلم.

وتنكر علينا «احترم» وأنت تجمع معجم على معاجم وقد نبه عليها الأستاذ المدافع عنكم في أمليته كأنَّك لم تعرض ردك عليه. وأما «تملها» وتريد تمليها فلعلَّها خطأ مطبعي وإن كنت سيىء الظن بعلمك حتى لأقول إنَّها ليست خطأ مطبعياً.

ثم يا فضيلة الأب لا أخالك إلا عالماً بأنَّ كثيراً جداً من ألفاظ اللغة العربية من أصل غير عربي، وهذا شغلك وأنت أدرى به منَّا فهل تمنعنا استعمال لفظة زنجير لأنَّها فارسية، وقد وردت الألفاظ التي من أصل فارسي في أمهات كتبنا؟ إنَّ أمرك لعجيب. وإن كنت أنا لغوياً كما أدعي فهل معنى ذلك أنِّي أريد تجريد اللغة العربية من الكلمات ذات الأصل غير العربي بعدما عربت؟ هذه أمنية فضيلتك (وزان أملية) لا من أماني أنا (وزان أمالي).

هذا ما حضرنا الآن. وأما المهاترة فليست من شيمتي لأنِّي:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أنِّي وجدت ملاك الشيمة الأدب

ولكن إن عاد فضيلة الأب إليها عدنا له وإن يكن بولس الرسول قد قال «رئيس شعبك لا تقل به سوءاً»

لغوي

فنقول رداً على رده:

جوابنا

الظاهر من كلام الراد أنَّه غير مطّلع على كل ما كتبناه في موضوع المعجمات الثلاثة. وإن كان غير مطّلع عليه فلماذا يتعرَّض لما لا يعنيه، ومن رجاه أن يكون حكماً في مسألة لا يفهم منها شيئاً، إنَّ ذلك لمن البلاء المبرم.

زد على هذا أنَّ الرجل لا يحسن الإفصاح عمَّا في نفسه. تراه مثلاً يقول: «وقد سمى هذين الأخيرين [أقرب الموارد والبستان] فرعي محيط المحيط لسبب نجهله وقد يعلمه». فقوله: لسبب نجهله غريب فالجاهل لا يتصدى للمباحث التي لا يفهم منها أمراً. فكان عليه أن يتركه. وفي قوله: «وقد يعلمه» زيادة في الجهل. فإن «قد» هنا للتقليل. ونحن قد ذكرنا مراراً لا تحصى في مجلسنا وفي الصحف السورية والمصرية واللبنانية أنَّ هذه المعجمات الثلاثة كثيرة الأغلاط لا يقف على ما فيها الأديب الباحث إلا يرجع عنها وحقيبة علمه مملوءة أوهاماً ومزالق.

يقول الراد: «ولكنَّني قبل أن أدله على مواطن «أملية» أطلب إليه أن ينقب في كتب الأدب وهو ليس من أهله، فلعلَّه وجدها بإذن الله» فهذا كلام يدلُّ على أنَّ صاحبه محموم وفيه اختلاط فنحن طالبناه بإيراد نص باللفظة وهو يطلب منَّا أن ننقب عنها في كتب الأدب، مع أنَّنا قلنا له إنَّنا لم نجدها في معجم ولا في سفر أدب. ثم يقول عنَّا: إنَّنا ليس من أهل الأدب، إذن لماذا يطالبنا بشيء ونحن لسنا من أصحابه؟ ـ وهو يحاول أن يدلنا على مواطن «أملية» ونحن لم نطلب منه إلا موطناً واحداً، فلم يأتنا به، بل لن يأتينا به أبداً ـ. أما أنَّنا وجدنا مفرد الأمالي في كتب الأدب ولم نقع على «أملية» فظاهر ممَّا وقعنا عليه في كشف الظنون قال: «الأمالي: جمع إملاء [أسمعت يا لغوي ويا كل من اتبع هذا الغويّ؟] وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً يسمونه «الإملاء» و«الأمالي». وكذلك كان السلف

من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم فاندرست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير. وعلماء الشافعية يسمون مثله» ـ التعليق اهـ بحروفه ـ فلقد دللناه على موطن ورود الإملاء فهل في قدرته أن يدلنا على مورد «أملية»؟

ورأيناه يهرب من بحث إلى بحث كما يفعل كل مكسور ومقهور. كأنَّ الكلام على أنَّ الأمالي جمع إملاء لا أملية. والآن يقول لنا إنَّ حاجة جمعت على حوائج على غير قياس كأنَّهم جمعوا حائجة فهل ننكر هذا الجمع؟ ـ قلنا: إنَّنا لا ننكر هذا الجمع وإن أنكره لغويون كثيرون ـ لكنَّنا لا نقول بأنَّه جمع حائجة كما ذهب إليه بعضهم بل نقول جمع حاجة وزان فعلة بفتح الأول. وقد جاء هذا الجمع مقيساً على هذا الوزن وإن أنكره فئة من النحاة. ـ أما أنَّه مقيس فلأنَّه ورد في ألفاظ لا تحصى عداً. فقد قالوا في جمع حقة وغرة وضرة وألية وحرة وكنة وحافة وألوة وليلة وأهل وعادة وكيكة وأرض ورخصة ودوحة وحلبة: حقائق وغرائر وضرائر وألايا وحرائر وكنائن وحواف وألايا وليال وأهال وعوائد وكياك وأراض ورخائص ودوائح وحلائب إلى غيرها.

ومن مضحكات المعترض ومبكياته أنَّه فسر «كأنَّه» في قول محيط المحيط «وكأنَّه جمع أملية» أنَّها للتحقيق. ولو رجع إلى محيط المحيط الذي يعتمد عليه في مادة (ك أ ن) لرأى ما هذا نصه: «وذكروا لكأن أربعة معان... والثاني الشك والظن. وذلك فيما ذكر وحمل ابن الأنباري عليه: «كأنَّك بالشتاء مقبل، أي أظنه مقبلاً» فقول البستاني: «والأمالي... كأنَّه جمع أملية كالأحجية والأحاجي» معناه: إنِّي أظنه جمع أملية لكنِّي أشك فيه. فهل فهمت هذا يا حضرة اللغوي؟؟؟

وقلنا لك ولأصحابك إنَّ معجماً لا تجمع على معجمات إلا للدلالة على القلة، وأما إذا أردت الكثرة فلا تقول إلا معاجم أو معاجيم. قال سيبويه في كتابه: «واعلم أنَّ كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة

فبني بناء الأربعة وألحق ببنائها فإنَّه يكسر على مثال مفاعل كما تكسر بنات الأربعة»[1] اهـ. إذن من «الواجب أن يقال في جمع معجم معاجم إذا كان للكثرة ـ لا معجمات الذي هو جمع للقلة[2].

ومن غريب جهل هذا المعترض قوله عنَّا ويقول عن «احترم»: «أنَّه لم يجدها في «معاجم» (كذا) اللغة حتى تملها (كذا) علينا» اهـ. فالمتدبر يرى أنَّ المعترض ينكر ورود معجم على معاجم. وإنكاره هذا لا يلقى إلا في النفايات إذ هذا هو موضعه ولا يهمنا أمره بعد إيراد نصوص العلماء في كل عصر. ـ وأما «احترم» فلم ننكر وجودها بل قلنا «لم نجدها في المعاجم» وبين كلامنا وكلام المعترض فرق عظيم. فقوله: «ثم يا سيدي افرض أنَّها ليست من كلام القوم فإنا فيها على مذهب الأستاذ جواد المدافع عنكم من حيث الشق والاشتقاق كما تعلم» اهـ. ـ فالقارىء يرى أنَّ المناظر لا يفهم كلمة من العربية، فكيف يجرؤ على اقتحام معاطب الكتابة؟ ـ نحن قلنا: «لم نجدها في المعاجم» وهو يفهم أنَّنا قلنا: «ليست من كلام القوم» فأين كلامه من كلامنا؟ ـ أنَّنا نقول إنَّ بعض ألفاظ اللغة العربية مدوّن في المعاجم لا كلها فالمدوّن منها دون غير المدوّن و«احترم» عربية صحيحة فصيحة استعملها الأقدمون لكنَّها غير مذكورة في معاجم اللغة كما قلنا، ويحق لنا أن نستعملها وإن لم تذكر في تلك الدواوين، لكن لا يحق له أن يستعملها، لأنَّه جامد ولا يعترف إلا بالمدوّن في المعاجم ـ والجامدون على طراز واحد ـ ولا يستعملون من الكلم إلا ما كان في بطون تلك المهارق، ولا يلتفتون أنطق بها الفصحاء من الناطقين بالضاد أم لم ينطقوا.

ومن الغريب أنَّه يستنجد بالأستاذ مصطفى جواد، مع أنَّه كتب عليه ما كتب لما كشف عوار أعزائه ونظرائه وهنواتهم. أفهذا رجل منطقي يحسن

---

(1) الكتاب لسيبويه: ج1، ص197، طبعة بولاق.

(2) راجع ص115 من هذا الكتاب.

الاستنتاج في ما يفكر ويقول ويخط ويكتب. هداه الله إلى الحق وأخرجه من حمأة الجهل والسخف في الفكر والكلام!

ومن مضحكات جهله العربية وأُصولها ومبادئها أنَّه أنكر علينا أملّ (بتشديد اللام) بمعنى أملى. مع أنَّ الأولى هي الفصحى والثانية لغة فيها أو فرع من الأصل قال ـ أخرجه الله من ورطة السخافة والبلاهة! ـ إنَّه لم يجدها في «معاجم» (كذا) اللغة حتى «تملها» (كذا) علينا ونحن نقول له «اطلبوا تجدوا» وأما «تملها» وتريد تمليها. فلعلَّها خطأ مطبعي. وإن كنت سيىء الظن بعلمك حتى لأقول إنَّها ليست خطأً مطبعياً» اهـ. كلام المعترض.

قلنا: إنكاره جمع معجم على معاجم من سخافاته وسخافات أمثاله الجامدين. وقد رددنا على هؤلاء الهامدين بأنَّ جمع معجم على معاجم ومعاجيم قياسي ووارد في تاج العروس، فلا يهمنا الإصرار في جهله وجهل أمثاله لسحقنا إيَّاهم سحقاً منطقياً ولغوياً وعربياً. وأما «أملها يملها، إملالاً» كأجلها يجلها إجلالاً. فمن أفصح كلام العرب. وليس من غلط الطبع وقد وردت في سورة البقرة: ﴿وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾(1) وقد تكررت ثلاث مرات في تلك الآية. فأين بقي اعتراض هذا الرجل الذي لا يعرف ورد مناهل العربية الفصيحة ولا مصادرها. اللهم ارزقنا صبراً وارزقه علماً من لدنك، واخفض كبرياءه وادعاءه الباطل، ولا سيَّما لأنَّه ادعى أنَّه لغوي»!!! واللغة بريئة منه، بل لم تسلم عليه يوماً واحداً.

ومن غريب أقواله أنَّه يقول: «ثم يا فضيلة الأب لا أخالك إلا عالماً بأنَّ كثيراً جداً من ألفاظ اللغة العربية من أصل غير عربي. وهذا شغلك وأنت أدرى به منَّا. فهل تمنعنا استعمال لفظة «زنجير» لأنَّها فارسية وقد وردت الألفاظ التي من أصل فارسي في أمهات كتبنا؟ إنَّ أمرك لعجيب» اهـ. قلنا:

---

(1) سورة البقرة، الآية: 282.

إنَّك تعتقد أنَّ داغراً «علامة» كما شهدت له ـ وداغر يقول: «ومع ندرته [ندرة المعرب] وقلة استعماله ترى آثاره ظاهرة كل الظهور في كثير من الكلمات المندمجة في لغتنا معربة من قديم الزمان عن اللغات الحبشية والفارسية والسريانية واليونانية وغيرها»[1] ـ فأنت تقول: «إنَّ كثيراً جداً من ألفاظ اللغة العربية من أصل غير عربي» وصاحبك يقول بندرة هذا المعرب، فمن هو الصادق ومن هو المصيب؟ ومن هو الكاتب ومن هو المصاب في عقله؟ ذلك ما ندعه للقراء لإبراز الحكم على «العلامة» وعلى «اللغوي» حفظهما الله خيراً للغة والعلم والفن والصناعة و... و... و...!!! ثم إنَّه لا يحق لمناظري أن يستعمل «الزنجير» لأنَّها فارسية ولم ترد في أمهات الكتب العربية، بل في محيط المحيط وأمثاله وهي غير حجَّة في العربية. ولم ترد أيضاً في كتاب عربي يجل مؤلفه نفسه وينزهها من «الزنجير»وأمثالها من الألفاظ التي أدخلها العوام من الفارسية إلى لغتنا. ولو أدخلت كل لفظة فارسية في لساننا لأصبح نوعاً من الرطانة لا غير.

وقلت: «وإن كنت أنا لغوياً كما أدعي» قلنا: فقد أنصفت نفسك، فإنَّك لست بلغوي البتة، بل أنت مدع بذلك. وبين الحقيقة والادعاء فرق عظيم. إذن لا تنس أبداً ما سجلته على نفسك أي إنَّك مدع باللغة لا لغوي. لأنَّك رأيت نفسك بعد ذلك التوقيع السخيف أي «لغوي» أنَّك بعيد عن اللغة بعد الثرى عن الثريا فاخترت الحق وأنصفت نفسك، كما هو الأمر لكل من يريد الرعوى.

وأما إصرارك على استبقاء «أملية وقياسك إيَّاها بأمنية»، فكل ذلك لا يغير من الأمر شيئاً. فأملية غير عربية والمسموع الإملاء بهذا المعنى. وما إصرارك إلا علامة على جهلك، إذ أول علامة الجهل الإصرار على الباطل.

وزاد على ما تقدم نقله: «فهل معنى ذلك أنِّي أريد تجريد اللغة العربية

(1) تذكرة الكاتب: ص26.

من الكلمات ذات الأصل غير العربي بعدما عربت؟ هذه أمنية فضيلتك (وزان أملية) لا من أماني أنا (وزان أمالي)» اهـ. ـ قلنا هذا كلام ألقاه على عواهنه من غير أن يتدبر نتائجه وعواقبه، ولو تدبرها لبان له أنَّه قد خولط في عقله أو نفخ في صدره الشيطان. وقانا الله شر المكابرة والمغالطة والتكلف والتعسف في الكلام.

وقال: «وأما المهاترة فليست من شيمتي» قلنا: كذا قال. ولو درى معنى المهاترة لما نطق بها. فالمهاترة يا صاحبي مصدر هاتره أي سابه بالقبيح من القول والعمل. وأنت كنت أول من فعل ذلك في حين أنَّنا لم نكن نعرفك ولم نذكرك بكلمة سيئة ولا بطيبة. فما معنى هذه الوقاحة التي تتخذها في كتابك واتصفت بها فضارعت بها، بل نافست بها «داغرك الكبير»؟ فإنا لله وإنا إليه راجعون!

ومن عادة «الغوينا» أن يفتتح كلامه بغلط فاضح ويختتمه بغلط أفضح. فقد افتتح رده الثاني بالغلط المكرر أي «أملية في اللغة» واختتمه بقوله: «ولكن إن عاد فضيلة الأب إليها، عدنا له، وإن يكن (كذا) بولس الرسول قد قال: «رئيس شعبك لا تقل به سوءاً» اهـ. فرد هذا الخطأ الشنيع أحد الأدباء، الأفاضل[1] فكانت الضربة القاضية عليه أخرسته فأصمته وها هي هذه بنصها:

أملية في اللغة

جاء في ختام رد «الغوي» على حضرة الأب أنستاس الكرملي قوله: «ولكن إن عاد فضيلة الأب إليها عدنا، وإن يكن بولس الرسول قد قال «كيت وكيت» ومثل الأستاذ ليس في حاجة إلى من ينبهه إلى أن «ولو» «وإن» إذا وقعتا في أثناء الكلام وليس بعدهما جواب لهما كانت الواو للحال وإن ولو زائدتين (أو وصليتين) فالصواب أن يقال: «وإن كان بولس الرسول الخ» وهبه

(1) المقطم: 17 أغسطس/آب 1933.

أرادها شرطية ـ وهو ما لا يجوز في مثل هذا الترتيب ـ فالصواب أيضاً أن يكون فعلها ماضياً لأنَّ جوابها محذوف دلَّت عليه الجملة السابقة.

فرنان عريف

حقوقي

أخلاق «لغوي» الغريبة

من الناس من لا يرى إلا الشر في كل ما يقع عليه بصره، أو يتخيله خياله، وهؤلاء هم المتشائمون، ومن الناس من يرى الخير في كل شيء حتى في البلايا والرزايا، وهم المتفائلون. وصاحب «أملية» في اللغة (كذا بهذه السخافة والشناعة) هو من الفرقة الأولى.

افتتح الرجل كلامه بقوله: «أنا ممَّن يعتقد أنَّ الاشتغال بالألفاظ إلا إلى حدّ محدود، مضيعة للوقت، وسبب إلى الانحطاط كما قال السر فلندوس (كذا. لعلَّه فلندرس) بتري العالم الأثري الشهير، وهو يعلل انحطاط يونان القديمة».

قلنا: قد يكون السر فلندرس بتري علامة في التاريخ وفروعه وأما في اللغة فليس له فكر ولا حكم. لأنَّ علم التاريخ والأخبار غير علم اللغة. وقد ينبغ المرء في علم ولا ينبغ في آخر. ومع كل عناية المتكلف باستشهاده هذا تراه يأتينا بكلام فارغ هو أفرغ من فؤاد أم موسى، متبجحاً بنفسه كأنَّه أتانا بفصل الخطاب، وما هو إلا خراطة القتاد.

هذا فضلاً عن أنَّ جمهور المؤرخين ينسبون انحطاط اليونانيين إلى غير هذه الخرافة التي نسبها الرجل إلى السر فلندرس، وكيف يكون البحث في الألفاظ مضيعة للوقت في حين أنَّ كل كلام في أي لغة كانت مركب من تلك الألفاظ وهي إن لم تكن مؤدية لما في النفس من الغرض أصبح الكلام كله عبثاً لا معنى له. وهل يخال هذا الرجل والذي استشهد به أنَّ اليونانيين في أيام عزهم وزهوهم كانوا لا يوفون الألفاظ حقوقها من المعنى؟ إذن

كيف توصلوا إلى تلك التآليف الجليلة؟ إنَّ كلام الرجلين حديث خرافة. وأفصح لغة اليوم في العالم هي الفرنسية وما بلغت هذا المبلغ إلا من بعد أن انتقد علماؤها اللغويون كل لفظة وحددوا لها المعنى الخاص بها. وقد أفردوا كتباً للبحث في الكلمة الواحدة هكذا فعل سائر العلماء في جميع الألسنة.

إذن نعتبر كلام هذا القائل وهذا الناقل من الأقوال الفارغة المعنى التي لا تستمع إلا تنبذ في الحال من غير أن تبلغ محكمة الفكر. وهكذا فعل صاحب مقال «أملية» إذ عدل عن كلامه الأول، وعده لغواً ثم انتقل إلى البحث كأنَّه لم يقل ما قال. أفهذا رجل يؤخذ بكلامه، أم إنسان ينطق عن هوى وعن نقص في قوى عقله؟

وانتقل بعد ذلك إلى «زنجير» المرساة في أفكار الدكتور طه حسين، وخبط في كلامه خبط عشواء وإذا نحن به لم يقل شيئاً فلم نسمع من كلامه إلا صوت سلاسل (وفي تعبيره زناجير؟) تتواقع حلقها بعضها على بعض وبعد تلك الجلبة لم يتقدم قدماً واحدة لأنَّك تراه مقيداً بسلاسله (وبعبارته بزناجيره) التي يتجلجل بها في الأرض إلى يوم القيامة.

وصاحب البراعة المرضوضة لم يرم رميته إلى هذا وذاك، إنَّما الغاية من لغوه تصويب سهامه إلى كاتب جليل صعق بمقالة أسعد خليل داغر ومن شايعه، وهذا العلامة المنطيق، هو الأستاذ الكبير مصطفى جواد، الذي لا يقبض على البراعة إلا يهز من يخاطبه هزاً يورده حياض الموت. وأنت ترى أنَّ الغرض من صاحب «الأملية» تسديد سهامه إلى الأستاذ المصطفى من السطور التي وجهها إليه، فإنَّك تجد 51 سطراً بين مقدمة ونقد للدكتور طه حسين. وتجد 84 سطراً معقوداً للأستاذ الجواد و26 لحسن كوكب الشرق. فأنت ترى أنَّ المقصود من الكتابة هو ذاك الأسد الضرغام الذي حطم المعاقل الداغرية وأشباهها وجعلها هباءً منثوراً. ولقد اعترف «صاحب الأملية» بهذه

المقدرة القلمية للأستاذ المصطفى بقوله: «وسلط عليه [الأب] رجلاً في بغداد اسمه مصطفى أفندي جواد».

ولقد صدق المتكلف في قوله إنّي سلطت الأستاذ المصطفى على داغر، لأنَّ التسليط لا يكون إلا لمن له الغلبة والقهر والقدرة على آخر يظهر فيه الضعف والعجز والتقصير وهكذا كان الأمر. وأما أنَّ العريض (وزان سكيت) سمى الكاتب النابغة جواد أفندي «رجلاً» فلأنَّ الرجال ثلاثة: رجل لا رجل (كصاحب الأملية) ورجل نصف رجل (كأسعد خليل داغر) ورجل رجل كالأستاذ مصطفى جواد من بيده يراعة البراعة والبداعة وهذا الكلام كله ليس لنا، إنَّما هو كلام المعترض صاحب المقالة «أملية في اللغة» كما رأيت.

ومن أقوال هذا المسكين ما يأتي: «شرع الأب أنستاس الكرملي منذ أشهر، ينشر مقالات في الأهرام ينتقد فيها بعض المتقدمين ويبين لهم هفوات في اشتقاق اللغة» ـ كذا بهذا السقم في التعبير. وهو يريد أن يقول: ويبين «ما لهم من» هفوات في اشتقاق «بعض ألفاظ» اللغة، أو: «ويبين للقراء ما لهم من هفوات في بعض ألفاظ وردت في معاجم اللغة. أو نحو هذا التعبير.

وقال: «ويخص بالذكر المرحومين المعلمين بطرس البستاني وعبد الله البستاني. فساء هذا التشهير بالموتى بعض المعجبين بآثار أقلامهم وعارفي فضلهم. ومنهم الأستاذ أسعد داغر الكبير، فانتقد لغة الأب أنستاس الكرملي، وأبان أوهامه في كتابته، فاستاء الأب وسلط عليه رجلاً في بغداد اسمه مصطفى جواد». ـ قلنا: إنَّنا خصصنا بالنقد المعلم بطرس البستاني والشيخ عبد الله البستاني لأنَّهما مسخا اللغة وألفاظها أشد المسخ، ومن يفعل ذلك فلا بد من أن يتعرض لإصلاح ما أفسداه كل من يرى تلك المساوىء في الأسفار التي أنشآها. ولما كنت أحد الذين لا يرون بعين الاستحسان تلك التشويهات أقدمت على الأمر. وقد فعلت ذلك متشبهاً بالذين تعرَّضوا لإصلاح الصحاح والعين والقاموس وغيرها من دواوين اللغة، إذن لست وحدي الذي ابتدع هذا الأمر، ولست وحدي الذي تعرَّض للموتى، إذن ما هذه الغيرة الكاذبة في من

انتصر لإبقاء أغلاط البستانيين على علاتها؟ وكان داغر وجماعته جديرين بأن يقوّموا تلك الأغاليط بأدلة يأتون بها ليبينوا صحة ما ذهب إليه البستانيان لا أن يهوشوا ويلغطوا ويموهوا على الأغرار أنَّ البستانيين المنتقدين معصومان من الغلط. ـ ونعت هو الأستاذ أسعد داغر بالكبير ولعلّه كذلك، لكنَّه في مختلقاته وأكاذيبه اللغوية وضعف بصيرته في تدبر الألفاظ، وإلا فقد رأى كل منصف أنَّ داغراً مخطىء في كل ما ادعى به من التخطئة والتصويب. والواهم في كل ما أتى به هو داغر نفسه إذ أظهر أنَّه لا يعرف وجوه الكلام ولا يميز الصحيح من الخطأ، فإنَّ داغراً قصد في نفسه أن يخطئنا في كل كلمة خططناها بقلمنا، فأظهر بذلك حماقته وجهله وقصر باعه وضعف بصيرته في كل ما يتعلق بهذه اللغة المبينة.

وقال: «والأب ليس كاتباً بل نسابة للألفاظ، يساعده على ذلك علمه ببعض اللغات الشرقية والغربية القديمة. وقولنا عنه إنَّه ليس كاتباً ليس فيه حط من قدره، فقد كان الكسائي أمام الكوفيين لا يحسن نظم الشعر ولا نقده» ـ قلنا: إنَّه يفتكر فينا ما نفتكر فيه. فإنَّنا لا نجعل «صاحب الأملية» من الكتاب ولا من النسابات للألفاظ، إذ أظهر عجزه في الأمرين معاً؛ إنَّما نعده من «الفضوليين» الذين يتطلبون الشهرة من وراء التعرّض لهذا وذاك ومن إطلاق الألقاب الضخمة على أنفسهم، فإنَّ الذي يلقب نفسه باللغوي ـ وهو غريب عن اللغة، غربة الصيني في ديار العرب ـ يحقر نفسه كل التحقير، ويصغرها كل التصغير، لأنَّ الذي لا يشهد بعلمه الغير، يكون أجهل الجهلة في عيون الناس، وكان أعظم الناس قدراً في عيني شخصه. فأين شهادة الناس من شهادته لنفسه. أوليس أنَّ الحمقى وحدهم يشهدون لأنفسهم، والعقلاء من شهد الغير لهم؟ ـ فليفكر هذا المغرور بنفسه قليلاً فينتبه من غفلته.

وأما المغرور بنفسه يقول عنَّا إنَّنا «نسابة للألفاظ فهذا أيضاً كثير بحقنا، ونحن لا ندعي لنفسنا هذا المدعى، إنَّما نقول عن نفسنا إنَّنا «نبحث عن

الألفاظ» وليس معناه أنّا نصيب في هذا البحث، إذ قد نصيب وقد لا نصيب، لأنَّ التوفيق من الله.

وقال الأكمه المغرور بنفسه: «لكن الحكم الذي اختاره الأب ليس «بالحكم الترضي حكومته» لأنَّه إباحي يجيز كل شيء. فذكرنا قول شاعر ظريف «كل شيء جائز في العربي» فإذا كتبت: «كان زيد راكب» استشهد بمن قال: «إذا مت كان الناس صنفان». وإذا كتبت أنَّ زيداً عالماً، استشهد على صحة ذلك بقول من قال: «إنَّ حراسنا أسداً» من هذا البيت:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا»...

إلى آخر ما هذى به وهذر. فكان عليه قبل أن يقبض على يراعته تلك، أن يستشير الطبيب المعالج للعقول ليرى أهو من الحائزين على سلامة فكرهم، أم من الذين قد اضطربت قواهم الداخلية؟ وإلا لو استشار أحد الأطباء لحظر عليه الكتابة لما في دماغه من داء دفين، إذ لا صحة لما نسبه إلى الأستاذ الكبير مصطفى جواد، فلا جرم أنَّ كل ما عزاه إليه من مفعول التهاويل التي نشأت في خياله حين أراد الكتابة في موضوع لا يعرف منه مورده ولا مصدره.

وإلا فأين رأى الأستاذ الكبير النحرير «إباحي» وأنَّه يرفع خبر «كان» وينصب خبر «أن» إلى آخر ما هذى به ممَّا يخالف رأي الجمهور في الرفع والنصب والجر، فالقائل مثل هذا القول على مثال الأستاذ الجليل يفتئت عليه افتئاتاً دنيئاً يدلُّ على أنَّ الناطق به لا يفهم من العربية شيئاً. وكيف يفهمها وهو يقول ما يقول؟ إنَّ المحقق المصطفى لم يورد كلمة واحدة إلا أسندها إلى قائلها مع ذكر كتابه والصفحة التي وردت فيه. فكيف يختلق عليه تلك الاختلاقات السافلة التي لا ينطق بها أبناء الطرق؟ ونزيد على ما تقدم أنَّه جاء بتلك الترهات لأنَّ الأستاذ الجواد في ميدان التحقيق والتدقيق غلب كل من ناوأه وأقر بعلمه وإمعانه فيه كل من جرد نفسه من الهوى والمحاباة. وإلا فهل يجسر مثل (لغوي) أن ينتقد آراء المصطفى وهو لا يعرف من قواعد العربية إلا

نتفاً من مبادئها، ولا يحفظ من اللغة إلا نبذاً منها مبعثرة لا يربط بعضها البعض الآخر إلا رابط الجهالة والسخافة فإن كان (لغوي) صادقاً في ما اختلقه على أستاذه الجواد فليورد كلامه بنصه لتروى فيه وتتبين حقائقه.

ثم ردد كالببغاء ما أنكره علينا داغر وفندناه كلمة فكلمة فلم يجب عن ذلك داغر ولا كل من دافع عنه. نحن فندنا أقوال الواهمين بأدلة وشواهد وهم إذا أرادوا الرد علينا، جاؤونا بأقوال من عندهم قائمة على جرف هار. وكلها تدلُّ على سخافة وجهالة بل على بلاهة موردها. وليس فيها خاتم التحقيق ولا طابع التدقيق. وما كان في نيتنا أن نجاوب أُناساً هذه صفاتهم، لكن الأصدقاء ألحوا علينا في إلقام الحجر هؤلاء المعترضين، ففعلنا تطييباً لخاطرهم وإلا فإنَّنا نجل نفسنا من التصدي لمثل (لغوي) وأشباهه لخلوهم من كل ما يزين الأديب الصادق من الفضائل أي أُصول الجدل والمحادثة والمكالمة. وبهذا القدر كفاية لمن يعرف قدره.

(الكرملي) (*)

وجاء في البلاغ الصادر في 19 اغسطس/آب من سنة 1933 في باب تعليقات ص10 من العدد المذكور بعنوان (الكرملي) ما هذا مثله بحروفه:

«ليس شيء أغرب من المقالات التي تنشر في بعض الجرائد والمجلات بتوقيع «أنستاس ماري الكرملي» فإنَّ هذا الكاتب يبدي تعمقاً في معرفة الأُصول والاشتقاقات للكلمة العربية التي ترجع إلى أصل إغريقي أو روماني وهو الذي استطاع أن يرد «سدرة المنتهى» و«عذاب الهون» إلى أصلهما الأجنبي، ولكنَّه مع معرفته بهذه الأُصول لا نقرأ له خمسة أسطر صحيحة إذ خالية من الغلط اللغوي أو النحوي. وهو يكتب العربية كما يكتبها المستشرق الأجنبي. وهذا

(*) البلاغ الصادر في 19 أغسطس/آب من سنة 1933 في باب تعليقات ص10 من العدد المذكور بعنوان (الكرملي) ما نقله أعلاه بحروفه.

يدلُ على أنَّ معرفة اللغة ليست هي معرفة الألفاظ، وأنَّ الكتابة الحسنة أو الأسلوب الرائق لا يحتاج إلى معرفة الألفاظ بل إلى معرفة الجمل والعبارات.

وبذلك يمكن أن نقول إنَّ وحدة اللغة هي الجملة أو العبارة وليست الكلمة» اهـ.

(جوابنا)

لم يتفق كاتبان مصريان على ما يتعلق بأمرنا: فمن قائل عنَّا: «لا يزال إلى الآن يرتكب كثيراً من الغلطات اللغوية ويأتي بجمل وتراكيب مفرغة في قالب الركاكة ونابية عن منهج الفصاحة» (راجع ص15 من هذا الكتاب) ولما تعرّض لإبانة أغلاطنا فضح نفسه بأنَّه جاهل غر لا يميز الهر من البر[1].

وفرق آخر بين اللغوي والكاتب وحكم علينا أنَّنا من اللغويين لا من الكتاب[2]. وأبنَّا له أنَّ ما اعتبره شيئاً في أسعد خليل داغر وأنَّه كاتب هو فاسد من جميع الوجوه.

وذهب ثالث بعد أن اتخذ له أسماء لا تحصى (من عربي وبدوي وصحفي إلى غيرها) أن ليس لنا إلا الأغاليط والتخاليط.

وذهب رابع وخامس مذاهب أُخرى. وكل ذلك لا يهمنا لأنَّنا لا نسعى وراء الشهرة ولا وراء كسب المال إنَّما نسعى لإصلاح اللغة.

وهذا الكاتب الجديد لم يزدنا علماً، إذ كرر كالببغاء أقوال من سبقه أي كل من خبط وخلط. أما إنَّه «لا يقرأ لنا خمسة أسطر صحيحة إذ (كذا) خالية من الغلط اللغوي أو النحوي، وإنَّنا نكتب العربية كما يكتبها المستشرق الأجنبي» فكلام بلا دليل، والكلام بلا دليل كلام عليل، فكان عليه أن يذكر لنا شواهد من تلك الأغلاط التي تصورها بمخيلته الفاسدة، لنقر له بفضله، إن

(1) راجع ما جاء هنا من الصفحة 18 إلى 76.
(2) راجع ص86 إلى 97.

كان ثم فضل، وإلا فإنَّ الظاهر من تشدقه، أنَّ الرجل مختل الذوق العربي. أولم تقرأ مطلع كلامه وهو: «ليس شيء وهو أغرب من المقالات» ـ وقوله: «لكن مع معرفته بهذه الأُصول» ـ ثم قوله: «لا نقرأ له خمسة أسطر صحيحة إذ خالية من الغلط» ـ وقوله: «إنَّ معرفة اللغة ليست هي معرفة الألفاظ» ـ فكل ذلك يدلُّ على أنَّ الرجل لا يميز رائق الكلام من رانقه. ولا خفيفه من ثقيله، ولا رطبه من جافه، ولو كان ذا ذوق سليم لقال: «ليس شيء أغرب من المقالات» لكنَّه مع معرفته هذه الأُصول ـ لا نقرأ له خمسة أسطر صحيحة خالية من الغلط ـ إنَّ معرفة اللغة ليست معرفة الألفاظ».

ثم لو فرضنا فرضاً بعيداً أنَّ ما يقول صحيح فأي كلام هذا للموضوع الذي وقفنا عليه بحثنا؟ ـ فكان عليه ـ لو كان فيه ذرة ذكاء ـ أن يفند أقوالنا بما يضعف رأينا، لكن «لو ذات سوار لطمتني».

عود إلى أغلاط اللغويين الأقدمين

الحثط:

قال ابن مكرم في مادة (ح ث ط) «الأزهري: قال أبو يوسف السجزي: الحثط (وضبطها بالتحريك) كالغدة، أتى به في وصف ما في بطون الشاء، وذكر أنَّه السحدف. قال: ولا أدري ما صحته» اهـ. وقال في الحاشية كلام للناشر هو هذا: «قوله السحدف». كذا بالأصل على هذه الصورة. و«حرر» اهـ. ـ ولم يذكر هذا الحرف صاحب القاموس ولا غيره من اللغويين. اللهم إلا صاحب التاج إذ قال في آخر مادة (ح ب ط) «الحثط، بالثاء المثلثة (ولم يضبط صيغتها) كالغدة، أهمله الجوهري والصاغاني، ونقل الأزهري عن أبي يوسف السجزي قال: أتى به في وصف ما في بطون الشاة (كذا بالمفرد في مكان الجمع. وقد يجوز هذا لأنَّ (ال) هنا للجنس، والجنس ينوب عن الجمع) ولا أدري ما صحته اهـ. وهذه العبارة هي نفس عبارة اللسان مع حذف الكلمة المبهمة الأحرف الصعبة المصطلح، التي لا تقرأ إلا بشق النفس. وقد فعل هذا الفعل هرباً من نقل كلمة لا يعرف قراءتها ولا منزلتها من الصحة. على أنَّه لو ذكرها على علاتها، لأنعم النظر فيها من يحب التحقيق ولو صرف الليالي ظفراً باللآلىء.

وقد وجدنا صحة عبارة اللسان في حاشية القاموس الخطي القديم الذي عندنا وهذا نصها: «الحتط. قال أبو يوسف السجزي: الحثط (وضبطها بالتحريك) كالغدة، أتى به في وصف ما في بطون الشاء من الأمراض. وذكر أنَّه

البيجيدق وهو كاللوى» اهـ. فظهر من هذا الكلام أنَّ الغدة هنا ضرب من الطاعون وأنَّ المراد بالحنط ضرب من أدواء بطون الشياه يقابله البيجيدق وهو كاللوى عند البشر بل سائر الحيوان. وقد تكلمنا عليه في هذا الكتاب. فليراجع.

حنطة شمقاثا(؟):

قال ابن منظور الإفريقي في لسان العرب في مادة (ح ط ط): «... قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[1] يقال ـ والله أعلم ـ قولوا ما أمرتم به حطة أي هي حطة فخالفوا إلى كلام بالنبطية، فذلك قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾[2]. وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾[3]. قال: ركعاً. وقولوا حطة مغفرة. قالوا: حنطة ودخلوا على أستاههم. فذلك قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ وقال الليث: بلغنا أنَّ بني إسرائيل حين قيل لهم قولوا حطة، إنَّما قيل لهم كي يستحطوا بها أوزارهم فتحط عنهم. وقال ابن الأعرابي: قيل لهم: قولوا حطة فقالوا: حنطة شمقاثا أي حنطة جيدة. قال: وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿حِطَّةٌ﴾ أي كلمة تحط عنكم خطاياكم وهي: لا إله إلا الله. ويقال: هي كلمة أمر بها بنو إسرائيل، لو قالوها لحطت أوزارهم» اهـ المقصود من إيراده.

قلنا: معنى حطة بالنبطية: الخطيئة وهم إذا قالوها أقروا بذنوبهم واستحطوا بها أوزارهم وطلبوا بها من الله غفران معاصيهم، على حدّ ما يفعل اليوم أبناء الغرب، فهم إذا قالوا mea culpa واللفظ لاتيني معناه خطيئتي أو حطة، استحطوا بها أوزارهم وطلبوا الغفران من الذي تعدوا عليه، أو من الله إذا كانوا قد أهانوه. فاللفظة واحدة في معناها وإن اختلفت، والغاية واحدة

(1) سورة البقرة، الآية: 58، وسورة الأعراف، الآية: 161.
(2) سورة البقرة، الآية: 59.
(3) سورة الأعراف، الآية: 161.

وهي الاستحطاط والاستغفار، وإن كانت في لغتين مختلفتين كل الاختلاف. وحطة النبطية تعني في الوقت عينه الحنطة أي القمح. فلما قيل لهم قولوا حطة، فهموا أنَّه قيل لهم اطلبوا الحنطة، فقالوا: «حطة شمقاثا» طالبين أفخر الحنطة ـ على أنَّ صحيح لفظ «شمقاثا» هو «سوماقتا» أي بالسين المهملة والواو يليها ميم فألف بعدها قاف وتاء وألف. ومعناها الحنطة التي لونها أحمر كلون الذهب، وهي أحسن ما يعرف منها في بلاد الشرق، ولا سيَّما عند النبط الذين كانت مهنتهم الزراعة وتربية الغنم.

فهذا معنى «حطة» عندنا. وذاك معنى سوماقتا (شمقاثا) في نظرنا القاصر على أنَّ ناشر لسان العرب علق في الحاشية على كلمة «شمقاثا» ما هذا نقله: «قوله شمقاثا» الحرف الذي بين الألفين غير منقوط في الأصل. وفي شرح القاموس (أي في تاج العروس) منقوط باثنتين من تحت. فحرر» اهـ. فالظاهر أنَّ السيد مرتضى أو ناشر تاجه نقط من عنده الحرف المذكور من غير أن يعتمد على عماد صادق المستند.

حط وجهه وأحط:

في اللِّسان: «حط وجهه وأحط، وربما قيل ذلك لمن سمن وجهه وتهيج. وفي القاموس: «حط وجهه خرج به الحطاط أو سمن وجهه وتهيج كأحط». وفي شرحه «حط وجهه يحط خرج به الحطاط أي البثر أو حط سمن وجهه وقيل تهيج كأحط». ومثل هذا في محيط المحيط وأقرب الموارد والمنجد والبستان، إلى غيرها من المعاجم القديمة والحديثة، من صغيرة وكبيرة ـ والصواب «تهبج» بباء موحدة معجمة من تحت بين الهاء والجيم ومعنى تهبج: انتفخ. وأما تهيج بالياء المثناة التحتية، فمعناه «ثار» ولا معنى له هنا يتسق مع السابق واللاحق.

ذو الحطاط:

قال ابن منظور في مادة (ح ط ط) قال أبو زيد (ذو الحطاط): الأجرب

العين، الذي تبثر عينه ويلزمها الحطاط وهو الظبظاب والحدحد (وضبطها كهدهد)». وفي الطرة: «والحدحد كذا بالأصل مضبوطاً (أي كهدهد) وحرر» اهـ. قلنا: والصواب: والجدجد بجيمين في مكان الحاءين المهملتين ـ قلنا: لقد أخطأ في الأولى وأصاب في الثانية (والصواب الذي لا ريب فيه: الظبظاب بظاءين مثالتين معجمتين.

النطس:

في التاج في آخر مستدرك مادة (ن ط س) هذا الكلام: «والنطس: الحريق. وهذه عن الصاغاني» اهـ. قلنا: قوله «والنطس الحريق بالحاء المهملة، ومن غير ضبط النطس، لا بالقلم ولا بالنص المزيل للشك، غريب جداً. وأغرب من هذا أنَّ أصحاب الأمهات كلها أهملوها ما خلا السيد مرتضى الذي يقول إنَّه نقلها عن الصاغاني. وأما أصحاب المعاجم الحديثة كمحيط المحيط والتي جاءت بعده فقد أهملوها بتاتاً. والذي عندنا أنَّ النطس تضبط بالفتح وككتف وعضد ومعناه: الخريق بالخاء المعجمة وعلى وزن سكيت ومعناه الكثير السخاء، الكريم، الجواد: يتخرق في الكرم ويتسع فيه. وذلك أنَّ صاحب التاج قال: «وهو (أي والنطس) بالرومية نسطاس». وعندي أنَّ هذه الرومية هي نطس Xotus لانسطاس التي هي يونانية وهي فيها Gnôstés (أي غنسطاس) وهذه تبتعد عن نطس بعداً شاسعاً. ومعنى الرومية العالم والشهير في أي شيء كان. فيكون من معاني النطس الشهير بكرمه وجوده وسماحته. وهذا هو الخريق (كسكيت) بعينه لا الحريق الذي لا صلة له بالمادة العربية ولا بالمادة الدخيلة لا عن قرب ولا عن بعد. فلا جرم أنَّ تفسيره بالحريق بالحاء المهملة من غلط النساخ المساخ، أو من غلط الطابع أو الناشر أو ممَّن تشاء أن تسميه، لكن لا من الصاغاني ولا من السيد مرتضى.

الناعوس:

قال ابن الأثير في النهاية: «وفيه (أي في الحديث): «أنَّ كلماته بلغت

ناعوس البحر». قال أبو موسى: هكذا وقع في صحيح مسلم، وفي سائر الروايات قاموس البحر، وهو وسطه ولجته. ولعلَّه لم يجود كتبته فصحفه بعضهم. وليست هذه اللفظة أصلاً في مسند إسحاق الذي روى عنه مسلم هذا الحديث، غير أنَّه قرنه بأبي موسى وروايته، فلعلَّها فيها. قال: وإنَّما أورد نحو هذه الألفاظ لأنَّ الإنسان إذا طلبه لم يجده في شيء من الكتب فيتحير، فإذا نظر في كتابنا عرف أصله ومعناه» اهـ قلنا: نقل هذا الكلام عينه صاحب لسان العرب. أما صاحب التاج فنقل منه إلى قوله: «قاموس البحر» ثم زاد عليه قوله «ولعلَّه تصحيف. فليتنبه لذلك».

وأما محيط المحيط والمعاجم التي جاءت بعده: فلم تتعرض لهذه اللفظة لأنَّ فريتغ لم يدخلها في ديوانه الجليل، والذي عندنا أنَّ الناعوس صحيحة اللفظ والمعنى والمبنى التي ذكرت لها وذلك أنَّ الناعوس تنظر إلى اليونانية naus أو neŏs وهي بالرومية navôs وبالهندية الفصحى Nàus وبالفارسية (ناو) ومعناها الغمر ومعظم البحر ولجته ثم أطلقت على السفينة التي ترتاد ذلك الموطن من البحر وتجري فيه. ثم توسعوا في معناها فعنت السفينة أية كانت. إذن فقوله: «إنَّ كلماته بلغت ناعوس البحر»، معناه أصحاب السفن الجارية في غمر البحر، وإلا فوسطه وحده أو لجته لا يسمع أو تسمع شيئاً، وإنَّما يسمع من يجري في اليم ويخترقه بالسفن، إذن فالمعنى لا غبار عليه، ولا غبار على اللفظة نفسها، بل بالعكس إنَّها تعيننا على تفهم الألفاظ العتيقة، إن كانت هذه الحروف تشبه بعض الشبه ما في لغة الأعاجم، وكذلك لو كانت مفردات الأغراب تضاهي ما عندنا من الكلم القديم المنقول عن السلف نقلاً لم يغير فيها شيء.

وزد على ذلك أنَّ صحيح مسلم من أوثق مصادر الأحاديث النبوية، وكان الراوي ثبتاً من الأثبات، فلا يليق بنا أن نسند إليه سوءاً في النقل أو في الرواية، ولا سيما حيثما نراه ينقل لنا كلاماً صحيحاً لا أمت فيه ولا عوج، بل ليس عليه أدنى غبار.

الخريق:

في القاموس للمجد: «الخريق البئر كسر جبلتها من الماء .ج. خرائق وخرق» اهـ وقد ضبطت جيم «جبلتها» بالفتح وبالكسر معاً في النسخ التامة الشكل من مطبوعة وخطية. وضبطت الباء التي تليه بالإسكان وهذا الضبط يشير إلى اللغتين في «الجبلة» وضبطت «كسر» بصيغة الفعل الثلاثي المجهول، ولا معنى «للجبلة» هنا يوجه العبارة توجيهاً يقبله العقل ـ وصاحب اللّسان لم يذكر للخريق المعنى الذي أشار إليه المجد. وكذلك أهملت هذا الحرف بهذا المعنى جميع الأمهات اللغوية. أما في تاج العروس فقد قال السيد مرتضى ما هذا إعادة نصه: «قال ابن عباد: الخريق، البئر كسر جبلتها من الماء .ج. خرائق وخرق كسفائن وسفن» اهـ كلامه.

وأما سائر المعاجم الحديثة الوضع فإنّها نقلت عبارة القاموس بما فيها من دون زيادة ولا نقصان. والذي عندنا أنَّ النساخ مسخوا الكلمة الأصلية وكانت «جيلها» فلما لم يفهموا معناها الذي هو «حافتها» أدنوها من لفظة يسمعونها دائماً هي: «الجبلة». ويقال في الجيل الجال والجول أيضاً. ويقع مثل هذا التصحيف كل مرة يستعمل الشارح الأول كلمة غامضة المعنى غير مألوفة على الأسماع. فحينئذٍ يأتي الناسخ ويبدل منها كلمة أُخرى قد اعتاد سماعها وفهمها لجريها على لسانه أو لسان مخاطبه. فيكون معناه الخريق: البئر التي كسرت حافتها لكثرة ما يستقى منها من الماء وهو واضح لا غموض فيه.

القزاكند والكزاغند:

في محيط المحيط: «القزاكند (وضبطها بفتح القاف والزاي فألف فكاف مفتوحة يليها نون ساكنة بعدها دال). الدرع ولباس الحرب فارسية .ج. قزاكندات» اهـ. وقال في باب الكاف: «الكزاغند (وضبطها بضم الكاف والزاي المفتوحة يليها ألف فغين معجمة مفتوحة فنون ساكنة فدال) باطن الصدر والدرع. فارسية .ج. كزاغندات» اهـ.

وهاتان الكلمتان لا ذكر لهما في أمهات اللغة العربية. فمن أين أتى بهما لنا صاحب محيط المحيط؟ أتسألني هذا السؤال وقد قلت لك مراراً إنَّ مأخذ المعلم بطرس البستاني معجم فريتغ، وما لا تجده في كتب متون اللغة الكبرى تراه في معجم الألماني المستشرق. وقد ذكر القزاكندات وضبطها الضبط الذي أشرنا إليه في محيط المحيط وشرحها بقوله: «قزاكندات (قزاكند فارسية) وهي الدروع (وثياب محشوة قزاً تتخذ في الحرب)[1] اهـ. ـ وذكر أيضاً الكزاغند وضبطها كما نقلها بأمانة صاحب محيط المحيط. وقد خالف الناقل والمنقول عنه ما ذكراه من ضبط القزاكند، مع أنَّ الكلمة واحدة في الأصل ـ. فقال فريتغ «الكزاغند وتجمع على كزاغندات: الصدر والحيزوم والدرع وكل ثوب يغطي الصدر. عن أمثال لقمان الحكيم التي عنيت بنشرها في الصفحة 46 وعن تحفة إخوان الصفا» اهـ كلام فريتغ. ـ فأنت ترى من هذا أنَّ الرجوع إلى نص الينبوع أحسن من مراجعة الفروع.

وفي أقرب الموارد للشيخ سعيد الشرتوني القزاكند، ضبطت وكتبت وشرحت كما في محيط المحيط، ومثل هذا ورد في البستان من غير أدنى تغيير في المبنى والمعنى والضبط.

ومن الغريب أنَّ فريتغ والبستانيين والشرتوني لم ينبهوا على أصل معنى الكلمة الفارسية، كما أنَّهم لم ينبهوا على أنَّ الكلمة من أصل واحد ومعنى واحد وعربت بصورتين متقاربتين. فقد قال دوزي في الملحق بالمعاجم العربية: إنَّ الكزاكند [كالقزاغند] وشرح هذه بقوله: (من الفارسية كزآغند، بالمد، وجاءت عند شعراء الفرس بصورة كزاغند بألف غير ممدودة وكلتا الزايين فارسية بثلاث نقط[2]: ضرب من القباء يكون محشواً قطناً أو قزاً، ثم يضرب تضريباً ويتخذ درعاً[3].

---

(1) تحفة إخوان الصفا: ص99.

(2) في ديوان سعدي والجلستان ص55: 22. طبعة سملت. قاله دوزي.

(3) راجع فريتغ: ج3، ص439 والمجلة الآسيوية لسنة 1869: 2: 12، والنويري في كلامه على إفريقية في ظهر ص39.

وإليك نص ما ورد فيها: «فقالوا أين نطعن هؤلاء وقد لبس (صوابها وقد لبسوا) الكازعندات (كذا بالعين المهملة والمغافر؟ ـ فقال أمير منهم: في أعينهم، فسمّي من ذلك اليوم أبا العينين». وورد جمعها كزغندات في كتاب تاريخ السلاطين المماليك(1)، اهـ كلام دوزي منقولاً إلى العربية.

قلنا: والكلمة الفارسية منحوتة من (قز) أي قز أو إبريسم أو حرير. ومن (آكند أو آغند أي محشو، بتقدير قبا) أي قباء أو ثوب. فيكون معناها ثوباً محشواً قزاً أو قطناً. وكان يلبس في الحرب، بل كان يلبسه أيضاً، الشعراء المولدون في عصر العباسيين تشبهاً بأبطال الحرب. قال الجاحظ(2): «ومنهم (أي من الشعراء) من يلبس القزاكند ويعلق الخنجر ويأخذ الجرز، ويتخذ الجمة». وقد ذكرها الجاحظ مراراً لا تحصى في كتبه ورسائله، لكنَّ النساخ مسخوها مسخاً غريباً، تختلف صورها بين بزاكند وبازكند وبازيكند وبازنكند وقزكند وقزقند وكزقند وكزكغد، إلى غيرها وهي لا تحصى عداً والذين ضبطوا هذه الكلمة أعربوها بفتح الأول، ولم ترد في كتاب من الكتب بضم الكاف كما فعل فريتغ وأصحاب المعاجم الأخرى في ضبط كزاغند.

وأغلب ما كان يلبس القزاغند تحت الدرع ليتقي به عقر الزرد للجسم. والعرب الفصحاء ذكروها باسم «الغلالة».

القلفطريات:

في محيط المحيط في مادة (ق ل ف ط ر): القلفطريات (وضبطها بفتح القاف وإسكان اللام وفتح الفاء وإسكان الطاء وكسر الراء وفتح الياء المثناة من تحت يليها ألف فتاء) علامات للسحرة» اهـ ولم نجدها في أحد المعاجم الكبرى، لكنّنا وجدناها في معجم فريتغ إذ يقول: «القلفطريات (ولم يضبطها على مألوف عادته حين يرى الكلمات في المؤلفات غير المضبوطة بالشكل

(1) انظر المجلد 2: 1 و33.

(2) البيان والتبيين: ج3، ص6.

الكامل) علامات سحرية[1] اهـ ـ وفي أقرب الموارد: «القلفطيريات (بزيادة ياء قبل الراء وكسر الراء) والقلفطريات (وضبطها ضبط محيط المحيط لها): ضرب من الكتابة السحرية (دخيل) القلم القلفطيري كتابة تستعملها اليهود على قطع من جلد تخط فيها، آيات من التوراة وتتعوذ بها ثم اتسع فيه واستعمل فيما يكتبه أهل الطلاسم» اهـ. ـ وفي البستان ترى عبارة أقرب الموارد بقسميها الأول والثاني، إلا أنَّه قال: «على رق» في مكان قول الشرتوني: «على قطع من جلد» اهـ.

فمن أين جاءت القلفطريات في لغتنا؟ قال الشرتوني وصاحب البستان: «دخيل» ولم يذكرا لنا اللغة التي أخذت منها. أما دوزي فقد قال في معجمه: «القلفطريات (وضبطها كما ضبطها محيط المحيط، هي أيضاً القلفطيريات. وقد ذكرها كاترمير في مباحثه عن ديار مصر[2]، وذكر أيضاً القلم القلفطيري وقال عنه: ضرب من الكتابة الطلسمية وهي تصحيف اليونانية فلقطيريات Phylaktéria فالقلم القلفطيري هو قلم الفلقطيريات. ذلك ما ورد في المجلة الألمانية للديار الشرقية[3]. إلى هنا كلام دوزي. فيرى منه أنَّ الشرتوني أخذ منه ما دوَّنه في كتابه: ومنه اقتبس البستان. ومن هذا ظهر أنَّ ضبط فلقطريات على ما جاء في التآليف الثلاثة غير صحيح. والصواب كسر الفاء وفتح اللام وإسكان القاف وكسر الطاء والراء وفتح الياء المثناة المعجمة من تحت يليها ألف فتاء.

ونزيد على ما تقدم أنَّ الكلمة اليونانية تعني الحرز والتعويذة والحارس والحافظ والواقي والتميمة، لأنَّ الفلقطيرة تحفظ صاحبها من البلايا على زعمهم. وقد وردت الكلمة في إنجيل متى[4] على ما في النص اليوناني فنقلت

(1) ألف ليلة وليلة: المجلد الأول، ص249.

(2) ص269.

(3) 31: 343.

(4) إنجيل متى، 33: 5. طبعة اليسوعيين في بيروت.

الآية إلى العربية بهذه العبارة: وكل أعمالهم يصنعونها رئاء أمام الناس، فيعرضون عصائبهم ويعظمون أهدابهم، والذي في الأصل هو هذا «يعملون جميع أعمالهم ليراهم الناس، فإنَّهم يعرضون فلقطيرياتهم ويوسعون أذيالهم» ولو تركت: «فلقطيرياتهم» على حالها لكانت أحسن، لأنَّ فيها من المعاني الدقيقة ما لا يرى في قول المترجم «عصائبهم».

وقد انتبه لهذا الغلط شاكر شقير اللبناني في كتيبه «لسان غصن لبنان» فقد قال[1]: «قلفطريات رأيتها في بعض كتب اللغة في باب القاف، وأنَّها علامات للسرة (كذا والصواب للسحرة. والكتاب يشير إلى ورودها في محيط المحيط) وصوابها فلقطير. قال بشرل المشهور: إنَّ هذه الكلمة Phylactère من فيلاكتيرون باليونانية. وهي تعاويذ عند القدماء للوقاية من بعض المكروهات. وعند العبرانيين قطع من الرق كانوا يكتبون عليها آيات من التوراة» اهـ ولا جرم أنَّه انتبه لهذا الوهم بعد أن وقف على تصحيحه في معجم دوزي.

قلفطريات أنسطاس(*)

ما زالت الأهرام تداعب القراء وتفكههم بما تأتي به بين حين وآخر من أنسطاسيات كرمليات وأنَّ آخر ما نرى فيها من ذلك قول الظريف أنسطاس ماري الكرملي أنَّ القلفطريات المذكورة في كتاب البستاني وغيره يونانية الأصل، وأنَّ البستاني وغيره قد غلطوا لأنَّهم قالوا إنَّها دخيلة ولم يقولوا إنَّها يونانية. انتهت الرواية الأنسطاسية القلفطرية وانبسطت نفوس القراء بهذا العلم الأنسطاسي القلفطري اليوناني. ولعلَّ الرواية الأنسطاسية الآتية لاتينية

(1) لسان غصن لبنان، ص58.
(*) الجهاد: 12 ـ 8 ـ 1933.

الموضوع. عسى أن تتحف الأهرام قراءها كل يوم بشيء من خادم اليونانية واللاتينية كاشف القلفطر.

(صحفي)

فطيريات سخفي

أدرجنا قسماً من بحثنا «أغلاط اللغويين الأقدمين» في الأهرام[1] فاطلع عليها رجل انتحل لنفسه أسماءً مختلفة ليبين للناس أنَّ هناك فريقاً من الكتَّاب يناقشوننا الحساب في الموضوع الذي نعالجه. أما الحقيقة فإنَّ أحد الجهلة الأغرار أخذ يكتب في أمر لا يعرف منه شيئاً وهو يدري أنَّه لم يعرف شيئاً، لأنَّه لو درى لجاهر باسمه واستشهد بآراء الأئمة ليردنا. وقد ظهر في اليوم الثاني من مقالنا بصقة بصقها على عمود من «الجهاد»[2] أطلق عليها اسم «قلفطريات أنسطاس» مع أنَّ البحث الذي تعرضنا له يشمل «الخريق والقزاكند أو الكزاغند والقلفطريات» فلو كان هذا الصحفي ـ والصواب على ما يظهر لنا أنَّه «سخفي» فهم كلامنا لأجابنا عن اللفظتين السابقتين ولم يكتف بتصحيف اسمنا بصورة أنسطاس وإضافة «القلفطريات» إلينا ولا سيما لأنَّ غيرنا سبقنا إلى هذا البحث، فكان يجب أن تلحق باسم أول من تكلم عليها لا أن يلحقها باسمنا ـ. هذا إذا جاز أن تضاف إلى اسم أحد، لكن الرجل حاطب ليل لا يفهم ما يقرأ ولا ما يقول ولا ما يكتب. فللّه دره من بليد سعيد!

والدليل على ذلك أنَّه كلَّما حاول أن يكتب شيئاً في ردنا بدأ كلامه بقوله: «الأهرام تداعب القراء» فإذا كانت كتاباتنا «مداعبة» أفلا يتحتم على تلك الجريدة الشهيرة أن تفكه قراءها من وقت إلى وقت بما تنشره لنا من هذا القبيل، وقول «السخفي»: «وإنَّ آخر ما نرى فيها» بعد قوله: «تداعب القراء

(1) الأهرام: 11 ـ 8 ـ 1933.

(2) الجهاد: 12 ـ 8 ـ 1933.

وتفكههم بما تأتي به بين حين وآخر» خطأ. والصواب: «وإنَّ آخر ما رأينا فيها» لأنَّه يتكلم على شيء مضى. ويرى «السخفي» أنَّ بين قول بعضهم «دخيل» وقول آخرين «يوناني» لا خطورة له. مع أنَّ فقهاء اللغة يرون في هذا الأمر أهمية عظيمة. فيظهر من كلامه أنَّه ليس من الذين يهمهم البحث في أُصول الكلم فلماذا يتعرض له؟

وقوله: «من خادم اليونانية واللاتينية» كلام كرر مراراً ويدلُّ على أنَّ صاحبه ضيق دائرة الفكر أو جامده، لأنَّه لا يملك غير هذه البضاعة المزجاة. ولله في خلقه شؤون!

(اغلاط اللغويين الاقدمين)

الرشن:

في القاموس: «الرشن: الفرضة من الماء» اهـ. كذا وردت الفرضة بالضاد المعجمة في جميع النسخ المطبوعة وبعض النسخ الخطية، إلا أنَّها وردت في نسخنا الخطية بالصاد المهملة. وهي الصواب. ومعنى الفرصة بالصاد المهملة: النوبة والشرب. وهي اسم من تفارص القوم. يقال: جاءت فرصتك من البئر، أي نوبتك ووقتك الذي تسقي به أرضك. ولم ترد الفرضة بالضاد المنقوطة بهذا المعنى. ومن الغريب أنَّ جميع أمهات اللغة ذكرت هذه الكلمة مصحفة، أي إنَّها قالت: «الفرضة بالضاد المعجمة» وما ذلك إلا لاشتهارها على الألسن وخمول ذكر الفرصة بالصاد المهملة. اللهم إلا أن يقال إنَّ الفرضة بالمعجمة لغة في الفرصة بالمهملة. ولكن لم يذكر هذه اللغة أحد من الأدباء ولا أحد من اللغويين ولا حاجة لنا بعد ذلك إلى القول إنَّ محيط المحيط وأولاده وشركاءهم أوردوا هذه الكلمة بالغلط الشائع.

الراشن والداشن:

في معجم المجد: «الراشن. . . ما يرضخ لتلميذ الصانع. فارسيته شاكر

دانه» اهـ. وفي بعض النسخ المخطوطة باليد والمطبوعة: «ما يرضح (بالحاء المهملة) لتلميذ الصائغ (اسم فاعل من صاغ يصوغ صياغة) وكلاهما غلط. والصواب ما في الأول. هذا من جهة الشرح. وأما من جهة اللفظة فنظن أنَّ الصواب هو: الداشن بدال في مكان الراء. لأنَّ الداشن (بالدال المهملة) بالفارسية: العطية والهدية والبركة (بضم الباء وهي ما يهدى الطحان) والحلوان وما يهدى تلميذ الصانع «من الصناعة». والكلمة قديمة جداً في تلك اللغة لأنَّها وردت في الزند والابستا ويراد بها عندهم دراهم يوزعها المجوس على الفقراء في أيام الأعياد (عن برهان قاطع). ولا وجود للراشن (بالراء) في الفارسية. ثم إنَّ القاموس لم يذكر الداشن بالدال، بل لسان العرب وتبعه تاج العروس ونقل عبارته عنه وعزاها إليه هذه المرة. وقليلاً ما يفعل ذلك. قال ابن مكرم في مادة (د ش ن): ابن شميل «الداشن والبركة كلاهما الدستاران ويقال: بركة الطحان» اهـ. قلنا: والدستاران مترادف الداشن والكلمة فارسية أيضاً.

فيظهر من هذا البسط أنَّ الداشن صحفت الراشن (بالراء) منذ أقدم العهد باللغة. ونظن أنَّ الذي ساق المصحفين إلى هذا الوهم مجانسة مادة الرشن للرشوة بعض المجانسة؛ ولا سيما لأنَّ أول معاني الرشوة في الأصل: الجعل ثم خصوها بعد ذلك بما يعطيه الرجل للحاكم وغيره ليحكم له أو ليحمله به على ما يريد. ولهذا سهل الاستزلال.

أيقال كهربائية أو كهربية:

كثر قول الكتَّاب المعاصرين «الكهربائية» فجاءت في الصحف والكتب بهذا الوجه المخطوء فيه، ولم يعدل عن استعماله الفصحاء أنفسهم، مع أنَّهم لو فكروا فيها قليلاً لما أجازوها، لثلاثة أسباب: الأول ثقل اللفظة وطولها فيكاد هذا ينسي طول يوم الصوم، الثاني ليس اللفظ المنسوب إليه ممدوداً في الفارسية التي أخذت منها ولا في العربية إذ لم يذكر أحد أنَّها ممدودة فهي مقصورة بلا أدنى ريب. والذين يذهبون إلى أنَّها مهموزة الآخر لا دليل نقل بأيديهم ولا دليل عقل عندهم. الثالث، لو فرضنا أنَّها ممدودة، فلا ينسب

إليها بإبقاء الهمزة على حالها، بل بقلب الهمزة واواً. وكلام الصرفيين وعارفي القواعد العربية يجري هذا المجرى. قال سيبويه في كتابه[1]: «هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف... وأما الممدود مصروفاً كان أو غير مصروف، كثر عدده أو قل فإنَّه لا يحذف، وذلك قولك في خنفساء خنفساوي وفي حرملاء حرملاوي وفي معيوراء معيوراوي» اهـ المقصود من إيراده. إذن فالنسبة إلى الكهرباء الممدودة، لو ماشيناهم في مدها ـ كهرباوي لكن من الذي لا يرى ثقلها ولا يشعر بسقوط الجبال عليه حين سماعها أو التلفظ بها. والذين أدخلوا هذه الإضافة الموهوم فيها هم الأجانب كالفرس والترك الذين كثيراً ما يخطئون في باب النسبة وهم معذورون بذلك إذا ليسوا مكلفين إتقان ضوابط كلام العرب، فقد نقلوا قول الفرنسيين كلمة Electricité مثلاً إلى «الكهربائية» ولم يفكروا في أنَّ الناطقين بالضاد لم يحركوا ألسنتهم بها ولا بمثلها. وكيف يشعر الأغراب[2] بهذا الثقل وهم أجناب لا يميزون بين ما يستسيغه العرب ويستطيبونه وبين ما يكرهونه وينبذونه. وكل له ذوق دون ذوق الآخر.

ونظن أنَّ أول من دوَّن الكهربائية بهذه الصورة الموهوم فيها والمخالفة للأصول العربية المحكمة وقيدها في معجم عربي هو البستاني الأكبر، إذ كتب في محيط محيطه في مادة (ك هـ ر ب) ما هذا نصابه: «كهرب الشيء جعل فيه قوَّة الكهربائية، فهو مكهرب (بالكسر)، والشيء مكهرب (بالفتح) وهو من اصطلاح المحدثين. الكهربا والكهرباء، صمغ شجرة الجوز الرومي (كذا). وهو أنواع وأجودها النقي يجذب التبن والهشام (كذا) إذا حك ويشاركه السندروس في ذلك. معرب كاه ربا بالفارسية. ومعنى كاه تبن وربا جاذب أي

(1) كتاب سيبويه: ج2، ص78 طبعة بولاق.

(2) أنكر بعضهم الأغراب والأجناب ظناً منهم أنَّ الأول جمع غريب والثاني جمع أجنبي. والحال أنَّ الأغراب والأجناب جمع غرب وجنب وكلاهما بضم الأول والثاني كما هو مصرح في جميع كتب اللغة!! ولله در من يخطىء أجلة العلماء واللغويين وهو لا يميز رأسه من رجله.

جاذب التبن. القطعة منه كهرباة وكهرباءة والنسبة إليه كهرباءي ومنه السيال الكهرباءي. الكهربائية: الجاذبية اهـ.

قلنا: قوله (جعل فيه قوَّة الكهربائية فيه نظر. ولو قال، أنمى فيه القوة الكهربية، أو أوصل إليه الكهربية لكان أحسن. والسبب هو أنَّ في بعض الأجسام كهربية كامنة، بل الكهربية لا تفارقها. فقولهم «كهربه» معناه: أظهر فيه هذه الكهربية أو أنماها فيه. وبعض الأجسام لا كهربية عظيمة فيها فالكهربية حينئذٍ تدخلها وتنمو فيها... وقوله الكهربا والكهرباء أي بقصر الأولى ومد الثانية عجيب، لأنَّ المعروف عند اللغويين والأدباء القصر دون المد. والتي في تذكرة داود البصير الأنطاكي ومفردات ابن البيطار (التي يعتمد عليها الصحيحة الضبط لا المطبوعة في مصر المشحونة بالأوهام) الكهربا بالقصر فقط. وكذلك في تاج العروس. فقد قال السيد الزبيدي في فائت مادة (ك هـ ر ب): «وممَّا يستدرك عليه، الكهرب، ويقال الكهربا مقصوراً، لهذا الأصفر المعروف. ذكره ابن الكتبي والحكيم داود. وله منافع وخواص. وهي فارسية وأصلها كاه ربا أي جاذب التبن. قال شيخنا: وتركه المصنف تقصيراً مع ذكره لما ليس من كلام العرب أحياناً» اهـ. فهذا نص صريح بأنَّ الكلمة مقصورة غير ممدودة.

وإذا كانت مقصورة فكيف ينسب إليها بالمد؟ ـ والنسبة إلى المقصور لا تكون إلا بحذف الألف وجعل ياء النسبة في مكانها، فيقال، «كهربي» لا كهرباءي، لأنَّك تقول في النسبة إلى مصطفى: مصطفي بتشديد الياء. وأما الإضافة إلى الممدود فيقال كهرباوي، كما أسلفنا الكلام عليها ـ لا كهربائي، لأنَّك تقول في النسبة إلى الخنفساء: خنفساوي لا خنفسائي ولا خنفسي. أما خنفسي فهي منسوبة إلى خنفسة بهاء في الآخر. فالكهربائي على كلِّ حال غلط صريح صارخ بنفسه، أدخله الأجانب من فرس وترك وإفرنج في لغتنا، كما يرى ذلك في تآليفهم التي ذكروا فيها هذه الكلمة(1).

---

(1) أول من قال «كهربائي» بهمزة بعد الألف ودوَّنها في كتابه هو شرف الدين علي اليزدي المتوفى في سنة 850 للهجرة الموافقة لسنة 1446 للميلاد، وذلك في مصنفه (ظفرنامه) وأتبعه في وهمه =

وفي قول البستاني الأكبر: «صمغ شجرة الجوز الرومي» هكذا بجيم في الجوز، غلط ثان، إذ ليس الكهربا صمغ شجرة الجوز الرومي، بل الحور الرومي والحور بحاء مهملة مفتوحة وواو مفتوحة أيضاً وراء في الآخر، وذلك ما توهمه الأقدمون، لا أنَّ الأمر حقيقة صادقة. لكن المعلم بطرس اعتمد على مفردات ابن البيطار المطبوعة في مصر والمفعمة سقطات ولم ينتبه إلى ما فيها من الأوهام، فكتب الكهرباء بالمد وسمى الحور الرومي: الجوز الرومي، على ما يشاهد في الأصل المطبوع والحال أنَّ ابن البيطار نفسه ذكر الكهربا وأنَّه من الحور (بالحاء والراء المهملين) الرومي، على ما كانوا يتوهمونه في ذلك العصر. ولم يذكر مثل هذا الأمر في الجوز (بالجيم والزاي) الرومي ولا غير الرومي. أما الصحيح فهو أنَّ الكهربا ضرب من الصمغ المدفون في الأرض منذ أقدم الأزمنة.

وقوله: «يجذب التبن والهشام» غريب، لأنَّنا نفهم التبن لكنَّنا لا نفهم «الهشام» فلعلَّه يريد، الهشيم، ففي الكلام خلط بين الهشام الذي هو غلط وبين الهشيم الذي هو الصحيح - وقوله: «الكهربائية: الجاذبية» غير صحيح أيضاً، ولا سيما عند العلماء، لأنَّ الكهربية جاذبية خاصة بالكهربا دون غيرها من الجاذبيات، وليس كل جاذبية، كهربية أو كهربا.

ثم إنَّ المعلم البستاني ضبط كلاً من الكهربا (المقصورة) والكهرباء (الممدودة) بفتح الكاف والراء والباء وإسكان الهاء وهي اللغة العامية المشهورة، ولم يذكر ضم الراء وهي اللغة الأصلية والفصحى. والفرس لا يعرفون غير هذا الضبط الأخير، سواء أرسموا هذه الكلمة بصدر وعجز أي كاه ربا أم رسموها منحوتة كلمة واحدة أي كهربا. ولم نجد من ضبطها بفتح الراء رسماً أو نصاً في التآليف العربية التي يعتمد عليها، بل وجدناها في أغلب

= هذا محمد حسين التبريزي الحيدرآبادي المتوفى سنة 1061 للهجرة أو 1650 للميلاد وهو صاحب المعجم الفارسي نصاً وشرحاً (برهان قاطع) وكلاهما ألف في الفارسية لا في العربية؛ ولا يؤخذ بكلامهما لأنهما ليسا بحجة في لغتنا المبينة. فليتنبه لذلك لخطورة البحث.

المصنفات العصرية مضبوطة بالفتحات، إلا الهاء فساكنة. ووجدناها في البعض الآخر بضم الراء تبعاً للأصل. أما الدكتور لكلير ناقل مفردات ابن البيطار إلى الفرنسية، فإنّه صورها بالأحرف الإفرنجية Kehrobâ أي بضم الراء التي هي الرواية الصحيحة الفصحى وقد جاءت خمس مرات بهذا الرسم في الكتاب المذكور. وكان عوام العرب في العصور الوسطى يلفظونها على حد ما يلفظها عوام هذا العهد أي بفتح جميع الأحرف إلا الهاء فساكنة ومنهم أخذها الإفرنج فقالوا Carabé أي بالفتحات ولم يقولوا Carobé أو Carubé كما يلفظها الفصحاء ولغويو الفرس. وقد ذكر Carabé اللغوي الفرنسي الشهير لتره Littré فقد ذكر في معجمه الفرنسي الكبير شاهداً على هذا الرسم أي بفتح الراء ونسبه إلى كاتب فرنسي من المائة السادسة عشرة للميلاد اسمه أوليفيه دي سير Olivier de Serre المولود في سنة 1539 للميلاد والمتوفى في سنة 1619.

وإذا كان بعض المتفيهقين العصريين يأنف من قوله «الكهربية» لأنّه قد اعتاد الغلط منذ صغر سنه أي «الكهربائية» فما عليه إلا أن يقول «الكهربا» بلا نسبة ولا مد وبضم الراء الذي هو أصح الأوجه الثلاثة. وحينئذٍ يكون تقديره «قوة الكهربا أو خاصة الكهربا أو جاذبية الكهربا» أي من باب حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه وهو كثير شائع مستفيض في لغتنا والذوق يأنس به.

أما أقدم من ذكر الكهربا في كتابه، فليس كما قال صاحب التاج ابن الكتبي ولا داود البصير، بل هناك آخر أقدم من هذين الاثنين وأقدم من ابن البيطار وهو شيخ الربوة المتوفى سنة 617 للهجرة أو (1318 للميلاد) أي قبل ابن البيطار بتسع وعشرين سنة، لأنّ ابن البيطار توفي سنة 646هـ فقد قال في كتابه[1]: «وحجر الكهربا (وضبط بإسكان الهاء وضم الراء وفي الآخر ألف مقصورة) يجذب القش والتبن والكهربا صمغ شجر الخلنج وقد يتولد في وجه الأرض كالحصى وأجوده المسمى «الشمعي» لكونه مجزعاً ببياض أصم ويلقط القش ورائحته تشبه الليمون ويسمى «مصباح الروم» ويوجد بالأندلس وبسواحل

(1) نخبة الدهر في عجائب البر والبحر ص75 من طبعة الإفرنج.

البحر تحت الأرض، وبالواحات كذلك يوجد قطعاً قطعاً يجمعه الحراثون وقيل: هو رطوبة شجر الدوم شبيه بالعسل ثم يجمد. وكذلك يوجد في داخله ذباب وأشياء يجمد عليها. وقيل هو صمغ الجوز (كذا. والصواب كما قلنا قبل هذا الصمغ الحور) الرومي». والله أعلم انتهى.

إلى هنا رأينا ما في محيط المحيط وتاج العروس. فلننظر الآن ما قال فريتغ وهذا نصُّه معرباً: «الكهربا (وضبطها بإسكان الهاء وفتح سائر الأحرف) والأفصح ضم الراء، من الفارسية كاهربا (وضبطها بإسكان الهاء التي بعد الألف وضم الراء) معناها: جاذب التبن هو قرن البحر أو الأيلقطرون وسماه الإغريقيون أيضاً فتيرجيوفورون Pterygiopl. horon وسماه عوام العرب والفرس الكهربا (وضبطها بالفتحات وإسكان الهاء) نقلها غوليوس. وراجع المنتخبات العربية تأليف دي ساسي في المجلد (3: 468) وحواشي الطبعة الأخيرة منها» اهـ كلام فريتغ منقولاً عن اللاتينية. فكلامه هذا أحسن من كلام صاحب محيط المحيط بكثير.

لنأت الآن إلى ما قاله الشرتوني في أقرب الموارد. فقد ذكر في مادة (ك هـ ر ب) ما هذا إعادة نصه: «كهرب الشيء: جعل فيه قوة الكهربية، فهو مكهرب (بالكسر) والشيء مكهرب (بالفتح) وهو من اصطلاح المحدثين - الكهربا والكهرباء (والضبط بإسكان الهاء وفتح سائر الأحرف كما في محيط المحيط وبمد الكلمة الثانية على ما فيه أيضاً)، صمغ شجرة يجذب التبن إذا حك، ويشاركه السندروس في ذلك. معرب كاه ربا بالفارسية ومعنى كاه تبن وربا جاذب، أي جاذب التبن. القطعة منه كهرباة أو كهرباءة، والنسبة إليه كهربي ومنه السيال الكهربي. الكهربية: الجاذبية المنسوبة إلى الكهربا» اهـ فالشرتوني نقل عدة أشياء من محيط المحيط وأصلح الكهربائية الغلط الشنيع بقوله «الكهربية» لكنَّه أخطأ في أمرين هما قوله: الكهرباء بالمد. والثاني أنَّه لم يذكر الكهربا بالقصر وبضم الراء التي هي اللغة الفصحى، لغة العلماء المحققين المدققين.

وأما صاحب البستان فقد قال: «كهرب الشيء: جعل فيه قوَّة الكهربائية فهو مكهرب (بالكسر) والشيء مكهرب (بالفتح). و- الرجل جسماً: نقل الكهربائية (كذا) من جسم متهيج (كذا) إليه - تكهرب الجسم: اكتسب الكهربائية (كذا) من جسم متهيج (كذا) بها. - الكهرباء بالفتح (وبالمد) مادة راتينجية صفراء تشبه السندروس، وتوجد مدفونة في طبقات الفحم الحجري على شاطىء البحر في بعض البلدان. وهي ما يتخذ منها سبحات. وفي الطبيعيات قوَّة غريبة في الأجسام تحصل من اهتزاز دقائقها وتظهر عند اختلال الموازنة بين نوعيها الكامنين في الأجسام، يستخدمها الناس للاستصباح ونقل الأخبار على الأسلاك المعدنية وهي على ضروب مختلفة -. الكهربا أيضاً والكهرباء (وكلتاهما بفتح الأحرف مع إسكان الهاء والأولى مقصورة والثانية ممدودة) صمغ شجرة يجذب التبن إليه إذا حك به وهو معرب كاه ربا بالفارسية ومعنى كاه تبن وربا جاذب أي جاذب التبن - الكهربية: الجاذبية المنسوبة إلى الكهربا - الكهرم كجعفر والكهرمان بالفتح هو الكهرب والكهربان (كذا)، لهذا الأصفر المعروف» اهـ كلام صاحب البستان.

فنرى من هذا النص خليطاً من عبارات ثلاثة مؤلفين أو أكثر. الأول أنَّه قال في بدء كلامه «الكهربائية» ثلاث مرات نقلاً عن محيط المحيط. وفي الآخر قال: «الكهربية» وهي من تصحيح الشرتوني التي هي وحدها صحيحة. الثاني ميز الكهرباء الممدودة الأولى التي قال عليها إنَّها مادة راتينجية... عن الكهربا الثانية التي قال عليها: صمغ شجرة... والحال أنَّ الأولى هي عين الثانية بلا خلاف ولا فرق، لكن نقل تعريفه الأول عن كتاب علمي في الطبيعيات حديث التأليف، وليس في يدي كتب عربية في هذا الموضوع لأعرف من أين اقتبس كلامه هذا، ونقل تعريفه الثاني من الشرتوني فظن أنَّ الواحدة غير الأخرى. - الثالث أنَّه استعمل «متهيج» وهي كلمة لا محل لها ثَمَّ وكان عليه أن يبقى محافظاً على اصطلاحه ويقول: «من جسم مكهرب أو من جسم فيه كهربية» وكذلك يصلح قوله الثاني من جسم متهيج بها، بعبارة تماثلها. - الرابع أنَّه قال: وتوجد (الكهرباء) مدفونة في طبقات الفحم

الحجري. والحال أنّها لا تكون في تلك الطبقات، بل بوجه العموم تكون في طبقات الأرضين الثالثية، ولا سيما في ما كان منها مجاوراً للبحر البلتيكي. الرابع أنّه قال في مادة (ك هـ ر م): «الكهرم كجعفر والكهرمان بالفتح هو الكهرب والكهربان» في حين أنّه لم يذكر الكهربان في كتابه ولا وجود له في اللّسان المبين. ولا جرم أنّ الغلط من الطبع. والصواب: «هو الكهرب والكهربا» بلا نون في الآخر.

فخلاصة الكلام إذن أنّه قد حان لنا أن نقتل كلمة: «الكهربائية» ونقول الكهربية» أو «الكهربا» إذ من الشنار علينا أن نتمسك بغلط شنيع لا وجه لبقائه وحياته ولا لجريانه على اسلات يراعنا، وليس من داع إلى الاحتفاظ به، ولا سيما لأنّه يخالف أوضاع الأقدمين والمحدثين، فضلاً عن ثقله وطوله وضخامته وقبحه...

اللغة وتصحيح مفرداتها (*)

اطلعت في أهرام السبت 19 أغسطس/آب على مقالة الأب أنستاس ماري الكرملي في أغلاط اللغويين، فوجدته كما جرت عادة هذا الكاتب الأديب، لا يخلو من مغامز وتحامل على أولي الفضل، ولست أحاول الآن الرد على كل ما جاء في مقالاته منذ أخذ يسرد أغلاط اللغويين - على زعمه - حتى اليوم، فإنّ عصرنا عصر جد وعمل وكفاح، لا عصر مماحكات لغوية نافلة، وانتقادات لا فائدة منها. وعندي أنّ كل ما جاء به، واستنفد وقته في تصحيحه أو تنقيحه منذ خمسين سنة ونيف، لا يزيد في ثروة اللغة شيئاً، بل كان الأحرى به أن يترك هذه الألفاظ الغريبة الوحشية في زوايا النسيان، والأجدر بها أن تطرح اطراحاً من كتب اللغة.

وآخر لفظة شاء حضرة الأديب أن يعصرها ليخرج منها مجاج الخطأ هي

(*) الأهرام: 22 أغسطس/آب 1933.

لفظة «كهرباء» الشهيرة. وجميع ما قاله عنها يكاد ينحصر في ضبط اللفظة ووزنها والنسبة إليها.

أما ضبطها فإنَّ علماء اللغة الذين ينتسب إليهم حضرته قرروا أنَّ الألفاظ الأعجمية يجب أن تجري على أوضاع الألفاظ العربية وأساليبها لكي تدخل اللغة، وكثيراً ما يبعد بتلك الألفاظ عن صيغتها الأصلية لا في مخالفتها في حركة واحدة فقط، بل في الحروف أيضاً. وذلك كثير يعرفه حضرته حق المعرفة، بما أنَّه بارع في كثير من اللغات، يتبجح بمعارفه هذه في كل جملة يخطها يراعه.

وعندنا أنَّه متى جرت اللفظة على وضع عربي وشاعت عليه، وجب استعمالها كما هي؛ وعبثاً يحاول تقويمها وإعادتها إلى أصلها، فإنَّ تعبه يذهب أدراج الرياح، ويكذبه الواقع لأنَّ مذهب جميع اللغويين من كل أُمَّة ولغة هو قبول الألفاظ اللغوية الشائعة، وتدوينها كما هي ولم يحاولوا قط المستحيل بتغيير تلك الألفاظ وتحويلها إلى صيغة أُخرى. ألا فليتذكر، وهو العالم الألمعي، ما دخل الإسبانية فالفرنسية من الألفاظ العربية فيرى صحة ما نذهب إليه. وعليه فتكون لفظة «كهرباء» بفتح الراء لا ضمها هي الفصحى لأنَّها أخف على الأسماع وأسلم في الذوق وأقرب إلى أوزان اللغة الغربية من «كهرباء» المضمومة الراء. هذا فضلاً عن أنَّ فعللاء بضم اللام الأولى لم يسمع في الأوزان المشهورة ولعلَّ ذوق حضرة الأديب يستعذبها نظراً لمعرفته الفارسية. ولكن جميع المتكلمين العربية لا يعرفون الفارسية نظيره، وهم يتمسكون بما استحسنه واختاره علماء سبقوهم إلى تعريب الكلمة ووضعها على هذه الصورة فلا يليق بهم أن يتركوهم جميعاً ليقتفوا آثار الأديب هائماً وحده في بيدائه.

أما وزن الكلمة بالمد، ففصيح على الرغم من إنكار الكاتب البغدادي له، وبيان ذلك أنَّ الهمزة الزائدة في آخر «كهرباء» تدعى همزة الإلحاق وذلك لأنَّها تجعل اللفظة ملحقة بوزن «فعللاء» الشهير، ومنه عقرباء اسم لمكان أو لأنثى العقرب، ومنه لفظة «برنساء» وها هي ذه قد كتبت بالمد لا بالقصر كما

كان يجب أن تكتب لأنَّها معربة عن السريانية ولفظها «برنشا» بفتح الباء وسكون الراء وضم النون ومعناها ابن المرأة أو النساء أي الإنسان. ورغماً من ضم النون في السريانية فقد فتحت في العربية، وزيدت الهمزة بعد الألف إلحاقاً لها بالأوزان العربية.

أولا تعلم هذا، وأنت صاحب كل معرفة، ولك في كل علم ولغة سهم؟ فإذا تقرر ذلك قلنا والنسبة إلى هذه اللفظة «كهربائي أو كهرباوي». أما «كهربائي» ففصيحة لا غبار عليها للفظ، وإن أنكرها حضرة اللغوي الشهير وإنَّنا في معرض ذلك نلقي عليه لا «أملية» لأنَّه ينكر هذه اللفظة مع صحتها، بل درساً في الصرف لا يجهله صبيان الكتاتيب. وإليك خلاصة ما قاله الصرفيون:

إنَّ الممدود إذا كانت همزته للتأنيث تقلب واواً في النسبة إليه، وإلا، أي إن كانت مقلوبة عن حرف علة، أو كانت «للإلحاق» «كعلباء وقوباء» جاز فيها الوجيهين (كذا) فتقول «كعلباء وقوباء» جاز «وقوبائي وقوباوي» وعليه فتكون النسبة إلى كهرباء «كهربائي» كما هو شائع ولا غلط فيه البتة. ونزيد حضرته علماً أنَّ أولئك اللغويين الذين تهجم عليهم وحاول الحط من كرامتهم بما يسرده من هفوات لا تكاد تخرج عن أغلاط مطبعية (كذا) أو مفتريات أوحاها الحقد والغيرة التي تعمي البصيرة (كذا) كانوا إذا كتبوا أفادوا، ونحن لا نرى ما يفيد فائدة عملية في كل ما سرده من «التبوذكي والطزر والمنقريط والحوتك والبغلطاق والعرقون والفلاتج وما إلى هنالك من النتش والحنط والضيطار ودارشيعان» وما إليها من الألفاظ الحوشية والوحشية والغريبة الثقيلة على السمع. وهل يفيدنا كل هذا شيئاً ويزيد في ثروة اللغة وتهذيب القوم تهذيباً يقرب إليهم متناولها ويحببها إلى من كان غريباً عنها؟ إنَّنا نلقي هذا السؤال على القراء الكرام ونترك إليهم أمر الجواب عنه والسلام.

الشيخ منصور الغزال

بإحدى المدارس الثانوية بالقاهرة

«تصحيح عبارة في مقال أمس» (*)

حضرة رئيس تحرير الأهرام.

وقع بعض الاضطراب في تنسيق مقالي المدرج في 23 أغسطس/آب، ولئلا يحمل بعض سيئي النية ذلك على غير الواقع، أرجوكم أن تنشروا التصحيح الآتي. ولحضرتكم الشكر مسبقاً: وقد جاء فيه «إنَّ الممدود إن كانت همزته للتأنيث تقلب واواً في النسبة إليه، وإلا، أي إن كانت مقلوبة عن حرف علة أو كانت للإلحاق «كعلباء وقوباء». . جاز فيها الوجيهين فنقول «كعلباء وقوباء» جاز «وقوبائي وقوباوي» الخ. . . والأصل هكذا: أو كانت للإلحاق «كعلباء وقوباء» جاز فيها الوجهان فتقول: «علبائي وعلباوي» و«قوبائي وقوباوي».

الشيخ منصور الغزال
في إحدى المدارس الثانوية في القاهرة

* * *

نظر في «اللغة وتصحيح مفرداتها»

نشر حضرة الشيخ الفاضل، منصور الغزال، المدرس في إحدى المدارس الثانوية في القاهرة، في الأهرام الصادرة في 23 أغسطس/آب مقالاً عنونه «اللغة وتصحيح مفرداتها» وما كان في نيتنا أن نعلق عليه شيئاً لما في أدلته من الضعف البين، وفي أقواله من الفساد الظاهر لكل ذي عينين. لأنَّهُ استند في كل ما كتبه إلى رأيه القائل الخاص به. ولم يدعمهُ بشاهد واحد من أقوال الأئمة الأعلام، وقد جرى في عمله هذا بخلاف ما جرينا، إذ لم نذكر رأياً إلَّا استشهدنا على دعمه بآراء الحذاق من أهل الفن في هذا المبحث، هذا كان رأينا عند استنكافنا عن الجواب، إلا أنَّ بعض الأصدقاء الخلص في القاهرة وسورية والعراق ألحوا علينا في الرد على حضرة المناظر فعملنا برأيهم وبعثنا

(*) الأهرام: 23 ـ 8 ـ 1933.

بكلامنا إلى صاحب الأهرام فلم يدرجه في الأعداد الصادرة في سبتمبر (أيلول) ولا أكتوبر (تشرين الأول) فاضطررنا إلى صوغه من جديد بقدر ما تسمح به الذاكرة الضعيفة. وقد ضرّ عمل الأهرام هذا، ضرراً عظيماً لأننا وقفنا طبع كتابنا هذا شهرين، ولولا ذلك لتم نشره قبل أن يبرز في الجريدة المذكورة ولتفرغنا لأشغالنا الخاصة بنا، لكن «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن».

قال الشيخ حفظهُ الله: «ولست أحاول الآن الرد على كل ما جاء في مقالاته منذ أخذ يسرد أغلاط اللغويين ـ على زعمه ـ حتى اليوم، فإنَّ عصرنا عصر جدّ وعمل وكفاح». ـ قلنا: هذا كلام رجل يدعي كل الادعاء ممتلىء من نفسه ومغرور بعلمه. فكنَّا نود أن لا يتكلم كثيراً بل يفعل قليلاً، ويرد على كل ما حررناه. ونحن لا ننكر أنَّ كل ما ذكرناه هو من عندنا ومن تحصيلنا واجتهادنا، لكنَّنا دعمناه بالأدلة المأخوذة من الأئمة الأقدمين وشواهدهم، فضلاً عن الأدلة المنطقية. وكنَّا نود أن يردنا إلى الصواب كل فاضل بشرط أن يتخذ في تعبيره كلام الأدب والمجاملة مؤيداً إيَّاه بالبرهان الصريح، لكي نقابله نحن أيضاً بما يفهمه من الكلام. فنخاطب الرجل الغليظ بلسانه الخشن. ونباحث الرجل المهذب بلغتهِ المهذبة. لكن الشيخ جاءنا متهجماً وهو يحاول أن يهدم ما قررناه بجرة قلم مرضوض وكلامه كله مجمل لا تخصيص فيه ولا تدليل.

أما قوله إنَّنا في عصر جدّ وعمل وكفاح، فنحن لم ننكر عليه هذه الحقيقة حتى يأتينا وينادي بها على رؤوس الملأ. وما عملنا هذا إلا عمل جد ودأب وكفاح، لكن في الموضوع الذي توخيناه. أيتصور هذا الشيخ أنَّ أهل هذا العصر يجدون في ضرب الحديد، وإنشاء الطيارات وبناية السفن إلى أمثال هذه الصنائع والمصنوعات، وما سواها لا يحسب عملاً ولا جداً ولا كفاحاً. فلا جرم أنَّ هذا الرأي فاسد كفساد كل ما أتحفنا به النائم الحالم. فالعمل والجد والكفاح قد يكون في كل فن وعلم وصناعة، بل في كل موضوع وبحث. فأين يعيش هذا الرجل حتى يقول هذه الأقوال التي لا تصدر إلا عن أحلام أطفال وولدان؟

فلا يظن مناظري الكريم أنَّ الأمم الرقية في صناعتها لا تجادل في الأمور اللغوية ولا تنقي لسانها من الشوائب المضرة بها. فللأُمَّة العاملة العصرية رجال متفرغون لكلٍ فن ومعرفة يدأبون في ما انتدبوا إليه وما تخصصوا فيه لا يحيدون عنه قيد شعرة. فبينما أصحاب الطيارات يعملون في ما تخصصوا فيه يدأب اللغويون والنحاة والصرفيون في ما يعود إلى تحسين لسانهم وتنقيته ممَّا يفسده. وما على الشيخ إلا أن يطالع الجرائد الأميركية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية ليرى بعينه ما يحيله عليه من إثبات هذه الحقيقة. فهم «يعملون ويجدون ويكافحون» في سبيل لغتهم بلا ملل ولا كلل. ـ وقول معارضنا: «في عصر جد وعمل وكفاح» بتقديم «الجد» على «العمل» سوء تعبير، إذ هذا كلام يخالف أُصول المنطق، لأنَّ الجد يأتي بعد العمل. فكما أنَّك لا تقول بموجب أُصول المنطق: «ولد الإنسان كهلاً ثم رضيعاً ثم شيخاً» كذلك لا نقول ما قاله الشيخ المتعثر بأفكاره.

ثم إنَّه في رأيه هذا يجني على الحقيقة جناية عظيمة لأنَّ العمل والجد والكفاح لا يكون في الماديات فقط بل في الأدبيات والمعنويات أيضاً كما لا يخفى على كل متأمل يتدبر الحقائق تدبراً صادقاً.

وقال: «لا عصر مماحكات لغوية نافلة وانتقادات لا فائدة منها. وعندي أنَّ كل ما جاء به واستنفد وقته في تصحيحه أو تنقيحه منذ خمسين سنة ونيف لا يزيد في ثروة اللغة شيئاً» اهـ ـ قلنا: هذا تكرير لما قاله بعيد هذا ولا يستحق جواباً عنه. ولو كان غيوراً على لغته لما قال هذا القول المردود عليه لرأيه المقبح. إنَّ الغيور ـ على أنواع غيرته ـ لا يقبل أدنى شائبة أو عيب على محبوبته. والخصم يدعي بأنَّه مدرس العربية وهو لا يغار عليها. أما نحن فنود من صميم قلبنا أن تكون هذه اللغة سيدة اللغات ولا تعاب بأي شيء كان ولو زهيداً. ونحن لم نتعرض لذكر تلك الأغلاط إلا لكي تحذف من معاجم المدارس فيخف ما فيها من الثقل والمشقة وتنبذ تلك نبذاً باتاً. وهكذا نكون قد قمنا بما علينا من الواجب لأنَّ هذا العصر «عصر عمل وجد وكفاح» لا عصر

الاكتفاء بما وصل إلينا من السلف من غير أن ننقحه من شوائبه ومعايبه. فهذا العصر يوجب على كل عامل عاقل أن يشتغل بما دعي إليه ووهبه من المواهب، فليس لجميع الناس مهنة واحدة، ولا حرفة واحدة، بل لكلٍ عملٌ ودأب وجدّ وكفاح في ما انتدب إليه. فالمعلم يعمل ويجد ويكافح ليعلم الطلبة والمحامي يدافع عن حقوق المظلوم بالوجه المذكور أيضاً. وكناقل عن الصحفي والأديب والشاعر والمندوب عن الأمَّة والجندي والشرطي إلى غيرهم. وزد على هؤلاء كلهم عمل اللغوي فإنَّه يعمل ويجد ويكافح لكي ينقي لغته من مساوىء الأوهام والفساد والإفساد، فيحببها للناس بعد أن يسهل طريقها الوعر ويمهدها لمن يريد أن يجري فيها جرياً متواصلاً لا يكون له فيه عثرة ولا حائل يحول دون أمنيته.

فنحن نفتخر باشتغالنا بهذه اللغة الكريمة ولا نظن أنَّنا أضعنا وقتنا سدى في تتبعاتنا الناهكة للقوى. نعم إنَّنا لم نزد شيئاً في ثروة هذه اللغة، لكنَّنا عمدنا إلى ما في كنزها من الذهب الذي خالطه النحاس وسائر الفلزات. وحاولنا أن ننقيه من الشوائب التي جاء بها بعضهم ليبخس ثمن هذا الذهب. وأفرغنا كل وسعنا ليكون نضار لغتنا ذهباً إبريزاً. وكفى لنا ذلك فخراً.

والشيخ قدم تلك المقدمات الطويلة العريضة المملة المزعجة ليأتي إلى إنكار تحقيقنا لكلمة (كهربا) المقصورة، وهو يريد ظلماً أن تكون ممدودة لاعتياد قراءته إيَّاها بالصورة التي ألفها. قال حفظهُ الله: «وآخر لفظة شاء حضرة الأديب أن يعصرها ليخرج منها مجاج الخطأ هي لفظة «كهرباء» الشهيرة. وجميع ما قاله عنها يكاد ينحصر في ضبط اللفظة ووزنها والنسبة إليها» اهـ. وهذا كلام مضحك لأنَّ كلام كل لغوي وكل باحث في ضبط الألفاظ لا يكون إلا في ضبط تلك الكلمة ووزنها والنسبة إليها، إذا كان في نسبتها ما يخرج بوزنها إلى غير المألوف. فكلام الشيخ هنا تحصيل حاصل. وما كان يحسن به «أن يبيض لنا تلك البيضة» وقد سبقه إليها غيره.

ثم قال: «أما ضبطها فإنَّ علماء اللغة الذين ينتسب إليهم حضرته قرروا أنَّ الألفاظ الأعجمية «يجب» أن تجري على أوضاع الألفاظ العربية وأساليبها

لكي تدخل اللغة. وكثيراً ما يبعد بتلك الألفاظ عن صيغتها الأصلية لا في مخالفتها في حركة واحدة فقط. بل في الحروف أيضاً» اهـ. وهذه مخالفة لصريح كلام الأئمة. فقد قال سيبويه في كتابه[1]: «هذا باب ما أعرب من الأعجمية: اعلم أنَّهم ممَّا يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة. فربما ألحقوه ببناء كلامهم. وربما لم يلحقوه. فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدرهم ألحقوه ببناء هجرع... وما لم يبلغوا به بناءهم وذلك نحو أجر وإبريسم وإسماعيل...» فقول مناظري الكريم «إنَّ الألفاظ الأعجمية «يجب» أن تجري على أوضاع الألفاظ العربية» فاسد فائل ساقط لا يعول عليه ولا فائدة فيه إذ لا يوافق كلام السلف من العلماء الأعلام. وليقل لنا حضرتهُ: هل في أوزان العرب أمثال: الشطرنج والأوقيانوس والشهدانج والراهنامج والشاهترج والشاهباز والمشكدانة والنيمبرشت النمبرشت والنيرنج. البيمارستان والخانقاه والخواجا أو الخواجه وخوارزم ومئات بل ألوف غيرها وهي لا تحصى. وقد وردت في كلام الجاهليين والمولدين والمحدثين والمعاصرين. فلماذا يتجاهل حضرتهُ وهو العالم اللغوي المجلي في حلبة الميدان والفائز بقصبات السبق والذي لم يشق غباره كل مسابق له... ـ فالكهربا (المقصور لا الممدود) هي من هذا القبيل، أي إنَّها من الكلم الأعجمية التي يجب أن لا توزن بموازين العرب، إذ ليست من أوضاعهم ولا من لغتهم.

وقوله: وعندنا أنَّه متى جرت اللفظة على وضع عربي وشاعت عليه، «وجب» استعمالها كما هي« كلام لا ينقض ما أخذ به فحول اللغة. فليصرخ مثل هذا الصراخ مئين من السنين، بل عصوراً. فاللفظ العامي يبقى عامياً وموصوماً بهذه الوصمة ما بقي ناطق بالضاد حياً. أفلا يرى أنَّ بعض الألفاظ في اللغة السافلة أشيع على الألسن من الكلم الفصيح. ومع ذلك يستقبحها هو كما يستقبحها غيره؟ ـ أفليست اللغة المنحطة هي اليوم أعم من اللغة العالية ومع ذلك لا نراه يتخذها في كتابة رده، ولا يتخذها غيره، لأي كتابة كانت؟

(1) كتاب سيبويه: ج1، ص343 من طبعة بولاق.

ـ ألا يرى حضرتهُ أنَّ «العيش» مثلاً بمعنى الخبز ذائعة كل الذيوع في وادي النيل ووزنها وزن عربي محض، بل الكلمة في اشتقاقها صرفة لا غبار عليها، ومع ذلك لا نرى كاتباً فصيحاً يستعملها بهذا المعنى. وهكذا قل عن ألوف وألوف من الألفاظ الدارجة على ألسن الناس وينطق بها سوادهم من خاصة وعامة، وهم إذا كتبوا تنكبوا وتجافوا عنها واستنكفوا منها وعدلوا إلى ما يستعمله الفصحاء الأقحاح. فالكهرباء بفتح الراء ومد الآخر تبقى عامية مبتذلة ولا يتنازل فصيح إلى اتخاذها ولو نطق بها العوام ألف سنة. فمزايا لغتنا غير مزايا لغات الأجانب. فنحن أحياء ولغتنا حية ولنا ألفاظ هي كالذهب الإبريز ولا يضرها تقادم الزمن ومروره عليها فهي لا تزيد إلا تألقاً وتلألؤاً. فما اعتبروه فصيحاً يبقى كذلك ما شاء الله وما أنزلوه منزلة المستهجن يبقى كذلك ما شاء ربك الحي القيوم.

فيا حضرة الشيخ ألم تقرأ مثلاً ما قاله اللغويون وأئمة الفصاحة بشأن الكلم العامية؟ ـ إنّي لا أذكر لك هنا إلا قولاً واحداً وأحيلك على أن تطالع كتاب المعرفة وكتاب تقويم اليد وكتاب تقويم اللّسان من مصنفات ابن قتيبة، وكتاب فصيح ثعلب ودرة الغواص للحريري وهناك غير هذه المؤلفات الجليلة تطلعك كلها على أنَّ الناطقين بالضاد استهجنوا كل كلام عامي منذ صدر الإسلام ووصموه وصمة لا تمحى. ـ وأما القول الذي نذكره لك هنا فننقله من تاج العروس للسيد مرتضى. قال في مادة (ن و ف):

«النيف، ككيس، وقد يخفف، كميت وميت، قاله الأصمعي، وقيل هو لحن عند الفصحاء، ونسبه بعض إلى العامة، ونسبها الأزهري إلى الرداءة..» اهـ. ولهذا لا نرى الفصحاء يستعملونها وإن قال بصحتها الأصمعي. زد على ذلك أنّها قديمة ومع قدمها لم تجر على أسلات يراع الفصحاء. ـ ومن هذا القبيل ما جاء في درة الغواص، قال: «يقولون دنيائي لمن انهمك في الدُّنيا، بهمزة قبل ياء النسب، وهو خطأ، لأنَّ المسموع دنييّ ودُنيويّ. ومنهم من شبه ألفها بألف بيضاء لكونهما علامتي تأنيث، فقال: دنياوي، كما قيل: بيضاوي

فأما إلحاق الهمزة فلا وجه له، لأنَّهُ اسم مقصور غير منصرف، والهمزة إنَّما تلحق بالممدود المنصرف، كما يقال في النسب إلى سماء: سمائي، على أنَّه قد جوز سماويّ» اهـ. فهل بعد هذا التحقيق يذهب حضرة مناظري إلى أنَّ العامية تقتل اللغة الفصحى؟ ـ إنَّ ذلك من المحال. فأحكام لغتنا أحكام الحقائق الأزلية الأبدية، لأنَّ لغتنا بلغت الكمال كالهندية الفصحى واليونانية واللاتينية. أما سائر اللغات الأجنبية الحديثة فسائرة إلى الكمال، وهي في حاجة ماسة إلى التحول والتغير والتكامل، لأنَّهنَّ فتيات، والفتيات سائرات إلى الكهولة.

أما أنَّ حضرتهُ يقول بفصاحة مد «الكهربا» فمما لم يذهب إليه فصيح ولم يذكر لنا كلام أحد من الأئمة ليؤيد لنا به دعواه وكل قول لا يتصف بهذه الصفة التي تجعله من حرّ الكلام لا يعول عليه ولا يؤخذ بهِ بل لا يلتفت إليه. فنحن ذكرنا له من شواهد الأقدمين ما لا يبقي ريباً في ما نذهب إليه؛ أما حضرتهُ فلم يأتنا بشاهد واحد. زد على ذلك أنَّ لغتنا الضادية لغة رواية وسماع عن الأثبات، لا لغة نبط أو متنبطين أو بشكانيين، ولا لغة عوام وجهلة وسخفاء وبله. ولقد نادى حضرتهُ بفصاحة (كهرباء) الممدودة وندعهُ ينادي ما يشاء، فلا تبقى (الكهرباء) الممدودة إلا عامية قبيحة مستهجنة ولا تبقى المقصورة إلا للفصحاء. فإذا كان الأمر كذلك كان (الكهربي) هو الفصيح المقبول المتبع و(الكهربائي) القبيح المدفوع المهجور. ومثله (الكهرباوي) الذي هو أقبح منهُ. وليقل حضرتهُ ما شاء ويتبع من العوام من يشاء. أما نحن فلا نتأثر إلا الأئمة الذين هم بمنزلة المنار لنا وهداتنا في هذا التيه.

وعدّ حضرته «أملية» فصيحة واستحسنها واستساغها. والرجل يستحسن كل ما يقوله خصومنا عاملاً بهذا المبدأ: «خالف تذكر». وإلا ففي أي كتاب ثبت وجد «أملية» في كلام العرب الفصحاء. ألم نقل له إنَّها مبنية على سوء تأويل ورد في محيط المحيط، فنقلها أحد المخولطين في عقلهم، فإذا بصاحبنا يعدها من لباب اللغة وصميمها. واللغوي من وجدها مستعملة عند البلغاء

الأقدمين، لا أن يتوهم لها وجهاً خيالياً أو مختلقاً. فهل وجد مناظرنا «أملية» في غير محيط المحيط والدواوين التي نقلت عنه؟ ـ فإن وجدها فليذكرها لنا.

هذا ونحن لم ننقم على لغوي قط، وإنَّما ذكرنا هفوات بعضهم ومغامزهم كما فعل كثيرون قبلنا، فقد سبقنا من نقد العين والجمهرة والصحاح والقاموس وغيرها من مصنفات الأقدمين. وقول خصمنا: إنَّ ما ذكرناه «من هفواتهم لا يخرج عن أغلاط مطبعية أو مفتريات أوحاها الحقد والغيرة التي تعمي البصيرة» هو كلام رجل أعمى أصم فلا حس في الخارج ولا في الباطن. أو لا أقل من أن يكون كلام رجل كهل بحلم طفل، أو كلام رجل يتكلم عن سلامة قلب، لا عن بصيرة وتحقيق وتدقيق. وإذا كان هذا رأيهُ فليبقَ عليه ما يشاء. وأما نحن فقد ينسينا هذا الكلام الفارغ من كل فكرة، ما بلغنا من رسائل علماء مصر وسورية وفلسطين، وإنَّ المباحث التي تعرضنا لها هي من أجل المباحث، وفتحنا للغويين الجهابذة، أبواباً كانت موصدة في السابق وكلام القبيلين، الذامين والمادحين، لا يغير من خطتنا شيئاً، لأنَّنا «عاملون، جادون، مكافحون» ولا يهمنا أرضي عنَّا قوم، أم لم يرضوا، فمجرد خدمتنا لهذه اللغة كافٍ، لسلوانا ومكافأتنا. والله شاهد على ما في صميم القلب؟

زيادة في الإيضاح

وقع الكاتب مقالته «بالشيخ منصور الغزال بإحدى المدارس الثانوية بالقاهرة» ولو أنصف نفسه لوقعها «بالمشيخ على الناس منصور الغزال المتعلم بإحدى المدارس الثانوية بالقاهرة» لأنَّ الرجل لم يكتب لمجرد الكتابة، بل كتب ليظهر نفسه بمظهر العالم الفقيه وهو يتعثر بأذياله في كل كلمة ينطق بها. فما معنى مطلع قوله: «اطلعت في أهرام... على مقالة الأب أنستاس... فوجدته كما جرت عادة هذا الكاتب الأديب لا يخلو من مغامز وتحامل على أولي الفضل». فهذا كلام باللغة القبطية أو يكاد يكون ويشبه كلام سلامة موسى الذي ترى أمثلة منه في البلاغ، وقد أدرجنا منه مثالاً واحداً في

ص194 من كتابنا هذا، أو يشبه نبطية أسعد خليل داغر. وكان عليه أن يقول: «هذا فوجدتها ـ كما جرت عادة... لا تخلو من مغامز».

وقوله: «ولست أحاول الآن الرد على كل ما جاء في مقالته»... كلام تهويل وتهويش، ووعيد وتهديد، ليس فيه إلا الهواء على حد ما في الطبل الذي يسمع صوته من بعيد وليس في بطنه شيء. وكان عليه أن يقبض على مقالتنا ويرد عليها كلمة فكلمة أو أن لا «يحرنفش هذا الاحرنفاش» الذي لا معنى له ورأينا أنَّهُ من أعلم علماء العصر. وهو لا يحسن وضع كلمة إلى كلمة أُخرى، إذ تشعر في الوقوف على كلامه بشيء تستك له مسامعك، أو ينبو عنهُ طبعك أو ينفر منه ذوقك السليم.

ويقول إنَّنا «نتحامل على أولي الفضل» ولم يذكر على قوله هذا شاهداً واحداً. نعم إنَّنا نذكر أغلاطهم ونقبحها كما فعل كثيرون قبلنا وبمئات من السنين، فلماذا لا يوجه لومه إليهم قبل أن يسدد سهامه إلينا؟ ـ وإذا كانت تصحيحاتنا لتلك الأوهام الفاضحة «مماحكات لغوية نافلة» فلماذا يعود هو بنفسه إليها ويناقشنا كلمة أجمع اللغويون على قصرها نقلاً وسماعاً وكتابة وهو يستند في زعمه إلى اللغة العامية، والعامية ـ وإن انتشرت بين طبقات الناس ـ لا تعلو الفصحى وإن نادى بها ألوف وألوف من أصحاب القلم المرضوض.

ولم يكن في حسباننا أن نزيد ثروة اللغة بل قضينا السنين الطوال لنطرح منها الفاسد الذي ينظر إليه العلماء «الصادقون» نظرهم إلى الدود الذي يلحس الصوف. ـ وقول المشيخ وهو يوجه ملامته إلينا: «بل كان الأحرى به أن يترك هذه الألفاظ الغريبة الوحشية في زوايا النسيان. والأجدر بها أن تطرح اطراحاً من كتب اللغة» هو كلام محموم. لأنَّنا تعرضنا لذكر ألفاظ اصطلاحية في مختلف الفنون. ولا بدَّ من الغرابة في أمثال هذه المصطلحات وذلك في كل لغة نطق بها الإنسان. ولو كان لرجل يفهم ما يقول لقال: «اطرح تلك الألفاظ وضع في مكانها كيت وكيت» وحينئذٍ كنَّا نشكر له عمله، لكن هذا المشيخ يشبهُ رجلاً دخل بيتاً وقال لأصحابهِ: «أتسكنون هذه الدار الغريبة البناء ولا

تأوون إلى قصر فخم؟» فأخذ يهدم دارهم، فلا هو بنى لهم قصراً، ولا أسكنهم قصراً بل غادرهم معرضين لطوارىء الجو بلا رحمة ولا شفقة. فأنت يا مشيخ: تريد أن نترك ألفاظ السلف ولا تهدينا إلى ما يقوم مقامها؟ أفهذا عمل رجل يتمتع تمتعاً سليماً بقوى عقله؟

زد على ذلك أنَّ عبارتهُ تحتاج إلى تنقيح فقوله: «بل كان الأحرى بهِ أن يترك هذه الألفاظ. . .» غير صحيح وكان يحسن به أن يقول: «بل كان هو الأحرى أن يترك هذه الألفاظ. . .».

ثم كيف يريد أن تطرح من كتب اللغة الألفاظ الغريبة وهي فصيحة ولا بدَّ منها. ـ وهل فعل غيرنا هذا الفعل في سائر الألسنة حتى نجاريهم في هذا الأمر السخيف الذي لا يأخذ به إلا كل عدو للغته. فإذا كان يجرؤ على ركوب هذا المركب الخشن، فنحن نقبحه سلفاً ونشجبه كل الشجب.

وقال: ـ ولعلَّه لم يفهم ما قاله ـ «وآخر لفظة شاء حضرة الأديب أن يعصرها ليخرج منها مجاج الخطأ لفظة «كهرباء» الشهيرة. وجميع ما قاله عنها يكاد ينحصر في ضبط اللفظة ووزنها والنسبة إليها» ـ قلنا: إنَّ المشيخ يسير في كتابته سير رجل لا يعقل ما يقول. وأول كل شيء كان عليه أن يقول: «لفظة «كهرباء» الشهير» بلا هاء على ما هو مقرر في كتب القوم في كلامهم على فعيل إذا كان بمعنى مفعول فإنَّه لا يلحق آخره بهاء. لأنَّ الشهير هنا بمعنى المشهور. وقوله: «ينحصر (كلامنا) في ضبط اللفظة ووزنها والنسبة إليها» خالٍ من كل بصر وبصيرة. وإلا أفلم يقرأ ما حققناه من تصحيح ما قاله ابن البيطار وشيخ الربوة والبستانيان والشرتوني؟ ـ إنَّنا لا نفهم كيف أنَّ الهوى يعمي ويصم إلى هذه الدركة السافلة.

ومن أشنع أكاذيبه على حضنة العلم قوله: «إنَّ علماء اللغة. . . قرروا أنَّ الألفاظ الأعجمية «يجب» أن تجري على أوضاع الألفاظ العربية وأساليبها لكي تدخل اللغة. . .» وقد أثبتنا له من كلام سيبويه أنَّ الناطقين بالضاد قد خالفوا كثيراً الأوزان العربية وأساليبها. ونزيد على ذلك ما جاءَ في التاج في مادة

(ش ط ر ن ج) الشطرنج، كسر الشين فيه أجود وبفتح ليكون من باب جردحل... وقالوا: الفتح لغة ثابتة ولا يضرها مخالفة أوزان العرب لأنَّهُ عجمي معرب، فلا يجيء على قواعد العرب من كل وجه...» اهـ المقصود من الاستشهاد به. ـ وقال في مادة (د س ت ر) الدستور بالضم... قال شيخنا: وأصله الفتح وإنَّما ضم لما عرب ليلتحق بأوزان العرب فليس الفتح فيه خطأ محضاً كما زعمه الحريري... وعليه لا يكون الفتح خطأ نظراً لأصله لأنَّ العرب لم تعربهُ قديماً حتى تنسخ أصله بالكلية لاندراجه باستعمالهم في عداد الأسماء العربية. وقال ابن بري: ظاهر كلام الحريري يقتضي أنَّ جميع ما عربته العرب من كلام العجم لا بدَّ من إلحاقه بكلامهم وليس كذلك» اهـ ـ وهناك غير ما ذكرناه من أقوال العلماء الأثبات فاجتزأنا بما ذكرنا خوفاً من إحراج الصدور.

وقال: «وكثيراً ما يبعد بتلك الألفاظ عن صيغتها الأصلية لا في مخالفتها في حركة واحدة فقط بل في الحروف أيضاً» ـ قلنا: وهذا تركيب يمجهُ ذوق فصحاء العرب الأقحاح والذي يقال في مثل هذا التعبير: وكثيراً ما يبعد بتلك الألفاظ عن صيغتها في الحركات، فضلاً عن الحروف»[1].

ومن اختلاقه الزور علينا ما قاله: «بما أنَّه بارع في كثير من اللغات، يتبجح بمعارفه هذه في كل جملة يخطها يراعه». ـ قلنا: وهذه قحة غريبة من حضرته. ـ فأين رأى أنَّنا برعنا في كثير من اللغات؟ وما هي العبارات التي استعملناها تبجحاً بمعارفنا ولا سيما في كل جملة تخطها يراعتنا؟ فإذا كانت هذه آداب من يسمي نفسه شيخاً فماذا يقال عن آداب المتعلمين عنده؟ أفلكوننا قلنا إنَّ الكلمة الفلانية هي من اللغة الفلانية والحرف الفلاني هو كذا في اللِّسان الفلاني. نرمى بالتبجح؟ فإذا كان هذا هو التبجح لم يبق لنا معرفة صادقة لهذه الكلمة. والذي في معاجم اللغة «تبجح به: فخر وفلان يتبجح علينا ويتمجح: إذا كان يهذي به إعجاباً وكذلك إذا تمزح به. وقال اللحياني:

(1) راجع لغة العرب ما حققه الأستاذ الكبير مصطفى جواد 6: 533 و534.

فلان يتبجح ويتمجمج أي يفتخر ويباهي بشيء ما، وقيل: يتعظم» اهـ (التاج) فهل رأى حضرة المعترض شيئاً من هذا القبيل في كلامنا؟ أم أنَّ الرجل لا يفهم معاني الكلم التي تنفثها يراعته؟ ـ وفي قوله: «يخطها يراعه» خطأ ظاهر لأنَّ اليراع اسم جمع لليراعة، فكان عليه أن يقول: «تخطها يراعتهُ».

ومن غريب أقواله المنافية لآراء أئمة لغتنا قوله: «وعندنا أنَّه متى جرت اللفظة على وضع عربي وشاعت عليه «وجب» استعمالها كما هي، وعبثاً يحاول تقويمها وإعادتها إلى أصلها، فإنَّ تعبه يذهب أدراج الرياح، ويكذبه الواقع لأنَّ مذهب جميع اللغويين من كل أُمَّة ولغة هو قبول الألفاظ اللغوية الشائعة وتدوينها كما هي، ولم يحاولوا قط المستحيل بتغيير تلك الألفاظ وتحويلها إلى صيغة أخرى» اهـ. ـ قلنا: هذا كلام رجل غير مطلع على ما كتبه أئمة لغتنا فلقد نشأ علماء حُذاق يخطئون كل ما انتشر على ألسنة الناس من الكلم غير الفصحى ويعينون في مواطنها كلماً أخر تقوم مقامها. والتصانيف في هذا الموضوع أكثر من أن تحصى. ونحن نشير عليه أن يطالع كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة، فإنَّه شنَّ غارة شعواء على ألفاظ جرت على وضع عربي وشاعت عليه، ثم قتلها قتلاً ولم يذهب تعبه أدراج الرياح ولم يكذبه الواقع. وليطالع أيضاً درة الغواص للحريري وشرح الطرة عن الغرة. وكتباً أخر لا تحصى. وحينئذٍ يتحقق أنَّ كلامهُ لا معنى له ولا محل له من الإعراب.

ومن مزاعمه قوله: «ألا فليتذكر وهو العالم الألمعي ما دخل الإسبانية فالفرنسية من الألفاظ العربية فيرى صحة ما نذهب إليه». قلنا: وهذا كلام يفسد كل ما بناه من الآراء وينقضها نقضاً لا يبقي منها أثراً. فإنَّ الإسبانيين والفرنسيين حاولوا كل جهدهم أن يبقوا الألفاظ العربية بصحتها. ولم يغيروها أو يغيروا شيئاً منها إلا مكرهين. ولهذا أبقوها في الغالب بصورتها كلَّما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. ولهذا نقول إنَّ «كهربا» هي في الأصل بلا مد. وذكرها صاحب التاج بلا مد وصرح بأنَّها مقصورة وكذلك فعل جميع كتَّاب العرب المولدون فإنَّها لم ترد على أقلامهم وألسنتهم إلا مقصورة فكيف يحاول

أن يمدها والمدّ من لغة العوام؟ - وإذا لم يقنعه كلامنا هذا فليلق نظرة في كتاب فصيح اللغة العربية لثعلب ليتحقق خلاف ما ذهب إليه إن كان خالص النية من كل شائبة.

وقوله: «وعليه فتكون لفظة «كهرباء» بفتح الراء لا ضمها هي الفصحى»، من مضحك الأقوال، إذ لا يدعم زعمه هذا بدليل ثبت، ولا ينقل عن أحد الأعلام الثقات، بخلاف ما فعلنا. فكيف يجرؤ على أن ينطق بهذا الكلام؟ - أما الأسباب التي ذكرها فلا تقوى على أن تحول العامي فصيحاً، ولا تسند رأيه البتة، لا سيما تراه يقول بعد ذلك: «ولكن جميع المتكلمين العربية لا يعرفون الفارسية نظيره. وهم يتمسكون بما استحسنه واختاره علماء سبقوهم إلى تعريب الكلمة ووضعها على هذه الصورة فلا يليق بهم أن يتركوهم جميعاً ليقتفوا آثار الأديب هائماً وحده في بيدائه».

قلنا: هذا الكلام يخزيه خزياً، ولا يضرنا بشيء، لأنّنا ذكرنا جماعة من العلماء الذين نطقوا بما نقلناه عنهم ولم ينقل المعترض شاهداً واحداً من كبار البصراء اللغويين ليؤيد مدعاه. فأين هم هؤلاء «العلماء الذين سبقوا لغويينا إلى تعريب الكلمة»؟ فهل يذكر لنا اسم واحد فقط قضى أيامهُ قبل مائة سنة وذهب إلى ما ذهب إليه مخالفنا؟ - وأما أنَّ وزن الكلمة وزن عربي إلى آخر ما قال، فكل ذلك لا يغير شيئاً من عامية ما ادعاه.

ويظهر أقصى السخف في مقاله حينما يسمعنا أنَّ «لفظة برنساء... كتبت بالمد لا بالقصر، كما كان «يجب» أن تكتب لأنّها معربة عن السريانية ولفظها «برنشا» (كذا) بفتح الباء وسكون الراء وضم النون (كذا) ومعناها ابن المرأة والنساء أي الإنسان (كذا). ورغماً عن (كذا) ضم النون في السريانية (كذا) فقد فتحت في العربية (كذا) وزيدت الهمزة بعد الألف إلحاقاً بها بالأوزان العربية» اهـ - فنحن أمام هذا الهذيان لا نعلم ما نصلح؟ أجهله السريانية جهلاً أعمى؟ أم تعرضه لتأويل الكلمة تأويلاً أبتر؟ أم محاولته نقل ضبطها في لغتنا محاولة رجل يمشي على مثل شوك القتاد؟ أم إصلاح عبارته العربية المتهدمة

المعقوط فيها؟ كل ذلك مما يحير العقل ويبكي على حظ تلامذة هذا مبلغ علم أستاذهم من العربية.

فقوله «كتبت بالمد لا بالقصر كما كان «يجب» أن تكتب لأنّها معربة عن السريانية» قول رجل لا يفهم معنى المعرب، إذ ليس كل معرب جاء على الأصل، ولا كل معرب جاء مغيراً فيه. فمن الكلم ما حمل على الأوزان المعربة ومنها ما لم يحمل. وبرنساء حمل على وزن مبين. ـ وقوله «برنشاء بفتح الباء وسكون الراء وضم النون» مخالف للفظها الحقيقي. لأنَّ لفظها باللغة السريانية الشرقية أو النبطية وهي اللغة التي نقل عنها العرب لا اللغة السريانية الغربية التي لم ينقلوا عنها سوى ألفاظ معدودة هي «برناشا» بفتح الباء والنون والشين فتحاً صريحاً. وأما في السريانية الغربية فتلفظ «برناشا» بتفخيم النون والشين تفخيماً يشبه عندنا تفخيم ألف الصلاة، والزكاة، واسم الجلالة، وليس هناك ضم صريح. ولو ماشينا المشيخ في القول إنّها بالضم المحض ـ وهو جهل محض لا يؤيده أحد ـ فهذا الضم ينقل إلى العربية بالفتح الصريح لا غير والشواهد أكثر من أن تحصى.

فالضم الصريح يسمى «رباصاً» في الآرمية وأما غير الصريح فيسمى «رواحاً» والذي في «برناشا» هو هذا الأخير لا ذاك، إذاً ليس بضم بل بفتح لا غير، فما معنى هذا التحذلق الذي لا يعرف أسلوبه؟ ـ وأما سبب مدّ اللفظة فلأنَّ السلف حذف هذه الحركة الطويلة الواقعة بعد النون وتقابل عندنا الألف وجعلوها في الآخر، فتولد منها المد وليس ثم علة أخرى ولا تأويل آخر.

وقوله: «وعليه فتكون لفظة «كهرباء» كبرنساء بفتح الراء لا ضمها هي الفصحى قول رجلٍ ينطق وهو يحلم الأحلام أو يتكلم بلا شعور تام بقواه العقلية» لأنَّ «برناشا» (لا برنشا) لم تعرب بصورة واحدة. فمنهم من قال «برسآء» وعليه قول التاج في (ب ر س): ويقال: ما أدري أي البرسآء هو،

بالفتح، وأي برسآء هو. هكذا في سائر النسخ. وصوابه براسآء بزيادة الألف أي أي الناس هو. وكذلك البرنسآء والبرانسآء ويأتيان في موضعهما» اهـ ـ وقال في (ب ر ن س): «ويقال: ما أدري أي البرنسآء هو وأي برنسآء بسكون الراء فيهما. وقد تفتح. وكذلك أي برنسآه هو، أي ما أدري أي الناس هو. وكذلك أي برنساء وقد تقدم. والولد بالنبطية برة نسآء» اهـ (كذا)(*). أفرأيت كيف أنَّ الكلمة لم تنقل إلى لغتنا بصورة واحدة؟ فما معنى هذا الادعاء الفارغ؟ وما هذا الصلف تحت الراعدة؟

وتفسيره «برنشآء» بابن المرأة أو النساء أي الإنسان هو «من الخبط الشنيع. فلقد فهمنا أنَّ معنى «بر» «ابن» لكن نشآ (والصواب ناشا) لم تعن في وقتٍ واحد المرأة والنساء أي الإنسان» فما كان أغناه عن ولوج هذا الباب الذي هو له أضيق من سم الخياط. والصواب أنَّ الكلمة النبطية (براناشا) تعني ابن الناس أو ابن الإنسان.

ومن جهله سنن العربية: قوله: «ورغماً عن ضم النون في السريانية» وهذا تعبير قبطي بل حبشي يشبه تعبير سلامة موسى، أو سرياني أو نبطي بل جرجمي كتعبير أسعد داغر ونجيب شاهين وأشباههما. والعرب الفصحاء لم تنطق به. فليراجع مشيخنا لغة العرب[1].

وإذ قد أعدنا سهام المعترض إلى صدرهِ فلم يبقَ لنا إلا القول إنَّهُ لا ينسب إلى كهربا المقصورة إلا كهربي. وقول بعضهم كهربائي غلط صريح وكذلك كهرباوي. ..

(*) وقال في (ب ر ش): «البرشاء: الناس. قال ابن السكيت: ما أدري أي البرشاء هو، أي أي الناس هو. أو البرشاء: جماعتهم. ومنه قولهم: دخلنا في البرشاء أي في جماعة الناس. قاله الجوهري» اهـ. ـ وقال في (ب ر ن ش): «البرنشاء، ممدود، أهمله الجوهري وقال الأزهري: أي الناس وقال أبو زيد والكسائي: ما أدري أي البرنشاء هو، أي أي الناس. وكذلك، أي البرنساء هو، بالسين المهملة. وقد تقدم» اهـ. ـ وضبطت الكلمة في نسخ القاموس التامة الشكل بفتح الباء والراء والشين وإسكان النون.

(1) لغة العرب 6: 694 و8: 125.

وأما أنَّهُ يرى «أملية» صحيحة، فما ذلك إلا من أمارات الجهل المطبق. ونحن كنَّا طلبنا إلى كل أديب أن يأتينا بشاهدٍ واحد من أحد اللغويين الأثبات أو أحد الأدباء الثقات، فلم نرَ كاتباً أقدم على تحقيق أمنيتنا، فبقيت «أملية» من الألفاظ الخيالية التي لا حقيقة لوجودها. ـ وفي تعبيره: «وإنَّنا في معرض ذلك نلقي عليه لا «أملية» لأنَّهُ ينكر هذه اللفظة مع صحتها، بل درساً في الصرف لا يجهله صبيان الكتاتيب» سقم ظاهر وكان عليهِ أن يقول: وإنَّنا في معرض ذلك نلقي عليه درساً في الصرف لا يجهله صبيان الكتاتيب لا «أملية» لأنَّهُ...» فيستقيم الكلام ويؤدي إلى المعنى المطلوب. وقوله: «لا يجهله صبيان الكتاتيب». قول مضحك وعلى كلِّ حالٍ نراه يجهل ما يعرفه صبيان الكتاتيب وهذا من أغرب الغرائب.

ثم قال: «ونزيد حضرته علماً أنَّ أولئك اللغويين الذين تهجم عليهم وحاول الحط من كرامتهم بما يسردهُ من هفوات لا تكاد تخرج عن أغلاط مطبعية (كذا) أو مفتريات أوحاها الحقد والغيرة التي تعمي البصيرة (كذا)كانوا إذا كتبوا أفادوا» اهـ. ـ فليقل لنا أين التهجم ومحاولة الحط من كرامة أولئك اللغويين؟ ألكوننا أتبعنا من تقدمنا في الإشارة إلى الهفوات عدّ ذلك تهجماً وحطاً من كرامتهم؟ فإن كان ذلك كذلك فلقد سبقنا إلى هذا العمل عشرات بل مئات من الأدباء ولا نخجل من أن يسبنا رجل لا يميز الهر من البر، ولا يمناه من يسراه، ولا رأسه من رجله. وإذا كان ما كتبناه لا يفيد فائدة حسنة فكان عليه أن لا يقرأ ما كنَّا نكتبه ويكفي نفسه مؤونة المطالعة والرد على ما لا جدوى فيه فكيف خالف ما صرح به؟ إنَّ ذلك من غوامض الأسرار.

وقوله: «ونحن لا نرى ما يفيد فائدة عملية في كل ما سرده من «التبوذكي والطزر والعنقريط والحوتك والبغلطاق والعرقون والفلاتج وما إلى هنالك من النتش والحشط والضيطار ودار شيشعان وما إليها من الألفاظ الحوشية والوحشية والغريبة الثقيلة على السمع» اهـ لا يغير شيئاً من بقائها في

كتب اللغة والأدب ونحوها. أفيظن أنَّ مجرد قوله هذا ينسف تلك الحروف من مواطنها ومظانها، فلسنا نحن بواضعيها. بل نحن أعملنا النظر في تمحيصها ونخلها ونبذ ما فيها من سوء اللفظ والمبنى والمعنى. أفيستطيع هذا المعترض حرسهُ الله أن يضع في مواطنها كلماً مأنوساً حتى نطرحها من تآليف السلف؟ ـ لكن الرجل كثير الادعاء والصلف والتنطس والنقد، بلا فائدة. فيا صاح: «برق لمن لا يعرفك. ـ وبرق لو كان له مطر»!. وبقل شهر وشوك دهر!.

هذا ولو أردنا أن نزيف كل ما جاء في مقال المشيخ لأطلنا الحديث على غير جدوى لكنّنا اكتفينا بالذكرى «والذكرى تنفع المؤمنين».

عود إلى أغلاط اللغويين

الأعلاط والقرق:

جاء في لسان العرب في مادة (ف ر ق) هذا البيت:

وأغـلاظ الـنُّـجـوم مـعـلـقـات كحبل الفرق ليس له انتصاب اهـ

وقد اختلف في رواية هذا البيت، فإنَّ صاحب اللِّسان نفسه رواه في مادة (ع ل ط) على هذا الوجه:

وأعـلاط الـنُّـجـوم مـعـلـقـات كـحـبـل الـفـرق لـيـس لـه انـتـصـاب

وقال هناك: الفرق: الكتان. قال الأزهري: ورأيت في نسخة: كحبل القرق. قال: (القرق) الكتان. قال الأزهري: ولا أعرف القرق بمعنى الكتان وقيل: اعلاط الكواكب هي النُّجوم المسماة المعروفة كأنَّها معلوطة بالسمات. وقيل: أعلاط الكواكب هي الدراري التي لا أسماء لها، من قولهم: ناقة علط: لا سمة لها ولا خطام. ونوق أعلاط» اهـ. فاتضح من هذه الرواية: «وأغلاظ النُّجوم» من أغلاط الطبع التي أهمل تصحيحها والصواب: «وأعلاط النُّجوم بالمهملتين (أي بإهمال نقطتي حرفي العين والطاء) وأما الفرق، فالظاهر أنَّها رواية قديمة غير صحيحة، لأنَّ صاحب اللِّسان يقول في مادة (ق ر ق) أي الراء بين القافين، ما نصه: «قال ابن أبي الصلت:

وأعـلاق الـكـواكـب مـرسـلات كـحـبـل الـقـرق غـايـتـهـا الـنـصـاب

شبه النُّجوم بهذه الحصيات التي تصف، وغايتها النصاب أي المغرب

الذي تغرب فيه» وكان قد فسر القرق بقوله: «القرق: لعب السدر.. وقيل القرق لعبة للصبيان يخطون في الأرض خطاً ويأخذون حصيات فيصفونها. قال ابن أبي الصلت... (البيت).

وفي تاج العروس في مادة (ع ل ط): «قال الصاغاني: وصحف الليث بيت أمية السابق وغيره، وتبعه الأزهري، وأنشده كحبل القرق. وقال: القرق: الكتان، وإنَّما (الرواية الصحيحة هي) كخيل بالخاء المعجمة والياء التحتية. والقرق: لعبة يقال لها السدر. وخيلها: حجارتها» اهـ.

وقال ابن سيده ما هذا نقله: «قال صاحب العين (أي الليث): أعلاط النُّجوم: معاليقها، وأنشد:

وأعلاط النُّجوم معلقات كحبل القرق ليس له انتصاب[1]

ولو تتبعنا جميع الكتب التي أوردت هذا البيت فهي لا تخرج من أن ترويه على ما رواه الليث وهي رواية مغلوط فيها، أو كما رواه اللِّسان، أو كما صححه صاحب تاج العروس، وروايته من أصح الروايات. على أنَّ هناك أمرين اختلف العلماء فيهما: الأول: معنى أعلاط النُّجوم، فالذي عندي أنَّها رومية (لاتينية) وفي هذه اللغة Elatae ومعناها: النُّجوم والدراريّ التي أمعنت في الارتفاع (حتى أنَّه لا يعرف من أسمائها شيء) والمعاني التي فسرها بها لغويونا، مختلف فيها، ممَّا يدل على أنَّها في هذا البيت غير وافية بالمطلوب. ـ والأمر الثاني أنَّ القرق (بكسر الأول وإسكان الثاني) هنا كلمة رومية أيضاً لكنَّها من أصل يوناني وهي في اللاتينية Circus وعندهم us من علامات كلامهم بمنزلة الرفع عندنا، وهي لا شأن لها. فلا يبقى من اللفظة إلا (قرق) بكسر فسكون، وهو الميدان الذي تقام فيه الألعاب العامة، وكان يبتدأ بهذه الألعاب بأن ترسل الخيل إكراماً للشمس، ثم تتسابق المركبات أو العجلات وتتلوها المسابقات على

(1) المخصص: ج9، ص35.

الخيل. ويعقبها العدو سعياً على الأرجل وتنتهي بمحاربة السيافين فإذا كانت نوبة الخيل، جرت كأنَّها البرق الخاطف.

فإذا عرفت هذا، اتضح لك معنى البيت كل الوضوح فيكون مغزاه: إنَّ الدراري تجري في أفلاكها جرياً سريعاً، متهجة إلى المغرب، جري خيل الميدان بلوغاً إلى غايتها.

فأنت ترى أنَّ القرق، وإن ورد بمعنى اللعبة المسماة بالسدر وهي الطبنة أيضاً، إلا أنَّها لا تفيدنا هنا شيئاً لنفهم معنى البيت. هذا فضلاً عن أنَّ القول بأنَّ الخيل هنا هي الحصيات التي يلعب بها هو من التعسف على جانب عظيم.

ثم أي مشابهة بين الدراري وبين هذه الحصيات وماذا يراد بهذا التشبيه؟ ولهذا نرى من الموافق أن نقول إنَّ القرق هنا هي بقافين يفصل بينهما راء ويراد به هذا الميدان الذي تجري فيه الخيل على حدّ ما تجري للسباق.

وقد انتقل معنى القرق اليوم إلى معنى محل واسع تجري فيه ألعاب على اختلاف أنواعها، يسميه اليوم أهل سورية باسمه الإفرنجي (سرك Cirque) وأهل العراق يسمونه باسمه الإنكليزي أي سركس Circus ولو رجعنا إلى مصطلح أجدادنا، وقلنا: «قرق» لفهمنا أقوال السلف وأشعارهم، ولأغنينا لغتنا بكلمة كانت معروفة في عهدهم، بل منذ عهد الجاهلية، فلم يحفظ معناها من جاء بعدهم، وأولوها تأويل غريبة لا تتفق والحقيقة، ولا سيما لأنَّ الحرف قديم الدخول في لساننا الضادي، ولأنَّ استعمال ابن أبي الصلت إيَّاها، يدلُّ على أنَّ معاصريه كانوا يحذقون ما تؤدي إليه من المفاد.

بقي علينا أن نوضح معنى (النصاب) الواردة في البيت. فالنصاب للشمس مغربها، لكنَّها هنا تحتمل معنى آخر ليتسق معنى أول البيت وآخره. وعندنا أنَّ (النصاب) هنا جمع (نصب) بالفتح، وإن لم يرد في كتب متون اللغة، لكن الشاعر إذا اضطر اتخذ القياس دليلاً له في كلامه. وجمع فعل

المفتوح على فعال المكسور الأول أشهر من أي يذكر مثل: بحر وبحار، وثوب وثياب، وظبي وظباء إلى غيرها. و(النصب) هنا هو العلم المنصوب الذي يستبق إليه، ويدلُّ على هذا الاحتمال الضمير من قوله: «غايتها»؛ فكلامه:

كخيل القرق غايتها النصاب

يرجع ضمير «غايتها» إلى الخيل المشبهة بها «أعلاط الكواكب» فيحتمل الضمير أن يعود إلى المشبهة أو إلى المشبه بها أي إلى الخيل أو إلى أعلاط النُّجوم، على أنَّ هذه كلها خواطر لنا، يتبعها من يحب اتباعها، أو يضرب بها عرض الحائط من لا يقبلها، إذ كل امرىء حر في ما يريده لنفسه وهو غير مكره على اتباع آراء من لا يوافقونه في ما يذهب إليه.

الصناب:

قال ابن مكرم في ديوانه في مادة (ص ن ب) «الصناب: صباغ يتخذ من الخردل والزبيب» وكرر هذا التعريف ثلاث مرات في هذه الترجمة. وكذا ورد في القاموس والتاج ومعيار اللغة والقادوس والبابوس ومحيط المحيط وأقرب الموارد والبستان وفي ما تفرع من هذه الأسفار المختلفة الأقدار. والصواب: «صباغ يتخذ من الخردل والزيت» وتضبط هذه الكلمة بزاي مفتوحة فياء مثناة تحتية ساكنة فتاء. هذا هو المشهور في اتخاذ هذا الصباغ، لا من الخردل والزبيب. وابن الأثير وحده أورد هذا التعريف بحقيقته في النهاية. والكلمة رومية ويونانية معاً باختلاف زهيد لا يلتفت إليه. وهو في الرومية Sinapis مبنى ومعنى. وبالفرنسية Moutarde de table.

الأنسطاسيات(*)

يقول أنسطاس ماري الكرملي في الأنسطاسيات التي ما زالت الأهرام

(*) الجهاد: 28 أغسطس/آب 1933.

تداعب بها القراء: هذه الكلمة يونانية الأصل، وهذه الكلمة من أصل لاتيني، ولكن ما هي صحته؟ صحته هي أنَّ أنسطاس الكرملي قال، ومن هو أنسطاس؟ هو الذي فضح علماء اللغة العربية أغلاطه وعجزه في متن هذه اللغة، جريء أنسطاس وجريء جداً في أنسطاسياته اليونانيات اللاتينيات المعلوم سرها للقاطنين والقاطنات.

(عربي)

سر غامض

نفهم أنَّ معتوهاً ينطق بمثل هذه السفاسف، لكن لا نفهم رجلاً يحاول الكتابة في جريدة وهو يتظاهر بالبلادة أو العته. لقد كرر هذا «الأنسطاسي لفظة أنسطاس» «والأهرام تداعب القراء» إلى أشباه هذين اللغوين مراراً لا تحصى.

ونعجب من جريدة كالجهاد تدرج مثل هذه السخافات التي ليس فيها معنى ولا غرض. فنحن ندع الحكم للناس ليبدوا رأيهم في حالة عقل هذا «الأنيسين» لأنَّ العقلاء قد ملوا عباراته التافهة الخالية من كل ذوق وفكرة، ولا نفهم سبب تحرقه على التفوه بمثل هذه العبارات المتكسرة الخالية من كل رابط.

اللِّسان واللساس (وزان رمان):

جاء في كتاب مفردات ابن البيطار المطبوع في مصر ـ وهو نسخة مشوهة كل التشويه لما فيها من الأغلاط الشنيعة العديدة ـ ما هذا نصابه: «السان الجمل. أبو حنيفة: هي عشبة من الحشيشة (كذا)، لها ورق مفترش خشن لخشونيته (كذا بهذه العجمة والطمطمانية) كأنَّه المناخل (كذا) لخشونة لسان الثور (كذا) بهذه الرطينى ويسمو من وسطها قضيب كالذراع طولاً في رأسه نواة (كذا) كحلاء، وهي دواء من أوجاع ألسنة الناس وألسنة الإبل، من داء يسمى الخارس (كذا) وهو بثور تظهر بالألسن مثل حب الرمان...» وفي نسختنا الخطية من هذا الكتاب: «اللِّسان (كذا) وهي مضبوطة كزنار (وبلا إضافة). أبو

حنيفة: هي عشبة من الحشيش (كذا) لها ورق متفرش خشن كأنَّهُ المساحل كخشونة لسان الثور، يسموا (كذا بالألف بعد الواو) من وسطها قضيب كالذراع طولاً، في رأسه نواة كحلاء وهي دواء من أوجاع ألسنة الناس وألسنة الإبل، من داء يسمى الحارش، وهي بثور تظهر بالألسن مثل حب الرمان. . .» اهـ.

وفي لسان العرب لابن مكرم: «في مادة (ل س ن): «واللِّسان (وضبطها كرمان): عشبة من الجنبة لها ورق متفرش أخشن كأنَّه المساحي (كذا والصواب كأنَّه المساحل جمع مسحل وهو المبرد) كخشونة لسان الثور، يسمو من وسطها قضيب كالذراع طولاً، في رأسه نورة كحلاء وهي دواء من أوجاع اللِّسان، ألسنة الناس وألسنة الإبل» اهـ.

وعلى هذا يمكن تصحيح نص المفردات المطبوع بهذا الوجه: «اللِّسان (وزان رمان) (ولا يضاف إلى الجمل ولا إلى الحمل ولا إلى لفظ آخر، لأنَّهُ لم يأت في كلامهم مضافاً إلى شيء في جميع أمهات اللغة وفي كتب الفن التي يعتمد عليها). أبو حنيفة: هي عشبة من الجنبة، لها ورق متفرش خشن كأنَّه المساحل (والمساحي والمناخل غلط بين) كخشونة لسان الثور. وينمو من وسطها قضيب كالذراع طولاً، في رأسه نورة (ونواة غلط ظاهر) كحلاء، وهي دواء لأوجاع الألسنة، ألسنة الناس وألسنة الإبل، من داء الحارش (بالحاء المهملة والألف والراء والشين المعجمة. أما الحارس أو الجارش أو الخارش فكلها أوهام صريحة بينة وسمي هذا الداء حارشاً لأنَّه يحدث في اللِّسان حروشة أي خشونة).

وفي تاج العروس في مادة (ل س س): «كتبان، أو اللسان كغراب، واقتصر أبو حنيفة على الأولى وقال عشبة من الجنبة لها ورق متفرش خشنة كأنَّها المساحل كلسان الثور وليست به. يسمو في وسطها قضيب كالذراع طولاً في رأسه نورة كحلاء وهي دواء من أوجاع ألسنة الناس والإبل من داء يسمى الحارش وهي بثور تظهر بالألسنة مثل حب الرمان. وذكرها التاج مرة ثانية في مادة (ل س ن) فقال: «اللِّسان كزنار، عشبة من الجنبة لها ورق

متقرش (كذا بقاف قبل الراء وهو غلط طبع لا يخفى على العميان والصواب بفاء) أخشن كأنَّه المساحي (كذا. والصواب المساحل) كخشونة لسان الثور، ويسمو من وسطها قضيب كالذراع طولاً في رأسه نورة كحلاء. وهي دواء من أوجاع اللِّسان، ألسنة الناس وألسنة الإبل قاله أبو حنيفة» اهـ.

وصحف فريتغ «اللسان» وقرأها «اللساس، فقال ما هذا تعريبه في مادة (ل س س): «اللساس (كغراب) واللساس (كزنار) حشيشة خشنة تشبه لسان الثور (عن القاموس) ـ وذكرها أيضاً في مادة (ل س ن) فقال: «اللِّسان كزنار)، اسم حشيشة، عن القاموس» ـ قلنا: نظن أنَّ فريتغ استند في كلامه هذا إلى النسخة المطبوعة في كلكته من بلاد الهند وهي نسخة مشحونة أغلاط طبع وغير طبع. ولعلَّنا واهمون. ـ وقد أسرع صاحب محيط المحيط إلى نقل هذا الخطأ ودوَّنه في معجمه، فقال في مادة (ل س س) «اللساس (وضبطها كزنار)، واللساس (كالغراب): عشبة خشنة كلسان الثور وليست به» اهـ. ولم يذكر «اللّسان» بهذا المعنى لا في (ل س س) ولا في (ل س ن). ـ أما الشرتوني فقد نقل عن محيط المحيط «اللساس» و«اللساس» فقال: «اللساس (كزنار) واللساس بالتخفيف عشبة خشنة كلسان الثور وليست به» وقال في (ل س ن): «اللسان كزناز (كذا بزايين وهو غلط طبع ظاهر): عشبة من الجنبة لها ورق متفرش أخشن كأنَّه المساحي (كذا)، يسمو في وسطها قضيب كالذراع طولاً في رأسه نورة كحلاء» اهـ ـ فجعل العشبة الواحدة عشبتين سمى الواحدة لساساً، والثانية لساناً. والصواب هو الثانية. وأما الأولى فغير صحيحة، بل لا وجود لها في اللغة بهذا المعنى. ـ وذكر الشيخ عبد الله البستاني اللساس باللغتين نصاً وشرحاً على حدّ ما فعله صاحب أقرب الموارد. وكذلك جاراه في كلامه على «اللسان» ولم يزد عليه حرفاً كما أنَّه لم يغير من النص نقطة واحدة. وذكر «المساحي» كما ذكرها الشرتوني، ولم ينتبه إلى ما فيه من الزلل والخطل. والخلاصة يجب علينا أن نمحو «اللساس» بلغتيها من معاجمنا، ونبقي «اللسان» بالضبط والشرح اللذين أثبتناهما.

البال وما ورد فيه من اللغات:

قال ابن منظور في ديوانه: «البال» سمكة غليظة تدعى «جمل البحر» وفي التهذيب: سمكة عظيمة في البحر. قال: وليست بعربية. الجوهري: البال - الحوت العظيم من حيتان البحر وليس بعربي - اهـ. في مادة (ب و ل) - وقال الزبيدي في ترجمة هذه المادة: «البال الحوت العظيم من حيتان البحر ليس بعربي، كما في الصحاح يُدعى «جمل البحر» وهو معرب «وال» كما في العباب. قال شيخنا: «وهي سمكة طولها خمسون ذراعاً» - وفي مروج الذهب المطبوع على حاشية الكامل لابن الأثير[1] ما هذا نصهُ: «وفيه (أي في بحر السند) السمك المعروف بأفال (أي بهمزة ففاء فألف فلام) طول السمكة نحو من أربعمائة ذراع بالذراع العمرية، وهي ذراع ذلك البحر. والأغلب من هذا السمك طوله مائة باع. وربما يهز البحر فيظهر شيئاً من جناحه، فيكون كالقلع العظيم وهو الشراع. وربما يظهر رأسه وينفخ الصعداء بالماء، فيذهب الماء في الجو أكثر من ممر السهم... فإذا بغت هذه السمكة، بعث الله عليها سمكة نحو الذراع تدعى «السل» فتلصق بأصل أذنيها، فلا يكون لها منها خلاص، فتطلب قعر البحر وتضرب بنفسها حتى تموت، فتطفو فوق الماء، فتكون كالجبل العظيم...» وتكرر اسم الأفال ثلاث مرات في هذه النسخة من مروج الذهب. - وقال في الفصل السادس عشر: «ومنه (أي من العنبر) ما يبلغه الحوت المعروف بالأفال المقدم ذكره» اهـ. وأما مروج الذهب المطبوع في باريس - وهو أصح رواية وطبعاً من النسخة المصرية - فقد ذكر الأفال بصورة الأوال (وضبطها بضم الهمزة يليها واو فألف فلام) وكرر هذا اللفظ ثلاث مرات من غير أدنى تغيير. ووردت هناك (السل) بصورة (اللشك) أي بلام مفتوحة وشين معجمة مكسورة وفي الآخر كاف، لكنَّه قال في الحاشية: «ويروى الشك والسبل، ثم قال:

وذكرها المسيو ا. كاترمير الذي أعجم هذه العبارة في كتابه «مذكرات

(1) الكامل لابن الأثير: ج1، ص50، المطبعة الكبرى العامرة في مصر، سنة 1290 للهجرة.

بديار مصر» السال (بسين مهملة)». وقال الدكتور دولين: «إنَّ السمك المذكور هنا باسم الشال (بالشين المعجمة) هو المعروف عند العلماء باسم راموراً Rémora. قلنا: وذكر الدميري الرامورا باسم الزامور، بزاي فألف فميم فواو فراء. فلا جرم أنَّ الزامور هو نفس اللشك فليراجع حياة الحيوان الكبرى.

ففي هذه اللغات المختلفة للبال واللشك ما يحير العقول. ولو وقفت الاختلافات عند هذا الحد لهان الأمر، لكن هناك روايات أخر تختلف الواحدة عن الأخرى في كل نسخة من نسخ مروج الذهب، أو حياة الحيوان الكبرى للدميري. ومن هذه الاختلافات في البال ما جاء في نسخة مروج الذهب الخطية المصونة في خزانتنا فقد ذكرته باسم (الأوك) بألف وواو وكاف[1]. ثم ذكرته باسم (الأول) (بهمزة مفتوحة وواو مشددة مفتوحة ولام في الآخر). وذلك في تلك الصفحة نفسها، ثم عاد فذكرها للمرة الثالثة باسم (الأوك) كما ذكرها في المرة الأولى ـ أما اللشك فجاءت فيها دائماً باللام المفتوحة والشين المكسورة والكاف في الآخر ـ أما القزويني والدميري فذكرا (البال) ولم ترد في كتابيهما بصورة أخرى واللشك لم يتعرضا لذكرها، إنَّما الدميري ذكره باسم (الزامور) اعتماداً على التوحيدي. وذكر الدميري (البال) باسم آخر هو (العنبر). قال: «البال سمكة تكون في البحر الأعظم يبلغ طولها خمسين ذراعاً، يقال لها العنبر، وليست بعربية. قال الجواليقي: كأنَّها عربت».

ومن أسماء البال (بالام) إلا أنَّ الدميري يقول: «وأما بالام فقد تكلفوا له شرحاً غير مرضي. ولعلَّ اللفظة عبرانية. كذا قال في النهاية» اهـ ـ أما نحن فنقول: إنَّ الكلمة يونانية لا عبرية ومعناها البال نفسها.

وممَّن ذكر البال مصحفة صاحب كتاب عجائب الهند وهو بزرك بن شهريار الناخذاه الرام هرمزي قال[2]: «إنَّ هذا السمك كثير ببحر الزنج وبلجة سمرقند ويقال له الوال» وزاد الناشر: ووقعت الكلمة في نسخة

(1) انظر مروج الذهب (النسخة الخطية): ص76.

(2) كتاب عجائب الهند: ص14، طبعة أوروبا.

أُخرى «الواك» (بواو فألف فكاف). وجاء: «إنَّ... في هذا البحر (بحر سمرقند) خلقاً كثيراً من الفال (أي بفاء فألف فلام) وهو أكبر سمك في البحر»[1] اهـ ـ قلنا وقد ظن بعض الكتَّاب أنَّ الوال عربية الوضع. ولهذا قالوا فيها (الوالي) بياء مثناة في الآخر، إذا دخلت عليها اللام، كما يقولون الرامي والداعي والعالي. وذكرها الإدريسي بهذه الصورة في كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق[2]. ومنهم من ظن أنَّ الواو في (وال) حرف عطف ولهذا ذكروهُ أحياناً باسم (آل) الممدودة وبلا واو. وقد أشار إلى ذلك كله دوزي في ملحقه بالمعاجم العربية في مادة (وال) من غير أن يبين أسباب هذه الروايات كما بيناها.

وممَّن مسخ (البال) مسخاً شنيعاً لا يهتدى إلى حقيقته ناشرو صبح الأعشى للقلقشندي[3] ما هذه نصابهُ بحروفه «وربما ابتلعته (أي ابتعلت العنبر) سمكة عظيمة يقال لها (اكيال) كذا بهذه الصورة الفظيعة. فمن ذا الذي يهتدي إلى أنَّها (البال)، وهي مع ذلك البال نفسها لا غيرها وهي مشوهة عنها. ولا عجب من ذلك. فإنَّ الكتاب كله مطبوع على هذا الغرار من تشويه الأعلام والأوضاع العلمية والاصطلاحية إذ الأوهام تنغش فيهِ نغشان الدود في الجبن فشوهت جميع محاسن هذا السفر الفتان الذي يفاخر به العرب الإفرنج[4].

---

(1) المصدر السابق: ص101.

(2) نزهة المشتاق: ج1، ص63.

(3) صبح الأعشى: ج2، ص117.

(4) ومن هذه الهفوات قوله في تلك الصفحة معدّداً ألوان (ضروب) المسك «والجزازي» بجيم في الأول غير مشكلة يليها زاي فألف فزاي فياء وفسره بقوله: «وهو الأبرش» فلا جرم أنَّ المؤلف لم يقلها بالجيم بل بالحاء المهملة المفتوحة، نسبة إلى الحزاز كسحاب. وهو ضرب من البهق كالبرص أو كالبرش. وقوله أيضاً في تلك الصفحة: «الشحري» وضبطها بفتح الشين، والمشهور المعروف إلى يومنا هذا كسر الشين وهو مدوَّن أيضاً في جميع أسفار التاريخ والبلدان. وقد تكرر هذا الضبط المخطوء فيه مراراً لا تحصى ـ وقوله «وأفضل العنبر وأجوده ما جمع قوة رائحة وذكاء بغير زعارة» كذا بهذه الشناعة والفظاعة. والصواب: «بغير زهامة»والزهامة بلغة العوام هي الزهومة عند الفصحاء وهي الدسومة. وقوله في =

ومن مصحفات البال: «التال» أي بتاء مثناة معجمة من فوق، وألف ولام. نقل ذلك الأب لويس شيخو اليسوعي في مجاني الأدب إذ يقول: «ومنه (أي من العنبر) ما يوجد فوق البحر ويزن وزناً كثيراً، فإذا رآه الحوت المعروف بالتال ابتلعه»[1] اهـ ـ وقال في الشرح: التال. كذا في النسخة التي أخذنا عنها. وفي نسخة أخرى: الأوال. وهذا نظنه أصح»[2] اهـ ـ قلنا: وقد وهم الأب في قوله هذا. والأصح الذي اتفق عليه اللغويون وعلماء الحيوان والبلدان عند العرب هو «البال» بباء فألف فلام.

فإذا جمعنا كل هذه الروايات المتعلقة بالبال وحدها، كان لنا منها ثلاث عشرة وهي البالام، والبال، والتال، والوال، والفال، والآل، والأوال، والأفال والأول، والأوك والواك، والوالي واكيال. دع عنك سائر الأسماء كجمل البحر والعنبر وغيرهما، فإنَّها لا دخل لها في هذا البحث. أما أفصح هذه اللغات، فهي بلا ريب ولا شك، البال لأسباب منها:

الأول ـ أنَّ اللغويين من السلف لم يدوّنوا في أسفارهم كلها إلا البال في مادة (ب و ل) وأهملوا سائر المفردات بتاتاً.

الثاني ـ أنَّ البال معربة كما قال بذلك جميع اللغويين الثقات، إذ لا

= الصفحة السابقة «السادس الطغرغزي» والصواب: «الطغزغزي» بطاء وغين معجمة وزاي فغين معجمة فزاي فياء. على ما هو معروف من اسم هذا القوم قوم الطغزغز ـ وفي تلك الصفحة أيضاً: «أرض المولبان» ولا أرض بهذا الاسم، إنّما هي «أرض المولتان» بتاء مثناة فوقية بعد اللام ـ وفي تلك الصفحة المشؤومة كأختها المشؤومة «والأصل الصحيح فيه أنَّه ينبع من صخور (كذا بهذا المسخ الشنيع) وعيون في الأرض اهـ. وهل يمكن أن يقول إنسان إنَّ العنبر ينبع من الصخور؟ ـ فهذا غلط ينسف الجبال. والمعروف عند الأقدمين أنَّ العنبر ينبع من أرض ماؤها قليل لا عمق له ويسمى هذا الماء ضحلاً لا صخراً. والجمع الضحول أو من أرض ماؤها كثير وهي العيون. فأين الصخور من الضحول؟.

(1) مجاني الأدب: ج1، ص168.

(2) المصدر السابق: ج7، ص93.

صلة للبال بالمادة العربية (ب و ل) والكلمة مقطوعة من الرومية Balaena ومن المستشرقين من قال إنَّها من اليونانية Phalaina لكن الرأي الأول أقوم.

الثالث ـ أنَّ قولهم في لغاتها «بالام»، أوثق دليل على أنَّ البال مقطوعة من «بالام» إذ حذفوا الألف والميم من الآخر وهما بمنزلة ذنب الكلمة واحتفظوا بصدرها أو رأسها وهو بال. و«بالام» في العربية أقدم عهداً من البال. والسبب أنَّها وردت في الحديث النبوي، وقد نقل هذا الحديث أبو موسى في كتابه ونقله عنهُ ابن الأثير الجزري. وهذه الرواية هي أقدم رواية مدوَّنة عندنا، إذ سبقت تدوين البال في المعاجم، نعم إنَّ مفسدي الحديث اختلفوا في معنى (البالام) واختلفوا في اللغة التي أخذت منها، وقد أجمع اللغويون الأقدمون على أنَّها من العبرية (بالام) ومعناها (الثور) في هذا اللِّسان. والذي تحققناه أن لا وجود لهذه الكلمة في لغة بني إسرائيل، إنَّما يرى في اللغة الترجومية (بلاما) وبالتعريب تصبح (بلام) وربما تمد فيقال (بالام) لكن لم يكن معناها (الثور) أو حيواناً آخر، بل المعروف هو الخطام والشص ونحو من ذلك. فلا جرم أنَّ الأوائل وهموا في قولهم أنَّ معنى (بالام) (الثور) وكثيراً ما أخطأوا في تعيين أصل المفردات الدخيلة في لسان الضاد. أما أنَّ (البالام) وهي (البالان) أي Balaena فهي أوضح من أن يشار إليها مبنى ومعنى والنون الأخيرة في اللغات اليافثية يقابلها الميم في لغتنا، فقد قلنا سابقاً إنَّ Panis هي (الفام) بالعربية والرساطون هي Rosatum وقال الإفرنج Samoun وهي السموم، وMousson وهي الموسم وZaccon وهي الزقوم. إلى آخر ما هناك من المثل التي لا تحصى.

الرابع ـ أنَّ من أدلة عجمة (البال) أوردوها بصور شتى، وهذه الأمارة (أي اختلاف اللغات في إيراد الكلمة الواحدة) هي إحدى العلامات على أنَّها دخيلة في لغتنا وقد سردنا لك لهذه الغاية ثلاث عشرة لغة، ونحن لا ندعي أنا بلغناها كلها. فلو ننعم النظر في النسخ الخطية، نجد في كل نسخة رواية غير رواية النسخة التي سبق النظر فيها، لكنَّنا اجتزأنا بما نقلناه لإثبات عجمتها،

ولهذا لم يحققها النساخ، بل لم يحررها أعلم العلماء في اللغة، كما رأيت ذلك بنفسك من مقابلة بعض النصوص بعضها ببعض، تلك النصوص التي وضعناها تحت عينيك النيرتين، واحد هذه الأدلة كافٍ بنفسه لإثبات ما نذهب إليه.

وخلاصة هذا البحث هي أنَّ أحسن كلمة لتعريب الرومية Balaena هي البالام ويليها البال، فالوال، فالفال فالأوال فالأفال، فالآل، فالوالي، فالأول فالأوك فالواك فالتال، وأقبحها وأبعدها عن الأصل هي «أكيال» الواردة في صبح الأعشى. فاحتفظ بهذه الحقائق تعنك على إحقاق الحق وإزهاق الباطل وعلمه فوق كل ذي علم.

الأردمون:

قال ابن منظور في ديوانه في مادة (ر د م): «(قال) ابن الأعرابي: الأردم: الملاح. والجمع الأردمون. وأنشد في صفة ناقة:

وتهفو بهادلها ميلع كما أقحم القادس الأردمونا

الميلع: المضطرب هكذا وهكذا. والميلع الخفيف» اهـ. وقال الزبيدي في تاجه: «الأردم: الملاح الحاذق، والجمع أردمون أنشد ابن الأعرابي في صفة ناقة:

وتهفو بهاد لها ميلع كما أقحم القادس الأردمونا

وجاء في الحاشية تهفو: تميل وتحف والميلع: الذي يتحرك هكذا وهكذا. والقادس: السفينة الكبيرة. كذا في التكملة» اهـ. ولم يفسر أحد الكلمة أو الكلمتين اللتين بين تهفو والميلع. ولم يضبطهما أحد. ثم إنَّه ورد في اللِّسان «أفحم» بالفاء. وفي التاج «أقحم» بالقاف وليس هنا محل هذا التصحيح وضبطه وتفسيره. وقد نقل الشرتوني في ذيل معجمه «الأردمون» في مادة (ر د م) فقال: «الأردمون: جمع الأردم بمعنى الملاح (اللِّسان) وقال صاحب البستان: «الأردم الملاح الحاذق. ج الأردمون» اهـ قلنا: هذه هي عبارة القاموس. وكذا في محيط المحيط.

ولكن (الأردم) لا تتصل بمادة (ردم) ليكون معناها الملاح، حاذقاً كان أم غير حاذق. وجمعه (أردمون) أغرب، لأنَّ ليس في أصوله معنى المفاضلة أو غير المفاضلة. والصواب: أنَّ اللفظة يونانية الأصل، وهي في هذه اللغة «أرتمون Artemon ومنهم أخذها اللاتين فقالوا artemona أو artemo وفي الإضافة artemonis ومعناها صاري المؤخر وشراعه، فالواو والنون في هذا الحرف أصليتان، كما ترى، وليستا للجمع. ونحن في غنى عن أن تكون هذه الكلمة بمعنى الملاح أياً كان، فعندنا بهذا المعنى عدة ألفاظ، وإنَّما نحن في حاجة إلى لفظة تفيدنا معنى اليونانية، أو اللاتينية التي يقابلها بالفرنسية voile d'artimon أو Voile du perroquet.

وجاءت اليونانية، وكذلك اللاتينية، بمعنى المفل Mouffle، وهي آلة ترفع بها الأثقال، وليس في لساننا أيضاً حرف يفيدنا هذه الفائدة، فعلينا إذاً الاحتفاظ بالأردمون، (ولا يقال بالأردمين)، بمعانيها التي أشرنا إليها، فضلاً عن معناها الذي صارت إليه في لغتنا، أي الملاح، والملاح الحاذق. والدليل على أنَّنا في حاجة إلى هذه الكلمة، خلو المعاجم الإفرنجية العربية من لفظة تقابل الأردمون. فالأردمون بالإنكليزية Mizzen-mast وقد وضع بادجر مقابلاً لها ما يأتي، ننقله بحروفه: «الصاري الذي في مؤخر المركب وسمي mizzen شراع الصاري الذي في مؤخر المركب» فأين هذا القطار، قطار الكلمات، من الحرف الواحد، وهو الأردمون. والأردمون بالفرنسية artimon وقد ذكر يوسف حبيش في معجمه الفرنسي العربي ونجاري بك، في مثل هذا المعجم «صاري المركب». فهاتان لفظتان ونحن نريد لفظة واحدة لنساوي بها أوضاع الفرنجة.

أما كيف أنَّ الأردمون نقل معناها إلى الملاح، كما في اللِّسان، أو الملاح الحاذق، كما في القاموس، والتاج، وفي الأسفار التي نقلت عنها، فهو أنَّ التصرف في نصب هذا الشراع على دقل مؤخر المركب، يتطلب علماً جليلاً، واختباراً عظيماً، إذ سرعة السفينة، وحسن سيرها، وانقيادها لأمر

صاحبها، متوقفة على هذا الشراع؛ وإذا لم يحسن المرء نصبه، وطيه، ونشره، في الوقت اللازم، انقلبت السفينة بمن فيها وغرقت. فإطلاق (الأردمون) على الملاح، أو الملاح الحاذق، صحيح لا غبار عليه، وذلك من باب المجاورة، أو من باب حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه، وهو كثير المثل في لغتنا. وهناك وجه ثالث لهذه التسمية هو: أنَّ وزن «افعل» يدلُّ في الغالب على عاقل، فحملوا معنى الأردمون على معنى الوزن، وجعلوه من الجموع المنتهية بالواو والنون، كالأفضلين والأكبرين، والأعظمين. لكن ذلك كله يزيد لغتنا ارتباكاً، وألفاظاً نحن في مندوحة عنها، بينما نحن في حاجة إلى معنى أصلها الذي وضع لها. نعم لنبق مفادها الأول، ولنزد عليه معنى صاري المؤخر، وشراعه، ولا ضرر في تعدد المعاني، ففي هذا اللِّسان المبين المتين نظائر لا تحصى. فيزداد هذا الحرف بمعانيه القديمة، والجديدة على ما هنالك من أشباهه.

البهار:

البهار، كغراب، جاء بعدة معانٍ، منها: صنم، ومتاع البحر، كما في القاموس، وتاج العروس. والذي عندنا: أنَّ البهار بمعنى صنم خطأ. والصواب: «الصنم» أياً كان. وليس علماً، كما يؤخذ من هذا النص الذي أوردناه. على أنَّ جميع نسخ القاموس غير متفقة، فمنها تقول: الصنم، ومنها تقول: صنم. والنسخة الخطية القديمة التي بين يدينا تقول: الصنم. وهذا هو الصحيح، لأنَّ الكلمة فارسية الوضع بهذا المعنى.

أما البهار بمعنى: متاع البحر، فليس صحيحاً. فما الذي يراد بقولهم هذا؟ والغريب أنَّ جميع النسخ المطبوعة، والمخطوطة، تذكر هذا المعنى، ولا يشير أحد إلى ما فيه من الإبهام والمعنى المضطرب. والذي عندنا أنَّ صواب معناه: «متاع التجر أو التجر» الأولى، بالفتح مصدر تجر يتجر: إذا باع، واشترى للكسب. والثانية، بضمتين جمع تاجر، إذ يقال في جمعه: تجار كرجال، وتجار كعمال، وتجر كصحب، وتجر ككتب. فيكون معنى «متاع

التجر» المال الذي يباع ويشترى به للكسب، وأما إذا قلنا: «متاح البحر» فالمعنى واقف مبهم غير صريح. هذا فضلاً عن أنَّ البهار، بمعنى (التجر) لا (البحر) ينظر إلى الهندية القديمة: «بهار وبهارا» كسر الأول فيهما بهذا المعنى عينه. فلا جرم أنَّ «البحر» في هذا التفسير من تصحيف النساخ الذي لم يلتفت أحد إلى تحقيقه.

ومن معاني «البهار»: الوزن أو شيء يوزن بهِ، أو مقدار من الوزن. وهو أيضاً بهذا المعنى، ينظر بلفظهِ إلى الهندية الفصحى، بالحرفين اللذين ذكرناهما لك قبيل هذا. فانظر كيف أنَّ درس اللغات الأجنبية، تعيننا على تدقيق النظر في مفردات لغتنا، وكيف تقفنا على إحقاق الحق، وتحرير المعاني ونبذ كل نفاية تخالف العقل، وتعيد إلينا صحيح المعنى، على ما كان يعرفه السلف في سابقِ العهد.

جرح تعار:

في التاج: «تعر، كمنع: صاح، يتعر تعراً. نقله الصاغاني. وجرح تعار ككتان: إذا كان يسيل منهُ الدم. ويقال: تغار، بالغين، وقيل: جرح نعار بالنون. كل ذلك عن ابن الأعرابي. قال الأزهري: وسمعتُ غير واحد من أهل العربية بهراة، يزعم أن تغار بالغين المعجمة تصحيف. قال: وقرأتُ في كتاب أبي عمرو[1] الزاهد عن ابن الأعرابي أنَّه قال: جرح تعار بالعين والتاء. وتغار بالغين والتاء. ونعار بالعين والنون، بمعنى واحد، وهو الذي لا يرقأ، فجعلها كلها لغات وصححها، والعين والغين في تعار وتغار تتعاقبان كما قالوا العبيثة والغبيثة بمعنى واحد» اهـ كلام السيد مرتضى بنصه.

ومن الغريب، أنَّ اللغويين ذكروا ثلاث لغات للجرح التعار، ولم يذكروا معها اللغة الرابعة الشائعة، التي هي أصل هذه اللغات الثلاث، وهي اللغة التي اتفق عليها جميع اللغويين أي: «الجرح النغار» بالنون المفتوحة، والغين

(1) في الأصل المطبوع أبو عمر وهو غلط.

المعجمة المشددة المفتوحة، والألف والراء. فقد قال الزبيدي نفسه، وفي ديوانه عينه، ما هذا نقله بحروفه، في مادة (ن غ ر): ومن المجاز (كذا): جرح نغار ونعار وتغار كشداد في الكل: يسيل منه الدم. وفي الأساس: جياش بالدم. وقال الصاغاني: نعر الدم ونغر وتغر كل ذلك إذا انفجر. قلت: وقال أبو عمرو: جرح نغار: سيال وما ذكره الصاغاني فقد نقله أبو مالك. وقال العكلي: شخب[1] العرق ونغر ونعر. قال الكميت بن زيد:

وعاث فيهن من ذي لبة نتقت   أو نازف من عروق الجوف نغار

أما أقدم هذه اللغات الأربع التي هي: التعار، والتغار، والنعار، والنغار، فهي بلا شك النعار، بالنون وبالعين المهملة المشددة، ويليها النغار بالغين المعجمة، فالتعار، بالمثناة الفوقية والعين المهملة، أما أمحضها في العروبة فهي النغار بالنون والغين المعجمة، فالنعار، فالتغار، فالتعار. والسبب هو أنَّ ما كان بالغين المعجمة هو من خواص اللغة الضادية، لأنَّ سائر الأقوام السامية تلقتها عنهم، ولأنَّ أبناء مضر وضعوا لها حرفاً مستقلاً بذاته، يفرزه عن إخوته، بخلاف ما يجري عند سائر الأُمم، التي وضعت حرفاً واحداً يصور مرةً الغين المعجمة، وأُخرى حرفاً آخر: الجيم، أو الكاف. أو العين، كل قوم حسب مصطلحه، ثم إنَّ الغين المعجمة في لغتنا المبينة، أكثر وجوداً ممَّا هي في سائر اللغات. نعم إنَّ هذه الغين المعجمة، أحدث عهداً بالنظر إلى العين المهملة، لكنَّها ـ كما قلنا ـ أشد إمعاناً في العروبة، من أختها المهملة.

أما أنَّ المهملة أقدم عهداً من المعجمة، فيظهر ذلك من مقابلة الألسنة، ومعارضتها بعضها ببعض. والعين المهملة تصور في اللغات اليافثية ـ إذا نقلت إليها ـ حرف علة مع علامة خاصة تشير إليها. أما الغين المعجمة، فيعبر عنها بحرف صحيح، قائم بنفسه أو بحرفين ـ كما يفعله بعضهم في هذا العهد ـ

(1) في الأصل المطبوع: شجب بالشين المعجمة والجيم والباء. وهو غلط ظاهر والصواب ما أوردناه.

ونحن نجتزىء هنا بذكر مثالٍ واحد، يكون لنا إماماً بين أيدينا، يهدينا إلى ما ضاهاهُ من سائر الألفاظ، ذوات العين المهملة، التي لها ما يقابلها في اللغة اليافثية والحامية. هذه «الناعر، والنعور، والناعور، والنعار» فإنَّها كلها، تفيد معنى «العرق الذي لا يرقأ دمه»[1]، فإنَّها تدلُّ في أصل الوضع، على العرق. أياً كان، من غير تقييد معناه بخروج الدم منهُ أو عدم خروجه منه. وهذه الحروف الأربعة مأخوذة كلها من النعور، وهو الأصل، ومعناه: العرق، والعصب مطلقاً على حدّ ما قالوا أيضاً: العصبية، المشتقة من العصب، بمعنى العرق أيضاً، وليست مشتقة ـ كما قال اللغويون الأقدمون ـ من العصبة ومنسوبة إليها ويريدون بالعصبة هنا: قرابة الرجل من قبل أبيه، إلى آخر ما نصوا عليه في دواوينهم. ولا حاجة في صدرنا إلى إيراد تلك النصوص، لوقوعها على طرف الثمام.

والذي عندنا، أنَّ العصبية، كالنعرة وضعاً، واشتقاقاً ومعنى، أي إنَّها منسوبة إلى العصب، بمعنى العرق، وإلى هيجانه أو وهنه. وإذا هاجت الأعصاب في الإنسان، ركب رأسه، ولم يلتفت إلى ما بين يديه من أُناس وغيرهم. فالنعرة عندنا تنظر إلى اليونانية Neuron وباللاتينية nervus وبالفرنسية nerf وبالإنكليزية nerve وكلها ترجع إلى الهندية القديمة snarvas وتعني العرق بمعنى العصب. وما النعرة عندنا إلا تلك الحالة النفسية التي تنشأ من هياج الأعصاب، أو وهنها، وهي التي يسميها أطباء الإفرنج في عهدنا هذا nervosisme.

ومن أدلتنا على ما نذهب إليه، أنَّ السلف قالوا: «النعر، ككتف، الذي لا يثبت، ولا يستقر في مكان، فإذا نعتنا به الصبي قابلها في اللغة الفرنسية قولهم: Enfant nerveux وليس لهذه العبارة الصغيرة، ما يقابلها عندنا، إلا ما ذكرناه، وأما «الولد العصبي» فهو من الوضع الحديث، الركيك، المفكك، الذي لا يعرفه الفصحاء الأقدمون، ويسخفه الكتاب الفحول.

(1) راجع اللسان وتاج العروس، في عدة مواطن من مادة (ن ع ر)، وكذلك سائر كتب متون اللغة المطولة من الأمهات.

ولنا شاهد آخر على ما نقول بهِ هنا هو: إنَّ الكثيرين من بلغاء المولدين، اتخذوا النعر، والنعرة، بمعنى حالة العصب التي نلمح إليها، فقد نقل دي ساسي في مجموعته التاسعة التي عنونها «شهادات في مذكرات محفي الرقم»[1] عبارة لأحد السلف، هذا نصها باللغة العربية، كما نطق بها: «وجب علينا أن ننعر له النعرة التي تليق بما له من رتبة علية»[2].

ولنا شاهد ثالث هو اتفاق جميع اللغات، على اتخاذ هذه المفردة (النعرة)، بمعنى العصب، والعصبية، وما ينضاف إلى ذلك من المعاني. نعم إنَّ هذا القول لم يقله أحد، لكن التحقيق، وتدقيق النظر في اللفظ يثبت لنا هذه الحقيقة الناصعة، إثباتاً لا مغمز فيه، ولا مطمع في رده. وذلك أنَّ neuron، إذا حذفت علامة الإعراب من آخرها، وهي on لا يبقى لك منها إلا neur، وأنت خبير أنَّ العين من الأحرف الحلقية، وهي غير موجودة في لسانهم، فيعوضون عنها بحرف عليل، على ما سبق لنا الإشارة إليه قبيل هذا. وعوضها هنا حرفا علة من أحرفهم هما eu، فكان من هذا العمل كلمتهم تلك. وقد فسروها بالعصب، أو العرق، لكنَّهم لم يقولوا إنَّ هذا العرق لا يرقأ. فهذا التفصيل، زاده الناطقون بالضاد، ليؤيدوا به معنى (نعر) المثبت في اللغة الآشورية القديمة والأكدية على ما صرح بهِ أنطوان صوبين، في معجمه الآشوري الفرنسي في العمود الأول Ant. Saubin و(نعر مثبتة أيضاً في اللغات السامية من عبرية وآرمية وترجومية ومندائية وما تفرع منها)[3] قالوا: ومعنى نعر: صوَّت تصويتاً، وصرخ ونهق. أما الحقيقة فهي أنَّ النعر، والناعر،

---

(1) المجلد 9: ص493.

(2) De Sacy- Diplômes publiés par de Sacy dans les Mémoires de l'Académie des Inscriptions ،T.IX. p448. apud Dozy. - Sup. aux Dictionnaires arabes

(راجع دوزي في معجمه في مادة (ن ع ر) فقد نقلنا هذا كله عنهُ فالنعرة جاءت هنا بمعنى العصبية المعروفة في عهدنا، وبمعنى الغيرة، والحب، وبذل النفس لمن نحبه، أو ندافع عنه، وتتعصب له.

(3) المعجم الآشوري الفرنسي: ص225.

والنعور، والناعور، والنعار، كلها بمعنى «العرق» وتنظر إلى اليونانية، والرومية، لا إلى الساميات، فإنَّ هذه اللغة لا تعرف هذا المعنى الأخير، لأنَّهُ وارد في المضرية المبينة فقط، وفي اليافثيات.

ولما كانت العين تبدل حاء مهملة في بعض الأحيان، جاء في لغتنا «الناحر» أيضاً ببعض هذا المعنى. ومنه «الناحران» وهما عرقان في اللحي. فلم يفارق معنى العرق أصل المادة. ووقع في لغتنا أيضاً: : نهر العرق ينهر نهراً: لم يرقأ دمه، مبنياً على هذا الأساس المعنوي المتين.

فكل هذه الألفاظ، ولغاتها، ساميتها، ويافثيتها، عائدة إلى مادة واحدة ثنائية الحرف، هي (ن ر) ومنها تفرعت سائر المعاني.

التافر والتفر والتفران:

في القاموس للمجد الفيروزآبادي: «التافر: الرجل الوسخ كالتفر والتفران» ـ وأورد هذا النص صاحب التاج وعزاهُ إلى ابن الأعرابي. وعلق الناشر في الحاشية على التافر ما هذا نقله: «التافر: الرجل الوسخ كالمنجم والكيمياوي» ـ قلنا: وهذا غريب جداً. وقد سألنا نفسنا: من أين أتى وهبي، مصحح التاج، بهذه التهمة الشائنة التي اتهم بالقذارة المنجم والكيموي ـ ـ أو كما قال خطأ الكيمياوي؟ ـ ثم أخذنا نبحث عن أول قائل هذا القول، فوجدناه في الأقيانوس. وهذا نص عبارته: «التافر، والتفر كتف وزننده، والتفران فتحاتله كيرلوباسلوسفله قيافت أو لان كشي به دينور منجم وكيميا كركبي» ومعناه واضح فلا حاجة لنا إلى نقله إلى لغتنا.

وكنت قد ظفرت بهذا التصريح في آخر شهر نوفمبر/تشرين الثاني من سنة 1894م وسألت عن سببه صاحب كتاب جلاء العينين، في محاكمة الأحمدين، العلامة الجليل السيد نعمان خير الدين الألوسي، فقال لي نقلاً عن والده، وهذا عن شيخه في الآستانة: «إنَّ أبا الكمال السيد أحمد عاصماً كان أراد أن يتقن علم النُّجوم وعلم الكيمياء القديمة «أو علم الصنعة»، فلم

يقبله أساتذة هذين العلمين، لأنَّهُ كان يهزأ منهم ويتكلم عليهم بما يشينهم، فلما أوصدوا الأبواب في وجهه اشتد استياؤه منهم، فزاد طعنه بهم، حتى قال هذا المقال» وإلا فإنَّ أبناء أبي معشر الفلكي وجابر بن حيان، من أقدمين ومحدثين، معروفون بالنظافة والوضاءة. ومن حسن الحظ أنَّ لغويينا المتأخرين لم ينقلوا عن ناشر التاج هذا الافتئات.

ومن غريب هذه المادة، أي (ف ت ر) «إنَّك إذا قلبت نظام حروفها أو رققتها أو فخمتها، بقي في أصلها معنى الوسخ والقذر، مادة أم أدباً، فإنَّك تقول مثلاً: التف، والتفر، والتفل، والتفث، والثفل، والذفر، والرفث، والقذر، والقذى، والقضة «وزان قبة ومعناها العيب». وترى مثل ذلك في اللاتينية فإنَّهم يسمون التفر أي القذر Foedus, Foederis فهو نعت كالتفر بمعنى الوسخ القذر وكل ذلك غريب. ومثل ذلك يرى في اليونانية فإنَّ القرد المشهور بقبح أعماله وحركاته يسمى Pithekos كأنَّهم سموه «الفاتك» بالآداب وما الفاتك بها إلّا كل فاسد مشهور بالأخلاق الساقطة والأطباع المنحطة. كما هو الأمر في القرد.

البهموت:

في محيط المحيط: «البهموت (وضبطها كملكوت) من أسماء الشيطان. ومنه رجل بهموت أي صاحب احتيال ودهاء، وخبير بالأمور. سريانيته بهموت (وضبطها بإسكان الهاء)، وهي اسم للتنين الهائل الذي لا شبه له». ولا نعلم من أين أخذ البستاني الكبير هذا الشرح، بل الكلمة نفسها، لأنَّنا بحثنا عنها في جميع أمهات اللغة وبناتها، فلم نجد لها أثراً فيها. اللهم إلا في ذيل أقرب الموارد، إذ يقول صاحبه: «البهموت، من أسماء الشيطان. نقله فريتغ فحرره» اهـ. ـ وإذا ختم الشرتوني عبارة بهذه الخاتمة المعهودة لديه، أي «نقله فريتغ فحرره» وكثيراً ما نجدها في هذا الذيل، فإنَّك لا تجد لتلك الكلمة أثراً في «البستان» معجم الشيخ عبد الله البستاني.

أما أنَّ الكلمة «نقلها فريتغ» فكلام فارغ لا صحة له، إذ لم يذكرها

هذا المستشرق في معجمه، لكن من عادة الشرتوني أن يجعل على ظهر فريتغ كل ما يجده في محيط المحيط ولا يصيبه في سائر الدواوين. ولهذا يقول: «ونقله فريتغ فحرره» لأنَّ القارىء يكتفي بهذا الكلام، ولا يذهب إلى استشارة فريتغ، إذ لا يتيسر له الأمر، والكتاب ضخم غالي الثمن. أما الذي نراه في أصل ما أتى به محيط المحيط فهو أنَّ المعلم بطرس البستاني، نقل كلامه من أحد كتب التفسير الدينية، أو أحد المعاجم الآرمية، فإنَّ أصحابها كانوا يقولون بهذا الرأي؛ أي إنَّه من أسماء الشيطان. ـ وأما قوله: «ومنه رجل بهموت. . .» إلى آخر ما قاله، فهو من تعابير متديني الموارنة، في جبل لبنان، في عهد المؤلف، ولا يعرفه الفصحاء، بل لا يعرفه عوام الموارنة أنفسهم في هذا العصر، اللهم إلا الذين طعنوا في السن. وقد سمعت هذه الإفادة من والدي، رحمة الله، وكان من بحرصاف بقرب بكفيا. ـ ثم إنَّ تحويل المؤلف نظر القارىء إلى أنَّ أصل الكلمة من اللغة السريانية، إثبات لما نقول، فإنَّ السريان يذهبون إلى هذا الرأي. قال القرداحي ـ وقد توفي قبل نحو سنتين ـ في معجمه «اللباب»[1]: بهموت (وضبطها كصعفوق) هو البهموت (بالتحريك) وهو التنين الهائل الذي لا شبه له. وهو مذكر مركب من «به» و«موت» ترخيم «موتا» ومعناه: بهِ الموت» (كذا) بهذه العبارة الدالة كل الدلالة على سخف هذا الرأي، الذي تسخف بين يديه سائر الآراء) ثم قال: «أو البهموت عند السريان كالغول عند العرب، أي الوحش الهائل الذي يذكر ولا يوجد. وقد يكنى به عن إبليس، خزاه الله» اهـ كلام اللباب. وقد سبق اللغويون برعلي وبربهلول وجاورجيوس الماروني، معاصرنا القرداحي صاحب اللباب، إلى هذا القول إذ نصوا أنَّ البهموت هو الشيطان. وكذلك التنين الذي لا شبه له. ـ إذن مأخذ كلام البستاني الأكبر، كتب الدين السريانية والمعاجم اللغوية الآرمية.

(1) ج1، ص89.

أما كتاب العرب، فلم يكن هذا الرأي رأيهم، بل ذهبوا مذهباً آخر، دوَّنوه في بعض الكتب. وممَّن ذكرهُ منهم محمد بن أحمد بن إياس الحنفي في كتابه الموسوم ببدائع الزهور، في وقائع الدهور[1] والمؤلف توفي في سنة 930 للهجرة. ويقال إنَّ هذا التأليف ليس له، بل منسوب إليه، ومهما يكن من الأمر فإنَّ الغاية من هذه السطور الاستشهاد بما ورد في هذا التصنيف، لا تحقيق صاحبه. فقد جاء في كلامه على ذكر مبدأ خلق الأرض، ما هذا إعادة نصابهِ بحروفه بلا زيادة ولا نقصان: «فأنزل الله تعالى ياقوتة خضراء، من يواقيت الجنة، غلظها خمسمائة عام، فاستقرت قوائم الثور على تلك الياقوتة الخضراء، ثم خلق الله تعالى صخرة، كغلظ السماء والأرض، وهي الصخرة التي قال لقمان لابنه: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِى صَخْرَةٍ﴾، الآية. واسم الصخرة «صيخورٌ». وروي أنَّ في هذه الصخرة تسعة آلاف ثقب، في كل ثقب منها، بحر لا يعلم عظمه إلا الله، فاستقرت تلك الياقوتة الخضراء عليها، ولما لم يكن للصخرة قرار، أهبط الله تعالى إليها حوتاً عظيماً من البحر السابع، الذي تحت العرش، ويقال اسم الحوت «بهموت»، وقيل: «بلهوت»، فاستقرت تلك الصخرة على ظهر الحوت...» ثم قال: «ويروى في بعض الأخبار أنَّ إبليس اللعين لا زال يغوص إلى الأرض السابعة، حتى وصل إلى الحوت المسمى «بهموت»، فتقدم إليه. وقال له: يا بهموت، الثور يقول لك إنَّه هو حامل الصخرة التي عليها الأرضون، وإنَّك لا حمل لك مع حمله» إلى آخر الحكاية.

وورد في (العرائس)[2] لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، المتوفى في سنة 427 للهجرة ما هذا نقله: «فلم يكن للصخرة مستقر، فخلق الله تعالى نوناً، وهو الحوت العظيم، اسمه «لوتيا»، وكنيته «بلهوت»، ولقبه «بهموت» (كذا بياء مثناة من تحت في الأول) فوضع الصخرة

(1) ص9، طبع مطبعة الشيخ موسى شرف، خان أبي طاقية، القاهرة 1301هـ.

(2) العرائس: ص4، الطبعة المصرية.

على ظهره، وسائر جسده خال. . .» إلى آخر الرواية. ـ وجاء في قصص الأنبياء لمحمد بن عبد الله الكسائي[1]. . . «ثم لم يكن لقدمي الثور قرار. فخلق الله له حوتاً عظيماً، لا يقدر أحد ينظر إليه لعظمته، وكثرة أعينه حتى يقال: لو وضعت البحار كلها في إحدى منخريه (كذا) لكانت كالخردلة في أرض فلاة، فأمره الله أن يكون قراراً تحت الثور، ففعل، واسم هذا الحوت بهموت (وقد ضبطت بالشكل الكامل مثل ملكوت). ومثل هذه الخرافات صدرت من الإسرائيليات من تلفيقات اليهود.

وراجع أيضاً قاموس الكتاب المقدَّس للدكتور جورج بوست في مادة بهيموث[2] (كذا) في العمود الثاني وما بعده. أما ياقوت فقد سمى هذا الحوت في معجم البلدان بلهوت (وزان ملكوت) قال: «ولم يكن للكمكم مستقر، فخلق الله تعالى حوتاً، يقال له بلهوت»[3] (وضبط في النسخة بفتح الباء وإسكان اللام وضم الهاء يليها واو وتاء).

فمن هذا كله، يرى أنَّ صاحب محيط المحيط، لم يعتمد على رواية العرب، وهو قصور ظاهر لا ينكر، بل اعتمد فقط على رواية النصارى. ومن الغريب أنَّ صاحب محيط المحيط، الذي هو مؤلف دائرة المعارف أيضاً، ذكر في هذا التصنيف الجليل «برهوت»، لكن لم ينقل في ترجمته شيئاً من أسفار المسلمين، وهذا إجحاف آخر، إذ ما ذكره أخذه من أسفار النصارى فقط.

ولو أردنا أن نذكر جميع من نوه باسم هذا الحوت، في رأي علماء المسلمين لطال بنا القول إلى ما يخرج عن هذا المعنى، فاجتزأنا بما ذكرنا.

أما أصل بهموت، (ولا يجوز كتابتها بصورة أُخرى) فقد اختلف البصراء فيه، فكان الأقدمون يقولون إنَّه حرف عبري معناه البهائم أو الوحوش. وسمي

(1) قصص الأنبياء: ج1، ص11، طبعة ليدن، سنة 1922.
(2) قاموس الكتاب المقدَّس: ج1 ص253.
(3) معجم البلدان: ج1، ص23، طبعة الإفرنج.

هذا الحيوان بالاسم مجموعاً، لما فيه من عظم الخلق، واجتماع عدة حيوانات فيه، إذ يشبه الفرس بأكله النبات، والفيل بضخامة جسده، والخنزير بتركيب أعضائه، والكركدن بثخن جلده، إلى آخر ما قالوا. أما الحقيقة فإنَّ «بهموت» لفظة مصرية هي «به» Péhé وفتح الهاء (بتحريك الباء المثلثة المعجمة من تحت) أي بقرة أو ثور و«مو Mou أي ماء فيكون معنى هذا المنحوت، بقرة الماء، أو ثور الماء هذا ما اتفق عليه علماء اللغة في هذا لعصر، وما سواه يعد خطأ وخطلاً.

أما أنَّ أدباء العرب، ظنوا أنَّ «بهموت» هو الحوت الضخم، فهذا مبني على قول بعض اليهود، وتبعتهم فئة من النصارى. فقد جاء في سفر أيُّوب[1] انظر إلى بهموت، الذي صنعته كما صنعتك، إنَّه يأكل الخبء مثل البقر. قوته في متنيه وشدته في وسط بطنه» وقد ذهب بعض اليسوعيين إلى هذا وهو: «أزعمت طائفة من المفسرين أنَّ بهيموت (كذا بالياء وهو خطأ) هو الفيل، لكن ما في هذا الموضع من قوله: وشدته في عضل بطنه (قلنا: وفي الأصل العربي في وسط بطنه) أليق بالحوت (كذا مع أنَّهم فسروه في نسختهم بثور الماء في الآية السابقة)، ولا يصدق على الفيل، لأنَّ جلد بطنه لين، لا يوصف بمثل هذا» اهـ منقولاً بحروفه[2] ـ مع لين عضل البطن لا ينفي عنه ما في تلك العضل من الشدة والقوة. فتأمل.

وأما بلهوت (بالتحريك كملكوت)، فتصحيف بهموت لا غير، وفي مكنتنا أن نتوسع في هذا الموضوع أكثر ممَّا فعلنا، وفي ما أوردناه من الشواهد والنقول ما يفي بالغاية التي توخيناها وبهذا القدر كفاية.

ومن أغرب الغرائب أنَّ دوزي لم يذكر في معجمه «بهموت» بأي لغة من لغاته، ولا يهموت، ولا بلهوت ولا لوتيا، إنَّما ذكر البهموت بباء موحدة تحتية مفتوحة، وهاء ساكنة يليها ميم مضمومة فواو فتاء. وقال معناها:

(1) سفر أيوب: 4 ـ 11.

(2) التوراة: ج2 ص833. المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين.

الخندق العميق. ونقل ذلك عن معجم في اللغة العامية نشره سكياپارلي في فلورنسة (إيطالية) سنة 1871 وقد صنف الكتاب في سنة 1286 للميلاد، وعن قواعد اللغة المغربية العربية تأليف دمبي، طبع في سنة 1800 في ڤيينا (النمسا). أما بهموت بمعنى هذا الحيوان، فرس نهر كان، أم حوتاً، فلم يعرفه دوزي.

الأظار والباهون:

في محيط المحيط في مادة (ا ظ ر) «الأظار (وضبطها كشداد) المرضعة» (كذا). ولم يسندها إلى أحد، بل لم يزد على هذا القدر. فبحثنا عن هذه اللفظة في أمهات اللغة، فلم نرَ لها أثراً فيها. فراجعنا أقرب الموارد فإذا بهِ يقول في الذيل في مادة (ا ظ ر): الأظار، كشدَّاد المرضعة. نقله من لا يوثق بهِ (أي صاحب محيط المحيط) ولم يسنده، وهو ممَّا لم يذكره أحد من الأثبات» اهـ.

أما من أين أتى بها صاحب محيط المحيط؟ ـ فلا جرم أنَّه نقلها عن معجم فريتغ. والأمر كما قلنا ـ لكن من أين أتى فريتغ لنا بهذه المفردة العربية التي لا تمت إليها بشيء؟ ـ إنَّه نقلها عن معجم غوليوس ـ وأين أصاب غوليوس هذا الحرف؟ ـ أصابه في أحد المخطوطات هو (كنز اللغة) وهو معجم فارسي عربي لمصنفه محمد بن عبد الخالق بن معروف، وضعهُ باسم السلطان محمد كيا بن ناصر كيا من سلاطين جيلان من الشرفاء من أبناء المائة التاسعة للهجرة[1]. وقع على نسختين منه فاعتمد عليهما معاً: الواحدة لداود دي ولم David de willem والآخرة للطبيب الشهير يوحنا ڤرلانيوس Johannes Verlanius قلنا: إنَّ غوليوس وجد الأظار في كنز اللغة، على ما يقول، لكن

(1) قد طبع هذا الكتاب في الهند وإيران مراراً. وعندنا منه نسختان: الواحدة طبعت في الهند. والثانية طبعت في فارس، لكن الطبعتين اللتين عندنا هما من طبع الحجر، وتصعب قراءة ما فيهما. والكتاب جليل إلا أنَّ الذين تولوا نشره أُناس أغرار.

الأظار غير مضبوطة في ذيالك السفر، فمن أين عرف أنَّها على وزن شداد. ليضبطها هذا الضبط؟ والذي عندنا أنَّ الرجل لم يحسن قراءة الكلمة. وله فيها خمس هفوات. ومثل هذا الأمر نادر الوقوع في حرف واحد. وأولى هذه الهفوات أنَّ الأظار جمع لا مفرد، إذ هي جمع ظِئر بالكسر ـ ثانيتها: أنَّ وزنها أفعال لا فعال بالتشديد كشداد ـ ثالثتها: أنَّ الأظار من مادة (ظ أ ر) لا من (أ ظ ر) ـ رابعتها أنَّهُ لو كانت أظار كشداد، لقيل في المؤنث «أظارة» لا أظار، لأنَّ مؤنث فعال فعالة، بهاء في الآخر، ولم يرد فعال للمؤنث. خامستها أنَّها لا تعني المرضعة من باب الإطلاق، بل الظئر في الأصل، وهي على ما جاء في المصباح: «الناقة تعطف على ولد غيرها. ومنه قيل للمرأة الأجنبية، تحضن ولد غيرها «ظِئر»، وللرجل الحاضن «ظِئر» أيضاً» اهـ.

فهل رأيت مثل هذه الشناعة، في حرف واحد؟ ـ وما مصدرها إلَّا لغة بلغتنا عن أناس غير متضلعين منها.

وهذا يذكرني بأنَّ فريتغ نقل في مادة (ب ا هـ و ن) كلمة أُخرى، عن غوليوس هي «باهون» وزان ناقوس. قال: «الباهون: يوم الاثنين عن غوليوس، عن الفرغاني ص17» اهـ ـ فرجعنا إلى هذا الكتاب فإذا فيه هذان البيتان:

أؤمل أن أعيش وأن يومي ... بأول أو بأهون أو جبار
أو التالي دبار فإن أفته ... فمونس أو عروبة أو شيار»

فقرأ غوليوس «باهون» المركبة من باء الجارة و«اهون» وهو يوم الاثنين عند الأقدمين: «باهون» كلمة واحدة، وجعلها على وزن قاموس فأدخل في لغتنا كلمة لم يكن للعرب فيها عهد. فتأمل ما يفعله هؤلاء الأعاجم بهذا اللسان المبين ـ ومن الغريب أنَّنا لم نرَ من تصدى لإظهار ما في هذه الدواوين من المزالق التي أحدثوها في كلامنا الصميم، بل عند بعضهم: إذا قال المستشرق، أو المستعرب فلان، الكلمة الفلانية، فقوله هو الفصل، ولا معقب له، ولا مرد لقضائه فقوله فوق وحي السموات بقليل!!!

الكركمان:

الكركمان، على ما في محيط المحيط (ولم يضبط الكاف الأولى، وضم الكاف الثانية): الرزق والحندقوق» اهـ. ـ أما الشرتوني فضبط الكافين بالضم، وفسرها كما سبق، وأما البستان فضبطها ضبط الشرتوني، لكنَّه قدم الحندقوق على الرزق والذي في القاموس: «الكركمان (بضم الكافين): الرزق» ولم يزد على هذا القدر. وفي التاج: «وزعم السيرافي أنَّ الكركمان، بالضم: الرزق بالفارسية وأنشد:

كل امرىء مشمر لشانه لرزقه الغادي وكركمانه

ووقع في التهذيب. «ريحانه الغادي وكركمانه» اهـ ـ وجاء في اللسان: الكركم والكركمان: الرزق بالفارسية، وأنشد... إلى آخر ما قال، وهو ما نقله صاحب التاج. وفسر الكركمان بالرزق أيضاً صاحب الأوقيانوس. ولم يردف أحد من اللغويين الثقات الرزق بالحندقوق.

والذي عندنا، أنَّ صواب معنى الكركمان الذرق، لا الرزق، والذرق هو الحندقوق نفسه لا غير. والدليل أنَّ ابن البيطار قال: «الكركمان هو الحندقوق، وقد ذكر في الحاء المهملة» وابن البيطار حجَّة في علم النبات ومصطلحاته.

ونزيد على ما تقدَّم أنَّ الكركمان فارسية، كما أقرَّ بذلك اللغويون الأئمة. وإذا كانت كذلك، فمعناها الذرق أي الحندقوق، لا الرزق. وقد صرح بذلك صاحب (برهان قاطع) وغير واحد من علماء اللغة الفارسية. أما الرزق، فمن قبيل التصحيف لا غير، ويجب أن تمحى من دواوين اللغة بهذا المعنى، أو أن يصرح بما فيها من الوهم. وأما رواية السيرافي، للبيت المذكور الذي فيه الكركمان، فليس بموثوق بها، لأنَّ الأزهري، صاحب التهذيب، أثبت رواية وأصدق نقلاً من السيرافي، وكانا متعاصرين، لكن هذا الأخير يعتبر، دون زميله، حجَّة في اللغة. ورواية الأزهري هي كما نقلناها عن التاج واللسان:

فيتصل الريحان بالكركمان، وهو أقبل للعقل والمنطق. وإن كان يجوز أن يؤول الريحان هنا بالرزق والمعيشة، كتفسير الكركمان بهذا المعنى، على ما ذكره السيرافي، إلا أنَّ قول السيرافي، إنَّ الكركمان فارسية، ففي هذه اللغة لا معنى للكركمان إلا الذرق، أي الحندقوق وبذلك يسقط كل تأويل يخالف التأويل الصحيح، وإن كان مخالفاً لرأي جمهور اللغويين، لأنَّ رأيهم مبني على وهم، أو سبق وهم، في الفكر ولهذا زلقوا هذه الزلقات.

هذا رأينا الخاص بنا، وإن كنَّا لا نتمسك به كل التمسك، إن رأينا من ينقض هذه الأدلة الثلاثة، نقضاً لا مطمع في بنائها. وعلى كلِّ حال، إنَّنا في كل هذه الخواطر، لا نكره أحداً على اتباعنا فيها، وإنَّما هي بدوات عنت لنا، ولا تزال تعنُّ لنا في سماء الفكر، نودعها لمهارق لتعرض على الأنظار ليس إلا. ومنه تعالى العون والتوفيق.

الكركم:

للكركم عدة معانٍ. ومن جملة ما ذكروا له: العلك، على ما جاء في جميع كتب متون اللغة. قديمها وحديثها، لكن العلك لا صلة له بسائر معاني الكركم كالزعفران والعصفر والورس. والذي عندنا أنَّ صواب الرواية «اللك» وهو مادة حمراء هي صمغ يخرج سائلاً من غصنة أشجار في الهند. واللك فارسية. والكركم هندية قديمة. ولعلَّ الأصل من العربية هو «الكرك» ككتف، وهو الأحمر بلون الكرز. ولعلَّ الكرك مأخوذة من الكرز، أو لغة فيه. فقد جاء عند الأقدمين لمز ولمك، والكواكية والزوازية بمعنى واحد. قال لتره Littré: الكرز مأخوذة من كرزس أو كرزنته Cerasonte أو Cérasus وهي مدينة في البنطس، ومنها نقل لوكلس Lucullus شجرة الكرز إلى إيطالية.

ويقول بلينوس: «وبعد مائة سنة من نقل لوكلوس الكرز إلى إيطالية أمعنت هذه الشجرة في جزيرة بريطانية» اهـ.

اللحط:

في القاموس: «اللحط كالمنع: الرش بالماء والزبن» قلنا لقد فهمنا معنى الرش، فما الذي يريد بالزبن، أي بالزاي والباء والنون؟ - إنَّ المراد بذلك على ما في القاموس نفسه: الدفع والصدم. وأي مناسبة بين الرش بالماء والدفع؟ - أما اللسان فلم يذكر في هذه المادة غير معنى الرش ومتفرعاته. والتاج لم يزد كلمة على الزين سوى قوله: «نقله الصاغاني». والذي عندنا أنَّ الزبن مصحفة إما عن الزين مصدر زانه يزينه زيناً أي حسنهُ وجملهُ وما إلى ذلك، وإما عن الرش نفسها. والذي يدعم رأينا الأول سياق المعنى في مادة (ل ح ط) ورواية نسخة قاموسنا، وقد كتبت في سنة 941 للهجرة، ولقرب مادة اللحط من الرحض وهذه تعني الغسل والتنظيف بالماء. أما جميع سائر دواوين اللغة التي نقلت عن القاموس، فلم تذكر إلا الرش بالماء، والزبن الذي هو الدفع والصدم، ما عدا أقرب الموارد فقد قال: لحطهُ لحطاً: رشه بالماء وزينه. ونقل ذلك صاحب البستان فقال: لحطهُ يلحطهُ لحطاً: رشه بالماء وزانه.

والذي يدعم رأينا الثاني هو أنَّ جميع أمهات اللغة، لم تذكر الزبن ولا الزين، وإن كان في بعض معنى الزين، شيء يتصل من بعيد بالرش، لكن الصريح هو أنَّ معنى اللحط: الرش وحده لا غير، لأنَّ هذه المادة تشبه كل الشبه مادة الرحض، كما قلنا، وهذه تعني الغسل، ومثلها الآرمية القديمة (رحع) ومصدرها (راحاعا)، فما كان آخره عيناً في تلك اللغة، يقابله عندنا بعضُ الأحيان الضاد أو الطاء. وقد يكون هذا الإبدال في أول الكلمة وقلبها. مثل ذلك أنَّ الآرميين يسمون الخروف (امروسا) وعوامهم تسميه (عمروسا) فنقلها عنهم الناطقون بالضاد فقالوا العمروس والطمروس وكلاهما يعني الخروف. والشواهد أكثر من أن تحصى، ولا محل لذكرها هنا. وأما الراء فكثيراً ما تبدل لاماً إن في العربية، وإنَّ في الآرمية[1] زد على ذلك أن ليس لمادة (رحع)

---

(1) راجع المزهر للسيوطي: ج1 ص222 - 265 - 266. طبع بولاق.

الآرمية المذكورة غير معنى الرحض والغسل والرش. فيكون معنى لحط العربية مثل (رحع) الآرمية لا زان ولا زبن. وإن كان زان صحيح الاستعمال والمعنى، لا غبار عليه لاحتمال هذه المادة بعض هذا المعنى.

الأجباح والأجباخ:

ذكر السيد مرتضى في شرحه القاموس في مادة (ج ب ح) ما هذا صورته بحروفها: «الجبح بالفتح ويثلث: حيث تعسل النحل إذا كان غير مصنوع. وقيل: خلية العسل. والجمع أجبح وجباح. وفي التهذيب: وأجباح كثيرة ـ قال الطرماح يخاطب ابنه:

وإن كنت عندي أنت أحلى من الجنى جنى النحل أضحى واتناً بين أجبح

واتناً: مقيماً. والخاء المعجمة لغة فيه» اهـ كلامه. ـ وقال في مادة (ج ب خ): «الأجباخ: أمكنة فيها نخيل وهي في قول طرفة: الحجارة. وممَّا يستدرك عليه: الجبخ والجبخ جميعاً: حيث تعسل النحل. لغة في الجبح» اهـ بنصه وحرفه.

قلنا: وفي قولهِ الثاني: «أمكنة فيها نخيل» تصحيف. وكذا ورد في جميع نسخ القاموس المطبوعة، وجميع المعاجم التي نقلت عن القاموس، كمعجم فريتغ ومحيط المحيط، وأقرب الموارد، والبستان، إلى أشباهها. أما في نسختنا الخطية من القاموس فالوارد: أمكنة فيها نحل (بالحاء المهملة الساكنة) وهي مجودة، صريحة الحروف. وهو عندنا الصحيح الذي لا يشوبه ريب، لأسباب:

الأول: قوله أمكنة فيها «نخيل» لا يؤيده مترجم المادة، فليس فيه ما يثبت هذا المعنى.

الثاني: أنَّ نسختنا تذكر بحروف مقروءة حسنة «نحل» بالنون والحاء المهملة الساكنة، لا بالخاء المعجمة ولا (نخيل) بياء، مثناة تحتية، بعد الخاء المعجمة.

الثالث: أنَّ الحاء والخاء كثيراً ما تتعاقبان، وهي لغة قديمة من لغات السلف. وجبح وجبخ منقولتان عنهم في أغلب معانيهما. وقد ذكر السيوطي شواهد كثيرة في مزهره[1]. وأما اللسان فلم يذكر إلا الجبخ، مثلثة، وقال: «حيث تعسل النحل، لغة في الجبح»، وضبطها بتثليث الأول، لكن صاحب التاج ظن أنَّ ما في القاموس صحيح، فذكر الأجباخ بالخاء المعجمة، وقال: «أمكنة فيها نخيل» ثم نقل من اللسان ما ظنه مستدركاً فقال ما قال. والذي هو الحق الصراح ما فصلناه. فليحفظ.

وأما قوله: «وهي في قول طرفة: الحجارة» فالذي في نسختنا القاموسية الخطية: «الحجارة أو الحجرات». ونظن أنَّ الحجرات هي الصحيحة دون الأولى. والمراد بها حجرات الأجباخ، أي تلك الخلايا التي تكون في حجارة الجبل تتخذها النحل مواضع لتعسل فيها. فليتبع القارىء ما يبدو له أقرب إلى الحق، والعقل، والمنطق السليم.

أما أنَّ الأجباخ بالخاء المعجمة وردت في قول طرفة بمعنى الحجارة. فلم نجدها في ديوانه المطبوع في مدينة شالون على نهر سون (فرنسا) بعناية مكس سلغسون، وقد شرحه يوسف الأعلم الشنتمري، ونقله إلى الفرنسية مكس المذكور. ولكنَّا وجدناها في محيط المحيط في المادة المذكورة إذ قال: «ومنه قول طرفة بن العبد البكري:

إنَّ الجرامق، ترجو أن تدس لكم ... بين الشيخ ضباعاً بين أجباخ»

قلنا: ونقل هذه الرواية بأوهامها صاحب أقرب الموارد، والبستان. وهذا البيت لا يفهم بهذه الصورة، ورواية عاصم أفندي هي:

إنَّ الجرامق ترجو أن «ندس، لكم ... بابن الشديخ ضباع» بين أجباخ[2]

(1) ج1، ص227 و259 من طبعة بولاق.

(2) الأوقيانوس: مادة (ج ب خ)، طبع مصر.

فلينظر بعد هذا من هو المصيب، ومن هو الناقل نقلاً لا روية فيه.

الجح:

في القاموس للمجد: «الجح: أكل الجح وهو البطيخ الصغير المشنج، أو الحنظل» وفي التاج: جح الرجل: إذا أكل الجح وهو بالضم: البطيخ الصغير المشنج، أو الحنظل قبل نضجه. واحدتهُ جحة وهو الذي يسميه أهل نجد الجدح (كذا) اهـ. وورد المشنج في جميع الدواوين المبينة معنى الجح بالجيم المضمومة والحاء، بأنَّه البطيخ المشنج بميم مضمومة، وشين مفتوحة، ونون مشددة مفتوحة، وجيم في الآخر. وهل من بطيخ «مشنج»؟ - فلو كان ثم شيء من هذا القبيل، لقيل: متشنج، لأنَّه يقال: شنجهُ فتشنج. أما الصواب فهو: «مُسيح» بميم مضمومة، فسين مفتوحة، فياء مشدَّدة مفتوحة، فحاء مهملة في الآخر، أي المخطط، كما يرى مثل هذا الجح إلى عهدنا هذا في العراق كله وديار نجد. ومعنى المسيح: المخطط كالثوب العتابي. ومن ذلك اسم الجح للحنظل. لأنَّهُ مُسيح والمسيح بهذا المعنى معروف في العراق.

وقول صاحب التاج: «وهو الذي يسميه أهل نجد الجدح» أي بجيم فدال مهملة فحاء مهملة؛ خطأ واضح. والصواب: «الحدج» بحاء، فدال مهملة فجيم، على ما هو معروف في لسانهم، وعلى ما ذكره صاحب اللسان في الجح، وعلى ما ذكره صاحب التاج نفسه في (ح د ج) وهو الذي يسميه اليوم أهل بغداد (الشمام) وزان شدَّاد. وكانوا يسمونهُ في عهد العباسيين: الدستبوية والدستنبوية وكلاهما فارسي الوضع. وأما الترك فيسمونهُ خجوناك. وذكر الحدج أيضاً مع معناه وما يقابله في التركية صاحب لغات الترك[1]. وذكر الدكتور محمد شرف بك في معجمه في مادة Cucumis meto حرش (بكسر الأول)، والصواب حدج وجحّ. وذكر الدكتور أحمد عيسى بك في

(1) ج1، ص404.

معجمه Cucumis chate بقوله: حرش (بكسر الأول) (هو الفج) والصواب الحدج وهو الجح.

الأبنوس:

في محيط المحيط في مادة (ا ب ن و س): «الأبنوس (وضبطها بفتح الهمزة، والباء، وبضم النون، يليها واو ساكنة فسين) والأبنوس (وزان صعفوق) شجر يعظم كالجوز، وله ثمر كالعنب، وأوراقه كأوراق الصنوبر، وخشبه شديد الصلابة، أسود والهندي منه يوجد فيه بياض» اهـ. ـ أما الشرتوني فلجأ إلى المصباح ونقل عنه اللفظ، كما ورد فيه، من غير أن يصرح بأنّه نقله عنه، فقد قال ما هذا نصهُ: «الآبنوس (وضبطها بالقلم بمد الهمزة، وضم الباء، والنون، وبعد النون واو ساكنة، فسين) ثم قال: وفي لغة الآبنس (وضبطها كالسابقة وبحذف الواو): شجر مثمر يعظم كالجوز، وأوراقهُ كأوراق الصنوبر. معرب. واسمه العربي ساسم» اهـ. وأما صاحب البستان فقد قال: الأبنوس بضم الباء وفتحها. . . والباقي كما في أقرب الموارد.

والذي ورد في تاج العروس: «ويستدرك عليه آبنوس بمد الألف، وكسر الموحدة. قيل هو الساسم. وقيل هو غيره. واختلف في وزنه. وهنا (بمادة ب ن س) محل ذكره». ـ وذكر اللسان الآبنوس في (س س م) وضبطها بالمد وفتح الباء، ثم قال: «قال أبو حاتم والساسم غير مهموز» اهـ. ـ وجاء في المصباح: «الآبنوس، بضم الباء: خشب معروف وهو معرب، ويجلب من الهند، واسمه بالعربية سأسم بهمزة، وزان جعفر. والآبنس، بحذف الواو، لغة فيه» اهـ ـ فيؤخذ من هذا أنَّ بعض اللغويين ضبطوا الأبنوس بضم الباء، ولم أرَ هذا الضبط إلا في المصباح ومن نقل عنه. وأما في اللسان فبفتحها. وفي سائر الكتب اللغوية بكسر الباء. وأما أبنوس بالتحريك ثم بضم النون. وأبنوس كصعفوق، فلم يذكرهما أحد. وأما الآبنس بالمد، وضم الأولين، بعد المد فلم ينوه بها إلا صاحب المصباح وحده.

وورد ذكر الآبنوس في سفر حزقيال في الإصحاح[1] فجاءت الآية في الترجمة البروتستانية هكذا: «أدوا هديتك قروناً من العاج والآبنوس» وضبطت الكلمة بالمد وسكون الباء، وضم النون، وهو غلط ظاهر. ووردت في الترجمة اليسوعية هكذا: «وقد أدَّت قرون العاج والأبنوس قياضاً لك» وضبطت الأبنوس كملكوت وهو أيضاً من الخطأ البين. والصواب ما أوردناه نقلاً عن الأئمة.

الأحورية:

في مادة (ا ح و ر ي هـ) من محيط المحيط ما هذا نصه: «الأحورية (وضبطها كالرسولية). المرأة البيضاء الناعمة» ولم أرها في فريتغ، ولم ينقلها أحد من أصحاب المعاجم الحديثة كأقرب الموارد والبستان وغيرهما: لأنَّها ظاهرة الخطأ والصواب الأحورية، كالأفضلية أو الحوارية بالتحريك في الأول، والنسبة في الآخر، كما في لسان العرب.

الآخذة:

قال صاحب محيط المحيط، في مادة (ا خ ذ): «الآخذة: الخدر، والتيبس في الأعضاء، والجمود» اهـ. هذه الكلمة بهذا المعنى لم نجدها إلا في فريتغ، فأخذها عنه البستاني، فاقتبسها منه جميع أصحاب الدواوين اللغوية الحديثة. ومن عادة فريتغ، أنَّه يذكر المستند الذي اعتمد عليه في نقله اللفظة. أما هذه الكلمة فلم يذكر لها مأخذاً. فنقرنا عنها في غوليوس، فوجدناه يذكر هذا المعنى بقوله: «الآخذة: الجمود والشخوص. وقد وجدناها في (مرقاة اللغة) في النسخة الصغرى، وهو معجم عربي تركي، والنسخة الكبرى منه حوت تفسير...، 31 كلمة ثم زاد غوليوس من عنده فقال: «وهذا الجمود يشبه جمود من يصاب بالكزاز أو بالتيبس» اهـ.

---

(1) سفر حزقيال، الإصحاح 27: 15.

فوق لا قوق ملك الروم:

في القاموس، في مادة (ف و ق): «فوق ملك للروم، نسب إليه الدنانير الفوقية، والصواب بالقافين». فزاد الشارح على هذا التفسير قوله: «قلت: والذي صوبه هو الصواب. وسيأتي ذكره في موضعه. والرواية الثانية: هي بالقاف والفاء، من القوف: الاتباع. وأما بالفاء والقاف، الذي أورده المصنف هنا، فإنَّه غلط محض، وتصحيف فلينتبه لذلك» اهـ كلام السيد مرتضى.

وقال في مادة (ق و ق: الدنانير القوقية: من ضرب قيصر ملك الروم، لأنَّه كان يسمى قوقا. ومنهُ حديث عبد الرحمن بن أبي بكر: أجئتم بها هرقلية قوقية؟ ـ يريد البيعة لأولاد الملوك، سنة الروم والعجم. قال ذلك لما أراد معاوية أن يبايع أهل المدينة لابنه يزيد بولاية العهد. ويروى بالقاف والفاء من القوف، الاتباع: كأنَّ بعضهم يتبع بعضاً» اهـ كلام الشارح أيضاً. ـ قلنا: أما صواب الرواية فهو انَّ اسم ملك الروم هو فوقا Phocas وبالتعريب فوق أي بفاء وواو وقاف، فالدنانير الفوقية منسوبة إليه لا القوقية بقافين، إذ لا وجود لدنانير بهذا الاسم. وكل ما ذكر خلاف هذه الرواية فهو غلط صريح محض، وفوقا هو ملك الروم الذي توج في سنة 602 للميلاد، وقتله هرقل في سنة 610.

القوقة:

قال في اللسان في مادة(ق و ق): «قال ابن السكيت: القوقة الأصلع... وأنشد ابن بري لآخر:

أيُّها القس الذي قد حلق القوقة حلقه
لو رأيت الدف منها لنسقت الدف نسقه

والقوقة: الصلعة» اهـ. وذكر القوقة بهذا المعنى، جميع معاجم اللغة، على أنَّ البيت الأول يدلُّ على أنَّ القوقة قمة الرأس وإلا كيف يعقل حلق القوقة إذا كانت القوقة هي الصلعة. أما المعنى الصحيح فهو أنَّ القوقة هي

قمة الرأس، على ما يفهمها البغداديون إلى يومنا هذا. ويراد بها أيضاً الموضع الذي يقع عليه المغفر من الرأس وهو المسمى باللغة الفصحى «الصلمة». فلعلَّ الأصل الذي ذكره اللغويون الأقدمون هو هذا اللفظ، ولما لم يفهم معناه النساخ، مسخوهُ بصورة «الصلعة» فليتدبَّر.

القنع والقبع والقتع والقثع:

في النهاية لابن الأثير، في مادة (ق ب ع) ما هذا نصه: «في حديث الأذان: فذكروا له القبع. هذه اللفظة قد اختلف في ضبطها، فرويت بالباء والتاء والنون. وسيجيء بيانها مستقصى في حرف النون، لأنَّ أكثر ما تروى بها» اهـ ـ وقال في حرف النون: «وفي حديث الأذان، أنَّه اهتم للصلاة كيف يجمع لها الناس، فذكر له القنع، فلم يعجبه ذلك. فسر في الحديث أنَّه الشبور، وهو البوق. هذه اللفظة قد اختلف في ضبطها، فرويت بالباء، والتاء، والثاء، والنون، وأشهرها وأكثرها، النون. قال الخطابي: سألت عنه غير واحد من أهل اللغة، فلم يثبتوه لي على شيء واحد. فإن كانت الرواية بالنون صحيحة، فلا أراه سمي إلا لإقناع الصوت به وهو رفعه. يقال: أقنع الرجل صوته ورأسه، إذا رفعه. ومن يريد أن ينفخ في البوق، يرفع رأسه وصوته. قال الزمخشري: أو لأنَّ أطرافهُ أقنعت إلى داخله أي عطفت. وقال الخطابي: وأما القبع بالباء المفتوحة فلا أحسبهُ سمي به، إلا لأنَّه يقبع فم صاحبه. أي يستره، أو من قبعت الجوالق والجراب: إذا ثنيت أطرافه إلى داخل. قال الهروي: وحكاه بعض أهل العلم عن أبي عمر الزاهد: القبع بالباء قال وهو البوق. فعرضته على الأزهري فقال: هذا باطل. وقال الخطابي: سمعت أبا عمر الزاهد يقولهُ بالثاء المثلثة، ولم أسمعهُ من غيره. ويجوز أن يكون من قثع في الأرض قثوعاً: إذا ذهب فسمي به لذهاب الصوت منه. قال الخطابي: وقد روي القتع بتاء بنقطتين من فوق، وهو دود يكون في الخشب. الواحدة قتعة قال: ومدار هذا الحرف على (هشيم). وكان كثير اللحن والتحريف، على جلالة محله في الحديث» اهـ بحروفه.

وقد أوردنا هذا الكلام بطوله لما يتوقف عليه من الفوائد والعوائد. وقد تناوله اللغويون فاختصره بعضهم، وذكره كله البعض الآخر. وفريق أخذ منه زبدة معناه والجميع عالة على ابن الأثير. هذا الذي نقلنا كلامه بحذافيره.

أما أصوب هذه الروايات وأصدقها، فهو (القنع) بقاف مضمومة، يليها نون ساكنة، وفي الآخر عين. ولذلك أسباب منها: أنَّ القنع، من أقدم ما روي في الحديث، وقد أقرها جميع نقلة الحديث، ورواته، وجمهور اللغويين أو يكاد. زد على ذلك أنَّ اللفظ كلّما قدم نقله، واتصل بالأوائل، كان أقرب إلى الحق والصواب من غيره، الذي جاء من بعده، وكثر به تلاعب اللغويين الذين يتفاضلون في تغيير روايته، ويتسابقون إلى اشتقاقات يتوهمونها فيه فيعيدونه إليها. تقريباً لمادتها من مادة ألفتها أسماعهم.

ومنها أنَّ هذه اللفظة العربية (أي القنع) تنظر إلى مثلها في اللاتينية واليونانية. وفقهاء اللغة في هذا العهد لا يعرفون، أأخذها الأعاجم عن الأعاريب، أم اقتبسها هؤلاء عن أولئك؟ إلا أنَّ الأمر المهم في المسألة مشابهة اللفظة العربية للكلمة الأعجمية، والمعنى واحد. وهي باللاتينية Concha وباليونانية Konkhe وأنت خبير أنَّ الحرفين اللاتينيين Ch هما في الأصل واحد كما يرى في اليونانية Kh وهذا الحرف الواحد (المزدوج الكتابة أو الرسم في اللاتينية) يقابله في العربية الحاء، أو الخاء، أو العين، أو غيرها، لكن هذه الأحرف، أشهر من غيرها في النقل. ومن يطالع مفردات ابن البيطار، ونقله الحروف اليونانية واللاتينية إلى لغتنا الضادية يرَ العجب. فليرجع إليها.

أما فوائد معرفة هذه الكلمة، ومعناها الحقيقي، وما يقابلها في اللغات الأعجمية، فعظيمة، منها أنّنا نعرف الآن ما يقابل الإفرنسية Conque أو الإنكليزية Conch، فإنَّ أصحاب المعاجم الإفرنجية العربية، لم يتفقوا على إيراد الكلمة الحقيقية المقابلة لها في العربية. ومعرفة كل لفظة دخيلة، وما يدلُّ عليها دلالة صريحة في لغتنا، من أهم الأُمور في نقل المصطلحات العلمية، إذ بدون ذلك لا يتوقع تعريب علمي، ولا وضع يعتمد عليه، ولا تفاهم يستند

إليه. وهذه الكلمة العربية تقوم أحسن قيام، بما يراد من الكلمة الفرنسية أو الإنكليزية، فضلاً عن أنّنا الآن نفهم ما جاء في الحديث عن الأذان أحسن فهم، ونرى ما أدخله بعض اللغويين من التحريف، على هذا اللفظ الصحيح.

أما أنَّ المعاجم الإفرنجية العربية لم تنقل نقلاً علميّاً إلى لغتنا هذه اللفظة، فظاهر من الاستشهاد بما جاء في المعاجم المشهورة. قال بادجر في Conch: «صدف ج أصداف. نوع كبير من الودعات (كذا)» وفي معجم يوحنا ابكاريوس، المطبوع في بيروت في سنة 1903: صدف بحري. وفي علم التشريح: قوقعة ـ صدفة، حيوان الأذن (كذا بهذه الغرابة الشنيعة) ـ وقال الدكتور خليل سعادة: «صدفة بحر ـ صدفة بحر مزدوجة ـ صدفة بحر مفردة ـ أحد سكان جزائر بهاما أو الهند الغربية» ـ وقال محمد شرف بك: «قشرة ـ صدفة ـ شنج ـ ودعة ـ محارة ويطلق أيضاً على بعض الأعضاء الشبيهة بالصدفة مثل الرضفة» ـ هذا ما رأيناه في أشهر دواوين اللغة الإنكليزية العربية.

وإليك الآن ما وجدناه في المعاجم الفرنسية العربية. قال إلياس بقطر في Conque: «نوع ودعة كبيرة C. de Vènus ودعة. جزعة». وقال غسلين Gaseelin: «ثعثع والواحدة ثعثة. Conque de Vènus جزع، والواحدة جزعة. زيلع والواحدة زيلعة ـ صدف والجمع أصداف ـ ضجاج والواحدة ضجاجة. ودع والواحدة ودعة. وإذا جاءت Conque بمعنى Trompe marine فهي بوق».. وقال نجاري بك: «ودعة. C. de Vènus زيلع. ودعة الخرز اليماني C. de l'oreille صيوان الأذن. صحناء الأذن C. Sacre ناقور مقدَّس»... وفي المفردات الدرية، في اللغتين الفرنسية والعربية، للأب بلو اليسوعي، والكتاب في مجلدين: «صدف و(صفد) ج أصداف». وعندنا غير هذه المعاجم من الجنسين المذكورين، لكنّنا اجتزأنا بها ذكرنا، لأنَّ ما بقي منها، يشبهها أو منقول منها. أو لا فائدة في نقل ما ورد فيها، لما هناك من الضعف، والركاكة، وسوء وضع الكلم.

لكن ما تقدم ذكره يدلك على أنَّ جميع أصحاب هذه الأسفار الأعجمية

العربية، جهلوا اللفظة الحقيقية، إذ لم يذكروا القنع، وهذه هي الطامة الكبرى، بل لم يذكروا (القنع) بتاتاً، وهي اللفظة الوحيدة التي ترادف الكلمة الأعجمية وتعادلها معنى. وقد ذكر لاروس الوسط، وهو الذي في سبعة مجلدات، شيئاً عن تعريف القنع قال: «القنع: صدفة مستطيلة معقوفة أو لولبية الشكل، كان ينفخ فيها التريتونيون Tritons، على ما جاء في أساطيرهم. والقنع أيضاً بوق ضخم يثقب طرفهُ فتخرج منه أصوات شديدة جداً. والقنع آلة يتخذها الصينيون في جيوشهم الصينية استدعاءً لها، وعلامة لإراحتها» فإذا علمنا هذا، فهمنا حديث الأذان كل الفهم.

أما التعريف العلمي للقنع، فقد قال عنه لاروس المذكور Claude Augé Nouveau Larousse illustré: «هو صدفة ذات مصراعين، لم يعين جنسها تعييناً دقيقاً، لكنَّه يكاد يعود إلى الزيالع المسماة عند النصارى بآنية الماء الطهور Tridaceus ou bénitiers. ويطلق القنع على الحيوان الذي يعيش في هذا الصدف». وكل ما ذكره أصحاب المعاجم المذكورة فويق هذا، بعيد عن هذا الحيوان. فليحفظ.

هل دحاء جمع دحية؟:

هل دحاء جمع دحية بالكسر؟ ـ قال في البستان: «الدحية: بالكسر: رئيس الجند ج دِحاء» ولم يزد على هذا القدر. وهي عبارة الشيخ سعيد الشرتوني في أقرب الموارد، وقد اقتبسها من محيط المحيط بزيادة قوله: «بالكسر» زيادة في التحقيق، لضبط الكلمة، وكلاهما لم يذكر لنا أصل اللفظة.

أما إذا استشرنا الفيروزآبادي، فإنَّنا نراه يقول: «الدِحية بالكسر: رئيس الجند» اهـ. ولم يذكر أنَّهُ يجمع على دِحاء ككتاب. وقد ذكر فريتغ أنَّ دحية بالكسر، تجمع على دِحاء بكسر الدال. وقال لنا: إنَّ هذا الجمع تلقاهُ عن غوليوس: وغوليوس يقول: إنَّهُ وجدها في أحد المعاجم التي لا منزلة لها في عالم الأدب. لأنَّ فعلة المكسور الأول، لا تجمع على فعال بالكسر أيضاً إلا

في ما لا يعقل، مثل لقحة ولقاح، وفقرة وفقار، وحقة وحقاق، ورمة ورمام. إلى أمثالها الكثيرة. فجمع دِحية على دِحاء، وهو من الأسماء الخاصة بذوي العقول، غير وارد في كلامهم. فما هو هذا المعجم الذي نقل عنهُ غوليوس؟

ـ هو معجم سماه Glossar أي ديوان مفردات.

وغوليوس لم يصفه لنا في مقدمة ديوانه، لنعرف منزلته من العلم والتحقيق. والذي عندنا، أنَّ الدحاء غلط، والصواب «دُحيّ» بضم فكسر فتشديد الآخر، كما لو جمعت فتية التي هي جمع قلة، على فتي وهو جمع كثرة فإنَّها تضبط هذا الضبط. وقد وجدنا الدُّحيّ بهذا الوزن في تفسير الجلالين، في الكلام على البيت المعمور. والنسخة التي بيدنا صحيحة الكتابة. هذا فضلاً عن أنَّ القياس يثبته.

بقي هناك أصل هذه الكلمة، ومن أين جاءتنا. قال في التاج: «الدحية»، بالكسر، رئيس الجند ومقدمهم، أو الرئيس مطلقاً في لغة اليمن، كما في الروض للسهيلي. وقال أبو عمرو: أصل هذه الكلمة السيد بالفارسية. وكأنَّهُ من دحاه يدحوه: إذا بسطه ومهده، لأنَّ الرئيس له البسط والتمهيد. وقلب الواو فيه ياء نظير قلبها في فتية وصبية». ثم زاد هذه العبارة: «قلت: فإذن صواب ذكرهِ في دحا دحواً. وفي الحديث: يدخل البيت المعمور كل يوم سبعون ألف دحية، مع كل دحية، سبعون ألف ملك» اهـ ـ قلنا: وكذا أورده ابن الأثير في النهاية. وابن مكرم في اللسان. ـ أما رأينا الخاص في أصل دحية فهو أنَّهُ ليس من الفارسية، كما ذهب إليه السيد الزبيدي، وكيف يكون من الفارسية، وليس في هذه اللغة حرف الحاء، والكلمة ليست في هذا اللسان، ولا ما يشبهها؟ والتي يشير إليها السيد مرتضى هي (كتخدا) المنحوتة من (كت خداي) المخففة بصور مختلفة مثل: كتخيا، وكدخية، ودخية، «بالخاء المعجمة» وكاخية، وكاهية، وكهيا، وكخيا، إلى نظائرها. فأنت ترى من هذا البسط، أصل قولهم إنَّها من الفارسية، وإن لم يصرحوا بهذا التنقل من نحت إلى تخفيف، إلى أخف. على ما سردناه لك هناك.

ونزيد على ما تقدم أنَّ الدحية عربي محض، لا غبار أجنبيّ عليه في الأُصول، ولا في البناء، ولا في الوزن، ولا في أي شيء تخيله بعضهم. وهو مشتق من دحاه يدحيه، لغة في دحاه يدحوه، أي دفعه وساقه، وعليه ما أنشده ابن بري:

فيدحو بك الداحي إلى كل سوأة   فيا شرّ من يدحو بأطيش مدحوي

وفسروه بقولهم: فيدفع بك ويسوقك إلى كل سوأة. وقلنا: وفعلة في دحية كفعل المكسور الأول، الذي هو بمعنى فاعل، بزيادة هاء، في الآخر، الدالة على المبالغة في السوق أو الدفع. أما أنَّ فعلاً المكسور الأول، يجيء بمعنى فاعل، فأشهر من أن يذكر، ومنه الذهن (بكسر الذال المعجمة وزان حمل) كالذهن «ككتف» أي الذكي الفطن. ـ ومثل ذلك. العبر بتثليث الأول ومعناه القوي الذي يشق ما يمر به فهو بمعنى كثير العبور، إلى غير ما هنالك من الأمثال التي لا تحصى. إذن معنى الدحية: «الذي يسوق كثيراً». والذي يسوق كثيراً لا يكون في أغلب الأحيان إلا رئيس جند. فالدحية رئيس الجند بلا أدنى ريب، ومن لغتنا المحضة الفصحى. ويقابله عند الفرنسيين: Général en chef ou général.

وممَّا يجب أن يقال هنا إن دحا العربية هي مثل Ducere اللاتينية، وهما من أصل واحد. وتتحقق ذلك من أنَّك إذا حذفت الكاسعة اللاتينية RE يبقى عندك uce فالحرف D = د. والحرف C يقابله ق، فهم يقولون في حيفا: (Caïfa وفي حبل Câble) والحرف E = ا. ولا يبقى من اللاتينية Ducere سوى U وهم يتخذونه أحياناً ليدلوا به على الحرف الحلقي في اللغات السامية. وهو حرف لا يمكن تأديتهُ عند حذفه إلا بما يشير إليه فقط. و(دحا) موجود بلفظه أيضاً في الآرمية والعبرية. ومقلوبهُ لا يرى إلا في لغتنا، وهو «حدا». وهذا دليل على أنَّ الأصل عربي لا شك فيه. ويعرض لآخر مادة (د ح) ما يعرض لكل مادة عربية النجار، أي تذييلها بأحرف مختلفة، للإشارة إلى ما يحدث في الأصل من العوارض والأحداث. فيقال في «دح»: دحب، ودحر، ودحس، ودحص، ودحض، ودحق، ودحقب، ودحم ودحمل، إلى غيرها وفي جميعها معنى الدفع والسوق على اختلاف تنوعه.

ويقابل لفظتنا (الدحية) بمعنى القائد في اللاتينية Dux. ومن الغريب أنَّ المولدين من السلف، جهلوا ما يقابل الكلمة الرومانية فأدخلوها عل علاتها في لغتنا على غير جدوى. فقالوا: دوقس وزان فوفل، ودقوس وزان صبور، ودقس وزان قفل، ودعوس بالعين، وعطوس، وكلاهما كصبور: ودوقس، ذكرها مؤرخو العرب في الكلام على الحروب الصليبية.

ودقوس ودعوس وعطوس، ذكرها صاحب لسان العرب، في مادة (د ع س) ونقلها عنه صاحب تاج العروس، وسائر اللغويين. ودقس كقفل أي Dux ذكرها الصاغاني وقال معناها الملك. ونقلها عنه سائر اللغويين. وهكذا قال الروم إنَّ أصل الدقس قائد الجيش. ولما كان الملك في أغلب الأحيان يقود الجيوش بنفسه، وبعض الأحيان يصبح القائد الأعظم للجيش ملكاً بعد نجاح غزواته، دلَّ الدقس عندهم وعندنا على القائد وعلى الملك أيضاً. ويسمى الدقس اليوم عند الفرنسيين Duc ويطلق على من يأتي بعد البدء، وهو البرنس أي Prince. فانظر كيف انقلبت الكلمة الواحدة من حالة إلى حالة، وكيف تنكرت في أزيائها اللغوية، حتى لم يقف على نصابها العربي، الناطقون بالضاد أنفسهم، فاضطروا إلى إدخال الإفرنجية في كلامنا بلباسها العربي المتفرنج، في حين أنَّنا كنَّا في مندوحة عن هذا الإقحام، إذ هي عربية كما رأيت، فكان يجب أن يقال «الدحية» لا الدوق، ولا الدقس، ولا أي لفظ آخر. ولم يكفهم ذلك بل تلاعبوا بهذه اللفظة الدخيلة حديثاً في لغتهم المبينة، كما يلعب الصبية بكرة الصولجان، حتى لا يمكن لابن عدنان نفسه، أن يهتدي إلى الأصل الحر المنسوب إليه. ومثل هذا في لغتنا كثير. ولو اتسع لنا المجال لذكرنا شواهد عديدة، إلا أنَّها تحتاج إلى شروح، وطول نفس، لنرى وجوه الاتصال، وتنقل اللفظة بتلك الثياب العجيبة الغريبة.

وعلى كلِّ حال، نستنتج من هذا البحث: 1 ـ أنَّ كتبنا اللغوية، من جديدة وقديمة، غير وافية بحاجة العصر المتوغل في العلم 2 ـ يجب على المؤلف أو اللغوي، أن يذكر بجانب كل كلمة يبحث فيها، تنقلها إلى اللغات الغربية بصورها

المختلفة وباختلاف العصور 3 ـ يجب أن يذكر بجانب الكلمة العربية الأصلية ما يشبهها عند الغربيين، كما يفعل هؤلاء الأقوام في معاجمهم حتى في الصغيرة منها، فإنَّهم يذكرون بجانب لفظتهم المستعملة اليوم ما كانت عليه في القديم، أو يذكرون المأخذ الذي اقتبست منه في سائر اللغات فإذا فعلنا هذا الفعل، جرينا مع الأمم الحية المتقدمة في الحضارة، ولم نبق جامدين، على ما كان عليه أجدادنا في العصور المظلمة. وعلى هذا الوجه يحق لنا أن نفاخر أبناء الغرب، وإلا فإن وضعت المعاجم العصرية على غير الطريقة الإفرنجية الحديثة، كان عملنا عبثاً. ولا سيما إذا رأينا أنَّها تفسد لغتنا وتزيد في الأوهام، كما نرى ذلك في دواوين اللغة التي وضعت منذ مائتي سنة فما دون.

واللغة(*)

قلت للشيخ الظواهري ورفاقه، ما وجهته إليهم في «الجهاد» خاصاً بقعودهم عن الواجب عليهم، حيال اعتداء المدعو «فنسنك» على الإسلام ورسول الإسلام عليه الصلاة والسلام وبقاء ذلك المعتدي الأثيم عضواً في مجمع جعل للغتنا في ديارنا بأموالنا، أي قعودهم المشهود عمَّا يلزمهم به أجر يقبضونه من خزانة الدولة الإسلامية المعتدى على دينها من مفحش، هو الآن عضو في مجمع للغتها، واليوم أقول للشيخ الظواهري ورفاقه مشايخ الدِّين واللغة، بل الذين في ذممهم وفي أعناقهم عهد الدِّين واللغة «المسؤول» طالما رأيتم في صحف مصر، ما أثبت علماء لغويون معروفون من أغلاط لغوية، وركة وجهل لمتن اللغة، وفساد في التركيب وخلط فيما نشر للمسمى «الأب أنسطاس ماري الكرملي» قد رأيتم ذلك في «الأهرام» و«الجهاد» وغيرهما، مع ما رأيتم من محاولة هذا «الأب» نسبة مفردات اللغة العربية «لغة القرآن» إلى أصل لاتيني أو أصل رومي لنزعة في صدره لا تخفى على أولي الألباب، رأيتم كل ذلك ثم رأيتم جعل «أنسطاس» عضواً في المجمع اللغوي المصري

(*) الجهاد: 6 نوفمبر/تشرين الثاني 1938.

إلى جنب «فنسنك» فلماذا أغمضتم عيونكم وأطبقتم جفونكم يا مشايخ اللغة في مصر، وكنتم حيال هذا أيضاً في سكوت وصموت، وفي ذممكم وفي أعناقكم غيرة على هذه اللغة، وذود عنها وعن كرامتها. هل يجوز في نظركم أن يكون هذا المغلاط الخلاط عضواً في ذلك المجمع؟

هل يزكو بكم ما أنتم فيه من سكت وصمت إزاء ما تشهدون من أُمور في هذا البلد أنتم عن القول الواجب فيها قبل غيركم مسؤولون.

هل يزكو بكم ما أنتم فيه من حال مشهودة تحزن المسلمين جميعاً.

رحم الله الأسلاف. رحم الله حسونة النواوي المأثورة حجته الشهباء التي أفحم بها رئيس الوزارة في مكانه الوزاري.

(مسلم)

ذهنية غريبة

لا يطلع على هذا الكلام عاقل إلا يحكم أنَّ صاحبهُ المتخذ له هذا التوقيع الجديد هو الذي انتحل له ألوان الأسماء ليخفي بها جهلهُ وقلة بضاعته في العربية وأحكامها، ولغتها. «فمسلم» هنا هو نفس الذي وقع سخافاته باسم: عربي وصحفي وبدوي إلى غيرها. وكلها قد مرت بك. والظاهر أنَّ هذا المسكين كان يتوقع أن يكون شيئاً في المجمع اللغوي إذ يدعي أنَّه «وحيد» عصره في العالم «وأيُوب» دهره في الأخلاق والآداب. ولما يئس من بلوغ أمنيته أخذ ينهش هذا وذاك، ظاناً أنَّه يزيل بعمله هذا أحد الأعضاء عن موطنه فيحل محله، فإذا هو «كجلمود صخر حطهُ السيل من علِ».

ويعرف هذا الكويتب أنَّه هو هو، من تكرير أفكاره، وأغلاطه، وجهله رسم الأعلام مع أنَّه قرأ مراراً أنَّنا لم نكتب اسمنا يوماً واحداً بل ساعة واحدة «أنسطاس» فكيف يحاول إخفاء ما في صدره، وتلك عباراته المفككة تفضحه تلك الفضيحة بأشنع صورة وتظهر ما أخفاهُ بأبرز هيئة؟

هذا الرجل لم يقرأ «المتوكلي» للسيوطي ولا يعرف منه شيئاً. وقد أبان

هذا المصري الكبير أنَّ الأئمة الذين يقتدى بهم قالوا بأنَّ في المصحف ألفاظاً تتصل باللغات الأعجمية وعدد بين هؤلاء الأعلام: رفيعاً وابن أبي حاتم وعبد بن حميد وابن عباس وأحمد بن فارس وغيرهم وهم عشرات بل مئات. قال في الصاحبي: «وزعم أهل العربية أنَّ القرآن ليس فيه من كلام العجم شيء، وأنَّه كله بلسان عربي، يتأولون قوله جل ثناؤه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[1]، وقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[2] قال أبو عبيد: والصواب من ذلك عندي ـ والله أعلم ـ مذهب فيه تصديق القولين جميعاً: وذلك أنَّ هذه الحروف وأصولها عجمية، كما قال الفقهاء، إلا أنَّها سقطت إلى العرب فأعربتها، بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية؟ ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب فمن قال إنَّها عربية فهو صادق، ومن قال عجمية فهو صادق. . .»[3] فليسمع هذا الغافل أو المغفل وليدرس كتب علماء بلاده قبل أن يأخذ يراعته المرضوضة ويغطها في مدادٍ نتن يفضحه في كل حرف يرسمه من حروف عباراته.

ولحسن الحظ أنَّ هذا المسكين لم يجد رجلاً من العلماء يستمع لكلامه لما يرى فيه من سقم الفكر والتعبير وسوء الخلق وهذا ما يدفع الجميع إلى نبذ كل ما ينطق به لا سيما فيه من الجمود بل الموت لا بل الهمود ما فيه. فأناشدك الله يا صاح أي شيء ترى لو قلت لك إنَّ الكلمة الفلانية تأتي من اللغة الفلانية؟ هذه اللغات الفرنسية والإنكليزية والإيطالية والإسبانية والألمانية، بل لغات العالم كلها، لا تخلو من مئات الكلم الدخيلة فيها، ولم يفكر أحد من الناطقين بها أنَّ أصحابها بطلوا أن يكونوا فرنسيين أو إنكليزاً أو غيرهم لوجود تلك الحروف فيها. بل بالعكس إنَّهم يفتخرون بأنَّ القوم الذين ينتمون إليهم خالطوا أمماً لا تحصى، واقتبسوا منهم ألفاظاً ليست في لغتهم.

---

(1) سورة الزخرف، الآية: 3.

(2) سورة الشعراء، الآية: 195.

(3) المتوكلي: ص3 (الحاشية).

فالعرب أعارت الإفرنج على اختلاف قومياتهم مئات من الكلم. واقتبسوا من الرومان واليونان ومن غيرهم كلماً آخر كما يؤيد ذلك أئمة اللغة والحديث والتفسير على ما صرح به في (المتوكلي). وكيف لا يكون الأمر كذلك وكان العرب من الأمم التي اشتهرت بنقل البياعات من بلاد إلى ديار أخر وعُرفت بالتجارة براً وبحراً. والأمر يجري اليوم كما كان يجري سابقاً. فقد دخل الآن مئات ومئات من الكلم الأعجمية في اللغة العربية العصرية وترى العرب مع ذلك لا يزالون أُمَّة حية متعلقة بوطنيتها، وأخلاقها، وآدابها، ولسانها. نعم إنَّ تلك الكلم لم تغير شيئاً ممَّا عرفت وامتازت به عن سواها. فهل يستطيع هذا المعترض أن يكذبنا ولا يقر بهذا الاقتباس الأعجمي العصري، وهو يستعمل تلك الكلم في كتابته وكلامه وجداله؟

أفيريد هذا الإنسان أو هذا المخلوق أن يبقى الناطقون بالضاد جامدين أو موتى في حين أنَّنا نرى سائر الأمم تتسابق إلى الحياة؟ - وهل يُغير اللُسان تعريب كلمات تدخل فيه ولا تغير شيئاً من مزاياه؟ - لعمري، إنَّ القائل بما يقول به هذا المعترض الغريب الأطوار والآراء والكثير الأسماء والألقاب ما هو إلا من الجامدين بين الناشطين، بل ما هو إلا من الموتى في وسط الأحياء. وليبق على جموده وموته. أما نحن فنريد الحياة والخلود.

أغلاط اللغويين الأقدمين
للأب أنستاس ماري الكرملي
بقلم فضيلة الأستاذ العالم صاحب التوقيع(*)

يكتب الأب أنستاس ماري الكرملي، مقالات في الأهرام تحت عنوان (أغلاط اللغويين الأقدمين)، ولم يقدر لي أن أتابع قراءة هذه المقالات، ولأمرٍ ما قرأتُ ما كتبه في كلمته الأخيرة. فرأيت العنوان يخالف ما في الرسالة، فالعنوان أغلاط اللغويين الأقدمين، وما في الرسالة لم يبين أغلاطاً

(*) البلاغ: 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1933.

للغويين الأقدمين، إلا ما أراد الكاتب، أن يظهر بهِ من مظهر الحاكم على اللغويين الأقدمين.

ليس في الكلمة أغلاط للغويين الأقدمين، إنَّما فيها متابعة لهم، واغتراف من علمهم، وتتبع لآثارهم، وإعادة لقولهم، ثم الزعم بأنَّ ذلك تخطئة لهم، وبيان لأغلاطهم، وسنبين ذلك للقارىء:

ورد في الحديث، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم، استشار الصحابة في الأذان، فأشار بعضهم بالقنع، وفسر بشبور اليهود أي البوق الذي ينفخ فيه، فيحدث صوت منه واختلف في ضبطه، فقيل القنع بالنون، وقيل القبع بالباء، وقيل القثع بالثاء، وقيل القتع بالتاء، ثم رجح ابن الأثير في النهاية، أنَّه القنع بالنون، فقال: وأشهرها وأكثرها النون.

جاء الأب أنستاس، فقال «أما أصوب هذه الروايات، وأصدقها، فهو القنع بقاف مضمومة، يليها نون ساكنة، وفي الآخر عين. ولذلك أسباب، منها: أنَّ القنع من أقدم ما روي في الحديث، وقد أقرها جميع نقلة الحديث، ورواته، وجمهور اللغويين أو يكاد. زد على ذلك أنَّ اللفظ كلَّما قدم نقله، واتصل بالأوائل، كان أقرب إلى الحق والصواب من غيره الذي جاء من بعده، وكثر به تلاعب اللغويين الذين يتفاضلون في تغيير روايته، ويتسابقون إلى اشتقاقات يتوهمونها فيه، فيعيدونه إليها، تقريباً لمادتها من مادة ألفتها أسماعهم. ومنها أنَّ هذه اللفظة العربية أي القنع تنظر إلى مثلها في اللاتينية واليونانية. وفقهاء اللغة في هذا العهد، لا يعرفون: أأخذها الأعاجم عن الأعاريب، أم اقتبسها هؤلاء عن أولئك، إلا أنَّ الأمر المهم في المسألة، مشابهة اللفظة العربية للكلمة الأعجمية والمعنى واحد».

ثم قال: «إنَّنا الآن نفهم ما جاء في الحديث عن الأذان أحسن فهم، ونرى ما أدخله بعض اللغويين من التحريف على هذا اللفظ الصحيح».

ما الذي جد؟ لقد رجحت كما رجح ابن الأثير، في ضبط لفظ القنع،

وذكرت معناه كما ذكره، فما هو الذي استكشفهُ حتى صار فهم الحديث الآن فهماً أتم؟ وما هذا الغلط الذي وقع فيه الأقدمون أهو ترجيح أن يكون القنع بالنون؟ لقد رجحت ما رجحوهُ، أم هو ذكر الأقوال الأخرى من أنّه بالباء أو بالتاء أو بالثاء؟ إذا كان ذلك فالناس كلهم يرون أنَّ هذا من الأمانة في العلم فالمؤلف يذكر الراجح، لأنَّهُ راجح، ويذكر المرجوح، فلعلَّه يكون عند غيره ترجيح لما هو مرجوح عندهُ.

وإذا كان معنى القنع ولفظه، قد بقيا على ما كانا عليه عند اللغويين الأقدمين، فأي لغط عندهم في ذلك وأي جديد جد، حتى صار معنى الحديث أوضح ممَّا كان عليه، وصار يفهم كل الفهم وأحسن الفهم، كما تقول؟ إنَّ هذه العبارة توهم أنَّ حديث الأذان، غيرت العصور الإسلامية، والمسلمون يفهمونه فهماً ناقصاً، لعدم فهمهم معنى القنع، حتى جئت واهتديت إلى معناه، فصار يفهم أحسن الفهم، وأتمه، وقد فتشنا، فلم نجدك أتيت بجديد لا في لفظها، ولا في معناها، فلا داعي لهذا التهويل والإطناب.

ولعلَّك تقول إنَّ ابن الأثير قد رجح رواية النون، أما أنا فقد صوبتها، وخطأت ما عداها وإذا ذهبنا إلى ذلك، وجدنا أدلتك لا تفيد إلا الترجيح، وهي أدلة ابن الأثير ولعلَّك تقول إنَّ مشابهة هذه اللفظة بالنون لمثلها في اليونانية واللاتينية في اللفظ والمعنى، يصوب رواية النون، ويخطىء ما عداها. فنقول إنَّه لا يفيد إلا الترجيح، لأنَّه ما دام المترادف في لغة العرب، وما دامت اللفظة الأعجمية، إذا نقلت إلى العربية لم تستقم على لفظها كثيراً، بل يصقلها الذوق العربي، ويديرها على أحوال كثيرة، والكل صحيح، فلا تجزم بخطأ لفظة بهذا الدليل.

2 ـ جاء بلفظ دحية وسار فيها هذا السير، أي أعاد ما ذكره المتقدمون، وزعمهُ من عنده، وتنفج به، وزعمهُ غلطاً للغويين الأقدمين، وزاد في هذه شيئاً وهو غلطهُ على المتقدمين.

جاء إلى لفظ دحية، بمعنى رئيس الجند، وقال فيه: «بقي هناك أصل

هذه الكلمة. ومن أين جاءتنا. قال في التاج: الدحية بالكسر، رئيس الجند، ومقدمهم أو الرئيس مطلقاً في لغة اليمن، كما في الروض للسهيلي، وقال أبو عمرو: أصل هذه الكلمة السيد بالفارسية. وكأنَّه من دحاهُ يدحوهُ، إذا بسطهُ ومهدهُ، لأنَّ الرئيس له البسط والتمهيد. وقلب الواو فيه ياء نظير قلبها في فتية وصبية. ثم زاد هذه العبارة: قلت: فإذن صواب ذكرهِ في دحا يدحو، وفي الحديث يدخل البيت المعمور كل يوم، سبعون ألف دحية، مع كل دحية سبعون ألف ملك» اهـ.

«قلنا: وكذا أورده ابن الأثير، في النهاية وابن مكرم في اللسان ـ أما رأينا الخاص في أصل دحية، فهو أنَّه ليس من الفارسية، كما ذهب إليه السيد الزبيدي، فكيف يكون من الفارسية، وليس في هذه اللغة حرف الحاء. والكلمة ليست في هذا اللسان، ولا ما يشبهها. . ونزيد على ما تقدم أنَّ الدحية عربي محض، لا غبار أجنبياً عليه في الأصول، ولا في البناء، ولا في أي شيء تخيله بعضهم، وهو مشتق من دحاه يدحيه، لغة في دحاه يدحوه أي دفعه وساقه وعليه ما أنشده ابن بري:

فيدحو بك الداحي إلى كل سوأة فيا شر من يدحو بأطيش مدحوي

وفسروه بقولهم: فيدفع بك ويسوقك إلى كل سوأة. فإذن معنى الدحية، الذي يسوق كثيراً، والذي يسوق كثيراً لا يكون في أغلب الأحيان، إلا رئيس جند. فالدحية رئيس الجند، بلا أدنى ريب، ومن لغتنا المحضة الفصحى. . . ومقلوب دحا لا يرى إلا في لغتنا وهو حدا، وهذا دليل على أنَّ الأصل عربي لا يشك فيه، ويعرض لآخر مادة دح، ما يعرض لكل مادة عربية النجار، أي تذييلها بأحرف مختلفة، للإشارة إلى ما يحدث في الأصل، من العوارض، والأحداث. فيقال في دح: دحب، ودحر، ودحس، ودحص، ودحض، ودحق، ودحقب، ودحم، ودحمل، إلى غيرها. وفي جميعها معنى الدفع والسوق على اختلاف تنوعها» اهـ كلام الكرملي.

فأنت ترى أنَّه نسب إلى السيد الزبيدي، شارح القاموس، أنَّه يقول: إنَّ

دحية فارسية. وإنَّهُ ذكر رأيهُ هو الخاص، وهو أنَّ هذه الكلمة عربية النجار، وهو بذلك قد استكشف ما لم يستكشفه المتقدمون، وعلم ما لم يعلمه أبناء عدنان. ونحن نرى أنَّ الأمر على خلاف ما قال، وعبارة التاج التي نقلها، تدلُّ على خلاف ما يريد. فعبارة التاج تبين أنَّ الذي قال بفاريسيتها أبو عمرو. أما رأي السيد الزبيدي فهو: إنَّها عربية، ولذلك أخذ يبحث لها عن أصل عربي.

فوجده دحاه يدحوه، بمعنى بسطه ومهده، وذكر المناسبة بين الأصل ومعنى دحية، وهو رئيس الجند، فقال لأنَّ الرئيس له البسط والتمهيد.

ولو كان يرى أنَّها أعجمية، لما احتاج إلى أن يبحث لها عن أصل في لغة العرب. أتراه يرى أنَّها أعجمية، ويفتش لها عن آباء عربٍ: إنَّ هذا من السيد الزبيدي رد على أبي عمرو، في لين ورفق، فهو بدل أن يقول: ليست أعجمية، بل هي عربية، قال: وكأنَّها من دحاه يدحوه، بمعنى بسطه ومهده. فيؤخذ من ذلك أنَّه يرى أنَّها عربية، ولذلك يرجعها إلى أصل من لغة العرب والذي أوقعهُ فيما ذهب إليه، من أنَّ السيد الزبيدي يرى أنَّها فارسية، عدم علمه باصطلاح اللغويين. على أنَّ الأمر لا يحتاج إلى معرفة اصطلاح، فالمعقول أنَّه إذا أرجع الكلمة إلى اشتقاق عربي، فهو يقول بعربيتها، كما أنَّ الأب أنستاس، حين أراد الاستدلال على أنَّها عربية رجعها إلى أصل عربي وهو دحى يدحي.

وإنَّ صاحب لسان العرب يرى أيضاً أنَّها عربية، ونحن نسوق كلامه، فإنَّه أصل لما قاله صاحب التاج. قال: «ودحية الكلبي، حكاه ابن السكيت بالكسر، وحكاه غيره بالفتح قال أبو عمرو: وأصل هذه الكلمة السيد بالفارسية قال الجوهري: دحية بالكسر، هو دحية بن خليفة الكلبي، الذي كان جبريل، عليه السلام، يأتي في صورته... والدحية رئيس الجند ومقدمهم، وكأنَّه من دحاه يدحوه، إذا بسطه ومهده، لأنَّ الرئيس له البسط والتمهيد. وقلب الواو فيه ياء نظير قلبها في فتية وصبية».

فإذا ثبت أنَّ اللغويين الأقدمين كانوا يبحثون لها عن أُصول في العربية،

فهم يقولون إنَّها عربية. وإذا كانوا يقولون إنَّها عربية، فليس هو الذي استكشف أنَّها عربية، بل كان ذلك في القديم. فليت شعري بعد ذلك ما الذي خطأ فيه اللغويين الأقدمين. إنَّ المتقدمين يرون أنَّها عربية، والذي قال إنَّها فارسية، هو أبو عمرو، لا خلاف بين الأب أنستاس وبين المتقدمين، الذين يقولون بعربيتها إلا أنَّهم يجعلونها من دحا يدحو، بمعنى بسط ومهد، وهو يجعلها من دحى يدحي بمعنى ساق. ونحن نرى أنَّ أخذها من دحا يدحو، بمعنى بسط ومهد، أقرب من أخذها من دحى الإبل بمعنى ساقها لأنَّ السيد يبسط الأمور ويمهدها. أما السوق فهو من عمل السوقة والعبيد وقد غلظ على اللغويين، فزعم أنَّهم يفسرون البيت:

فيدحو بك الداحي إلى شر سوأة فيا شر من يدحو بأطيش مدحوي

هكذا: يسوق بك السائق إلى شر سوأة والذي في لسان العرب غير ما يقول: قال صاحب اللسان: يقال للاعب بالجوز: أبعد المرمى وادحه، أي ارمه وأنشد ابن بري:

فيدحو بك الداحي إلى شر سوأة فيا شر من يدحو بأطيش مدحوي

وفي حديث أبي رافع: كنت ألاعب الحسن والحسين، رضوان الله عليهما، بالمداحي هي أحجار، أمثال القرصة، كانوا يحفرون حفرة، ويدحون فيها بتلك الأحجار، فإن وقع الحجر فيها غلب صاحبها، وإن لم يقع غُلبَ. والدحو هو رمي اللاعب بالحجر والجوز وغيره» اهـ.

فصاحب اللسان أنشد البيت استشهاداً على الدحو، بمعنى الرمي فيكون معناه عنده: فيرمي بك الرامي. وشارح القاموس أنشده استشهاداً على أن ادحوى بمعنى انبسط، وشاهده فيه مدحو. فكلاهما لم يفسره بمعنى السوق. ثم أخذ يقيم الدليل على أنَّ مادة دحى عربية، وهذا جهاد في غير عدو، وتكلف لا طائل تحته، إذ لم يقل أحد أنَّ المادة أعجمية، وكأنَّه فهم من قول أبي عمرو إنَّ دحية، بمعنى السيد، فارسية أنَّ المادة كلها فارسية، وليس كذلك، إذ لا يدلُّ عليه ولا يستلزمه، فليس من قائل إنَّ مادة دحا فارسية قط.

3 ـ قال الأب أنستاس هل دحاء جمع دحية بالكسر؟

قال في البستان الدحية بالكسر، رئيس الجند ج دحاء ولم يزد على هذا القدر، وهي عبارة الشيخ سعيد الشرتوني في أقرب الموارد، وقد اقتبسها من محيط المحيط، بزيادة قوله: بالكسر، زيادة في التحقيق، لضبط الكلمة، وكلاهما لم يذكر لنا أصل اللفظة. أما إذا استشرنا الفيروزآبادي فإنّنا نراه يقول: الدحية بالكسر: رئيس الجند، ولم يذكر أنَّه يجمع على دحاء، ككتاب، وقد ذكر فريتغ: أنَّ دحية بالكسر، تجمع على دحاء، بكسر الدال، وقال لنا: إنَّ هذا الجمع تلقاهُ عن غليوث (كذا والصواب غوليوس) وغليوث (غوليوس) يقول إنَّه وجدها في أحد المعاجم التي لا منزلة لها في عالم الأدب، لأنَّ فعلة المكسورة، الأول لا تجمع على فعال، بالكسر أيضاً إلا فيما لا يعقل مثل: لقحة ولقاح، وفقرة وفقار، وحقة وحقاق، ورمة ورمام، إلى أمثالها الكثيرة ـ فجمع دحية على دحاء، وهو من الأسماء الخاصة بذوي العقول، غير وارد في كلامهم، فما هو هذا المعجم الذي نقل عنه غليوث (كذا للمرة الثالثة وهو غوليوس) هو معجم سماه Glossar ولم يصفه لنا في مقدمة ديوانه. لنعرف منزلته من العلم والتحقيق. والذي عندنا أنَّ الدحاء غلط، والصواب دُحيّ، بضم فكسر فتشديد الآخر، كما لو جمعت فتية، التي هي جمع قلة على فُتي وهو جمع كثرة، فإنَّها تضبط هذا الضبط، وقد وجدنا الدحيّ بهذا الوزن في تفسير الجلالين، في الكلام على البيت المعمور، والنسخة التي بيدنا صحيحة الكتابة. فضلاً عن أنَّ القياس يثبته» اهـ.

ونحن لا يعنينا أن يخطيء صاحب البستان، ولا صاحب أقرب الموارد، ولا صاحب محيط المحيط، لأنَّهم ليسوا من اللغويين الأقدمين، ولم ننصب أنفسنا للدفاع عنهم، إنَّما نحن ندافع عن اللغويين الأقدمين، ونحن معهُ على أنَّ هذه المعاجم الحديثة لا وثوق بها.

ولنا ملاحظات عدة على هذه العبارة القصيرة:

1 ـ أنَّه يرى أنَّ فتي، بضم فكسر فتشديد، جمع لفتية التي هي جمع

لفتى ففتي جمع الجمع. وهذا غير صحيح، فإنَّ فتي جمع فتى الذي هو المفرد، وليست جمع الجمع. قال صاحب لسان العرب في جمع فتىً، والجمع فتيان، وفتية، وفتوة. الواو عن اللحياني، وفتو وفتي، فقد جعل فتياً جمعاً للمفرد، كفتية ولم يجعلها جمعاً لفتية.

2 ـ أنَّهُ يؤخذ منهُ أنَّ جمع الجمع قياسي، لأنَّهُ قال كما لو جمعت فتية، التي هي جمع قلة على فُتي، وهو جمع كثرة، فإنَّها تضبط هذا الضبط. وهذا غلط لأنَّ جمع الجمع سماعي، يقتصر فيه على ما ورد، وقد قرر ذلك علماء العربية. وقال سيبويه: «اعلم أنَّه ليس كل جمع يجمع، كما أنَّه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والحلوم».

وقال أبو عمرو الجرمي: «لو قلنا في أفلس الأفالس، وفي أكلب أكالب، وفي أدل أدالٍ، لم يجز». وقال الزمخشري في المفصل، ويجمع الجمع، فيقال في كل أفعل وأفعلة أفاعل. وهي توهم أنَّ ذلك قياسي قال أبن يعيش شارحه: اعلم أنَّ جمع الجمع، ليس بقياسي، فلا يجمع كل جمع، وإنَّما يوقف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يتجاوز إلى غيره، وذلك لأنَّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثانٍ، ونقل ما يؤيده عن علماء العربية، وقال بعد ذلك: فإذن جمع الجمع شاذ، وأما قول صاحب الكتاب، فيقال في كل أفعل وأفعلة أفاعل وفي كل أفعال أفاعيل، فتسمح في العبارة والصواب ما ذكرناه».

3 ـ إنَّه يرى أنَّ فعولاً جمع قياسي لفعلة فقد قال «هذا فضلاً عن أنَّ القياس يثبته أي يثبت أنَّ فعولاً جمع فعلة ـ والقياس لا يثبت ذلك فإنَّ علماء العربية قرروا أنَّ جمع فعلة القياسي هو فعل بكسر ففتح كلمة ولمم ورمة ورمم وقد يجيء الجمع على فعل بضم ففتح ولم يذكروا من جمعها القياسي فعولاً فالقياس لا يثبت فعولاً جمعاً لفعلة.

4 ـ أنَّه ذكر أنَّ فعلة لا يجمع على فعول إلا إذا كانت لغير عاقل ونحن

لم نجد علماء العربية اشترطوا ذلك، فقد قالوا وشذ مجيء فعلة على فعال كلقحة ولقاح ورمة ورمام وأطلقوا العبارة.

5 ـ قال وقد وجدنا الدحي بهذا الوزن في تفسير الجلالين في الكلام على البيت المعمور والنسخة التي بيدنا صحيحة الكتابة.

ونحن قد راجعنا الجلالين عند الكلام على البيت المعمور في سورة والطور فلم نجد للفظ الدحي الذي زعمه ذكراً ولا أثراً. والنسخة التي كتب عليها الصاوي والجمل، ليس فيها ما زعمه، ولا يعتمد على نسخة أخرى تخالف النسخة التي اعتمد عليها هذان الشيخان.

ولم نشأ أن نسيء الظن، ونرى أنَّهُ ذكر ذلك ترويجاً لما يدعيه، بل قلنا: لعلَّه نقل من موضع آخر من الجلالين فإن كان ما زعمه في موضع آخر فليدلنا عليه لنناقشه.

قال الأب أنستاس في نهاية بحثه: وعلى كلِّ حال نستنتج من هذا البحث:

1 ـ أنَّ كتبنا اللغوية من جديدة وقديمة غير وافية بحاجة هذا العصر المتوغل في العلم ـ لقد بنى الكاتب استنتاجه هذا على ما توهمه من أغلاط اللغويين الأقدمين، وقد رأيت أيُّها القارىء، أنَّهم لم يغلطوا، وإنَّما أراد الأب أن يوهم القراء أنَّهم غلطوا أو توهم أنَّهم غلطوا.

وقد كنَّا نود أن نراجع جميع ما كتبه في أغلاط اللغويين الأقدمين ونناقشه فيه، مثل هذه المناقشة، ولكنَّنا نخاف، ألا يتسع لذلك وقتنا، فنرجو أن يذكر لنا الأب أنستاس القواعد الكلية التي يبنى عليها تغليط اللغويين الأقدمين، ويمثل لكل قاعدة بمثال، لنناقشه في هذه القواعد، ونبين أهي يقينية، يصح أن يبنى عليها تغليط، أم هي دون اليقين، بل دون الظن، فلا يصح أن يبنى عليها تغليط.

ازهري

كتب أحد المنتمين إلى الأزهر العامر مقالة وقعت في أربعة أعمدة، ليبين فيها أنّنا أخطأنا بتسمية بحثنا «أغلاط اللغويين الأقدمين» إذ لا أغلاط هناك إنّما هي أوهام لا غير. ـ قلنا: لنساير حضرة الكاتب في زعمه ونقل له: راجع ما كتبناه في هذا الموضع من أوله إلى آخره. فإن لم تجد فيه ما تذهب إليه، فنحن نعتذر إليك من التسمية، ونرجع عمّا حررناه ونسميه: «أوهامنا في أغلاط اللغويين الأقدمين» وإن رأى فيه نحو عشرة تصويبات فليرضَ بتسميتنا تلك، فيكون إطلاق عنواننا على كتابتنا المذكورة من باب تسمية الكل باسم الجزء، كما هو مقرر في كتب القوم. فلقد سموا الإنسان بالعين، والمملوك بالرقبة إلى آخر ما هناك من هذا القبيل.

فهذه كليمات جواباً عمّا كتبه في نحو العمود الأول. فما كان أغناه عن ذاك الطول الممل!

وأما ما كتبه بخصوص الدحية، فيكاد يكون فارغاً، لأنّنا أثبتنا رأياً كان فيه تردد وتحير، فوافقنا اللغويين، وخالفنا آخرين، أو واحداً هو في رأس جماعة من تلاميذه. وذهابه إلى أنَّ معنى الدحية مأخوذ من دحاه يدحوه، بمعنى بسطه ومهده، تابعاً بذلك اللغويين، فنحن لا نمنعه من مشايعتهم، لكنّنا نرى ما نشاء ولا نكره أحداً على متابعتنا. ولكل امرىء ما يحب وما يكره. فنستأذنهُ إذن بإبداء رأينا، كما ندعه يمضي في رأيه حسبما يشاء ويهوى. على أنَّ الدحي بمعنى السوق أنسب لمن يسير جيشاً بين يديه، لأنَّ هذا المعنى يرى في معنى لفظة Dux اللاتينية. أما أنَّ السوق «من عمل السوقة والعبيد» فممّا لا يوافقه عليه ناطق بالضاد ولو كان الأمر كما ادعى لما أعير هذا اللفظ لله عزَّ وجلَّ، إذ لا ينسب إليه مجازاً إلا أفخم الكلم وأشرفها وأنبلها. قال الزمخشري في أساسه: «ومن المجاز: ساق الله إليه خيراً، وساق [العروس] إليها [أي إلى عروسه] المهر. وساقت الريح السحاب. وأردت هذه الدار بثمن، فساقها الله إليك بلا ثمن... إلى آخر ما هناك من المجاز في معنى

السوق. وفوق قول الزمخشري، ما في سورة الأعراف: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[1]... إلى آخر الآية. ـ وفي سورة الملائكة: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾[2]... وفي سورة السجدة: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾[3]... وفي سورة مريم: ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴿٨٦﴾﴾[4].

وكفى حضرة الأزهري هذه الهفوة، لينزع من صدور المسلمين وجميع العرب كل ثقة بكلامه وليعلم كل متبصر أنَّ ما كتبهُ في هذا الرد هو للمناقشة الفارغة لا لفائدة علمية جدية تنفع القراء. والدليل على هذه الحقيقة أنَّه هو بنفسه استعمل السوق في كلامه، ونحن ننزهه من أن يكون من السوقة أو العبيد إذ نعده من المنتمين إلى العلم وحضنته. والعلم من صفات أمراء الكلام وملوكهِ. فلقد قال حضرتهُ: «وإنَّ صاحب لسان العرب يرى أيضاً أنَّها عربية. ونحن «نسوق» كلامه فإنَّه أصل لما قاله صاحب التاج..» فالسوق يا سيدي يناسب قائد الجند وأهل العلم وإن ذهبت إلى ما يخالف هذا الرأي.

أما إنكاره الفتي (بضم فكسر فتشديد) جمعاً لجمع فتية، الذي هو جمع قلة لفتى فظاهر من أنَّ الأول جمع كثرة، ووضع بعد جمع القلة. واللغويون ـ وإن لم يصرحوا بقولهم جمع الجمع ـ يشيرون إليه بعملهم هذا من طرف خفي. قال في التاج في (ك م م): «... وقال غيره: كم كل نور وعاؤُه والجمع أكمام وأكاميم...» ولم يقل جمع الجمع. ـ وقال في القاموس: «الدلو... ج: أدل ودلاء ودُليّ ودِليّ ودَليّ» اهـ. ولم يقل في دلاء جمع لجمع أدلٍ. وقد قاله في التاج وهذا نص عبارته: الدلو... ج في أقل العدد: أدلٍ وهو أفعل قلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة. والكثير: دلاء

(1) سورة الأعراف، الآية: 57.

(2) سورة فاطر، الآية: 9.

(3) سورة السجدة، الآية: 27.

(4) سورة مريم، الآية: 86.

ككتاب ودُلي على فعول ودِلي بكسر الدال على فعول أيضاً ودليّ كعلي...» ـ وقال في القاموس أيضاً في (ق ن و): «القناة... ج: قنوات وقناً وقني فقال شارحه: قناة... ج قنوات بالتحريك وقني (كذا) كعصاة وعصي (كذا. مع أنَّ الصواب أنَّ عصاة من لحن عوام العراق وجمعها على عصاً من كلامهم أيضاً ولا يستشهد بلحن الكلام لتأييد فصيحهِ. والسيد مرتضى نفسه قد نقل العصاة وصرح بأنَّها أول لحن سمع بالعراق اعتماداً على الفراء ولم يذكر في جموعها «عصي» أي عصاً وقد كرر هذا الغلط مرة أُخرى في تاجه، إذ قال في ترجمة (ن ش و): «النشاة: الشجرة اليابسة ج نشاً كعصاة وعصاً ذكره المطرز» اهـ).

ومن الأدلة الواضحة على عدم تصريحهم بجمع الجمع واكتفائهم بقولهم: ويجمع على كذا. ما جاء في القاموس. قال في (ق ف و): «والقفا... ج أقفٍ وأقفية وأقفاء وقُفيّ وقِفيّ وقفين» اهـ ـ والذي في السان: «قال الجوهري:... أقفاء جمع القلة والكثير قفي على فعول مثل عصاً وعُصي» اهـ. ولو أردنا أن نسرد لك كل ما جاء في دواوين اللغة من هذا القبيل لطال بنا النفس ولم نزدد علماً ولا خبرة. فاجتزأنا بما ذكرنا. وكل ذلك تحقيقاً لما أتينا به وتفنيداً لما ادعاه حضرة مناظرنا الكريم.

ومن غريب ما قوَّلنا الأديب الأزهري ما لم نقل ما نسبهُ إلينا بقوله: «إنَّه يؤخذ منه أنَّ جمع الجمع قياسي» ونحن لم نذهب إليه فهي من أحلامه لا غير، ففي أي مقال وجد هذا الزعم؟

أما أنَّ فعلة المكسور الأول يجمع على فعول فقد استنتجناه ممَّا وجدناه في اللسان ونقله التاج في مادة(ح ق ب) فقد جاء فيهما: الحقبة بالكسر: السنة والجمعِ حقب وحقوب كحلية وحليّ». فهذا كلام يشعر بأنَّ هناك قياساً وإن لم يصرح به الصرفيون.

وقال في اعتراضه الرابع: «إنَّه ذكر أنَّ فعلة لا يجمع على «فعول» إلا إذا كانت لغير عاقل» ـ والذي قلناهُ: إنَّ فعلة لا يجمع على «فعال» إلا إذا كانت لغير عاقل. فاعترض علينا وقال: «ونحن لم نجد علماء العربية اشترطوا ذلك،

فقد قالوا: «وشذ مجيء فعلة على فعال كلقحة ولقاح ورمة ورمام وأطلقوا العبارة». ـ قلنا: ونحن أيضاً وجدنا ما وجده في كتب القواعد ودواوين اللغة. لكن اجتهادنا أدّى بنا إلى أنَّ الأمثلة كثيرة أي تتجاوز العشرة فإذا جاوزت هذا العدد عدت كثيرة وإذا كانت كثيرة، حق للمتتبع أن يبني عليها قاعدة وإن لم يصرح بها الصرفيون. أما أنَّ الشواهد كثيرة فواضحة ممَّا ورد في الكلام الفصيح كقولهم: لقحة ولقاح، إبرة وإبار، فقرة وفقار، حقة وحقاق، رمة ورمام، رهمة ورهام، ذهبة وذهاب، كفة وكفاف، لمة ولمام، ليطة ولياط، مرة ومرار، ضفة وضفاف، إلى غيرها. وكلها لا يعقل. فما يقول حضرة الشيخ الأزهري بعد هذا التتبع والاستقراء؟ وبهذا القدر كفاية لمن يريد اتباع الحق الصراح والله هادينا إلى الصواب.

السؤال(*)

طالعتُ ما نشرت «الأهرام» للأب أنسطاس (؟) ماري الكرملي، الذي عين عضواً في المجمع اللغوي المصري، الذي فيه «فنسنك»، المشتهر بطعنه في القرآن الحكيم، وتعريضه بالرسول عليه الصلاة والسلام، أي المقالات الأنسطاسية (؟)، المتضمنة تفسير قانصة الدجاجة (؟)، والقلفطريات، ورد مفردات اللغة العربية أو «لغة القرآن» إلى أُصولها اللاتينية، أو الرومية، كما طالعت ما أثبت علماء لغويون في «الأهرام» وفي «الجهاد» من أغلاط لغوية للأب أنسطاس (؟)، وجهل لمتن اللغة العربية، وفسادٍ في التركيب، وقد أضحى الأب معروفاً بأنَّهُ الخادم المجتهد للغة اللاتينية، واللغة الرومية، ولهذا أقول للأب إنَّه جاء فيما يسمونه علم النحو، في لغة العرب قولهم «جاء زيد»، وأسأله هل هذا الكلام «جاء زيد» لاتيني الأصل، أم هل هو رومي أصلاً. أرجو من الأب النشيط الجريء الجواب عن ذلك بسرعة.

متعصب

(*) الجهاد: 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1933.

جوابه

لا يجيبك الأب أنستاس إلا لما تتعلم رسم اسمه. فإذا كنت باقياً يا «متعصب»، وهو أحد أسمائك التي اتخذتها حديثاً على جهلك السابق، فالأجدر بك أن تتعلم كتابة الألفاظ قبل صوغها في عبارات. ـ أما أنَّك أنت بنفسك ذاك الذي اتخذ تلك الأسماء العديدة، فظاهر من جمود أفكارك التي لم تخرج عن أنسطاس، وأنسطاسيات وقانصة الدجاجة والقلفطريات وتمييزك اللاتينية من الرومية مع أنَّ كلتيهما واحدة، إذ الأولى منسوبة إلى القوم والثانية منسوبة إلى الحاضرة التي كانت مقامهم، وزعمك أنِّي أرد مفردات اللغة العربية إلى أصولها اللاتينية مع أنَّ كثيرين من أعلام الأئمة سبقوني إلى هذا العمل. وزعمك أنَّ علماء لغويين أثبتوا لي أغلاطاً ذكروها في «الأهرام» و«الجهاد» مع أنَّه اتضح أنَّ هؤلاء ليسوا إلا رجلاً واحداً اتخذ أسماء كثيرة فارغة ليثبت بها أنَّها لرجال مختلفين، مع أربعة من الجهلة ظهرت سخافتهم وبلاهتهم ممَّا خطوه أو خولطوا في عقولهم، فنبههم على بلادتهم جماعة من المجلين في البراعة والبراعة.

وسؤالك عن أصل «جاء زيد» وهل هو لاتيني أم هل هو رومي، يدلُّ دلالة بيِّنة على قصر عقلك. وعلى أنَّك لا تفهم البتة ما أحرره من أغلاط اللغويين الأقدمين، وأنَّك في مراحل بعيدة عن تفهم ما يكتب في هذا الموضوع.

جواب(*)

سأل سائل أمس، في «الجهاد» خادم اللاتينية والرومانية، الأب أنسطاس (؟) ماري الكرملي عن القول العربي: «جاء زيد»، هل هو كلام لاتيني الأصل، أم هل هو رومي أصلاً، وطلب من أستاذنا أنسطاس (؟)

(*) الجهاد: 13 نوفمبر/تشرين الثاني 1933.

الجواب بسرعة، فأبادر إلى الجواب، وهو: أنَّ رجلاً رومياً إسكافياً كان اسمه «جازِ يدِس» بكسر الزاي والدال، حل ببلاد العرب، في عصر الجاهلية، وأقام بينهم، واستعرب، وكانوا يدعونه «جازيد» بحذف السين، وكسر الزاي، وإسكان الدال. وإنّه واضح أنَّ القول الذي في اللغة العربية الآن، وهو «جاء زيد» مشتق من ذلك الاسم الرومي، وإنَّ العرب جعلوه لفظين في لغتهم، وجعلوا لكلا اللفظين المعنى الذي أرادوا.

وسأثبت بمقال آخر، أن «أكلت السمكة حتى رأسها» عبارة مشتقة بكل ألفاظها من اللغة اللاتينية.

أنسطاس صغير

إيضاح هذا الجواب

لا يخلو أن يكون «أنسطاس صغير» (والصواب أنستاس الصغير لأنَّ أنستاس لا أنسطاس علم ووصف العلم يكون معرفاً) هو الذي سمى نفسه «مسلماً» بعد أن اتخذ له أسماء لا تحصى على شاكلة البلايا والمصائب التي تبلغ صفاتها وموصوفاتها مئات. وقد أراد صاحب تلك التوقيعات أن يكون رزءاً تمنى به اللغة.

أو أن يكون بليداً على شاكلة أبي قلمون المذكور. فجاء بهذه الخرافة التي تقنعه وتقنع أمثاله، لأنَّ أدلته من نمط أدلة ذلك الجازيدس.

وعلى كل إنّنا نتعجب من أن يطبع في بعض الصحف مثل هذه السخافات التي لا تسمع إلا من أفواه الصبيان الذين لم يبلغوا الحلم. فإن كان هذا العبث بعقول القراء يريح عقل «أبي قلمون» وأشباهه، فإنّه ينزل قدر كتاب (الجهاد) إلى منزلة في غاية الانحطاط والتسفل.

الأب أنستاس والعربية(*)

يكفي هذا العلامة اللغوي فخراً، أنَّه دأب في حفظ لغته، وانتفقه فيها، منذ نصف قرن، ولم يزل يخرج لنا فيها بحوثاً قيمة، وآراء بديعة، وتحقيقات دالة على تبحر وعظيم دراية، ولقد ألف ذيلاً للسان العرب، سيحفظ له المكانة العليا بين نوابغ اللغويين، ويبقى مثالاً لما يجب أن يكون عليه فقه اللغة، وأنشأ (لغة العرب) فكانت مجلة نافعة بارعة فذة، خدمت اللغة العربية ونصرتها، منذ عهد الأتراك الاتحاديين الأشداء إلى ما قبل سنتين، ولا تزال مرجعاً لغوياً وتاريخياً، لكل من يعرف للغة حقها، ويسير في بحثه فيها على الطريقة العلمية، ولأكثر من يعنى بالتاريخ الصريح الصحيح. وطبع هذا العلامة الكريم الجزء الثامن من (إكليل) الهمداني، طبعاً عليه سيماء العلم، والأمانة، وإمارة الاستقصاء، والصيانة، فكان ذلك من أعمال النابغين، وأعظم جهود العالمين، ولهُ إلى ذلك تآليف منها ما طبع وهو (الفوز بالمراد في تاريخ بغداد) و(مختصر تاريخ العراق) والجزء الأول من (أغلاط اللغويين القدماء)، ومنها ما لم يزل في عداد المخطوطات، مثل (كتاب الجموع)، وتدهشك من هذا البحاثة اللغوي أنَّهُ يبحث في فقه اللغة بحثاً لا يقدر عليه إلا ذو علم عظيم، وصبرٍ مهلك، يتتبع أطوار الكلمة وأزمان استعمالها، ويتحرى منشأها، ومسارحها في اللغات القديمة والحديثة، حتى يخرج من بحثه في الغالب مؤيداً ظافراً، فيفرح العلماء والغيارى على العربية، ويسوء الجهلاء والمتطفلين عليها، لفشل أذهانهم عن فهم البحث العلمي المؤيد بالقواعد الراسخة، وبمعرفة كثير من اللغات. والإنسان الجاهل، عدو لما يجهل، وقد أثبت استقراء الحوادث أنَّ النابغ يكون في الغالب بغيضاً لتقاصر الناس عن بلوغ مرتبته، بل منهم من يتربص بهِ الدوائر ويبغيه الغوائل، وربك أعلم بالمهتدين والمعتدين، وتحقيقات هذا النابغ العربي قد طبقت شهرتها المشرقين

(*) جريدة السياسة: 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1933.

والمغربين، وثارت عليه الحساد، وأعداء العربية، والجهلاء، فأخذوا يخترعون أسباب الغض منه، والتثريب عليه، واللوم له، ظانين أنَّهم يشفون صدورهم، ويعلون مراتبهم، ويظهرون علمهم، وهم لا يزالون في خسر وحيرة وانكسار، لأنَّ أساليب اللؤم وعرة، وأسباب الحسد متقطعة، فهو عربي ابن عربي، غيور على لغة العرب، قضى نصف القرن في رعايتها، وإعلان كرامتها، والتنويه بعظمتها، وفي عهد الأتراك الاتحاديين بدأ في طبع كتاب (العين) للخليل بن أحمد فلم يمهلوه طويلاً ولا رويداً، حتى انتقموا منه تنفيذاً لخطتهم القومية.

* * *

ولقد نشر في مجلة الهلال[1] مقالاً عنوانه (العربية مفتاح اللغات)، فبرَّ لغة آبائهِ، وأنصفها، ممَّن يرميها بالضيق، والجمود، والعجز، وهو مغرم بها غراماً عجيباً، يدَّعي أنَّها أعظم لغة في العالم، ولكن مبغضيهِ وحسادهُ على علمه، يتهمونه بتهم باطلة، وينسبون إليه ما من عادة الجهلاء أن يهوِّشوا به على العلماء، وشبههم العاطلة، أنَّه حريص على رجع الألفاظ العربية إلى أصول أجنبية، فكيف ينسب هذا إلى من ادعى أنَّ العربية مفتاح اللغات؟ فنعى عليه دعواه أعداء العربية ومنهم الأستاذ (بندلي جوزي) والأستاذ (مرمرجي) وقالا له: «ارجع أنت ولغتك، لغة الناقة، والبعير، والبعر، والبول، واليرابيع، إلى وسط جزيرة العرب». أجل ربما أداه البحث العلمي إلى أنَّ لفظة عربية كان أصلها أجنبياً، وأمره في ذلك كأمر بقية العلماء المجتهدين، المرتئين، فإنَّه مخلص للغته في بحثه، لا يبغي بجهده، ونصبه الطويل سوى إعلائها، وتطهيرها من أدران التصحيف، والتحريف، والطمس، والشعوذة. فما لهؤلاء المبغضيه المقصرين عن غايته، يدعون أنَّ لهُ قصداً خفياً، وطويةً غير حسنة؟ أفلم يبق للإنسانية محامٍ؟ ولا عن الحق ذائد؟ ولا لرجال

(1) مجلة الهلال: العدد37، ص206 ـ 215.

الإخلاص قادر؟ أنا مسلم، وهو نصراني، ولا يمنعني ذلك أن أنوه بإخلاصهِ للغته العربية، وبنيته الحسنة الزكية لها. ومن أعدائه هنا من يذمه الذم الأكبر، وينعته بما يرمي به الجهلاء العلماء، ومن أقوال فارغة خارجة من دماغ هواء غلبت عاطفته على الحق، وتعوَّد لسانه غير الصدق. لماذا؟ لأنَّ سائلاً سأل هذا الذام عن الفعل (عضد) بمعنى ساعد هل يجوز تضعيف عينه؟ فقال: لا، ثم سأل الأب أنستاس الكرملي، فقال: نعم، لأنَّ التضعيف للتكثير، والمبالغة ولأنَّ... إلخ،[1] فانظر هذه الطباع الحادة، الحارة، كيف تثور لما لا يثير، وتحملها العداوة على التطويح بالمصلحة العامة لأجل (تضعيف عين). وقام على هذا العلامة رجل آخر، ينعى عليه قوله (أنس إليه) مثلاً، ويعدها عليه من الأغاليط والتخاليط، فرددنا عليه قولهُ هذا بنص أساس البلاغة، ونقضنا بقية أقوالهِ، بنص غير الأساس. وسيبقى هذا الرد دليلاً تاريخياً على مقدار علمه، ومبلغ فهمه، وكيفية نقده، فإنَّ الأب أنستاس قد نشره في كتابه (أغلاط اللغويين القدماء) مع كل ما كتب عن بحثه، وما كتب فيه، وعلق على ذلك تعليقاته وردوده، وسيخرج الكتاب للناس، ويعلم الذين ظلموا أنفسهم، أنَّهم كانوا في الحقيقة لأنفسهم ظالمين.

* * *

لقد اتخذوا اللغة هزواً ولعباً أو ملكاً خاصاً بهم، ينفقون منه على من يحبونهُ، ويستوثقون منه بالحديد. على من يبغضونه، ويظنون أنَّ فقه اللغة، ودرايتها، مطالعة مادة في المعجم اللغوي، ومقابلة القول بها، وأنَّ ما خالف هذه المادة، هو من الغلط والشطط، ها هو ذا صاحب لقب (لغوي)[2] يجرؤُ على وزير المعارف المصرية، ويدعوه إلى تصحيح قولٍ ورد في جريدة شعبه، ونصه: «قررت عموم المحاكم الأهلية» لأنَّ العموم، لا يصح عندهُ هنا فإنَّه مصدر الفعل (عمّ) وهو في ذلك مقتدٍ بالمرحوم الشيخ إبراهيم اليازجي، وبآخر

(1) راجع لغة العرب 6: 598 و783 إلى 789 والذام هو وحيد الأيوبي «المؤلف».

(2) هو نجيب شاهين «المؤلف».

قد مات مجازياً لا حقيقياً[1] فمثل هذا الرجل، خطر على العربية، فالعموم مصدر ـ كما نقل هو ـ ولكنَّه (قد سمي به) منذ صدر الإسلام، والمصدر إذا سمي به أصبح حكمه كحكم الأسماء، والفرق ظاهر بين (العموم) الدال على الجمهور و(العموم) الذي هو مصدر (عم)، كالفرق بين (الجمع) بمعنى الجماعة، و(الجمع) مصدر (جمع)، وكالفرق بين (الحشد) بمعنى الجماعة، و(الحشد) مصدر الفعل (حشد). وفي مختار الصحاح ما نصه: «وعندي حشد من الناس، بوزن فلس أي جماعة، وأصلهُ المصدر». فبهذه الطريقة كثرت الأسماء في العربية وهي طريقة طبيعية، ولكل عربي فصيح أن يسمي بمصدر من المصادر لحاجةٍ تعرض له، لأنَّ اللغة وليدة الحاجات، والدليل على أنَّ (العموم) مصدر سمي به منذ صدر الإسلام، قول الشاعر:

فذاك الرب تعبدهُ قريش وهذا الرب يعبدهُ العموم

ولذلك، نجد صاحب (مختصر الدول)[2] يقول في تاريخه العربي «ولعموم المسلمين» أي عامتهم، وربما كان قد نقل التعبير عن كتاب آخر، ـ كعادته ـ فهذا دليل النقل، بعد برهان العقل.

ألا كفوا، هداكم الله، عن هذه الاعتراضات البالية، والتكلفات المكرّهة للعربية إلى الناس، واجنحوا إلى مترص النقل، ومحكم العقل والقياس، فمن أنكر القياس، لم تلتفت إليه الناس، وحطم الزمان أفكاره وإنكاره.

* * *

سيقول بعضهم عنّي ما يقولونه، وينكرون عليَّ ما ينكرونه، فلا غرو أن ينتقموا من صاحب حق، ويثأروا من أخي صدق، ولكن العقلاء المهذبين

---

(1) يشير الكاتب الكبير إلى أسعد خليل داغر صاحب تذكرة الكاتب في ص40 من كتابه الطافح بالسقم والغلط والركة والخلف والسقط وقد فند ما فيه من المزالق الأستاذ الكبير نفسه في المجالات والجرائد. ونحن أيضاً فندنا قسماً آخر منه في لغة العرب وفي بعض الصحف والمجلات.

(2) مختصر الدول: ص507.

يعلمون أنَّ الذم غير العلم، وأنَّ العلم غير ما يأتي بهِ هؤلاء. ولقد قال أبو الحسن علي بن أبي طالب قديماً «إن نصر الباطل فقديماً فعل، وإن غلب الحق فعسى ولعلَّ». فليقولوا ما يقولون، فليس عندي، والله، إلا السكوت، وما قصدت إلا إلى الحق، والله على ما أقول شهيد.

مصر القاهرة

مصطفى جواد

تأييد لما سبق

الأستاذ الكبير مصطفى أفندي جواد مخلص في كل ما قال وهو مثال مكارم الأخلاق المجسم وممَّا يؤيد قوله في ورود معنى «العموم» بمعنى الجمع والجمهور ما ورد في بيت من أبيات شواهد شرح قطر الندى في الأسماء الموصولة:

نصلي للذي صلت قريش ونعبده وإن جحد العموم

قال الشارح: «أي نصلي للذي صلت قريش. والعموم جميع الناس. وقال صاحب المطول: «العموم، بالضم، جمع عام. والمراد به هنا عامة الكفار والمنكرين للربوبية ومدلول الجحد محذوف، أي جحده» انتهى ـ قلنا فإذا كان العموم جمع عام فيكون مثل غرور وشهود وقعود وجلوس وحضور ورتوع وشروب ونحوها التي مفردها غار وشاهد وقاعد وجالس وحاضر وراتع وشارب إلى غيرها. لكنَّنا نرجح على هذا الرأي ما ذهب إليه الأستاذ الكبير مصطفى أفندي جواد.

أنسطاسيات(*)

سأل سائل في «الجهاد» الأغر، الأب أنسطاس (؟) ماري الكرملي، خادم اللاتينية والرومية، خدمتهُ المعروفة عن القول العربي (جاء زيد) هل هو

(*) الجهاد: 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1933.

لاتيني الأصلي أم هل هو رومي أصلاً. وأجبتُ أنا عن السؤال مثبتاً أنَّهُ من اللغة الرومية. والآن أزيد السائل فائدة، فأقول له: إنَّ العبارة العربية (أكلت السمكة حتى رأسها) أصلها بكل ألفاظها لغة لاتينية، وإن كانت من الألفاظ اللاتينية المهجورة منذ العصور الخالية، وإليه البيان التاريخي اللغوي الأنسطاسي (؟) للشائق المعتبر:

أكلت (كالاتو) السمكة (سمكتا) بكسرتين فإسكان - حتى (كتا) بفتح الكاف - الرأس (راسو) يتضح من هذا أنَّ (أكلت السمكة حتى رأسها) عبارة لاتينية الأصل الذي هو في اللسان اللاتيني: (كالاتو سمكتا كتا راسو).

أفلا يعلم السائل المتحذلق أنَّ (العرب) أصلها رومي وهو (ارابس) بكسر الباء، وأنَّ (مكة) أصلها رومي وهو (مكاكس) بكسر الكاف الأخيرة وأنَّ (دمشق) أصلها رومي، وهو (دمشيكس) بكسر الكاف، وأنَّ (شرقي الأردن) أصلها رومي، وهو (شركيكي ريدينس) بكسر الراء والدال والنون، وأنَّ (فلسطين) أصلها رومي وهو (فلستيدس)، وأنَّ (القدس) أصلها رومي وهو (كوديدس)، وأنَّ (بغداد) أصلها رومي وهو (بكديدس) وأنَّ البصرة أصلها رومي وهو (بساريتس)، وأنَّ (ابن منظور صاحب لسان العرب) لاتيني الأصل (بيني مانازارو)، وأنَّ (الجوهري صاحب الصحاح) من روما وكان (اسمه) جاهارو، وأنَّ (الأصمعي) من نابولي، وكان اسمه (أسماتو)، وأنَّ (الفراء) من ميلانو وكان اسمه (فرارو)، وأنَّ (الزبيدي صاحب تاج العروس) من فنسيا، وكان اسمه (زبيدو) وأنَّ الرازي صاحب، مختار الصحاح من سيسليا، وكان اسمه (رازو)، وأن ابن قتيبة من توسكانا وكان اسمه (بيني كوتابو)، وأن ابن مالك لاتيني الأصل، وكان يسمى [بيني مالاكو]، ومثله الأشموني الذي كان اسمه اشمونينو. ذلك هو التحقيق الأنسطاسي (؟) المؤيد بالحجج الناصعة. فخذوا العلم عن أنسطاس (؟) واتركوا كل وسواس دساس، تلقنوا من أنسطاس الدرس، واتركوا الهجس (؟) والهلس.

انسطاس (؟) صغير

أيوبيات

نحن نصبر على هذه الحماقات التي لم تنقطع عن الظهور في جريدة «الجهاد» ونوطن نفسنا عليها وعلى نظائرها ولهذا وصفناها بالأيوبيات. أما أنت يا «أنسطاس [كذا] صغير [كذا] وأنت تريد أنستاس الصغير، فتعلم حسناً سبب تسمية هذا العنوان»، وما هذا الاسم الجديد الذي اتخذته لنفسك بعد «بدوي وعربي وصحفي ومسلم ومتعصب» إلى أمثالها إلا دليلاً بيناً على ما يجيش في صدرك من الحسد الكاوي، والحقد الأسود والجهل الأبتر إلى ما ضاهى هذه السخائم.

وأما سؤالك السابق الفج وجوابك هذا الفطير، فيدلُّ على انحطاط مداركك اليوم بعد اليوم، ممَّا لا ينكرهُ أحد وهل تكون يا «أنسطاس صغير» غير صاحب تلك الآراء المخطوء فيها التي شرعت بسردها منذ أول ردك علينا إلى هذا اليوم؟ فاعلم أنَّ في تكريرك لتلك الأقوال ما يهتك ستر سرك، ويفضحك، ويشير إليك إشارة ظاهرة واضحة، بينة من غير أن تتلفظ باسمك لفظاً جلياً. فلقد عرفك الناس فاحتقروك. ولو سكت، لكان أنسب لمقامك. ثم إنَّ عدم تصريحك باسمك يدلُّ على سوء عملك في نظر نفسك، إذ لو كنت تظن أنَّك تأتي مبرة، أو تنشر حسنة في أي أمر كان لصرحت بجلائك ولم تخفهِ على نفسك وعلى القراء معاً. فكفى بذلك شجباً لنفسك بنفسك!

وأما تأويلك أصل «أكلت السمكة حتى رأسها» وسائر الألفاظ فيدلُّ على ما يخطر في دماغك من الوساوس ونتائج السوداء [المالنخوليا] والسخافات التي تنتابك. ولا جرم أنَّ ذلك كله يدلُّ على مرض عقلي وشيك الوقوع فيك وهو يهددك. فعسى أن لا تصح هذه النبوة!

أما نحن فلا نبالي كلامك هذا، ولا نظائره، ولا كلام غيرك، ولو كانوا

ألوف ألوف، ولا يغير شيئاً من خطتنا، بل يزيدنا شجاعة في الإمعان فيه بلا تريث ولا إبطاء وبلا عود إلى القهقرى.

ونتركك سائراً جاداً في تأصيلك البارع للألفاظ العربية، راجين منك أن تؤصل «وحيداً» و«أيوبياً» فإنَّك بذلك تزيد الناس فضلاً وعلماً وفائدة.

وبعد هذا ندعك «تخبط، وتخلط، وتخرط، وتخمط، وتخنط» ما شئت وهو الهادي إلى الصواب.

سؤال(*)

أسأل الأب أنسطاس (؟) ماري الكرملي المعلومة غيرته على الرومية واللاتينية: هل اللفظان «مغلاط» أي الكثير الغلط، و«خلاط» بتشديد اللام، أي الكثير الخلط، من اللغة الرومية أصلاً، أم هل هما من اللغة اللاتينية؟

مستشرق صغير

جوابه

سؤالك هذا يدلُّ على أنَّك ذاك الهذار، الهذاء، الهراء الذي اتخذ الأسماء المختلفة ليكتم نفسه على القراء، لكنَّه نسي شيئاً هو أنَّ سخافته بقيت كما هي، أي إنَّهُ لا يحسن كتابة «أنسطاس» ولا يميز بين الرومية واللاتينية، وهو يظن أنَّ الرومية هي اليونانية والمعروف عند العلماء أنَّ الرومية [ومعناها لغة أهل روما] هي اللاتينية نفسها. وأما اليونانية فهي لغة يونان، لكن جهله المتكرر في جميع ما يكتب يفضح صاحبهُ، ويدلنا على أنَّه هو هو، وإن اتخذ ألف اسم لنفسه. فهو ذاك الرجل [وحيد] دهره في العلم، و[أيوب] عصره في الصبر والفضيلة. فللَّه دره من مجهول معروف ومن نكرة علم! فهو يفعل في كل ما يكتب ما تفعله النعامة، إذا ما طلبها القناص. قال الدميري في كلامه

(*) الجهاد: 19 نوفمبر/تشرين الثاني 1933.

على النعامة: «ومن حمقها أنَّها ـ إذا أدركها القناص ـ أدخلت رأسها في كثيب رمل، تقدر أنَّها قد استخفت منه» وهكذا يفعل صاحبنا «المستشرق الصغير» يحاول أن يخفي نفسه بعشرات الأسماء التي اتخذها له ولا يزال يتخذها، لكنَّه ينسى أنَّه معروف لدى الجميع، لتكرير جهالاته تكريراً لا تغيير فيه، إذ لا يزال يعيد قوله الرومية واللاتينية، والمغلاط والخلاط، وأنسطاس وأنسطاسيات، وغيرته على الرومية واللاتينية، إلى أمثال هذه الجهالات والرقاعات التي تدلُّ على ضيق عقل كاتبها، وتنم على ما يكوي صدره من الحقد والضغينة. اللهم ألطف به وأخرجه من هذا المأزق الذي وضع نفسه فيه!!!

أبو براقش والبرقش:

قال ابن منظور في لسانه: «البرقش، بالكسر، طويئر من الحمر، متلون صغير مثل العصفور، يسميه أهل الحجاز: الشرشور. قال الأزهري: وسمعت صبيان الأعراب، يسمونه أبا براقش. وقيل أبو براقش: طائر يتلون ألواناً شبيه بالقنفذ (كذا): أعلى ريشهِ أغبر، وأوسطهُ أحمر، وأسفله أسود، إذا انتفش، تغير لونهُ ألواناً شتى. وقال ابن بري: قال ابن خالويه: أبو براقش، طائر يكون في العضاه، ولونه بين السواد والبياض، وله ست قوائم: ثلاث من جانب، وثلاث من جانب، وهو ثقيل العجز، تسمع له حفيفاً إذا طار، وهو يتلون ألواناً» اهـ. المهم من كلامه. ومثل هذا القول، ورد في القاموس، وتاج العروس، وغيرهما من أمهات اللغة. فما المراد بهذا الطائر؟

وأول كل شيء، علينا أن نعلم، أنَّ اللغويين أدخلوا هنا تحت اسم واحد ثلاث طويئرات، يختلف كل واحد منها عن صاحبه، إلا أنَّ الجامع بينها، اختلاف الألوان في كل واحد منها. ـ فالأول نوع من الحمر، والثاني أكبر منهُ حجماً ويكون بحجم القنبر. فصحفها النساخ، في جميع أمهات اللغة، على اختلاف مؤلفيها، وأسمائها، بقولهم: القنفذ، ولا دخل لهذا الحيوان في هذا البحث، إذ لا يشبه الطائر بحيوان، ولا سيما بحيوان لا يشابه الطائر بلونه، ولا بحجمه، ولا بشكله، إذن التصحيف ظاهر، ويجب أن يقال

«القنبر» لا «القنفذ». والثالث طويئر يكون في العضاه، له ست قوائم، وثقيل العجز. ـ فالأول الشبيه بالحمر هو البرقش أيضاً، والشرشور، وبلسان العلم هو Pyromelana Franciscana كما حقق ذلك الدكتور الفريق أمين باشا المعلوف[1] ـ وأما أبو براقش، بالمعنى الثاني، وهو البرقش أيضاً، فلا يمكن أن يكون السابق بل طائر آخر اسمه بلغة العلماء Fringilla caelebs، ومنه كثير في العراق، وديار إيران. وقد عرف ذلك صاحب دائرة المعارف، فذكرهُ في المجلد الثاني من كتابه باسمه: «أبو براقش»[2] لكن ذكر في ختام كلامه ما هدم كل ما بناه في أوله. فقد قال في آخر العمود الأول من الصفحة المذكورة، ما هذا إعادة نصه: وقال القزويني: «إنَّه طائر حسن الصوت، طويل الرقبة والرجلين، أحمر المنقار، في حجم اللقلق، يتلون في كل ساعة، يكون أحمر، وأزرق، وأخضر، وأصفر» ـ وكان قد قال في مستهل كلامه: «طائر من ذوات المنقار المخروطيّ، لكن منقاره يختلف عن منقار الدوري، بكونه أكثر منه استقامة، وأقل صلابة وانحناء» فأين هذا من ذاك؟ وأين العصفور من اللقلق؟ وما ذكره الدميري طائر كبير قائم بنفسه، لا صلة له بما ذكر، وهو المسمى عند الفرنسيين Taléve أو Poule sultane وهو كثير في دجلة، لا سيما في فصل الربيع، وأيام الشتاء، ولون ريشه كعنق الحمام، أو كالفرفير أو الأرجوان، يتموج فيه النُّور تموجاً بين الأحمر، والأزرق، والأخضر، والأصفر، ولهذا يسميه العلماء بلسانهم Porphyris أي الفرفيري، لخاصية تموج ريشهِ، كما ذكره الدميري.

لكن ما المراد بالطويئر الثالث، الذي قال عليه اللغويون، إنَّ له ست قوائم إلى آخر ما قالوا؟ ـ فقد سألت مراراً علماء الحيوان، والطير، في فرنسا، وإنكلترة، وإيطالية، وألمانيا، عن طويئر له ست قوائم، فكانوا يضحكون منّي ويقولون لي: ليس لهذا الطائر وجود، وإن وجد واحد، فهو من

(1) راجع معجم الحيوان ص196.

(2) دائرة المعارف: ج2 ص3.

فلتات الطبيعة. وما زلت أسأل وأبحث، إلى أن عرفتُ هذا الطويئر، وهو ضرب من الجراد، ثقيل العجز، له ست قوائم، إذا طار، يسمع له حفيف، وهو يكثر في العضاه، والكروم، وبعض الغابات، واسمه بالفرنسية Ephippigére de Béziers، وبلسان العلم Ephippiger Bitterensis والذي أضلنا في هذه الطريق، هو تسمية الجراد بالطائر، أو الطويئر. وهو كذلك في لسان فصحائنا وعوامنا. كما أنَّ الناطقين بالضاد يسمون الذبان بالطائر.

إذن هذه أربعة حيوانات أو طيور، عرفت كلها باسم واحد، أو اسمين، أي البرقش أو أبي براقش. ولو وقف الأمر عند هذا الحد لهان، لكنَّهما يقعان على طيور أخر، ذكرها الأدباء، والمؤلفون، من ذلك: النهس. قال ابن الأعرابي في وصف القنبلة: «مصيدة»، يصاد بها النهس، وهو أبو براقش». وابن الأعرابي، من قدماء اللغويين، يعتمد عليه، ويعول على كلامه، إذ يستشهد به في كل حين.

والشرشور، على الحقيقة غير البرقش، وإن ذهب إلى هذا القول بعض اللغويين. ففي شتاء سنة 1911، اتفق لي أن رأيت ثلاثة أزواج من الطائر المسمى بالفرنسية Pinson. وكان معي اثنان من أبناء الناطقين بالضاد: الواحد بدوي عراقي، والآخر حجازي، أقبل إلى العراق لغاية تجارية. فسألتهما عن الطائر فقال البدوي «هذه الكحيلاء» وقال الآخر: «هذا الشرشور» ففهمت أنَّ الأسماء تختلف باختلاف أهالي البلاد، والقبائل.

وهناك عصفور صغير، يسمى أيضاً أبا براقش، وهو المسمى بالفرنسية الشحرور الأزرق، أي باللفظ الإفرنجي: Merle bleu وبلسان العلم: Petrocossyphus cyanus وشحرور الصخر أيضاً اسمه: Petrocossyphus saxatilis.

وجاء أبو براقش خامس، هو الذي جاء بمعنى «أبي قلمون». قال القزويني إنَّ أبا قلمون، هو الطائر المعروف بأبي براقش. فقد قال في كلامه على هذا الطائر الأخير: «وعلى لون هذا الطائر (أبي براقش) نسجت ثياب،

تسمى أبا قلمون، تجلب من الروم» اهـ.. وجاء في التاج في (ق ل م): «وأبو قلمون: ثوب رومي، يتلوَّن ألواناً للعيون. نقله الجوهري». وفي مستدرك هذه المادة: «أبو قلمون: طائر من طير الماء يتراءى بألوان شتى، شبه الثوب به. نقله الجوهري عن رجل سكن مصر» وقال في قلمن: «القلمون محركة: مطارف كثيرة الألوان. عن السيرافي» اهـ. المراد من الاستشهاد به. ولما ورد «أبو براقش» بمعنى «أبي قلمون»، جاء هذا أيضاً بمعان مختلفة ولا بأس من الإمعان في البحث عن حقيقته. قال في (برهان قاطع) ما هذا تعريبه: «القلمون، وأبو قلمون، بفتح اللام هو «بو قلمون» وهو نوع من الديباج الرومي، كثير التموج، يتلون ألواناً مختلفة، في عيون الناظر إليه، وهو هذا الديباج النفيس المسمى اليوم (أي في عهد المؤلف) «جانفس» المصحف عن «جانفزا». ـ وهو أيضاً، ضرب من الحيوان يشبه الوزغ يتلون ألواناً مختلفة (أي الحرباء) ـ ويطلق هذا الاسم على كل من يتلون في الباطن، والخارج. ويتوسع في معناه، فيراد به الدنيا ـ وعلى ما سمعنا أنَّ القلمون، اسم طائر يكون في جبل ايلاول. والألوان المعروفة في الدنيا موجودة فيه وجودها في الطاووس، حتى أنَّه إذا جن الليل، تألق ظهر الطائر تألق شعلة نار. وأهل الشرق يسمون السلحفاة «أبا قلمون» وهو المسمى اليوم «الباغا» (وبالعربية الذبل) يتخذ منها عتائد (أي علب) وأشياء أُخرى، وهي قشرها لا غير، وفي هذه أيضاً ترى ألوان شتى»[1] اهـ. تعريباً.

وجاء في الكتاب نفسه في مادة بوقلمون ما معناه: «هو الديباج الرومي المعروف اليوم باسم «جانفزا أو جانفس» على التحريف، وله ألوان متموجة ـ وهو أيضاً اسم حيوان، من خلق الماء إذا أراد صيد حيوان، تشكل بشكل الحيوان الذي يريد اغتياله، لكي لا يخافه عدوهُ، بل يظن أنَّه من جنسه ـ وهو أيضاً اسم الحرباء، وهي ذلك الحيوان المسمى «قياكلري» ويعرف أيضاً ببوقلمون، طائر آخر، إذا غطس في الماء ظهر متلوناً ألواناً مختلفة. ويطلق

(1) برهان قاطع: ج1، ص109.

لفظ «بوقلمون» على كل من يتلون في الباطن والظاهر. وعلى الدنيا، والفساد، لما فيهما من التقلبات المختلفة ـ وأهل الشرق يطلقون أيضاً اسم «بوقلمون» على السلحفاة التي يتخذ من قشرها العظم المسمى اليوم بالباغا»[1] اهـ.

فأنت ترى من هذا البسط، أنَّ كلاً من لفظتي أبي براقش، وأبي قلمون، جاء بمعانٍ شتى، مرجعها إلى كل ما يتلون ألواناً مختلفة، إن من سكن الماء، أو من الطير، أو من الزحافات، بشرط أن يكون خارجه متلوناً.

وقد ذكر دوزي نقلاً عن فليشر، أصل هذه اللفظة (أي أبي قلمون) وقال إنَّها يونانية الأصل من Hypocalamos على أنّي أراها أقرب إلى لفظة Poichileimon ومعناه «اللابس ثوباً مختلف الألوان» وهو اسم يصح أن يطلق على كل ما عدده صاحب (برهان قاطع) وغيره، ممَّا يتلون ألواناً مختلفة، كالديباج الرومي، المعروف اليوم في بغداد باسم «قنويز عنق الحمام». وما قنويز إلا تصحيف «جانفس» القديمة ـ وكالحرباء، والديك السلطاني، ونحو ذلك الحيوان ما كان من الطير، والدويبات، والملبوس، لأنَّ محصل اللفظة اليونانية «ذو ظاهر متلون» أياً كان هذا الظاهر، ريشاً، أم ثوباً، أم شعراً، أم جلداً، أم قشراً. وزد على ذلك أنَّه جاء في التاج أنَّ الزمت، هو أبو قلمون، بلسان العامة (التاج في ز م ت) فانظر إلى أين نكون إذا تتبعنا أقوال جميع الكتاب في أبي قلمون وأبي براقش.

البوتقة (؟):

في محيط المحيط في مادة (ب و ت ق): «البوتقة (وضبطها بضم الباء وسكون الواو وفتح التاء المثناة وفي الآخر هاء): الوعاء الذي يذيب فيه الصائغ. معرب بوته بالفارسية. والعامة تقول: بودقة بالداء» اهـ ـ وفي أقرب الموارد، في المادة المذكورة: «البوتقة: الوعاء الذي يذيب فيه الصائغ. معرب بوته بالفارسية» اهـ ـ وفي البستان في المادة المذكورة: «البوتقة: الوعاء

---

(1) برهان قاطع: ج1، ص212.

الذي يذيب فيه الصائغ. معرب» اهـ - قلنا والجميع واهمون وكلهم نقلوا عن فريتغ. والعرب الفصحاء لم تعرف هذه الكلمة، بهذه الصورة، والتي في دواوين اللغة، وكتاب مفاتيح العلوم: البوطق والبوطقة، بالطاء وبهاء في الآخر أو بلا هاء. ومن الغريب أنَّ أصحاب هذه المعاجم الحديثة، لم يذكروا هذه اللفظة الفصيحة - وأما التعريف، فليس من الصحة في شيء وكان على صاحب المعجم أن يقول: «وعاء من طين أو حديد أو معدن صلب، يذاب فيه بعض الجواهر. وإلا فقولهم «الصائغ» هو في غير محله.

السجاعة:

قال ابن سيده في المخصص: «السجاع» (وضبطها كشداد) الذي يبني الكلام على ضرب واحد والأنثى سجاعة.. وقد سجع يسجع سجاعة (وضبطت بكسر الأول)[1] - قلنا ولم نجد هذه الكلمة بهذا التقييد، في كتاب لغة مصدراً كان أم غير مصدر، والذي ألفيناه: سجع سجعاً كقطع قطعاً. على أنَّ ابن سيده حجة من الحجج الأثبات، وكلامه ثقة، ولا سيما أنَّ الكلمة محمولة هنا على القياس، لأنَّ السجاعة قد تكون مهنة لبعض الكتاب. والفعالة بالكسر من المصادر المشهورة، الدالة على المهنة والصناعة، مثل: الحدادة، والنجارة، والحراثة، والزراعة، والمساحة، إلى غيرها. إذن من الواجب علينا أن نتخذها وندوّنها في المعاجم ونحتفظ بها.

رجل مسلغ:

وقال المذكور: «رجل مسلغ (وقيدها كمنبر) يصرخ بصوته»[2] اهـ - فقال الناشر في الحاشية: «لم نقف عليه بعد البحث. كتبه مصححه». قلنا: ونحن أيضاً لم نعثر عليه في كتاب من المؤلفات اللغوية، على أنَّه قد يكون على لغة من لغاتهم القديمة. ففي أمهات اللسان: رجل مصلق كمنبر: بليغ وقد صلق يصلق:

(1) ابن سيده: المخصص، ج2، ص115.
(2) المصدر السابق: ج2، ص130.

إذا صات صوتاً شديداً. ويقال في مصلق: مسلق، بالسين، فإذا جاء هذا، كان مسلغ بالغين لغة، وقلب القاف غيناً لغة، أو لثغة معروفة عندهم. فقد قالوا القمس والغمس، وقر عليه الماء وغر، والوقب والوغب، والقفر والغفر، بالتحريك بمعنى الشعر، وامتشق الحسام وامتشغه، وتزيق وتزيغ، إلى غيرها وهي لا تكاد تحصى لكثرتها. ولهذا يجب علينا أن نحتفظ أيضاً بما أورده ابن سيده.

رجل سحيح (؟):

وفي المخصص أيضاً: «رجل سحيح ومحاح: كذاب» فعلق عليه مصححه: «لم نعثر عليه فيما بأيدينا من الكتب»[1] ـ قلنا: الذي نراه أنَّ اللفظة من مسخ النساخ لها. والصواب «رجل مسيح ومحاح: كذاب. وقد ورد هذا المعنى للمسيح من جملة معانيه الكثيرة ولم يذكر في المخصص «المسيح» في هذا الباب ولهذا المعنى. ولا جرم أنَّه كان مذكوراً بهذه الصورة في الأصل، ولكن لما جهل النساخ هذا الحرف، بهذا المعنى، أغفلوه بل مسخوه كما رأيت.

الدهدون (؟):

وجاء أيضاً في المخصص: «والدهدون (وضبطها كجمهور): الكذاب»[2]. فعلق عليها المصحح ما علق على الكلمة السابقة. قلنا ونظن أنَّ الأصل هو الرهدون براء في الأول في مكان الدال. وذكرها بهذا المعنى أصحاب المعاجم الثقات فلتصحح.

الحوق كالرهط (؟):

ووقع في المخصص غلط شنيع وهو ـ ولا شك في ذلك ـ من أغلاط الطبع الفظيعة. فقد جاء ما هذا نصهُ بحروفه «ابن دريد: الحوق (كذا بحاء

(1) المخصص: ج3، ص88.

(2) المصدر السابق: ج3، ص88.

مهملة مفتوحة وواو ساكنة وفي الآخر قاف (كالرهط)»[1]. اهـ. ـ قلنا: وهذا تصحيف قبيح من المصحح أو من الناسخ لا غير والصواب: «الحوف» (بفاء في الآخر) على ما هو متعارف عند الجميع ومدوَّن في معاجم اللغة الأمهات.

الدمحال والبتري والتبري:

قال المجد الفيروزآبادي «الدمحال، بالكسر: التبرِّي (وضبطت في النسخة المشكلة المطبوعة في مصر، بكسر التاء المثناة الفوقية وفتح الباء الموحدة المعجمة من فوق والمشددة، وفتح الراء وفي الآخر ياء غير منقوطة) ولم يفسروه» اهـ. ـ وفي التاج: «الدمحال، بالكسر: التبري. هكذا هو في النسخ بكسر المثناة التحتية» (قلنا نحن: هكذا جاء مطبوعاً في نسخة التاج التي في أيدينا. والصواب بكسر المثناة الفوقية)، وتشديد الموحدة المفتوحة. وفي العباب: بتقديم الموحدة (أي البتري) ولم يفسره أبو عمرو ولا الأزهري. وقد قيل إنَّه منسوب لكذا» اهـ (بياض بعد لكذا) ـ وفي لسان العرب: الدمحال، عن الفراء: الرجل البتري اهـ. هكذا مضبوطة ضبط القلم أي بفتح الباء الموحدة التحتية، وفتح المثناة المنقوطة من فوق المشددة، وكسر الراء، وفي الآخر ياء مشددة. قال الواقف على طبعه: «قوله البتري، هكذا ضبط في عبارة التكملة. وفيها: أبو عمر عن سلمة عن الفراء: الدمحال: البتري. هكذا قال. ولم يفسره. وفي نسخ التهذيب رواية عن الفراء: «التبري ولم يفسره» اهـ وفي القاموس: «التبري، مضبوطاً بكسر التاء وتشديد الموحدة المفتوحة. وقد وجدناه في بعض نسخ التهذيب مضبوطاً بفتح الباء، والتاء، وكسر الراء وتشديد الياء، مفسراً بالرجل الشرير» اهـ. (أي البتريّ) وفي الأوقيانوس لعاصم أفندي: «الدمحال بكسر الدال: التبري، (وضبطت بكسر التاء، وفتح الباء الموحدة المشددة، وفتح الراء وفي الآخر ياء غير منقوطة). ولم يبين اللغويون معنى هذا الحرف. والشارح (أي صاحب تاج العروس السيد مرتضى

---

(1) المصدر السابق: ج4، ص36.

الزبيدي) لم يزده جلاء» ـ وقال فريتغ: «الدمحال: التبريّ (وضبطها بالتاء المثناة المعجمة من فوق المفتوحة، وبالباء الموحدة النقط من تحت، والمفتوحة أيضاً، والراء المشددة المكسورة، وفي الآخر ياء مشددة منقوطة) ولم أجد لغوياً واحداً فسر الكلمة. ـ وفي نسخة القاموس المطبوعة في كلكتة (الهند في سنة 1270 للهجرة وهي مضبوطة بالشكل الكامل): «الدمحال: التبريّ» وضبطت بالقلم، بفتح التاء، وتشديد الباء المفتوحة، وكسر الراء وفتحها معاً. وفي الآخر ياء مشددة. وهذه غريبة، بل في منتهى الغرابة وفي نسخة خطية من القاموس، وهي إحدى النسخ الأربع المخطوطة التي في خزانتنا: الدمحال بالكسر، التتري ولم يفسروه، وضبطت ضبط قلم بتاءين مثناتين منقطتين من فوق ومفتوحتين، فراء مكسورة، وياء مشدودة. وفي الجاسوس لأحمد فارس، في: «الدمحال، بالكسر، التبري ولم يفسروه» وكتبها بتاء مثناة من فوق، فياء مثناة منقوطة باثنتين من تحت، فراء فياء مشدودة[1]. والكلمة غير مقيدة بحركات لتبين لفظ الكلمة الصحيح. ـ وقال غوليوس: الدمحال: كالتبريء، والدمحلة: أي المرأة السمينة الحسناء» اهـ. وضبطها بتاء مثناة من فوق مفتوحة، وباء بنقطة واحدة من تحت. ومفتوحة، يليها راء مشدودة مكسورة، بعدها ياء منقوطة باثنتين وساكنة وفي الآخر همزة (كذا).

فهذه إحدى عشرة كلمة، مختلفة الروايات، والضبط لتفسر لنا كلمة واحدة غير معروفة المعنى. وإذا النتيجة أنّنا لم نعرف الدمحال، ولا مبنى الكلمة التي فسرت بها، ولا معناها. فلماذا وضعت إذن هذه اللفظة، وما الفائدة من إيراد هذه الكلم باختلاف لغاتها؟. قلنا: إنَّ الذي فسر الدمحال في أول الأمر، فسرها بكلمة كان يفهمها من يقرأها، فلما ذهب عارفوها، جهل معناها من جاء بعدهم. فما هذه الكلمة؟ ـ وقبل أن نبدي رأينا فيها، نذكر هنا أنّنا عرضنا هذا السؤال، على أستاذنا المرحوم، السيد الجليل محمود شكري

(1) الجاسوس: ص309.

الألوسي في 16 كانون الأول (ديسمبر) سنة 1916 للميلاد، فكتب إلينا الجواب الذي نعيد نقل نصهِ بحروفه:

«إلى الفاضل الأديب والمحقق الأريب، الأب أنستاس ماري الكرملي، «وردني سؤالكم، ودققت النظر فيه، والحق بيدك إن اعترضت على ما ترى في كتب اللغة من الألفاظ التي تعد من قبيل المهملات. والظاهر أنَّ السبب في ذلك، عدم تلقيها عن أهلها وقراءتها على أساتذتها كسائر العلوم.

«وقد رأيتُ تفسير اللفظة في اللسان[1]، عند ذكر بتري في تفسير الدمحال (وهنا نقل الأستاذ المرحوم ما نقلناه نحن هنا عن اللسان ثم قال): ومن الجائز أن يكون ضبط القاموس، وضبط غيره صحيحاً. فإنَّ البتر والتبر متقاربا بالمعنى. فالتبر: الهلاك. والمتبور الهالك. والتبر: الإفساد ومنه: ﴿وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا﴾[2].

«والأبتر، بتقديم الباء: الذي لا خير فيه. وكل أمر انقطع من الخير، فهو أبتر. والأبتر من الحيات الذي يقال له الشيطان، قصير الذنب لا رآه أحد إلا فر منه، ولا تبصره حامل إلا وأسقطت. وإنَّما سمي بذلك لقصر ذنبه، كأنَّه بتر منه. ـ والأبتر: الناقص البركة إلى آخر ما ذكروه. فعلى هذا يجوز أن يكون البتري أو التبري مراداً به الرجل السوء، الذي لا خير فيه أو الهالك. والياء المشددة للمبالغة، لا للنسب. فإنَّهم ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب، لأمور منها: أنَّهم ألحقوها للفرق بين الواحد وجنسيته، فقالوا: زنج وزنجي، وترك وتركي، على قول بمنزلة تمر وتمرة، ونخل ونخلة. ـ وللمبالغة فقالوا في أحمر وأشقر أحمري وأشقري. كما قالوا: راوية ونسابة، أي بتاء زائدة للمبالغة. ـ وزائدة زيادة لازمة، نحو: كرسي وبرني وهو ضرب من أجود التمر، ونحو بردي، وهو نبت. وهذا كإدخال التاء في ما لا معنى فيه للتأنيث كفرقة وظلمة. ـ وزائدة زيادة عارضة، كقوله: أطرباً

(1) لسان العرب: ج13 ص267 (الهامش).

(2) سورة الإسراء، الآية: 7.

وأنت قنسري؟ والدهر بالإنسان دواري، أي دوار. فعلى هذا قولنا تبري أو بتري، معناه كثير الشر، أو الفساد أو نحو ذلك. وأما ما ذكروه من كسر المثناة، وتشديد الموحدة، فهو مأخوذ من ضبط الأقلام، والذي أكثره من تحريف النساخ. والحقيقة ما ذكرنا.

«على أنَّ لي قولاً لم يذكره اللغويون في الكتب التي في أيدينا وهو أنَّ البتري: (بفتح الباء في الأول وياء النسبة في الآخر) الرجل الذي يقول بمقالة المغيرة بن سعد الأبتر، إمام فرقة من فرق الزيدية، وهم فرقة من الشيعة، لهم مقالة تخالف مقالة سائر الزيدية. ففي الصحاح: «البترية فرقة من الزيدية، نسبوا إلى المغيرة بن سعد، ولقبه الأبتر». وفي تعريفات السيد: «البترية وافقوا السليمانية، إلا أنَّهم توقفوا في عثمان رضي الله عنه». ولهم ذكر في غير ذلك من كتب المقالات والنحل. هذا ما أمكنني ذكره. وليتكم نظرتم إلى الأوقيانوس، فرأيتم ما ذكر في ترجمة هذه اللفظة. ولا زلتم موفقين.

«الفقير إليه تعالى

محمود شكري الالوسي»

إلى هنا كلام أستاذنا الجليل. ثم ذكرنا له ما وجدناه في الأوقيانوس، على ما أوردناهُ هنا فبقي على رأيه، وهو رأي له قوته التي لا تنكر.

أما رأينا الخاص فهو أنَّنا وجدنا ما في نسخة القاموس الخطية التي في خزانتنا هو الصحيح، وإن كنَّا لا نستقبح سائر الآراء، إذ لا بدَّ من أنَّها مبنية على معنى لغوي، يؤيده الاشتقاق، لكنَّنا نفضل على جميع الروايات والألفاظ، قول النسخة أنَّ الدمحال هو التتري، لأسباب:

الأول أنَّ الدمحال يؤيد معنى التتري في أنَّ الكلمة مشتقة من دمحلهُ أي دحرجهُ كدحملهُ. والدماحل، بالضم: المكتنز المتداخل كالدحامل. وأنت تعلم أنَّ هذه الصفة هي من صفات التتر إذ يرون ضخاماً مكتنزين، قصاراً في أغلب الأحيان.

الثاني، إذا اعتبرت دال دمحال زائدة، داخلة على رأس الكلمة، فيكون الأصل «محالاً» كشداد. والمحال المكار الخداع وهو من المحال مصدر ماحل، والمحال بكسر الأول: الكيد، وروم الأمر بالحيل، والتدبير، والمكر، والقدرة، والجدال، والعذاب، والعقاب، والعداوة، والقوة، والشدة، والهلاك، والإهلاك. وكل ذلك من أوصاف التتر المشهورة التي لا ينكرها أحد من المطلعين على أحوالهم وعلى التاريخ.

أما أنَّ الدال قد تزاد في الأول، فظاهر من قولهم: دال الرجل، عدا عدواً متقارباً. وهو من قولهم ألّ الرجل، أي أسرع ـ والدَّبر بفتح الدال: القطعة من الأرض، تخرج في البحر، فتكون كالجزيرة يعلوها الماء مرة ومرة ينضب عنها، وهو من البر بمعنى الأرض. ـ ودجن اليوم: كان فيه دجن، وهو إلباس الغيم الأرض. ـ والدجنة: الظلمة، وهو من قولهم: جنه الليل أي ستره، وأظلم عليه. ـ إلى آخر ما هناك من الأمثلة الكثيرة. إذن: الدمحال يؤيد معنى التتري، إن اشتققته من الدمحلة وإن من المحال.

الثالث: كل من يطالع مؤرخي العرب، كالمسعودي، وابن خلدون، وابن الأثير، وغيرهم يحقق أنهم وصفوا التتر وصفاً هائلاً، كما وصفهم الإفرنج، ونسبوا إليهم أنواع المخازي والمساوىء، والمقابح. وحسبك أن تعلم ما جاء في التاج تعريفاً للتتر فقد قال في مادة (ت ت ر) ما هذه صورته: التتر محركة، أهمله الجوهري. وقال الصاغاني: هم جيل بأقاصي بلاد المشرق، في جبال طغماج من حدود الصين، يتاخمون الترك ويجاورونهم، وبينهم وبين بلاد الإسلام، التي هي ما وراء النهر، ما يزيد على مسيرة ستة أشهر، وهم الذين عناهم النبي ﷺ: «كأنَّ وجوههم المجانّ المطرقة». كذا في مروج الذهب. وتفصيلهُ في تاريخ ابن خلدون الإشبيلي».

فقوله: «كأنَّ وجوههم المجانّ المطرقة» يعني أنَّ خلقتهم مخالفة لخلقة سائر الناس، وهم أصحاب المقابح، وأنَّهم من نسل يأجوج ومأجوج. وقد

ذكرهم الدميري في باب يأجوج ومأجوج من كتابه «حياة الحيوان». وفي مراجعة هذا الفصل غنى عن كل كتاب.

الرابع: أنَّ التري، كلمة كانت معروفة، شائعة، ذائعة بين جميع طبقات الناس، ولذلك ـ إن ضبطت وإن لم تضبط، وإن نقطت، وإن لم تنقط ـ، لم تخف على أحد فلما بطل استعمالها، وانقطع ذكرها من الألسنة، أصبحت كلمة مجهولة، أو إن لم تكن مجهولة بتاتاً، فإنَّها أصبحت غير معروفة عند أغلب الناس، ولهذا لم يحسن قراءتها كثيرون، وغمض معناها على جماعة غير يسيرة من أبناء اللغة والأدب أنفسهم.

هذا رأينا نعرضه على القراء، يتبعه من يشاء، ويضرب به عرض الحائط من يشاء، ولكل حريته في التفكير والتأويل.

الحبس:

من معاني الحبس، بالكسر ما ذكره السيد مرتضى: «سوار من فضة يجعل في وسط القرام. وهو ستر يجمع به ليضيء البيت» اهـ. فما هو هذا الحبس؟ وما المراد به؟ فإنَّ العبارة غير واضحة. وكنَّا قد سألنا هذا السؤال أستاذنا الورع، السيد محمود شكري الألوسي في 18 أيار ـ (مايو) ـ من سنة 1923، فكتب إلينا جواباً هذا هو بنصهِ وحروفه:

«هذه عبارة لسان العرب أيضاً. والقوم ينقل بعضهم عن بعض، من دون أن يتصوروا المعنى، وإلا لغيروا ما نقلوهُ إلى عبارة تفصح عن المعنى المراد، ولم يرتضوا أن يجري قلمهم بمثل هذه العبارات الركيكة، والجمل المبهمة، التي أضاعوا بها العلم، وحرموا الناس فهم المراد. وتوضيح هذه العبارة: الحبس (بالكسر): سوار من فضة، وبعضهم يقول المحبس، إلى آخر العبارة. وأرادوا بالسوار، الحلقة، والحبس كما يكون حلقة من فضة، تكون من نحاس، وحديد، وخشب، وغير ذلك، تجعل في وسط القرام، وهو الستر. وعوام بغداد يسمونه «پردة» (بباء مثلثة معجمة من تحت ومفتوحة، يليها راء

ساكنة، بعدها دال، فهاء، والكلمة فارسية الأصل) يُوضع على الأبواب والشبابيك. وهذه الحلقة توضع في وسط القرام (البردة)، وتدخل البردة فيها، لتجتمع، حتى يضيء البيت، ويرتفع الظلام الحاصل من سدلها. والآن من الناس من يشد وسط القرام بخيط، ليجتمع ويدخل الضوء البيت. ومنهم من يجعل في وسطه حلقة، ومنهم من يدق بجنبه مسماراً فيشكل البردة فيه ومنهم... ومنهم...».

«فحاصل المعنى أنَّ الحبس حلقة يدخل فيها الستر إلى وسطه، ليجتمع بواسطة هذا الحبس، ولا يكون مانعاً من دخول الضوء إلى البيت، إذ لو كانت الستور مسدولة على الأبواب، والشبابيك، يكون البيت المعلق على منافذه الستور المذكورة، مظلماً غير مضيء فإذا اجتمعت بواسطة دخولها في الحلقات، أو شد أوساطها بخيوط، أو بغير ذلك، أضاء البيت كما هو معلوم، مشاهد للجميع. هذا ما تيسر، ورحم الله امرءاً عذر» اهـ.

ونحن نرى أنَّ أستاذنا حل المغلق من هذا التعبير، ولا حاجة في صدرنا إلى زيادة حرف على كلامه. فليحفظ. بيد أنَّنا نقول: إنَّ الحبس هنا بكسر الأول، ورد بمعنى اسم الفاعل، أي بمعنى الحابس، والإفرنج يستعملون اليوم لحبس القرام حبلاً أو خيطاً يجمع القرام في وسطه، ويسمى عندهم Embrasse ومعناه الحابس أو الحبس. والكلمة عندهم لا ترتقي إلى أبعد من المائة الثانية عشرة، أما العربية، فتصعد بنا إلى نحو صدر الإسلام. وبين الزمنين فرق عظيم.

الصوت المجسد:

في محيط المحيط: «صوت مجسد: قائم على نغمات مخنة أي مطربة» اهـ. وضبط «مجسد» كمحمد، ومخنة كمسنة أي بضم الميم، وكسر الخاء المعجمة، وتشديد النون المفتوحة، وفي الآخر هاء. فقوله: «قائم لم يذكره غيرهُ». وقولهُ: «مخنة» لا وجود لها في العربية، ولا سيما بمعنى المطربة. إنَّما

المخن، عكس ما يريد، أي المجن من أجنهُ فهو مجنون، فيكون معنى المخن المسبب للجنون، وهو ممَّا لا يطرب له ـ وإن قيل هو من الخنان لا من الأخنان، أجبناك: الخنان بالضم والكسر: داء يأخذ الطير في حلوقها، وزكام للإبل. ـ وإن قلت من الخنين، قلنا الخنين: ضحك كالبكاء أو الضحك في الأنف، وكل ذلك ليس من المطربات: فلا جرم أنَّ قوله «المخنة» مصحف، لكن عن أي كلمة؟

وفي أقرب الموارد: «صوت مسجد: مرقوم على نغمات ومحنة» وقيد محنة بالقلم بكسر الميم، وإسكان الحاء المهملة، ونون مفتوحة، وفي الآخر هاء. فهنا اختلافات عن محيط المحيط إذ يقول: مرقوم ومحنة. فما المراد بالمحنة؟ ـ فالذي في ديوانه المحنة: اسم محن الفضة: إذا صفاها وخلصها بالنار. وأيضاً ما يمتحن به الإنسان من بلية. وكلا المعنيين لا يوافق البحث الذي يدور الكلام عليه. فهناك إذن خطأ في الرواية. فما عسى أن يكون الصحيح؟

وفي البستان: «صوت مجسد: قائم على نغمات محنة أي مطربة والجمع مجاسد» اهـ. وهو مثل كلام محيط المحيط، لكنَّه جعل محنة (وضبطها بضم الميم، وكسر الحاء المهملة، وفتح النون المشددة، وفي الآخر هاء) لكن هل وردت محنة بمعنى مطربة، كما أولها فالذي في كتابه أحن القوس صاحبها: جعلها تصوت. وأحن الرجل: أخطأ. وكلاهما لا يوافق قوله «مطربة»، ولم يرد في أمهات اللغة. والذي جاء بمعنى مطرب الحنان. قال في مستدرك التاج، في (ح ن ن): «عود حنان: مطرب على التشبيه». ولم يزيدوا على هذا القدر. فأين قوله: نغمات محنة أي مطربة؟

فمن أين أخذ البستاني الأول كلامه، حتى يصلحه له البستاني الثاني، ولا سيما كلام البستانيين، مخالف لقول سائر أصحاب المعاجم؟ ـ لا شك أنَّ البستاني الأكبر استمد قوله من معجم فريتغ، إذ يقول ما هذا نقله بالعربية: «المجسد: المصبوغ بالجساد وهو الزعفران. ومنه أخذ قولهم: صوت مجسد

أي مرقوم على نغمات (ومحسنة؟) ومحنة» اهـ وقد نقلنا بالحرف العربي قوله: صوت مجسد إلى كلمة محنة.

فأنت ترى أنَّ اللغوي الألماني، ظفر بنص يقول صاحبه: «على نغمات ومحنة (؟)» ووضع علامة شك، أو استفهام، وراء «محنة»، كأنَّه يشير إلى خطأ وقع فيها. ولهذا وضع أمارة الريب وراءها. ثم بدا له بدوة، أصلح فيها ما خاله وهماً. فقال: «على نغمات ومحنة»، وضبط «محنة»، كما ضبطت في جميع نسخ القاموس المطبوعة. ومن هذا كله لم يظهر أنَّ البستاني نقل روايته عن غير فريتغ، وأنَّ ما قرأهُ هو نتيجة اجتهاده، لكنَّها بعيدة عن الصواب، كما رأيت.

ثم بحثنا عن «الصوت المجسد» في معيار اللغة، فإذا به يقول: «وصوت مجسد، كمعظم، مرقوم على نغمات محسنة». ومؤلف «المعيار» محمد علي بن محمد صادق الشيرازي، وقد أتم تأليفه في سنة 1273 للهجرة، (سنة 1856 للميلاد)، وكلامه يشبه كلام فريتغ، الذي توقف في قراءة «محسنة»، فقرأها «محنة»، ولا بدَّ من أنَّ كلا اللغويين الأعجميين الألماني والإيراني، استند إلى كتاب لغة ليقول هذا القول، فمن هو القائل الأول؟

الظاهر أنَّ اللغويين الغريبين نقلا عبارتهما عن صاحب الأوقيانوس، إذ يقول: «صوت مجسد أي مرقوم على نغمات ومحسنة» وبين رواية الشيرازي وعاصم أفندي فرق طفيف في الظاهر، جليل في الباطن. وهذا الفرق هو أنَّ صاحب معيار اللغة يقول: «مرقوم على نغمات محسنة» بلا واو العطف قبل محسنة، وصاحب الأوقيانوس يقول: «ومحسنة بواو العطف، كما في فريتغ. فما معنى الواو الداخلة على «محسنة»، والقارىء يظنها من خطأ الطبع، ولهذا حذفها الشيرازي؟

أما أنا فلست على رأي من يقول بزيادة الواو المظنون بها سوءاً، بل هناك سر لا بدَّ من الوصول إلى حل مغلقه، فلنمعن في البحث، ولا نقف دهشين. ولهذا لنستفتِ صاحب لسان العرب، ليقول لنا رأيهُ. فقل لنا يابن

منظور: كيف تفسر لنا «الصوت المجسد»، وما عسى أن يكون معناه؟ ـ دونك يا هذا ما أذهب إليه: «صوت مجسد: مرقوم على محسنة ونغم» وقد علق الواقف على طبعه ما هذا بحروفه: «قوله مرقوم على محسنة ونغم، عبارة القاموس: وصوت مجسد كمعظم: مرقوم على نغمات ومحنة. قال شارحه، (أي صاحب تاج العروس السيد مرتضى الزبيدي): هكذا في النسخ، وفي بعضها: على محسنة ونغم، وهو خطأ» اهـ. ولا يخفى أنَّ هذا وارد على مصنفنا أيضاً» اهـ كلام المصحح.

ومن مألوف عادة صاحب اللسان، ضبط معظم الألفاظ، أما هنا فلم يضبط كلمة «محسنة»، ثم ما معنى هذه المحسنة؟ ـ فإن كتب اللغة لا تذكر في غير اشتقاقها من الإحسان، أو التحسين، بحسب ما نقرأها من باب الإفعال، أو من باب التفعيل. وإذا سلمنا بهذين المعنيين لا نراهما يتّسقان وقوله «مرقوم». فلا جرم، إنَّ في هذه الكلمة معنى آخر، لم يذكره اللغويون في مظنتها، فإذا اهتدينا إلى معناها، اهتدينا في الوقت عينه إلى معنى العبارة كلها.

والذي أدى بنا بحثنا، هو أنَّ معنى «المحسنة» المغنية المجيدة. وقد جاءت مراراً لا تحصى في أغاني الأصبهاني، ونحن نجتزىء بذكر شاهد واحد نختاره من مئات. قال المؤلف في كلامه على فريدة[1]، ما هذا نصه: «قال مؤلف هذا الكتاب: هما اثنتان محسنتان، لهما صنعة، تسميان بفريدة، فأما إحداهما وهي الكبرى، فكانت مولدة نشأت بالحجاز، ثم وقعت إلى آل الربيع، فعلمت الغناء في دورهم، ثم صارت إلى البرامكة.. وأما فريدة الأخرى فهي التي أرى، بل لا أشك في أنَّ اللحن المختار لها...».

وجاءت اللفظة المذكورة في بيت من جملة أبيات تنسب إلى الوليد بن معاوية وهو قوله:

---

(1) الأغاني: ج3: 176 من طبعة الساسي وهو في ص183 من طبعة بولاق.

ما العيش إلا سماع محسنة ... وقهوة تترك الفتى ثملا...

وقال أبو تمام في وصف جارية:

ومحسنة بحار السمع فيها ... طربت لحسنها بصدى غناها

ويروى: «ومسمعة» والمعنى واحد، وإن لم تذكر الكلمة في دواوين اللغة التي بأيدينا.

بقي علينا أن نعرف معنى «مرقوم» فهو من معنى رقم الكتاب: إذا أوضحه وبيَّنه. والكتاب هنا للتنظير، أو للتمثيل لا للتخصيص. وبعد هذا ظهر لنا معنى العبارة، وهو هذا: «غناء (أو صوت) تغنيه مغنية مجيدة (مرقوم على محسنة أي موضح على لسان مسمعة) بنغم. ولهذا لم يصب صاحب حاشية اللسان، وصاحب التاج، بقولهما: مرقوم على نغمات ومحنة. وفي بعض النسخ: على محسنة ونغم هو خطأ، فهذا كلام في غير محله. فالخطأ هو الأول أي قوله: مرقوم على نغمات ومحنة» وأما الثاني الذي ظنه خطأ فهو الصحيح. أي إنَّ قوله: مرقوم على (لسان) محسنة (مغنية) ونغم (أي ومبين على نغم أو إيقاع) هو الصحيح، كما هو ظاهر لا يحتاج إلى مزيد إيضاح.

وعليه يكون معنى الصوت المجسد، الغناء الذي إذا غنته المغنية المجيدة، شعرت بأنَّ ذاك الصوت، قد لبس جسداً حقيقياً، فهزك هزاً عجيباً، وأخذ بمجامع قلبك، على حدّ ما قال إسحاق الموصلي «أمر الصوت عجيب، منه ما يسر سروراً يرقص، ومنه ما يبكي، ومنه ما يكمد، ومنه ما يزيل العقل حتى يغشى على صاحبه، وليس يعترى ذلك من قبل المعاني، لأنَّه في كثير من الأحوال لا يفهمون» اهـ. هذا رأينا الخاص بنا، ومن كان له فكر آخر، أو إيضاح يعتمد عليه فليمنَّ به علينا.

شزف:

في محيط المحيط، مادة (ش ز ف)، وقد وقعت في ص1082 في 16 سطراً صغيراً من العمود الأول، ولم أجدها في كتاب من كتب متون اللغة

القديمة ولا الحديثة. والظاهر أنَّ الشيخ الشرتوني، شعر بعدم وجود هذه المادة في اللغة العربية، فلم يأخذها في أقرب موارده. وقد أغفلها أيضاً صاحب البستان من معجمه. وصحيح المادة (ش ز ن) أي بشين معجمة، وزاي، ونون في الآخر. وعلى كلٍّ حال ففريتغ، ودوزي، ولين، لم يعرفوا ترجمة هذا الحرف. فلتمح من أسفار اللغة، بل من محيط المحيط فقط لعدم وجودها في سواه.

الختام

صححنا إلى هنا مائة غلطة من الغلطات التي كنَّا قد عثرنا عليها، في مطاوي مطالعتنا، وكانت قد قاربت المائتين، فذكرنا منها ما عنَّ لنا. وإذا تذكرنا ما بقي منها، عدنا إلى مشاركة القراء فيها، فائدةً للمطالعين ونحن لا ننكر أنَّ بعض الأدباء انتقدونا، لكنَّهم خرجوا عن الموضوع، إذ بينما نبين نحن هفوات بعضهم ـ وكنَّا ننتظر أن يخطئها جماعة من اللغويين ـ، فإذا بأُناس يتعرضون لتخطئة بعض ألفاظ، وردت في نص كلامنا. وهي ليست من الوهم في شيء، لكنَّهم جهلوا أساليب العربية الفصحى، فعدوها هفوات. وكل ذلك خارج عن البحث. وعلى كلٍّ حال، نشكر لهم مطالعتهم كتاباتنا، وليست العصمة إلا لله تعالى.

سبب نشر أغلاط اللغويين في كتاب

لما أنشأنا مقالة أغلاط اللغويين، كان عزمنا أن ننشرها فقط في جريدة الأهرام ولم ننو البتة أن نطبعها في كتاب قائم بنفسه. إلا أنَّ الصحيفة المذكورة نشرت ردوداً علينا لبعض القابضين على اليراعة، ممَّن لم يتقنوا الكتابة، ولا عرفوا أسرار اللغة بل لم يخطر على بالهم يوماً أن يكتبوا في موضوع لغوي. وأخذوا يتعرضون لما لا يعنيهم. ولما بيَّنا لهم في ردودنا أوهامهم على اختلاف أنواعها، أبت (الأهرام) أن تدرج ما بعثنا بِهِ إليها. ثم عرض مقالنا أحد أصدقائنا المخلصين على جريدة ثانية مصرية، وثالثة، ورابعة، فلم يفلح في سعيه ورفضت جميعهن نشرها. فرأينا في هذا العمل ما يخالف العدل والإنصاف، فعزمنا حينئذٍ على طبعها في ديوان قائم بنفسه، ولا سيما حين رأينا أغلاطاً لا تحصى وقعت فيها، وحذف شيء كثير من عباراتنا أخل بالمعنى، ثم تكرير عبارات أقحمت بين عباراتنا تمنع ارتباط الكلام بعضه ببعض، عبارات هي عائدة إلى كلام سابق، أو إلى كلام تابع.

هذا من الجهة الواحدة وأما من الأُخرى، فإنَّنا رأينا أحدهم يتخذ له أسماءً كثيرة مختلفة، ليظهر أنَّ ثم كتبة عديدين تعرّضوا لردنا، وأما الحق فإنَّ رجلاً جامداً أكل الحسد معظم دماغه وكل ما في داخل صدره، حتى أنَّه أصبح كالمجنون، يعيد الألفاظ مراراً لا تحصى ويكرر الفكر الواحد تكراراً أزعج بذلك نفسه، ولا سيما أزعج القراء، وظن أنَّه ينال شيئاً فما نال إلا الذل والهوان، وأضر بسمعة كتبة الديار المصرية عند بعضهم، مع أنَّهُ في الحقيقة لم يضر إلا نفسه.

أما الأسماء التي اتخذها ذاك المسكين في نشر نبذه السخيفة في بعض الصحف فهي: «عربي[1] وبدوي[2] وصادق[3] وصحفي[4] ومسلم[5] ومتعصب[6] وأنسطاس (كذا) صغير (كذا)[7] ومستشرق صغير[8].

فهذه الأسماء وإن اختلفت فهي لا تغير من صاحبها شيئاً البتة فسقم عبارته، وإعادة أفكاره، ومحاولة إخفاء نفسه، عرفتنا بصاحبها وفضحته أشنع فضيحة. وقد ذكرنا عمله هذا بما قرأناه يوماً ونحن صغار وهو مثل مضروب على ألسنة الحيوانات ودونك إيّاه:

«زعموا أنَّ الحيوانات كانت تجتمع في منتدى لها. فكانت إذا حضر الحمار قالت: هذا الحمار لا يفهم شيئاً، وإذا دخل وهم مجتمعون. قالت: دخل هذا الحمار الأحمق. وإذا خرج قالت: خرج ـ والحمد لله ـ هذا الحمار البليد. وإذا تحدثت بينها نبزته بأحط الأنباز. فكان أبو صابر يتأثر من هذه المعاملة كل التأثر حتى يكادُ يغمى عليه. ففكر يوماً أن يتخلص من هذا التحقير فقال في نفسه: إنّي أعلم ما أفعل فألبس لباساً فاخراً، وأدخل في المجلس بأبهة وعظمة، فإذا رآني سائر الحيوانات، نهضت لي إكراماً وإجلالاً.

وما عنت له هذه الفكرة حتى أخرجها إلى العمل بها وما كاد يدخل، حتى صرخ الجميع: جاء الحمار البليد، جاء الحمار الأبتر، جاء الحمار الأحمق. إلى غير هذه الصفات الحاطة من قدره، فتعجب من ذلك. وقال

---

(1) راجع في هذا الكتاب ص85 و110 و112 و113 و239.
(2) ص115 إلى 116.
(3) 172 إلى 174.
(4) 206 إلى 207.
(5) 279 إلى 380.
(6) 294.
(7) 295 إلى 260.
(8) 304.

لها: وكيف عرفت أنّي ذاك الحمار وليس حيواناً آخر؟ فقال له الثعلب: إنَّك أخفيت كل شيء وأظهرت أذنيك، فهاتان الأذنان هما اللتان فضحتاك. فكان عليك قبل كل أمر أن تخفيهما عن الأعين، ثم تفكر في ستر سائر جسمك.

فهذه الحكاية نسخة ثانية من إخفاء الكاتب نفسه تحت أستار من الأسماء مع أنَّه ـ لو كان له ذرة عقل ـ لأيقن أنَّ جميع قراء العربية يعرفونه وإن اتخذ لنفسه ألف اسم واسماً!!! إذ إنَّ بلادته تشف من وراء تلك الأستار.

الذين تعرضوا لنقدنا

ذكرنا في أول الجماعة الرادة صاحبنا «أبا قلمون» وإن لم يكن في رأس الرعيل، أما الزعيم الصدر فكان أسعد خليل داغر وقد بينا فساد أفكاره، وفضحنا جهله العربية، وقواعدها، وضوابطها، وأسرارها، فلم ينبس بعد ذلك ببنت شفة.

ثم تقدم بعد ذلك رجل بلغ من السخف مداه الأقصى، إذ نعت نفسه بلغوي، وهو يجهل أول مبادىء اللغة، فلقد رأيناهُ يعنون رسالته بغلط شنيع ويذيلها بصفة نابت مناب اسمه فدلت على ادعائه الفارغ دلالة واضحة ثم سكت بعد أن ألقم الحجر.

وقام في أثر الثاني هذا الذي تلون بألوان الأسماء وقد أشرنا إليه مراراً. وبعد ذلك نهض رابع هو الشيخ منصور الغزال وظهر من كلامه أنَّ تلاميذه أعلم منه في ضوابط اللسان. ثم قام كاتب من كتبة البلاغ وأظهر بكلامه ما في رأسه من الفراغ الذي لا يؤبه له. وفي الآخر نهض أزهري فتكلم بكلام فيه شبه حق فأجبناه جواباً بيِّنا له ما يثبت رأينا وعلى أي أركان بنيناه ولم يصل إلينا ردود أُخرى، إن كان هناك من رد علينا.

وعلى كلٍّ فإن كان ثَمّ من تعرّض لبحثنا فهو لا يخرج عمَّن تصدى لنا وذكرناهم في هذا الكتاب. وقلَّما رأينا من أنصف في رده، أو تعرض للموضوع الذي وقفنا نفسنا له. إذ رأينا جميعهم أو أغلبهم يتكلمون عن غرض أو مرض في نفسهم.

الذين دافعوا عنّا

أول من دافع عنّا وبرز للنضال، فكان بطلاً من الأبطال، الناحي الواقف على قواعد اللسان وضوابطه، واللغوي القدير الذي أدهش الناس بسديد آرائه ومحكم أفكاره ووقوفه على أسرار اللغة المبينة، والقابض على أزمة مبانيها الرصيفة، الأستاذ الكبير مصطفى أفندي جواد. فلقد أظهر ما يكنه صدره من صادق العلم ما أسكت كل من نطق بالباطل أو تكلم عن جهل. وإن كان المتكلم يظن في نفسه أنّه أعلم علماء العصر.

ونهض أيضاً للدفاع عن اللغة والحق الدكتور بشر فارس. وقد أبدى في مقالاته أنّه على جانب عظيم من الفطنة، فهو لم يرد أن يتشدد للدفاع عنّا كما لم يحط من قدر أولئك المتعرضين لنا، فكان يماشي الرأيين أو يكاد. فنحن نشكر له يده أيضاً لأنه لم يحاول خنق الحق ولا محقه.

وقد انهالت علينا رسائل عديدة أرسل بها إلينا رجال علماء يشهد لهم بغزارة العلم والدراية. وتلك الرسائل محفوظة عندنا وكلها تدلُّ على أنَّ بين القراء من كان يتابع مطالعة بحثنا بشوق عظيم ويسر بما نكتبه بهذا الموضوع. ولما كانت تلك الرسائل خصوصية لم نحب أن ننشرها ولا أن نشير إلى أسماء أصحابها اللهم إلا إذا قضت الحال بعكس ذلك.

وممّن نرفع إليه آي الشكر والامتنان، ونؤدي إليه أحسن الثناء الصديق الصادق الإخلاص والكاتب الجليل، والطبيب الشهير «الدكتور نقولا شخاخيري» فإنّه كان يشجعنا على متابعة البحث الذي بدأنا بهِ ويبعث إلينا

بقصاصات الصحف التي كانت تذكرنا بخير أو شر، وهكذا استطعنا أن ندوِّن هنا ما أوصله إلينا.

هذا ونشكر أيضاً للجميع ونقول لهم: إنَّنا لم نتوخ في كتابتنا هذه سوى خدمة اللغة، وتخليصها ممَّا ألصقه بها بعض النساخ أو الكتَّاب الجهلة من الشوائب التي تشوه محاسنها. وعلمه فوق ذي كل علم.

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن
- فهرس المفردات

فهرس الأعلام

أ

أ.كاترمير: 243.
إبراهيم اليازجي: 39، 70، 71، 78، 176، 178، 299.
ابن أبي الحديد: 21، 29، 30، 31، 32، 33، 40، 41، 63، 69.
ابن أبي الصلت: 236، 237، 238.
ابن أبي حاتم: 281.
ابن أبي عتيق= أبو بكر
ابن الأثير: 23، 24، 50، 95، 96، 97، 98، 169، 200، 239، 243، 247، 272، 273، 276، 283، 284، 316.
ابن الأعرابي: 77، 81، 123، 139، 167، 198، 248، 251، 255، 307.
ابن الأنباري: 98، 101، 184.
ابن البيطار: 99، 118، 142، 144، 155، 156، 212، 213، 228، 240، 263.
ابن الجواليقي: 41، 43.
ابن الحاجب: 46.
ابن الرومي: 15، 47، 48، 61.
ابن السكيت: 77، 98، 101، 124، 271، 286.
ابن الصاغاني: 125، 200، 237، 251، 252، 265، 278، 318.
ابن العبري: 33.
ابن العوام: 118.
ابن القطاع: 136، 137، 148.
ابن الكتبي: 211، 213.
ابن بدرون: 67.
ابن بري: 66، 98، 148، 229، 271، 277، 285، 305.
ابن بطوطة: 153.
ابن جني: 67، 77.
ابن حجر: 62.
ابن حمدون: 29.
ابن خالويه: 77، 98، 305.
ابن خلدون: 21، 316.

ابن خلكان: 29، 30.
ابن دريد: 78، 124، 125، 148، 164، 165، 311.
ابن راشد: 58.
ابن رشيق: 23.
ابن سيده: 66، 73، 98، 117، 126، 165، 237، 310.
ابن سينا: 154، 155، 156، 158.
ابن شميل: 128، 209.
ابن عباد: 136.
ابن عباس: 167، 198، 281.
ابن عبد السلام: 62.
ابن عدنان: 278.
ابن عرفة: 62.
ابن عصفور: 46.
ابن عقيل: 22، 24، 44، 46.
ابن فارس: 35، 47، 78.
ابن قتيبة: 33، 224، 230، 302.
ابن مالك: 46، 302.
ابن مكرم: 80، 96، 99، 105، 106، 128، 136، 166، 197، 209، 239، 241، 276، 285.
ابن منظور: 97، 123، 127، 198، 199، 243، 248، 302، 305.
ابن هشام: 24.
ابن يعقوب: 109.
أبو أخزم الطائي: 52.
أبو العلاء بن سليمان: 98.
أبو الفرج الأصفهاني: 23، 48، 321.
أبو الهيثم: 107.
أبو بكر الأودني: 58.
أبو تمام: 322.
أبو جعفر الإسكافي: 32.
أبو حاتم السجستاني: 77، 98.
أبو حاتم الطائي: 52.
أبو حنيفة: 240، 241.
أبو رافع: 287.
أبو زكريا: 148.
أبو زيد القرشي: 23.
أبو سلمة التبوذكي: 58.
أبو سهل: 148.
أبو عبيد: 281.
أبو علي الفارسي: 98.
أبو عمر الزاهد: 98، 251، 252، 272، 276، 286، 287.
أبو عمرو الجرمي: 47، 289، 312.
أبو غالب بن التياني: 9.
أبو معشر: 256.
أبو موسى: 201، 247.
أبو يوسف السجزي: 197.
أحمد الاسقاطي: 73.
أحمد بن محمد السلفي (أبو طاهر): 28.
أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (أبو إسحاق): 258.

أحمد بن يحيى: 41.
أحمد زكي باشا: 78، 88.
أحمد عيسى بك: 118، 268.
أحمد فارس الشدياق: 78، 281.
الأخفش: 38، 48.
الإدريسي: 146، 245.
أدي شير: 12.
أرسطو: 170.
الأزهري: 141، 197، 224، 236، 237، 251، 263، 292، 305، 312، 321.
إسحاق الموصلي: 322.
أسعد خليل داغر: 14، 17، 18، 25، 50، 53، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 67، 68، 72، 76، 77، 79، 84، 86، 93، 94، 112، 115، 160، 174، 176، 187، 190، 191، 192، 227، 233، 327.
الأسود العنسي: 164.
الأشموني: 302.
الأصفهاني: 30.
الأصمعي: 67، 125، 224، 302.
الأعشى: 105.
إلياس: 121، 143.
أمين باشا المعلوف: 306.
أنستاس الكرملي: 14، 18، 19، 21، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 38، 39، 40، 41، 47، 49، 53، 77، 78، 79، 80، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 92، 94، 110، 111، 112، 113، 115، 116، 172، 176، 177، 181، 188، 191، 192، 194، 206، 216، 226، 239، 279، 282، 285، 287، 288، 290، 294، 295، 296، 297، 299، 301، 303، 304، 314.
الأنماري: 43.
أوباك البندكتي: 118.
الأوزاعي: 43.
أوليفيه دي سير: 213.
إياس بن عامر: 38.

ب

بادجر: 144، 249.
بربيار دي مينار: 11.
بروفنسال: 87.
بزرك بن شهريار: 244.
بشار بن برد: 29، 30، 38.
بشر فارس (دكتور): 76، 79، 84، 89، 90، 94، 110، 112، 124، 328.

بطرس البستاني: 14، 55، 58، 59، 77، 78، 93، 216، 152، 157، 158، 159، 176، 191، 203، 212، 228، 257.
البلاذري: 103.
بلو اليسوعي (الأب): 81، 182، 274.
بلينوس: 164.
بندلي جوزي: 298.
بهاء الدين العاملي: 154.
بواسيه: 118.
بولس: 188.

ت

التيفاشي: 144.
تيمور باشا: 78.

ث

الثعالبي: 78.
ثعلب: 68، 77.
ثمال بن أثال بن النعمان: 114.

ج

جابر بن حيان: 256.
الجاحظ: 32، 169.
جان جاك دميزون: 130.
الجرجاني: 33، 38، 70.
جرجس همام: 122.
جرجي زيدان: 78، 120.
جرجي شاهين: 123.
جرجي يني: 171.
جعفر الصادق (الإمام): 20.
جورج بوست (دكتور): 259.
الجوهري: 32، 27، 31، 80، 96، 98، 103، 110، 111، 123، 147، 148، 243، 286، 293، 302، 308، 316.

ح

الحارث بن خالد المخزومي: 27.
الحر بن سهم بن طريف: 41.
الحريري: 161، 224، 229، 230.
الحسن بن علي ﷺ: 98، 287.
حسين أبو علي: 20.
الحسين بن علي ﷺ: 47، 287.
الحكيم: 211.
حمد بن إبراهيم الخطابي (أبو سليمان): 58، 272.
حمزة فتح الله: 78.
الحميري: 20.
حواء اليسوعي (الأب): 123.

خ

الخفاجي: 78.
الخليل بن أحمد: 289.
خليل سعادة (دكتور): 274.

الخليل: 9، 77، 126، 165.

د

دولين (دكتور): 244.
داود الانطاكي: 144.
داود البصير: 211، 213.
داود بك الحلبي (دكتور): 154.
داود دي ولم: 261.
دفريمري: 153.
دمبي: 261.
الدميري: 102، 149، 169، 170، 244، 304، 313، 317.
دوزي: 67، 103، 118، 120، 130، 158، 160، 169، 203، 204، 245، 254، 260، 309، 323.
دي خويه: 160.
دي ساسي: 214، 254.
ديسقوريدس: 154، 156.

ر

رؤبة: 110.
الرازي: 302.
الراغب الأصفهاني: 72، 73.
رياح (ملك): 147.
روزيكا (علامة): 87.

ز

الزبيدي: 97، 114، 123، 126، 147، 211، 248، 252، 276، 285، 286، 302، 313.
الزجاج: 77، 114.
الزمخشري: 23، 24، 25، 26، 31، 32، 35، 44، 45، 46، 58، 71، 72، 103، 110، 130، 160، 166، 289، 292.
زهير: 28.
زياد ابن أبيه: 29، 30.
زياد الأعجم: 71، 72.

س

السخاوي: 46.
سعرد الكلداني: 12.
سعيد الشرتوني: 12، 14، 53، 55، 58، 59، 77، 78، 81، 93، 103، 105، 106، 122، 126، 136، 203، 205، 214، 215، 228، 242، 248، 256، 257، 263، 275، 288، 323.
سعيد بن جبير: 198.
سكيابارلي: 261.
سلار (الأمير): 130.
سلامة موسى: 226، 233.
السليك: 38.

السموأل: 31.
السمعاني: 10، 12، 58.
سنغينتي: 153.
السهيلي: 276، 285.
سيبويه: 44، 185، 210، 223، 228، 289.
السيرافي: 263، 264، 308.
السيوطي: 78، 149، 150، 173، 265، 267، 280.

ش

شاكر شقير: 206.
الشاماتي: 43.
الشريف المرتضى: 29، 30، 65، 96، 114، 138، 166، 199، 224، 251، 266، 271، 276، 312، 321.
الشعراني: 20.
الشعوبي: 43.
شهاب الدين العمري: 170.
الشواربي: 43.
شيخو اليسوعي (الأب): 176، 246.

ص

الصاغاني: 125، 200، 237، 251، 252، 265، 278، 318.
صفوان الأنصاري: 36.
الصيدلاني: 101.

ط

الطبري: 164.
طرفة بن العبد البكري: 277.
الطرماح: 23، 266.
الطريحي: 26.
طه حسين: 174، 175، 190.

ظ

الظواهري: 279.

ع

عاصم أفندي: 130، 267.
العباس بن جريج: 48.
عبد الرحمن بن أبي بكر: 271.
عبد القاهر الجرجاني: 22.
عبد الله البستاني: 14، 55، 58، 59، 77، 81، 93، 102، 105، 129، 130، 136، 152، 154، 155، 159، 176، 191، 212، 242، 256.
عبد الواحد بن عبد الله = ابن الرومي
عبد بن حميد: 281.
عبيد الراعي: 23.
عثمان بن صالح الخلقاني: 43.
العسكري: 78.
علي اليزدي: 211.
علي بن أبي طالب: 26، 33، 35، 95.

علي بن أبي عبد الله الغضائري: 43.
علي بن الحسين (زين العابدين): 48.
علي بن الحسين البياعي: 44.
علي بن العباس: 48.
علي بن عبد الله البزوري: 43.
علي بن عمر الخيوطي: 43.
علي بن محمد الحصري: 43.
عمر بن أبي ربيعة: 33، 34.
عمر بن محمد المناخلي: 43.

غ

الغطريف بن ثعلبة بن الأزد: 163.
غوليوس: 261، 262، 270، 275، 276، 288.

ف

الفارابي: 124.
فخر الدين (الإمام): 9.
الفراء: 77، 302، 312.
الفرزدق: 36، 302، 312.
الفرغاني: 262.
فرنان عريف: 189.
فريتغ (مستشرق ألماني): 12، 102، 103، 119، 120، 122، 129، 136، 137، 142، 143، 144، 146، 154، 155، 157، 158، 170، 201، 203، 204، 214، 242، 256، 257، 261، 262، 266، 270، 275، 288، 313، 314.
فلوطرخس (فيلسوف): 30.
فنجاري بك: 81.
فنسنك: 279، 280، 294.
فورسكال: 118، 146.
الفيومي: 32، 35، 46.

ق

القاسم بن بكر الطيالسي: 43.
القالي: 78.
قدامة بن نوح: 37.
القرداحي: 257.
قزميرسيكي: 136.
القزويني: 157، 244، 306.
القسطلاني: 62.
القطامي: 37.
قطرب: 77.
القفطي: 30، 134.
القلقشندي: 170، 245.

ك

الكسائي: 77.
كعب بن زهير: 66.
الكلابي: 43.
الكميت بن زيد: 252.
الكندي: 142، 144.
كولان: 87.

ل

لاروس: 275.
اللحياني: 229، 289.
لقمان الحكيم: 203، 258.
لكلير (دكتور): 213.
لويس معلوف (الأب): 122.
الليث: 9، 123، 165، 198.

م

الماوردي: 43.
المتنبي: 177.
محمد ﷺ: 142، 283.
محمد بن أبي محمد السقطي (أبو عبد الله): 87.
محمد بن أحمد بن إياس: 258.
محمد بن عبد الخالق بن معروف: 261.
محمد بن عبد الله الإسكافي: 9.
محمد بن عبد الله الكسائي: 259.
محمد بن عبد الله بن طاهر: 30.
محمد بن عبد الواحد (أبو عمر): 9.
محمد بن يزيد المبرد: 34، 38، 45، 98.
محمد بن يوسف الهروي: 133.
محمد بن يونس الشافعي (أبو حامد): 29.
محمد حسين التبريزي: 212.
محمد شرف بك (دكتور): 133، 144، 171، 268، 274.
محمد علي بن محمد صادق الشيرازي: 320.
محمد كيا بن ناصر: 261.
محمد مهدي العلوي: 11.
محمود شكري الألوسي: 160، 161، 313، 315، 317.
محيي الدين الخياط: 54.
مرمرجي: 298.
مسدد بن يعقوب القلوسي: 43.
المسعودي: 29، 316.
مسلم بن الوليد الأنصاري (أبو الوليد): 160.
مصطفى جواد: 18، 49، 75، 76، 174، 176، 177، 178، 179، 185، 190، 191، 193، 229، 301، 328.
المعافري: 43.
معاوية بن أبي سفيان: 271.
المعبدي: 101.
المغيرة بن سعد: 315.
المفضل الضبي: 77.
المقري: 67.
مكس سلغسون: 267.
الملك الناصر: 130.
المنذر بن النعمان: 163.

منصور الغزال (الشيخ): 218، 219، 226.
مهيار: 160.
موسى بن إسماعيل المنقري (أبو سلمة): 12.
موسى بن الحسن الجلاجلي: 43.
الميداني: 97.

ن

النابغة الذبياني: 41.
ناصيف اليازجي: 78.
نجاري بك: 144، 274.
نجيب شاهين: 233، 299.
نصر بن مزاحم المنقري: 41.
نعمان خير الدين الألوسي: 255.
نقولا شخاخيري (دكتور): 328.
النمر بن قاسط: 37.
نوح ﷺ: 102، 158.
النويري: 203.

هـ

هابيل هرمنت: 93.
هرقل: 271.
الهروي: 272.
الهمداني: 143، 144، 166.

و

الواقدي: 21.
وحيد الأيوبي: 299. الوليد بن معاوية: 321.
ورل: 87.

ي

اليازجي: 14، 53، 54.
ياقوت الحموي: 153، 168.
يحيى الحصكفي: 43.
يحيى العلوي (أبو حسين): 48.
يزيد بم معاوية: 271.
يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي: 45.
يعقوب بن إسحاق القلوسي: 43، 98.
يوحنا أبكاريوس: 123، 274.
يوحنا ڤرلانيوس: 261.
يوسف الأعلم الشمنتري: 267.
يوسف حبيش: 249.

فهرس الأماكن

أ

الأردن: 302.

الأستانة: 103، 255.

الإسكندرية: 15، 156.

أصبهان: 134.

أفريقيا: 121، 203.

ألمانيا: 306.

الأندلس: 213.

انكلترا: 306.

أوروبا: 244.

إيـــران: 11، 27، 41، 103، 154، 261، 306.

إيطاليا: 306.

ب

باريس: 94، 153، 156.

بحر البلتيكي: 216.

بحر الزنج: 244.

بحرصاف: 257.

البحرين: 26.

بخارى: 58.

البصرة: 11، 302.

بعلبك: 153.

بغداد: 48، 98، 103، 113، 115، 120، 146، 191، 302، 309، 317.

بكفيا: 257.

بلاد ابن عامر: 175.

بمبي: 11.

بيروت: 54، 123، 146، 205، 273.

ت

تبوذك: 12.

توسكانا: 302.

ج

جاوة: 147، 151.

جزائر بهاما: 274.

جزيرة العرب: 34، 143، 298.

جزيرة جاوة: 151.

جزيرة سرنديب: 142.

جزيرة سيلان: 142.

ح

الحجاز: 305، 321.
حصن كيفا: 43.
حيفا: 277.

د

دمشق: 174.
الديار الشرقية: 67.
ديار العرب: 192.
ديار النيل: 156.
ديار عمان: 146.

ر

روما: 109، 154، 155، 173، 302، 304.

س

سمرقند: 244.
السند: 11.
السودان: 60.
السوربون (جامعة): 112.
سورية: 7، 219، 238.
سيسليا: 302.

ص

صفين: 41.
الصين: 316.

ط

طرابلس: 171.
طهران: 133.
طوس: 11، 12، 13.
العراق: 7، 11، 119، 168، 219، 238، 297، 306، 307.

ف

فارس: 11، 12، 117، 118، 133، 261.
فرنسا: 267، 306.
فلسطين: 7، 302.
فلورنسا: 261.
فنسيا: 302.
ڤيينا: 261.

ق

القاهرة: 7، 15، 26، 27، 76، 90، 94، 218، 219، 226، 258، 301.
القدس: 302.
قرية الصفراء: 142.
القسطنطينية: 99.
قطر: 121، 143.

ك

كنيسة سن تريزة: 15، 25، 64.

ل

لبنان: 206.

لشبونة: 66.

ليون: 160.

م

المشهد = طوس

مشهد الرضا: 11.

مصر: 16، 39، 55، 71، 76، 85، 93، 99، 103، 114، 116، 154، 155، 205، 240، 243، 244، 279، 280، 308، 312.

مكة: 302.

ميلانو: 302.

ن

نابولي: 302.

نجد: 124، 268.

النمسا: 261.

نيويورك: 66.

هـ

الهند الغربية: 274.

الهند: 11، 103، 133، 142، 148، 242، 244، 261، 264، 313.

و

وادي النيل: 7.

ي

اليمن: 276.

اليونان: 155، 282، 304.

فهرس المفردات

أ

الأبـــش: 137، 138، 139، 140، 141.

الآخذة: 270.

الأبش: 135، 138، 140، 141.

الأبنوس: 269، 270.

أبو براقش: 305، 306، 307.

الأجباخ: 266.

الأجباع: 266.

الأحبش: 135، 138، 140، 141.

الأحورية: 270.

الأردمون: 248، 249.

الأسقاطي: 16، 42، 73، 74.

الأظار والباهون: 261، 262.

الأعلاط والقرق: 236.

الأملية: 179، 181، 184.

الأنبسة: 169.

الأنيسة: 169، 170.

الأوبش: 135، 137، 141.

الأوشن: 135، 136، 138، 141.

ايقال كهربائية: 209، 214، 215، 222.

ب

البال: 243، 244، 246، 247، 248.

البتري: 312، 313، 314.

براح: 97.

البرقش: 305، 306، 307.

البرنجاشف: 159.

برنساء: 231، 232.

البهار: 250، 251.

البهموت: 256، 258، 259، 260.

البوتقة: 309.

بوح: 97، 98، 99، 100.

ت

التافر: 255.

التبري: 312، 313، 314.

تبوذكي: 10، 11، 12، 13، 14، 59.

تتوا القليسية: 80، 81، 85.

تجعفرت: 20.

الترتور: 127، 128.
الترق: 105، 106.
الترقال: 165، 166.
التشيدّق: 132، 134، 135.
تعنكش: 151.
التفة: 125.
التفر: 255.
التفران: 255.

ج

الجعج: 268.
جرح تعار: 251.
الجست: 142، 143، 144.

ح

حافظ: 19.
الحبس: 317، 318.
الحنط: 197، 234.
حط وجهه واحط: 199.
الحقاف: 164، 165.
الحقبة: 293.
الحك: 131.
حنطة شمقا: 198، 199.
حوتك: 141، 234.
حوتكي: 141.
الحوق: 311.

خ

الخبء والخبأة: 96، 97.
الخرص: 82.
الخريق: 202.
الخنوة: 96.

د

دأدر: 158.
دار ششفار: 157.
دار شيشفان: 157، 158، 234.
دباب وزباب: 95، 96.
دحاء: 275.
الدحية: 278، 285، 288، 291.
الدستور: 229.
الدسفان: 123.
الدسقان: 123.
الدمحال: 312، 313، 315.
الدهدون: 311.
الدوسق: 116، 117.
الديسق والفابور: 106، 107، 108، 110، 111، 117.

ذ

ذو الحطاط: 199.

ر

الراشن والداشن: 208، 209.
الرباح: 147، 149.

الرحوم: 159، 160.
ردأعاجيب: 115.
الرشن: 131، 208.
الرصغ: 131.

ز

زابج: 147، 150، 151.
الزرنبوك: 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123.
الزرياب: 171.
الزنجير: 180، 182، 186، 187، 190.

س

السجاعة: 310.
سحيح: 311.
السبابجة: 147، 150.

ش

الشطرنج: 229.
الشمعدان: 145.

ص

الصناب: 239.
الصوت المجسد: 318.
الصيطار: 165.

ط

الطزر: 82، 234.

ع

العاهل: 161.
العبهل: 161، 164.
العرقون: 154، 155، 156، 234.
العنزة: 145.
العنقب: 146.
العنقد: 146.
العنقريظ: 146، 147، 234.
العنقوب: 146.
العيهل: 161، 162.

غ

الغلطاق: 128.

ف

الفاثور: 105، 117.
فتاة فتوات: 102.
الفتة والفتين: 103، 104.
الفلاتج: 151، 153، 234.
الفناة: 130.
فوق لافوق: 271.
الفيتولوس: 110، 112.

ق

القشع: 272.
القرقوس: 128.
القزاكند: 202، 207.
قزح: 166.

القفا: 293.
القلفطريات: 204، 205، 206.
القناة: 293.
القندول: 157، 158.
القنع: 272.
القومة: 271.

ك

الكركم: 264.
الكركمان: 263، 264.
الكزاغندا: 202، 207.
الكشكول: 153، 154.
الكشكولة: 153، 154.
الكلل: 160.

ل

اللحط: 265، 266.
اللسان واللساس: 240، 241، 242، 243، 244، 246، 247، 248.

م

محترمة: 180.
المخيم: 156.
مسلغ: 310.
مسناة: 102، 103، 111.
المشمعة: 145.
المهاترة: 188.

ن

الناعوس: 200.
النبر: 126، 127.
النتش: 164.
النطس: 200.

و

وزف زيداً: 159.

ي

يهرف: 126.
يوح: 97، 98، 99، 100، 102.